مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

العدد الثالث – يناير ٢٠١٧م

هيئة التحرير والهيئة الاستشارية

رئيس التحرير

أ.د . مبارك محمد علي المجذوب

مدير التحرير

أ.د . عبدالله حسين طاهش

هيئة التحرير

أ.د . عادل رفقي عوض (سوريا)

أ.د . مقدام الشيخ عبدالغني (السودان)

أ.د . محمود سراج (مصر)

أ.د . عبدالملك باديس (الجزائر)

د .أحمد سيف محرم (اليمن)

د . عبده محمد علي دهمش (اليمن)

د .أنور محمد عبدالوهاب مسعود (اليمن)

المستشار الفني

أ.د . جلال فارع كليب

سكرتير التحرير

أ.د .محمد شوقي ناصر عبدالله

ترحب مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة بنشر البحوث العلمية الرصينة المكتوبة باللغة العربية وفقاً للشروط والتعليمات الآتية:

١. تقبل المجلة البحوث في الاختصاصات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
٢. يشترط في البحث إن لا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى.
٣. تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة قبل قبولها للنشر.
٤. يقدم البحث بثلاث نسخ واضحة مطبوعة بالكمبيوتر على إن لا تزيد عن (٢٠) صفحة حجم (A4) وينظم البحث وفق الترتيب الاتي:

- عنوان البحث - اسم الباحث (او الباحثين) وعنوان عمله – ملخص البحث – المقدمة – منهجية البحث (المواد وطريقة العمل) – النتائج والمناقشة – المصادر– ملخص البحث بالإنجليزي.

٥. ان تكون الاشكال والرسومات واضحة ومرسومة بالبنط العريض .
٦. يمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة على ان تكتب كاملة عند اول مرة ترد في متن البحث.
٧. ان لا يزيد الملخص عن (١٠٠) كلمة وان يكون معبراً عن محتوى البحث مشيراً الى اهم النتائج والاستنتاجات وخالي من المراجع.
٨. يشار الى المصادر في متن البحث بارقام متسلسلة توضع بين قوسين وتدرج في قائمة المراجع حسب تسلسل ظهورها.
٩. يجوز نشر دراسات مرجعية (Review papers) في موضوعات متخصصة مقدمة من قبل مختصين ذوي خبرة واسعة في الموضوع.
١٠. تحتفظ المجلة بحقها في حذف او اعادة صياغة بعض الكلمات او العبارات بما يتلائم مع اسلوبها في النشر.
١١. يزود صاحب البحث المنشور بنسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
١٢. تعنون المراسلات إلى:

مدير التحرير – أمين عام الرابطة العربية للعلوم البيئية

صنعاء – اليمن

هاتف : ٠٠٩٦٧٧٧٧١٨٦٩٣١ – ٩ -٨ -٥٣٦٣٠٧ ٠٠٩٦٧

فاكس : ٠٠٩٦٧ ٥٣٦٣١٠

بريدإلكتروني:journal@al-edu.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

م	البحـــــــــــث	الصفحة
1	دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب د. هالة عبد الله أحمد أستاذ الإعلام المساعد – بقسم العلاقات العامة والإعلان – كلية الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية – السودان	٢ – ٣٠
2	الأسواق الدورية بمحلية المناقل / ولاية الجزيرة/ السودان د.آمال جاد الرب علي فضل المولى أستاذ الجغرافيا المساعد – كلية التربية – جامعة الزعيم الأزهري	٣١ – ٥٨
٣	التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل مدخل لإدارة الجودة الشاملة للتعليم المهني دراسة ميدانية د. محمد اسماعيل العبسي أستاذ الجغرافية والتربية البيئية المساعد كلية التربية – جامعة صنعاء	٥٩ - ٩١
٤	التحديات الأمنية المعيقة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي دكتور. عبد الحكيم عبد الجليل محمد قائد المغبشي - أستاذ القانون العام- أكاديمية الشرطة	٩٢ - ١٣١
٥	السكان المعاقون في الجمهورية اليمنية - دراسة جغرافية ديموغرافية أ.د / محمد علي عثمان أسعد المخلافي أستاذ الجغرافية السكانية المشارك - قسم الجغرافيا - كلية التربية _ جامعة عمران	١٣٢ – ١٧٨
٦	أبرز معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات التربوية والتعليمية البروفيسور: محمد زايد بركة - أ/ أكرم محمد أحمد حمادي تخصص إدارة وتخطيط تربوي كلية التربية قسم الإدارة والتخطيط التربوي جامعة النيلين - السودان	١٧٩ – ١٩٤
٧	القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية - دراسة تحليليةمع رؤية مقترحة لتطويرها د. علي حمود محمد شرف الدين أستاذ مناهج الطفولة المبكرة ورياض الأطفال المساعد - رئيس قسم التربية العملية جامعة عمران	
8	Distribution of ABO and Rh-D Blood Groups in Some Governorates in Republic of Yemen Asharf M. Al-Nahari Department of Biology, Faculty of Education, University of Sana'a, Sana'a, Yemen	١ – ١٦

الأسواق الدورية بمحلية المناقل / ولاية الجزيرة/ السودان

د.آمال جاد الرب علي فضل المولى

أستاذ الجغرافيا المساعد – كلية التربية – جامعة الزعيم الأزهري

الملخص

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على الأسواق الدورية بمحلية المناقل ولاية الجزيرة. هدفت الدراسة إلى تحليل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاسواق ومناقشة الصفة الدورية والتوزيع الجغرافي لها من حيث مواقعها من المراكز العمرانية بالمنطقة وايضاً محاولة ترتيب مركزية هذه الأسواق اعتماداً على التركيب الداخلي لها.

جُمعت البيانات الأولية من خلال العمل الميداني اعتمادا على الاستبانة لرحلة البيع اليومية بالإضافة الي المقابلات الشخصية مع كبار السن للتعرف علي تاريخ وتطور هذه الاسواق ، بينما جُمعت البيانات الثانوية من تقارير تم الحصول عليها من رئاسة محلية المناقل. للوصول لأهداف هذه الدراسة حللت البيانات إحصائياً لإيجاد الوزن الكمي لهذه لأسواق والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لعمليات البيع و الشراء.

اظهرت نتائج الدراسة أن الأسوق الكبرى تقع في النصف الشمالي من منطقة الدراسة حيث توجد كثافة سكانية وعمرانية عالية بسبب استخدام الأراضي الزراعية الواسعة لمشروع المناقل. تتمثل هذه الاسوق الكبرى في اسواق مدينة المناقل والعزازي والهدى والقرشي، مما جعلها اكثر تميزاً في وضع المركزية المنافسة فيما بينها واتساع وتداخل نفوذها داخل وخارج نطاق المنطقة، أما الاسواق الأخرى الصغرى والمتوسطة الحجم فتأثر نموها و تطورها نتيجة للتأثير بالطبيعية التضاريسية وقلة التجمعات العمرانية والكثافة السكانية بالإضافة الي المنافسة من الاسواق الكبرى ومحدودية الأرض الزراعية المروية و العائد المادي المحدود من الزراعة المطرية، لذا تميزت هذه الاسواق بصغر الحيز المكاني وصغر حجم المتسوقين.

Abstract

This study is concerned with recognizing the periodic markets in Managil locality, Elgazira state. it aimed at analyzing the economic and social function of these markets, discussing their periodic character and their geographical distribution in regard to their situations from the inhabited centers in the area, and also attempted to arrange the centrality of these markets according to their internal structure.

The primary data were collected through field work depending on questionnaire for the daily selling activity in addition to personal meetings with old people in order to know the history and development of these markets. Whereas, the secondary data were collected from reports obtained from headquarter of Managil locality. To achieve the aims of this study the data were analyzed statistically to obtain the quantitative weights of these markets and the percentage and means of the selling and buying processes.

The results of the study indicated that the biggest markets are situated in the northern half of the study area where high density of human population and inhabitation are found. These biggest markets are represented by the markets of Managil town', Elazazi, Elhuda and Elgurashi which made them more characterized by the mean of centrality and competition among the mand the expansion and interference of their influences in and out of the area.Whereas,the other simple– and medium–sized markets were affected by the influence of the natural topography and the fewer inhabitation and population density in addition to competition from the biggest markets and the limitation of the arable irrigated lands and the limited income from rain–fed agriculture. Therefore, these markets are characterized by their small areas and the fewer number of the buyers.

2

١ /المقدمة :

تعد الأسواق الدورية من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الهامة لكل منطقة وهي ظاهرة عالمية تنتشر في العالم وأهميتها تنبع من انها كانت تؤدى وظائف متعددة اجتماعي وسياسية واعلامية وثقافية الى جانب نشاطها التجاري والاسواق التي تقع في قلب المناطق الزراعية ينحصر نشاطها التجاري بصورة أكبر في بيع محاصيل الانتاج الزراعي خاصة في ايام محددة ولها شعبية كبيرة من سكان الاقليم الزراعي يبعون محاصيلهم الزراعية ويشترون منها منتجات السلع الضرورية اليومية وغير اليومية .

بدأت الدراسة بتتبع الأسواق من منطلق تاريخي لإبراز الأدوار التي مرت بها هذه الأسواق خلال فترتين القديمة قبل مشروع المناقل والحديثة بعد المشروع (١٩٥٨م)، وأدت إلى ازدهارها او إلى تدهورها وجاءت هذه الدراسة في هذا الجزء لتوضيح مجالاً للتركيب الداخلي للأسواق مستعرضاً الوظيفة الزراعية والرعوية ودورها في هذه الأسواق ومناقشة مثل هذه الظاهرة الاقتصادية تعكس الواقع الاقتصادي للمنطقة بصفة عامة ، والتجاري بصفة خاصة ودور الملامح الاقتصادية لأسواق المنطقة، وكذلك الصورة العامة لاستخدام الأرض الزراعي حول الأسواق ومدي انعكاس كل منهما على الآخر.

٢/ مشكلة البحث:

أن مركزية الأسواق تدل غالباً على انماط الحياة بكل عناصرها ويمكن تتبع مشكلة الدراسة فى االنقاط التالية:

- فترة ما قبل قيام مشروع المناقل عام ١٩٥٨ والتى تشير الى الأوضاع الطبيعية والتاريخية السابقة لذلك التاريخ ولها أثرها على الأسواق.

- فترة ما بعد قيام مشروع المناقل أي فترة نصف القرن الأخير حيث أدى التغير التكنولوجى من نمط الحياة الرعوية والزراعة الإكتفائية المعتمدة على الأمطار إلى وجود نمط حديث من الري بالانسياب والادارة الزراعية الحديثة وانبثاق أسواق جديدة واندثار أخرى تبعاً للموقع من المشروع.

فتطور الاسقرار والإنتاج تحتاج إلى زياد إلى نقاط أسواقها تبعاً للزيادة في نمو السكان الأمر الذي حث التجار إلى السمات المكانية لمنطقة الأسواق وعلى رأسها الظروف الطبيعية والبشرية مما أنعكس ذلك على خصائصها التوزيعية من حيث تباعدها وأنماط توزيعها ونشأتها ومركزيتها ،كذلك سلوكيات المتسوقين والبائعين وتحركاتهم تجاه الأسواق.

٣/ أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الاتي :

١/التعرف على التوزيع الجغرافي للأسواق الثابتة والمؤقتة ودورها بوصفها أمكنة مركزية بالمنطقة.

٢/ التصنيف الدقيق لمجال تسويق الانتاج الزراعي في الأسواق الدورية بالمنطقة.

٣/ العمل على إبراز مركزية ومكانة الأسواق في المنطقة وأهميتها.

٤/وضع مقترحات لتطوير السوق لكي يصبح أكثر منافسة لأسواق المحليات المجاورة.

٤/ الفرضيات: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

١/ لمشروع المناقل أثر بالغ في تطوير الأسواق بمحلية المناقل لذلك توجد علاقة عكسية مابين مساحة المشروع وحجم وعدد الأسواق.

٢/ تتفاوت درجة المنفذية للخدمات والتسهيلات للسوق من وحدة إدارية إلى أخرى تبعاً لحجم السكان وكذلك نسبة لنمط انتشار الأمكنة المركزية للأسواق وما تضمه من خدمات جيدة.

٥/ منهجية البحث :

أستخدم المنهج الوصفي الذي استخدم في وصف الاسواق ووصف الإنتاج الزراعي فيها ومنهج التحليل المكانىSpatial analysis وهومنهج ملازم للتحليلات المكانية للأسواق التي تحاول إكتشاف العلاقة بين حركة الباعة والمشترين من مناطق سكنهم تجاه الاسواق، والمنهج تاريخيHistorical approach للتعرف على التطور التاريخي للأسواق .

٦/ طرق وادوات البحث : تم جمع المعلومات الثانوية من الكتب والمصادر العلمية و التقارير الموجودة بالمكتبات بولاية الخرطوم و مكاتب محلية المناقل.

تتمثل المعلومات الأولية في القيام بعمل ميداني (٢٠١٤م)عن طريق المقابلات الشخصية مع عدد من كبار السن بالمنطقة ومن خلال هذه المقابلات أمكن الوصول إلى التاريخ التطوري للنواحي الإدارية والاجتماعية والاقصادية للاسواق بالمنطقة.

تم تصميم استبانة لسد النقص للمعلومات التي لم يتم الحصول عليها من معلومات العمل الميداني السابق الذكر والإحصاءات والتقارير الرسمية وتتضمن الاستبانة المحاور الرئيسية لدراسة منفذية السلع والخدمات ونوعيتها بالاسواق.

استخدمت البحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة للبائعين بأسواق مدينة المناقل والعزازي ومعتوق وأصحاب المركبات السفرية بها باعتبارهم أكبر الأسواق وأقدمها بالمنطقة . بهدف معرفة منفذية جميع أسواق المنطقة تم عبر المكالمات التلفونية مع القادة الاجتماعيين بالأسواق النائية.

٧/ محلية المناقل : تقع محلية المناقل في ولاية الجزيرة و تحتل الجزء الغربي منها، وتعتبر من إحدى وحداتها الادارية الكبرى وتقع بين دائرتي عرض َ٤٦ ٥١٣ و َ٤٦ ٥١٤ش وبين خطي طول ْ٣٠٥٣٢ ق وَ٦ ٥٣٣ق ويحدها من الشمال الغربي والغرب محلية القطينة ومن الشمال الشرقي محلية الحصاحيصا ومن الشرق محليتي جنوب الجزيرة والحصاحيصا ومن الجنوب الشرقي محلية سنار ومن الجنوب الغربي محلية الجبلين

تضم المحلية ثماني وحدات إدارية أصغر هى وحدة مدينة المناقل،ريفي المناقل والكريمت ووحدات الجاموس ومعتوق والماطوري والهدى والعزازي(انظر خريطة (١)). وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة ٦٢٥٠ كلم٢ يبلغ حجم السكان ٩٠٦٢١٦نسمة(١).

تتمتع المنطقة بأمطار صيفية تقل كميتها كلّما اتجهنا شمالاً فتكثر كمية المطر جنوب المنطقة حيث يبلغ متوسط الكمية لعام ٢٠١٣م ما بين (٤٠٠ - ٥٠٠) ملم وتقل كلما اتجهنا شمالا حيث تتراوح بين (٣٠٠ -٤٠٠) ملم، واحدى السمات المميزة هى سيادة التربة الطينية السوداء المتشققة Cotton Cracking soilالتى تصبح لزجة فى موسم الامطار مما يصعب إختراقها.(٣)

خريطة(١) موقع محلية المناقل

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء٢٠٠٨

ادى هذا الموقع المتوسط بين النيلين الازرق والابيض والقريب من العاصمة الاقليمية ود مدنى والقومية الخرطوم إلى أن تكون منطقة الدراسة جاذبة لكثير من الجماعات السكانية(انظر خريطة (٢)) . بعد عام ١٩٥٨ وقيام مشروع المناقل على غرار مشروع الجزيرة وفى فترة إزدهار إنتاج القطن حتى منتصف السبعينيات فى

القرن الماضى جذب الإقليم كثيراً من جماعات غرب افريقيا والذين عاشوا فى معسكرات مؤقتة تحولت بعد الإستقرار إلى قرى ثابتة تسمى محلياً (الكنابى) وهو إسم جمع محرف من الكلمة الانجليزية Camp التي تعني معسكر. هكذا أدى الموقع سواء فى التاريخ القديم وعهد السلطنات الإسلامية فى نطاق السفانا مثل مملكة الفونج (أوالسلطنة الزرقاء كما تسمى أحياناً) الى عهود الإستعمار التركي والبريطانى المصرى ثم الإستقلال(٩)والنقلة التكنولوجية بانشاء مشروع المناقل إلى تطور حجم السكان مماساهم في تطور الاسواق عبر تاريخ المنطقة.

خريطة (٢) موقع محلية المناقل بين النيل الأزق والأبيض

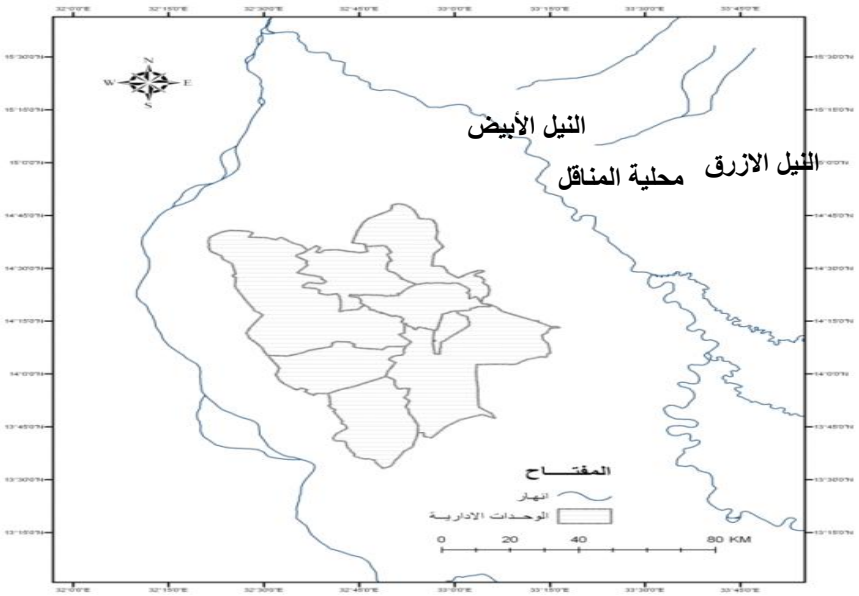

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء٢٠٠٨م

٨/التطور التاريخي للأسواق الدورية بمحلية المناقل:

كان التسويق ضئيلاً قبل قيام مشروع المناقل(١٩٥٨م) يتركز في مدينة المناقل، فهي تمثل مركزاً تسويقياً صغيراً للمحاصيل الزراعية المطرية وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية التي يتم التبادل التجاري بها عن طريق الدواب (الجمال، والحمير) ثم تعود محملة بالسلع الاستهلاكية الضرورية اليومية لتوزيعها بالقرى.

واتضح أيضاً من المقابلة الشخصية لكبار السن بالمنطقة أن سوق مدينة العزازي كان سوقٌ صغيراً، تم نقل السوق إليها في نهاية الدولة المهدية من قرية أم شديدة جمال الدين التي تبعد عن العزازي٧ كلم من الجهة الغربية،إذ كان السكان يتجمعون في قرية أم شديدة للتبادل التجاري عندما حصلت مجاعة ١٨٨٨م وكان جنود المهدية يتحركون في منطقة الجزيرة لحمل المؤن والأغذية وضم بعض رجال المنطقة للمشاركة في حروب المهدية الخارجية صادف هذا آنذاك يوم تجمع السكان في هذه القرية مما أدى إلي خراب السوق وضم بعض رجاله إلى المشاركة في الحروب ثم بعد خرابه تم نقله إلى قرية العزازي فما زال قائماً حتى الآن،وكذلك سوق معتوق يروى أنه من الأسواق القديمة قبل المشروع لخدمة المناطق الغربية .

بعد زيادة الإنتاج وتنوع المحاصيل الزراعية بمشروع المناقل وأتساع مساحته (أنظر خريطة ٢) تم تأسيس سوق مدينة ٢٤ القرشي بإعتبارها مدينة عمالية حديثة لخدمة العاملين بالمشروع ، في عام ١٩٨٧م تم تاسيس سوق الهدى وفي التسعينات تم تأسيس جميع الأسواق نسبة لتعدد الوحدات الإدارية لتصبح مراكز إدارية ومراكز تسويق فبلغ جملة الأسواق ذات الأنماط والأحجام المختلفة (٢٢) سوقاً(انظر خريطة ٤) وكان الغرض الأساسي منها تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والنوعيات المناسبة والمقبولة كما أن المستهلك بالمنطقة يهتم بالحصول علي سلعة زراعية أوغذائية ذات قيمة غذائية بأسعار معقولة بينما يسعي مزارعو المنطقة لتصريف وبيع السلع بأسعار تحقق هامش الربح من هذه الأسواق كما إنها تعتبر مراكز اتصال للقرى بعضها مع بعض لأنها تمثل مراكز خدمية من تعليم وصحة ومراكز خدمات إدارية وكذلك يوجد بها مراكز الشرطة والمحاكم ومحطات نقل رئيسية .أصبح تركيز وتجميع الإنتاج الزراعي والحيواني يقدم للتصنيع ومواد غذائية تقدم للمستهلكين في نقاط تجمع محلية بهذه الأسواق المركزية حتى إلى خارج حدود المنطقة من المنتجين الزراعيين بغرض القيام بالوظائف التسويقية اللازمة لإيصال المنتجات الزراعية إلى مراكز الاستهلاك. والموازنة بين العرض والطلب في هذه الأسواق من حيث النوع والكمية ،ذلك على حسب ما يتعرضه الإنتاج الزراعي من مشكلات سواء من تغيرات طبيعية في المناخ وكذلك حصة مياه الري فضلاً عن طبيعة الإنتاج والاستهلاك الدائم بالإضافة إلى مستوى دخل الأفراد.

خريطة (٢) موقع مراكز العمران بالنسبة لمشروع المناقل بمنطقة الدراسة

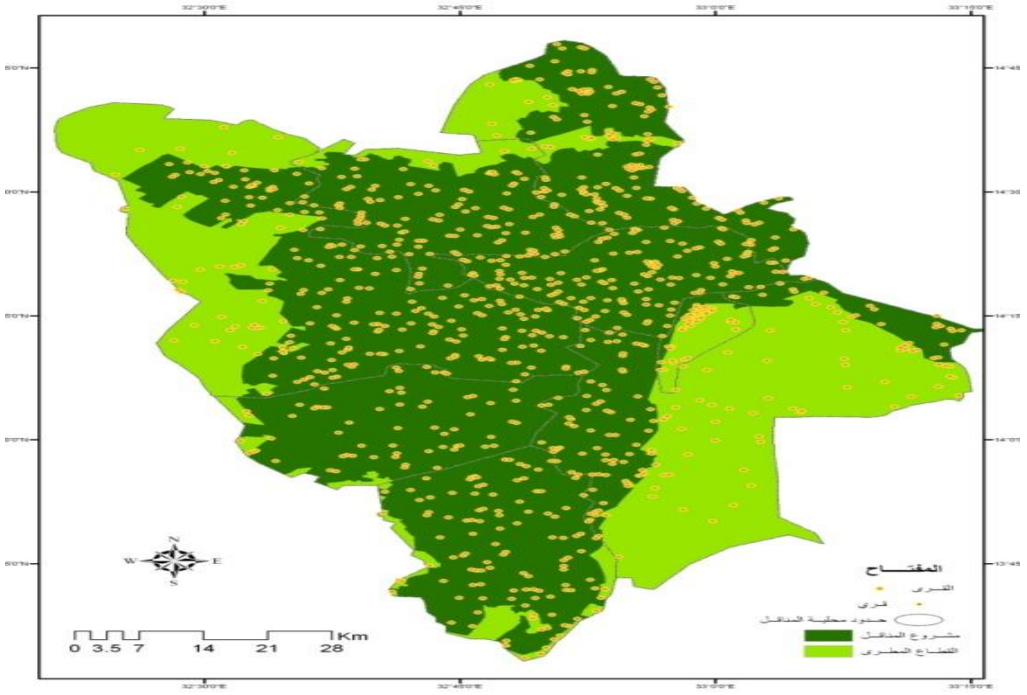

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على Africover data FAO 2002 http://srtm.csi.cgiar.org. والجهازالمركزي للإحصاء ٢٠٠٨م

٩/التركيب الداخلي للأسواق من وظيفة الإنتاج الزراعي بالمنطقة:

العمل الزراعي في واقع الحال عبارة عن مجموعة أنشطة متكاملة ومترابطة تبدأ بالإنتاج ومؤشراته ثم التسويق ثم انتهاء بالاستهلاك والأنماط الاستهلاكية المختلفة، فالاهتمام بالتسويق الزراعي هو نجاح العملية الزراعية، تعتبر منطقة الدارسة منطقة زراعية في المقام الأول إذ بها إمكانيات وموارد طبيعية تتمثل في مشروع المناقل (انظر خريطة ٢)تجعلها تتيح أنواعاً كثيرة من المنتجات الزراعية والحيوانية علي مدار العام كما أن موقعها موقع استراتيجي تقع بين النيلين الأبيض والأزرق ويمكن أن تكون مراكز الثقل لمثلث القلب السوداني انظر خريطة (٣)، مما جعل أسواقها البؤرة المكانية الأولى التي تنبعث منها العلاقات المكانية بين مراكز العمرانية ونحو المناطق المجاورة ؛لذلك فمن المفيد التعرف على تلك الأسس الوظيفية،التي يعتمد عليها السوق لضمان بقائه وتطوره وصموده أمام الأزمات والتغيرات المؤثرة على نشاطه بدراسة التصنيف

الوظيفي لها، والتي يمكن من خلالها البحث في مدى توسع نطاقها الوظيفي، وبناءًعلى هذا فمن الضروري تصنيف الأسواق تبعاً للسلع كعنصر مركزي محرك للنشاط التسويقي،ومرتكز مهم تقوم عليه الحركة التسويقية.

من المعروف أن الأسواق تتباين في مستويتها، تأثرًا بمستوى السلع المعروضة وطبيعة الحاجة لها، بين فئات المتسوقين والمترددين على السوق، والذين يتباينون في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية...،وتختلف أصنافها في المجال التسويقي، بحسب المشتري أو وقت الشراء أو درجة الولاء أو تكرار الشراء أوإدراك المستهلك، وكلها تصنيفا تتبحث في مدى جاذبية(٥). إذ لا يوجد انفصال بين محلة إنتاج واستهلاك فالسلع الرئيسية داخل الأسواق من المنتجات الزراعية المزروعة بالمنطقة أنظر جدول (١) إذ أكدت الدراسة الميدانية ٢٠١٤م ٨٨٪ من رواد السوق يبيعون الخضر والفاكهة والفول السوداني والقمح والذرة واللوبيا و الكركدي...، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية ومنتجاتها داخل أسواق المنطقة بينما ١٢٪ يبيعون منتجاتهم خارج المنطقة متمثلة في الخضر والفاكهة والفول السوداني والقمح والثروة الحيوانية في كل من سوق الخرطوم وودمدني والقطينة والدويم وهولاء هم ذوي الدخل المرتفع ويمتلكون وسيلة نقل (بكاسي) وهذا يعتبر عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية في الريف ويشكل سكان الريف الغالبية العظمى من سكان المحلية (٧٢٨٥٥١ نسمة) تبلغ بنسبة (٨٠٪) من جملة سكان المنطقة(٩٠٦٢١٦نسمة) فالتسويق الزراعي مهم للفرد والمجتمع مماله من فوائد اقتصادية ورفاهية المجتمع ككل ويتهم المستهلك بحصول على أكبر قدر من احتياجاته وبمقدار محدد من الدخل ويتبين من الجدول(٢) تعدد وتباين المنتجات الزراعية والحيوانية بالأسواق المنطقة سواء كان ذلك إستهلاك مباشر بصورتها الخام أو الطازجة بعد أن تصل إلى يد المستهلك أو تأخذ أشكال أخرى من خلال العمليات التجهيزية والتصنعية بالمنطقة ويتركز بصور أكبر في سوق مدينة المناقل سيطر على أكبر عدد من الاستخدام الزراعي باعتبارها عاصمة الإقليم ويوجد بها الرأسمالية وحجم السكان الأكبر ثم تليها الاسواق الأخرى التي تقع داخل القطاع المروي (سوق وحدة العزازي وأسواق وحدة معتوقٍ وأسواق وحدة الهدي وأسواق وحدة الجاموسي وأسواق وحدة الماطوري وسوق وحدة الكريمت)وأخيراً تتركز بصور أقل في أسواق وحدة ريفي المناقل لوقوع معظم الوحدة في نطاق الزراعة المطرية التي تنعدم فيها زراعة المحاصيل القطاع المروي كالقمح والفول السوداني.

أخيراً يتضح من الجدول (١) هنالك صناعة أخرى مبنية أيضاًعلي الإنتاج الزراعي بالمنطقة تتمثل صناعة الأعلاف فيوجد مصنعاً كبيراً لصناعة الأعلاف بمدينة المناقل بالإضافة إلى بقايا عصر حبوب الفول في المصانع الصغيرة المتمثلة في عصارات الزيوت بالوابورات الكهربائية الصغيرة الخاصة تستخدم هذه بقاياه علفاً (أومباز) للحيوان الموجودة بالمنطقة.

جدول (١) الانتاج الزراعي بأسواق محلية المناقل

اسم الصنف	إسم الوحدة						
	مدينة المناقل	معتوق	العزازي	الهدي	الجاموسي	الماطوري	ريفي المناقل	الكريمت
	العدد							
الصناعات الكبيرة الغذائية مطاحن الحبوب ومعاصر الزيوت ومصانع الحلويات والنشويات	١٨	-	-	-	-	-	-	-
مصنع الأعلاف	١	-	-	-	-	-	-	-
مصنع صغيرة بالوابورات لمعاصر الزيوت	١٨	٧٠	٣٣	١٢	٥٠	٣١	-	-
يوجد مصنع لطحن الحبوب	١	-	-	-	-	-	-	
طاحونة بلدية لطحن الحبوب	٣٠	٧٤	٦٣	٦١	٦١	٥٥	٥٢	٧٢
محلات بيع الخصر والفاكة	١٣	٦	٣	٣	٥	٤	٣	١
محلات بيع اللبن	٣	١	١	١	-	-	١	١
محلات بيع	١	١	١	١	١	١	١	١

الحبوب								
محلات بيع التروة الحيوانية	١	١	١	١	١	١	١	١
مخابز آلية	٨	١	١	–	–	–	–	–
مخابز بلدية	٨	٥٢	١٩	١٢	٤٨	٢٧	٧	٢٨
جزارة	٣٥	٧٣	٧٢	٤٤	٥١	٣٧	٧٠	٤٩
مصانع جبنة	–	٢٥	٥	٥	٢٠	١٧	=	٢٣
عدد الاسواق	١	٥	١	٢	٥	٤	٣	١

المصدر : المناقل ٢٠١٣

١٠/أنماط ومرتبة الاسواق بالمنطقة :

يبنى تصنيف الأسواق بالمنطقة على حسب أهمية السوق وأنواع السلع المعروضة وعدد المتاجر ودورية السوق وحجم سكان الوحدة الإدارية كما يبين الجدول (١) و(٢) ولكن هنالك بعض الوحدات الإدارية يوجد بها أكثر من سوق فإذا توافرت السمات السابقة في أي سوق يمكن اعتبارها سوقاً مركزيًّا وفي الواقع لا يوجد بالمحلية تحديد واضح للأسواق المركزية، ولهذا توجد الكثير من الأسواق الصغيرة مركزية بإعتبارها دورية وتوفر من السلع الضرورية التي يحتاجها روادها ولكن لا توجد بيانات مفصلة عن هذه الأسواق وإنما تتداخل أوتدمج مع بيانات كثيرة مع أسواق وحدتها الإدارية. ويضع هذا التداخل والدمج مشكلات كبيرة أمام الدراسة في عدم توافر العدد الرسمي لخدمات الأسواق حتى يتثنى تنميطها،فوضوح أبعاد هذه الظاهرة الجغرافية والاقتصادية جميعها يخدم المخططين في حل مشكلة هذه الأسواق . كما أن هذا الوضوح يساعد على فهم رغبات الناس مما يدفع إلى تحديد مدى الحاجة إلى التوسع في هذه الخدمة أو العمل على ضبطها وتحديد انتشارها في مناطق معينة.

تعدد أنماط الأسواق وفقا لمعايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا للتقسيم الاقتصادي لها، أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة أووفقاً لطبيعة وتركيب السوق(٨) ويمكن تقسيم أنماط أسواق منطقة الدراسة كمايلي:

على حسب التوزيع الجغرافي للأسواق وأماكن تواجدها:

١/ أسواق قرية: يسمي السوق باسم المنطقة أو القرية التي تتواجد فيها أي في قرية معينة وفي يوم محدد يوم الخميس وجمعة... ومعروفاً للقرى المجاورة ويتم البيع والشراء في تلك الأسواق بكميات محدودة مقارنة

بالأسواق الأخرى ومن أنواع تلك الأسواق جميع أسوق المنطقة ماعدا مدينة المناقل والعزازي والقرشي والهدى.

٢/ أسواق المركز: ويكون في عاصمة المركز وتكون أكبر حجماً من أسواق القرية وأكثر نشاطاً وقد يحدد لها يوم معين أوتكون على مدار الأسبوع وتقام في مكان معين وقد يوجد أكثر من سوق داخل كل منطقة كما تتعامل مع سلع ومنتجات مختلف ومن أنواع تلك الأسواق مدينة المناقل والعزازي والقرشي والهدى معتوق وسوق ودالنورة والشكينيبة.

توزيع الأسواق وفقاً لطبيعة السلع حيث تقسم الأسواق وفقاً لطبيعة السلع أوالقطاع الإنتاجي لها إلى:

١/أسواق السلع الزراعية : تتخصص تلك الأسواق لتسويق السلع والمنتجات والحاصلات الزراعية وغالبا ما يتعامل فيها العاملين في القطاع الزراعي للسلع الزراعية فجميع أسواق هي أسواق زراعية في المقام الأول أنظر جدول(٢)

٢/أسواق السلع الاستهلاكية : هى الأسواق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تسهم في الإشباع المباشر للمستهلك ، أى الاستهلاك الشخصي المباشر وتتصف تلك الأسواق بكبر حجمها وتعدد السلع والمنتجات ومن أنواع تلك الأسواق مدينة المناقل والعزازي ولقرشي والهدى.

٣/أسواق السلع الصناعية :وعادة تكون تلك الأسواق متخصصة لتغذية صناعات بذاتها حيث يتم الشراء من تلك الأسواق للاستخدام في إنتاج سلع نهائية وكافة الأسواق المتخصصة في تسويق السلع نصف المصنعة أو المكملة لبعض الصناعات ومنها سوق مدينة المناقل.

التوزيع التسويقي للأسواق: وهو ما يقصد به توزيع الأسواق وفقاً لطبيعة وتركيب السوق ومنها:

١/الأسواق المحلية :وهى قريبة من مناطق الإنتاج وعددها كبير، وتباع فيها السلع والحاصلات حيث يتم تجميعها في تلك الأسواق حسب حجم السوق ويتم البيع مباشرة للمستهلك أوعن طريق الوسطاء المحليين بالمنطقة ،وتتميز تلك الأسواق بتيسير عملية البيع بسرعة وبأقل مجهود نظراً لتقابل المنتج والمستهلك مباشرة بسهولة ويتعرف المشترين على السلع ودرجة جودتها ونوعيتها وتجميع السلع والمنتجات في أقرب مناطق إنتاجها وهذا ومن أنواع تلك الأسواق جميع أسواق المنطقة .

٢/الأسواق المركزية: هى بمثابة مراكز تجميع وتخزين للسلع والحاصلات ومن ثم فهى حلقة الوصل بين الأسواق المحلية والمنتجين وبين أسواق الجملة والمستهلكين وقد تكون موجودة بالمدن الكبيرة، وقد يتم فيها بعض الوظائف التسويقية مثل التخزين، وإعادة التعبئة، والتجهيز وغالبا تكون تلك الأسواق كبيرة الحجم ومن أنواع تلك الأسواق مدينة المناقل والعزازي والقرشي والهدى.

٣/أسواق الجملة:هى أسواق كبيرة الحجم ومعدة لتوفير كافة التسهيلات، ومعدات الاتصال ووسائل التخزين ووسائل النقل وتوفير العبوات، وكافة المعلومات والبيانات التسويقية بتلك الأسواق لكافة السلع والحاصلات وسهولة التعرف على عدد كبير من التجار وكبار الموردين والوسطاء والموزعون بتلك الأسواق وتلك الأسواق تتواجد في المدن الكبيرة مثل سوق مدينة المناقل.

٤/أسواق التوزيع: وظيفة تلك الأسواق تجميع السلع سواء من المنتجين أوأسواق الجملة ثم توزيعها على تجار التجزئة ومحلات البيع، وأسواق التجزئة الموجودة في المنطقة ومن ثم فيمكن اعتبار تلك الأسواق كأنها وسيط تسويقي يساهم ويساعد في سرعة وسهولة توزيع السلع ومن أنواع تلك الأسواق مدينة المناقل والعزازي والقرشي والهدى سوق معتوق وسوق ودالنورة والشكينيبة

٥/الأسواق التجزيئية:هى أسواق تمثل الحلقة الأخيرة في العمليات التسويقية، وفي هذه الأسواق السلع الضرورية والتجزئية في شكلها النهائي وتباع مباشرة للمستهلك ومن أنواع تلك الأسواق جميع أسواق المنطقة ماعدا سوق مدينة المناقل.

وصلت الدراسة إلى تصنيف هذه الأسواق على حسب وزنها الكمي تتراوح قيمته من ١٠ إلى ١٠٠ درجة على حسب حجم السوق من جدول (١) و(٢) انظر خرطة (٤)ويمكن أن نصنف ورتبة هذه الأسواق في المنطقة علي النحو التالي :

١/الأسوق من المستوى الأول:

يتمثل هذا النوع في سوق مدينة المناقل باعتباره السوق الأرقى والأكبر والأجود من أسواق المنطقة من حيث النوع والأهمية والحجم واتساع إقليمة وترجع الأهمية باعتبارها المدينة الأولى الكبيرة السائد في إقليم المناقل وهذا السوق يخدم أكبر تجمع سكاني في المدينة التي توجد مفارقات بينها وبين المدن الريفية الأخري بالمنطقة التي تم التعرض إليها سابقاً بالإضافة إلي أنه سوق يخدم كل إقليم المدينة المتمثل في (٩٠٦٢١٦) نسمة إذ توجد به جميع السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان من المنتجات الزراعية والحيوانية بالمنطقة

،وكما ترجع أهمية السوق لربطه بطرق النقل تربط جميع أسواق المحلية بالإضافة إلى ربطها بطرق نقل مع المدن المجاورة في النيل الأبيض والأزرق تتمثل في طريق المناقل ود مدني وطريق المناقل الحصاحيصا وسنار والحاج عبد الله ،والدويم، وربك ،كوستي ،القطينة ،الخرطوم ،طابت ،الحوش ، وودرعية مما أدى إلى اتساع إقليمها خارج المحلية ،أذأنه سوق تجاري كبير، لجذبه عدد كبيرمن البنوك التجارية(٨ بنوك تجارية)ويتضح من الجدول(٢)تمثل عدد المتاجر ٢٣٪ من جملة المتاجر بأسواق المنطقة كما يبلغ إيرادها المالي تمثل ١٣٪ من جملة الإيراد المالي لأسواق المحلية بالإضافلة إلى ذلك جذب السوق أكبر متاجر الإجمالي البالغ عددها (١٣١) متجر تمثل ٨٧٪من جملة المتاجر الإجمالي في بعض الأسواق الأخري بالمنطقة ، كما أنه السوق الوحيد بالمنطقة الذي يوجد به مكاتب استيراد وتصدير(٣) من الخارج واللكوندات(٢)وسينما ومحلات التوكيلات والترحيلات(٨) والمطاعم السياحية ومحلات الباسطة(٤) والمركبات السياحية (٧٥) مركبة ألتي تربط بمدني والعاصمة القومية،ودلالة العربات(٨) ومحلات السوبرماركت(٣٩) كماتوجد بها محلات تجارية واسعة وكبيرة متخصصة أكثر من الأسواق الأخرى بالمنطقة محلات الحدادة والنجارة والمغالق والورش ومحلات الأثاثات المنزلية والأواني وبيع العطور وصيانة الأجهزة الكهربائية والاستديوهات والاتصالات ومراكز الغاز والاسبيرات وبيع العجلات والبوتيكات والملبوسات والمجوهرات وغيرها من السلع ألتي تذخر دكالكين البيع القطاعي .

١/الأسوق من المستوى الثاني:

يشمل هذا الصنف الأسواق الثانية في المنطقة سوق مدينة العزازي وسوق ٢٤القرشي وسوق الهدي فهي أسواق مرتبتها بعد سوق مدينة المناقل من حيث النوع والأهمية وكمية السلع والإيراد المالي ومن حيث اتساع الاقليم نسية لوجودها في النصف شمال المنطقة لوجود الكثافة السكانية واتساع المشروع كما ذكر سابقاً ،أهم هذه الأسواق اتضح من الدراسة الميدانية (٢٠١٤م) هو سوق العزازي سوق تاريخي قديم له شهرة في المنطقة يجذب سكان من خارج حدود الوحدة الإدارية من وحدة معتوق والهدي والكريمت بالإضافة بعض من سكان قري محلية القطينة التي تجاورها من الشمال في المناطق التي تقع في القطاع المطري التي تبعد عن العزازي ٦٠ كلم مثل قرية أم علقة وقوزود كبيش والوادي الرقيق وقوز الشيخ مضوي ،وكذلك يجذب السكان من وحدة أبو قوته التي تتبع إلى محلية الحصاحيصا مثل: قرية ود الشاطر والهشابة والملقة فإنها تعتمد اعتماداً كلياً على سوق العزازي حتى في خدماته الصحية،إذ يبلغ عدد المتاجر بسوق العزازي باعتباره

سوقاً واحداً بالوحدة التي تبلغ نسبتها(١٣٪)من جملة متاجر أسواق محلية المناقل ويبلغ إيراده المالي السنوي ١١٪ من جملة إيراد أسواق المحلية.أما السوق الثاني في هذا التصنيف سوق الهدى، ولكن عدد أسواق وحدة الهدى اثنان ، ومن الدراسة الميدانية اتضح أن سوق الهدى هو يحوز على معظم المتاجر والإيراد المالي حيث عدد المتاجر بالسوق تمثل نسبتها ١١٪ من جملة متاجر الأسواق ويبلغ إيرادها المالي ٦٪ من جملة الإيراد المالي بالمنطقة، بينما سوق مدينة القرشي يقع في وحدة معتوق التي بها مجموع خمسة أسواق اتضح من العمل الميداني ٢٠١٣م أن سوق مدينة ١٢٤القرشي يحوز على معظم المتاجر والإيراد المالي بأسواق الوحدة الخمسة حيث تبلغ نسبة المتاجر ٢٥٪ من جملة االمتاجر بأسواق المنطقة بينما يبلغ إيرادها المالي يمثل نسبة ٢٠٪ من جملة الإيراد المالي لأسواق المنطقة انظرجدول(٣).

يتضح من السجل الإيرادي للمنطقة٢٠١٣م سوق العزازي معروضات غير موجودة في سوق الهدي والقرشي حيث في العزازي(٣) محلات لبيع المجوهرات بينما توجد في مدينة المناقل (١٤) محلاً كما يوجد محلات لبيع الإسبيرات (١٠) محلات بينما توجد في مدينة المناقل (٦١) محلاً وكذلك ثلاث محلات لبيع العجلات بينما في المناقل (٤).بالإضافة إلي ذلك يوجد في أسواق هذه المرتبة محلات تجارية لاتوجد في الأسواق الأخرى الأدنى منها مثل محلات البوتيكات والمغالق ومحلات تجارة الأدوات الكهربائية ومحلات الورش والحدادة والنجارة ومحلات ميكانيكا السيارات وأخرى لبيع الموبليات وعطارات للأدوية الشعبية ومحلات واسعة للأواني المنزلية ، كما توجد بها تجارة الجملة في العزازي (٨)متاجر وفي كل من الهدى والقرشي (٦) متاجر بالإضافة إلى تجارة القطاعي للسلع الاستهلاكية الغذائية وغيرالغذائية في العزازي تبلغ نسبة المتاجر ١٣٪ من أجمالي عدد المتاجر بالمنطقة وفي أسواق معتوق(تبلغ النسبة ٢٤٪ بينما في أسواق الهدى١١٪ بالإضافة إلي محلات المرطبات والمطاعم موارد الحطب والبقالات والصيدليات ومحطات الوقود ومحلات توزيع الغازو مراكز الاتصالات، كما تجذب هذه الأسواق البنوك التجارية المتمثلة في البنك الزراعي واحد في كل من مدينة العزازي والقرشي والهدى.

١/الأسوق الدورية من المستوى الثالث:

تتمثل هذه الأسواق في سوق معتوق وسوق ودالنورة التي تقع في وحدة معتوق من الدراسة الميدانية(٢٠١٤م) اتضح أن هذه الأسواق متوسطة الحجم لتجارة التجزئة التي تخدم المدينة وماجاورها من قرى حيث تبلغ حجم سكان ود النورة (٩٩١٥) نسمة ومعتوق (٢٢٦٩) نسمة وسوق معتوق تجاوره مناطق كبيرة الحجم تعتمد

على هذا السوق مثل (٤٨٨٥) نسمة سكان قرية كرتوب وحلة عمر(٤٤٠٥) نسمة وغيرها من القرى بالإضافة إلى ذلك أيضاً سوق معتوق قديم ويقع على الطريق الذي يربط المناقل بالدويم وله وسائل نقل يومية تربطه بمدينة الدويم .أما بالنسبة للإيراد المالي وجملة المتاجر تم دمجها مع كافة أسواق الوحدة الإدارية (الخمسة) تم شرحها سابقاً، بينما سوق سرحان أيضاً يعتبر من هذا النمط ،اتضح من الدراسة الميدانية ٢٠١٤م أنه سوق متوسط به متاجر تجزئة للسلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية تخدم مدينة سرحان (٦٥٠٨) نسمة بالإضافة إلى القرى التي حولها وأيضاً سوق مدينة الشكينيبة يعتبر من أهم أسواق وحدة ريفي المناقل الذي يخدم سكان القطاع المطري واتضح من الدراسة الميدانية أنه سوق متوسط يتمثل في متاجر القطاعي التي تبلغ نسبتها٧٪ تحظ الشكينيبة بالأغلبية من سوق كضيبات وسوق أم الإجور التي يبلغ حجم سكانها (٦٦٥٠) نسمة بالإضافة إلى القرى التي حولها في القطاع المطري. كما يبلغ الإيراد المالي لأسواق وحدة الريفي ١٩٪ من جملة الإيراد المالي بأسواق المنطقة.

١/الأسوق الدورية من المستوى الرابع:

تشتمل هذه الأسواق على متاجر و(أكشاك) للبيع بالقطاعي للسلع الغذائية الضرورية وغير الغذائية (السكر والشاي والبن والملابس وغيرها) فهي تشمل أسواق وحدة الجاموسي الخمسة فهي: سوق قبوجة وأبوروشيد والقلة ومبروكة ومريحلة فهي أسواق صغيرة تخدم سكان الوحدة الإدارية التي تقع في الطرف الجنوبي الغربي للمحلية ويبلغ حجم سكانها (١٢٠٨٥٠) نسمة ، كما يخدم بعض الأطراف الهامشية لسكان وحدة ريفي المناقل التي تقع في القطاع المروي والمطري فتبلغ نسبة المتاجر بها ١٢٪ من جملة المتاجر بأسواق المنطقة كما يبلغ الإيراد المالي لهذه الأسواق ١٤٪ من جملة الإيراد لأسواق المنطقة، كما يضم هذا التصنيف سوق الرخاء التى تقع في وحدة الماطوري الذي يعتبر من أهم الأسواق الثلاثة الأخرى بالوحدة إذ بها رئاسة الوحدة الإدارية وبها المكاتب الإدارية وأيضاً بهامحطة النقل التي تربط قرى الوحدة بالمناقل بعضها مع بعض، تبلغ نسبة متاجر وحدة الماطوري١٠٪ من جملة المتاجر بأسواق المنطقة هي متاجر للبيع القطاعي للسلع الضرورية اليومية الغذائية وغير الغذائية(سكر وشاي وبن وحبوب غذائية وملابس وغيرها)،كما يبلغ الإيراد المالي لهذه الأسواق ٨٪ من جملة نسبة الإيراد المالي لأسواق المحلية بالإضافة إلي سوق كضيبات عبارة عن سوق صغير يقع في القطاع المطري في جنوب وحدة الريفي يخدم قرى القطاع المطري الذي حوله وجزءاً من

القطاع الزراعي المروي يتمثل في حجم قليل من المتاجر للبيع بالقطاعي للسلع الاستهلاكية الضرورية اليومية التي تم جملة شرحها وإيرادها المالي من ضمن متاجر وحدة الريفي الثلاث السابقة الذكر.

١/الأسوق المركزية من المستوى الخامس:

تتصف هذه الأسواق بأنها أسواق مركزية تخدم سكان القرى وقد يجذب السوق أكثر من ثلاث قرى مجاروة لا تبعد عن مسافة كلم وهي لا تتصف بصورة الدورية بل تقتصر على الصفة الدائمة للسوق فقط تتمثل في سوق مدينة الكريمت الذى يقع في وحدة الكريمت تخدم سكان المدينة البالغ حجم السكان بها (١١٧٠٢) نسمة وفقدت صفت الدورية لقربها من مدينة المناقل (٢٠كلم) ويبعد كذلك من مدينة العزازي (٣٠ كلم) فالسكان جنوب الوحدة يتسوقون من سوق المناقل والذين يقعون في الجزء الشمالي الغربي يتسوقون من سوق العزازي بينما الذين يقعون في الجزء الجنوب الغربي يتسوقون من سوق القرشي واتضح من الدراسة الميدانية٢٠١٤م أن هؤلاء السكان من هذه الأجزاء لايرغبون في الذهاب إليها حتى لحل مشاكلهم الإدارية،لأنها ليس بها خط نقل يربطهم مباشرة بها فهم يتصلون بهاعن طريق المناقل ثم منها إلى الكريمت مما يزيد سعر التذكرة ذهاباً وإياباً (٦٠ جنيه سوداني)، مقابل سوق العزازي (٢٠ جنيه سوداني) وسوق القرشي (٢٠ جنيه سوداني) لكنها منطقة لها شهرتها الزراعية في كثافة الإنتاج الزراعي من أراضيها الخصبة ومقدرة سكانها المالية في العمليات الزراعية من فول وخضر وفاكهة وذرة وقمح. بها متاجر للسلع الضرورية الغذائية وغير الغذائية لسكان المدينة تمثل نسبة ٣٪ من جملة متاجر المنطقة، بينما يبلغ الإيراد المالي نسبة ٩٪ من جملة الإيراد المالي لأسواق المحلية.

بالإضافة إلى ذلك يوجد سوق أم الإجور من أنماط هذا التصنيف حيث يقع في الجزء الجنوبي الغربي للقطاع المطري وإلى غربها القطاع المروي.وهوسوق قزمي صغير للبيع بالقطاعي للسلع الاستهلاكية اليومية مبني من الرواكيب ويتسع السوق يوم السوق بالفرش في العراء وينكمش في نهاية اليوم وقد تم تصنيف الحجم من ضمن أسواق وحدة ريفي المناقل الثلاث.وأخيراً أسواق وحدة الماطوري التي تتضمن أنماطاً هذا الصنف فهي سوق أم هجليجة الذي يخدم سكان القرية البالغ حجمها (٦٦٤٤) نسمة والقرى التي حولها وسوق خدر الذي يخدم سكان القرية البالغ حجمها (٣٥٢٨) نسمة والقرى التي حولها وسوق أم سنيطة الذي يخدم سكان القرية البالغ حجمها (٤٣٣٥) نسمة بالإضافة إلى ذلك سوق ودالجترة يخدم سكان القرية البالغ حجمهم (٧٤٦٤) نسمة وسوق ود آدم الذي يخدم قرية ود آدم البالغ حجم سكانها (٣٤٨٤) نسمة والقرى التي

حولهم، فهم أيضاً من ضمن أسواق وحدة معتوق حيث تم تفصيلهم الحجمي من ضمن أسواق وحدة معتوق الخمسة فهي بها متاجر للبيع بالتجزئة للسلع الغذائية وغير الغذائية اليومية يخدم سكان القرية والقرى التي حولها.

خارطة (٤) الوزن الكمي لأسواق محلية المناقل

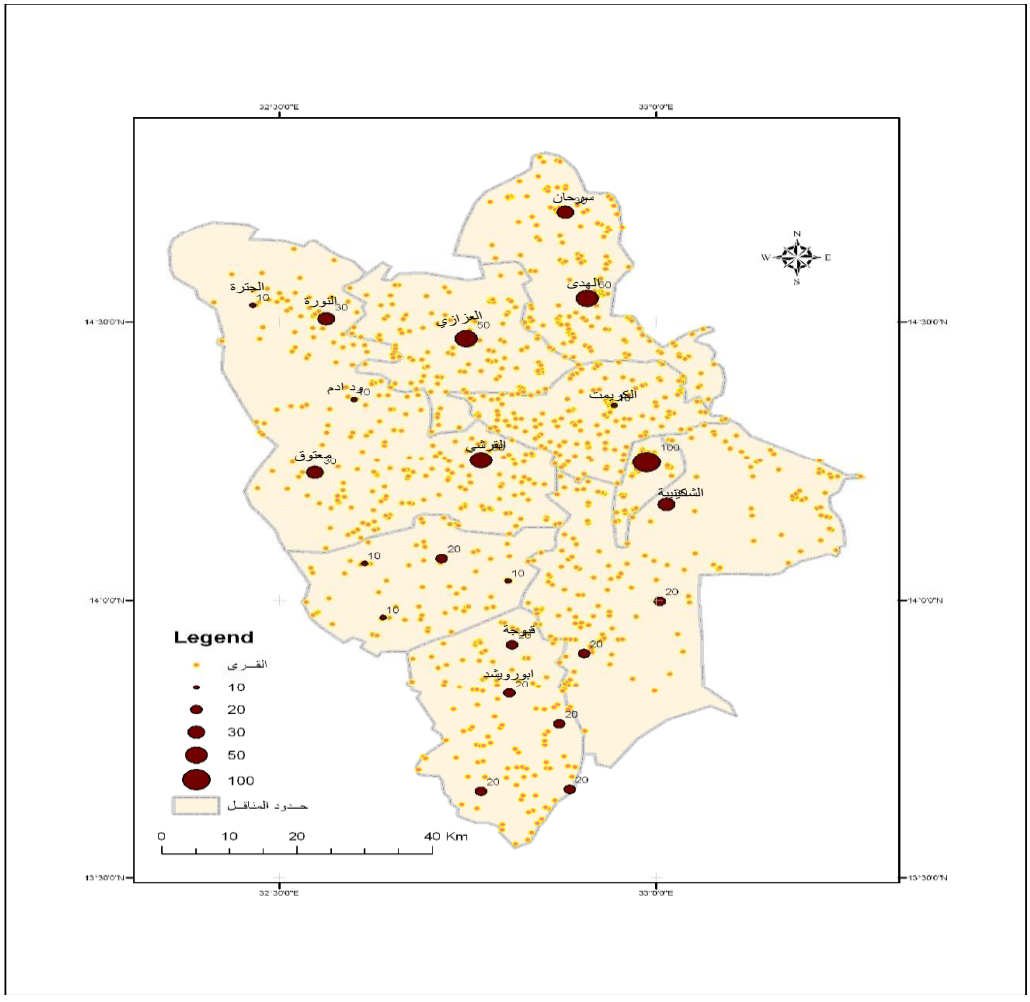

المصدر:عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨م وتقرير المحلية

جدول (٢) عدد الأسواق والمتاجر والإيراد المالي بالوحدات الإدارية بمحلية المناقل

الوحدة الإدارية	عدد الأسواق	عدد المتاجر	النسبة٪	مجموع الإيراد المالي السنوي بالجنيه السوداني	النسبة٪	حجم السكان الوحدة الذي يخدمه السوق
مدينة المناقل	١	١٨٥١	٢٢	٣٢٢٧١٣	١٣	٩٩٧٧٥
الهدي	٢	٩٠٣	١١	١٥٤٣٩٥	٦	١٠١٦٣١
الكريمت	١	٢٦١	٣	٢٢٨٧٥٠	٩	١٠٣٣٩٤
ريفي المناقل	٣	٥٤٩	٦	٤٧٨٤٦٠	١٩	١٢٧٦٠٠
العزازي	١	١٠٦٦	١٣	٢٨٦٠٠٠	١١	٨٧٣٦٧
الجاموسي	٥	٩٤٥	١١	٣٣٣٠٥٠	١٤	١٢٠٨٥٠
معتوق	٥	٢٠٤٠	٢٤	٥١٦٠٠٠	٢٠	١٨٠٠٦٩
الماطوري	٤	٥٦٥	١٠	٢٠٥٢٥٥	٨	٨٤٩٥٠
المجموع	٢٢	٨١٨٠	١٠٠	٢٥٢٤٠٥٩٣	١٠٠	٢١٦ ٩٠٦

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على بيانات محلية المناقل٢٠١٣ م الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٨م.

١١/ نمط توزيع الأسواق الدورية بالمنطقة:

يعد التوزيع صميم العمل الجغرافي، بل إنه ينظر أحياناً إلى الجغرافيا كعلم توزيع، أي دراسة الظواهر المختلفة على سطح الأرض، وذلك بوصفها وتحليلها وتفسيرها. كان الجغرافيون في السابق وقبل إدخال أدوات التحليل الحديثة يصفون التوزيع بالطريقة التي يرونها مناسبة حسب تقديراتهم الشخصية، ولهذا لم يكن بالإمكان إعطاء تحليل واضح لخصائص التوزيع في غياب معايير موضوعية(٧). والذي يهم الجغرافي أكثر ما يمكن في دراسته للتوزيع هو معرفة ما إذا كان التوزيع يشكل نمطا محددا أم أنه مجرد توزيع عشوائي، فإذا كان التوزيع يشكل نمطاً محدداً فان ذلك يعني أن هناك قوى وعوامل وراء هذا النمط ، أما إذا كان التوزيع عشوائياً فان ذلك يشير إلى قوى الصدفة والحظ. وإذا كانت القوى المسئولة عن توزيع الظاهرة تعود للحظ أو للصدفة فمن الصعب إعطاء تفسير لهذا التوزيع(١١) ولقد استخدم في

هذه الدراسة عبر برنامج نظم المعلومات الجغرافية (إعتماداً على خريطة المنطقة من الجهاز المركزي للإحصاء٢٠٠٨) لدراسة التوزيع الجغرافي والتحليل المكاني لاسواق المنطقة وللكشف عن نمط التوزيع الجغرافي للاسواق بالمنطقة (هل هو نمط توزيع متقارب، أو نمط توزيع عشوائي، أو نمط توزيع متباعد)، من الخرطة (٤) لمعرفة نظام التوزيع، عن طريق قانون الجار الأقرب ،قد استخدمت الدراسة طريقة أسلوب صلة الجوار للكشف عن أنماط توزيع عن طريق قياس نمط التباعد. وفي الواقع هذا الأسلوب يرمي إلى تحليل المسافة الحقيقية التي تفصل بين مواقع الظاهرة أي قياس المسافة المستقيمة بين موقع الخدمة وأقرب موقع اخر إليها في الوحدة الإدارية بمحلية المناقل أوعلى مستوى المحلية ويتم هذا بالتوالي بالنسبة لجميع مواقع الخدمة .وتكتب الصيغة لحساب مؤشر الجار الأقرب على النحو التالي: $R = 2D\sqrt{\frac{N}{A}}$ حيث إن R= قيمة صلة الجوارD = معدل المسافة الفاصلة بين النقط. والرقم ٢ ثابت و N = عدد النقاط وA = مساحة المنطقة تتراوح قيمة المعامل بين صفر و٢.١٥ .فحينما تكون القيمة صفراً يكون تام التجمع ،وإذا مابلغت القيمة الواحد الصحيح أوأقل منه يكون التوزيع عشوائياً أومنتشراً ،وعند القيمة ٢.١٥ يكون نمط التوزيع للأبعاد منتظماً وهذا ما أكده كرستالر في نظريته(١٣) وهذه النتيجة تمثل درجة كبيرة من الأهمية في المجالات التخطيطية . بالنسبة للأسواق التي توجد بالمنطقة(إثنين وعشرين) ومتوسط معدل المسافة بينهم تساوي (٢٣.٢كلم) ومساحة المنطقة تبلغ(٦٢٥٠) نتيجة الجار الأقرب تساوي (1.38) فهي نتيجة أكبر من الواحد صحيح توضح أن الصورة التوزيعية للأسواق المنطقة عامة متباعدة وهذا مردة إلى الظروق الطبوغرافية والسكانية والوظيفية وتبدو العلاقة واضحة بين مواقع الاسواق والعمران.

١٢/ الصفة الدورية وحركة التبادل التجاري بين الأسواق:

يجري العمل التجاري في الأسواق الدورية وفق جدول زمني يتم بموجبة توزيع الايام على الاسواق ويودي هذا الى عدم التنافس ووجود تكامل بين عدد كبير من الاسواق وإن الصفة الدورية لا تنفي الصفة الدائمة للسوق ولكن القمة في يوم السوق المحدد لكل منطقة، خاصة أسواق الأعياد ومواسم الحصاد. من الجدول(٣) يتضح أن الصفة الدورية للأسواق بمنطقة الدراسة تتمثل في(١٦) سوقاً بينما ست أسواق عبارة عن أسواق مركزية دائمة لسكان المنطقة والقرى القريبة التي لا تبعد عنها كلم فقط ، فالأسواق الدورية تمثل حلقة الوصل في التبادل التجاري علي حسب قرب المكان فلكل سوق له إقليم يجذب منه السكان يوم السوق تبعاً

للمسافة ولذلك يلاحظ من الجدول اختلاف الأيام في الأسواق، فسوق مدينة المناقل يمثل السوق الرئيسي في المنطقة لذلك توجد معظم الأسواق في منطقة الدراسة تختلف أيامها من أيام سوق مدينة المناقل يومي الأحد والأربعاء ماعدا الأسواق الهامشية مثل سوق سرحان الذي يبعد عن سوق المناقل (٧٠) كلم ويعتمد علي سوق العزازي الذي يبعد عنه (٢٠) كلم وسوق الهدي الذي يبعد عنه (١٥) كلم وكذلك الأسواق الهامشية في وحدة الجاموسي التي تبعد عن المناقل (٨٠) كلم فهي سوق القلة ومبروكة ومريحلة تعمد على سوق قبوجة يومي الثلاثاء والسبت وسوق أبو رويشد يومي الإثنين والخميس.

سوق مدينة المناقل يمثل دور المنطقة المركزية الواضح في كثير من المجالات فأصبحت هذه العلاقات التجارية بما فيها العلاقات المالية (المصرفية) الكبيرة بين المدينة وإقليمها تمثل أهمية كبيرة فهي تقوم بدور المخزن الموزع لإقليمها(المتجر) بتجارة الجملة والمفرد كما أنها تتمثل فيها الخدمات الضرورية بصفة عامة مثل المستشفي التعليمي والعيادات المتخصصة والصيدليات والمعامل والمحاكم فالمسافة المقطوعة والزمن المستغرق وسعرا لتذكرة حددت مرتبة هذه المدينة فجميع الأسواق الدورية التي تخالفها في الأيام لها وسيلة نقل بها يومياً انظر الجدول(٣)واتضح من العمل الميداني(٢٠١٤م)فالصفة الدورية لمنطقة الدراسة جعلت أكثر من نوع من الأقاليم التجارية المتمثل في أسواق وحداتها الإدارية السبع الأخرى.

تقوم الأسواق الدورية بدور مهم في الربط بين مناطق الإنتاج والإستهلاك داخل المنطقة ويتضح هذا الدور خاصة في حركة تسويق المنتجات الزراعية الريفية فهي المسئول الأول عن حركة تبادل السلع المنتجة محلياً ووسيلة للكثير من السكان للحصول على السلع المستوردة من خارج المنطقة، تتواجد هذه الاسواق في مواقع مراكز العمران الرئيسية بالمنطقة ذات حجم سكاني كبير يتوفر فيها فائض من المحاصيل الزراعية وينعكس حجم السكان والظهير الزراعي على حجم السوق من نظام التبادل التجاري ،ولكن هنالك عدد من الخصائص التي تتصف بتحقيق التبادل التجاري من ضمنها عامل البعد أي التوزيع الجغرافي للأسواق، فالتوزيع الجغرافي من الناحية الكارتوغرافية هو التباعد بعينه، وقد عرفة الجغرافيا بأنها علم التباعد،وهذا يعني الكثافة أي مجرد التقارب والتباعد أوالتجمع والتبعثر وبعداه النهائيان هما التخلخل والتكاثف ودراسة التباعد تعني ماهية نمط انتشار الظاهرة الجغرافية في مساحة محدودة، إذ تتمحور طبيعة الانتشار حول متوسط المسافة التي تفصل بين الظواهر المدروسة، والتي تسهم بشكل فاعل في الكشف عن نمط التوزيع الذي اتخذته ، وبالتالي الحكم على مدى كثافة الظاهرة، ومن ثم الحصول

على صورة أكثر تكاملاً لوصف طبيعة التوزيع، ومن الصعب فهم طبيعة التباعد بين النقاط دون ربطها بحجمها ولهذا فالعلاقة وطيدة بينهما، فهما وجهان لعملة واحد(١٠) ولذلك طبقت الدراسة معادل التالية:

متوسط التباعد= $\sqrt{\frac{م}{ن}}$ ×١.٠٧٤٦حيث(م) هي مساحة المنطقة و(ن) عدد الأسوق، وفقاً لذلك يبلغ متوسط التباعد للأسواق بالمنطقة ١٨.١١كلم .

يتضح أن الصورة التوزيعية العامة للأسواق غير متعادلة في جميع أنحاء من خلال تحليل الخريطة(٤) هذا يؤكد قانون الجار الاقرب كما ذكر أعلاه وتبدو العلاقة واضحة سواء كان لسكان المنطقة أوبين مواقع الأسواق والطرق داخل المنطقة، فسهولة الوصول للقادمين من خارجها هي من أهم عوامل نجاح الأسواق ونموها وضمان ديمومتها في النشاطاً، وبشكل عام تركز الأسواق المركزية في التوزيع في النصف الشمالي للمنطقة(خرطة ٤) والذي يدلل على وجود عوامل قوية جعلتها تتوطن في مناطق بعينها دون غيرها بسبب الإنتاج الوفير من المشروع وحجم السكان الكبير سكانه(٥٠٧٠٣٦) نسمة من جملة سكان المنطقة البالغ (٩٠٦٢١٦) نسمةوتمثل ٥٦٪ من جملة السكان (الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٠٨) كما أن قرب الجزء الشمالي من العاصمة القومية (الخرطوم) جعلها سوق لفائض الانتاج وبها فرص عمل لسكان المنطقة بعد نهاية الموسم الزراعي بالإضافة إرتفاع دخل السكان بها أتضح من الدراسة الميدانية ٢٠١٤ .أن الذين يتراوح دخلهم الشهري مابين (٥٠٠ - ١٠٠٠ جنية سوداني) ٤١٪ وما فوق (١٠٠٠ حنية سوداني) ١٣٪ مما أكسب كلاً منها طابعاً خاصاً عن غيرها ،فأسواق النصف الجنوبي تمتاز بضيق مساحتها وصغر حجم السوق وضعف دخل السكان إذ أن دخل السكان بهذا الجزء يتراوح الذين دخلهم الشهري مابين (٥٠٠ - ١٠٠٠ جنية سوداني) ٢٨٪ من عينة الدراسة وما فوق (١٠٠٠ جنية سوداني) ٧٪ لضعف الانتاج الزراعي والرعوي، قلص بشكل واضح من فعالية عواملها الأخرى وأضعف أهميتها.خاصه في القطاع المطري بسبب تذبذ الامطار.

من الدراسة الميدانية ٢٠١٤م أن التوزيع الجغرافي للأسواق يقع بين مسافات متساوية فان المسافة بين أي مركز عمران وأقرب سوق إليه تبلغ في المتوسط١٠ كلم ومتوسط سعر التذكرة لكل مركز عمراني يبعد من السوق خمسة كلم (١٠حنية سوداني) وهذا النمط المكاني يخدم عدد كبير من مراكز العمران فيما عدا هوامش القطاع المطري التي يبلغ في المتوسط البعد يين أي مركز عمران(١٥كلم) بخلاف موسم الخريف

تتضاعف سعر التذكرة لطول الرحلة ؛ لعدم وجود الطرق المسفلتة التي تربط مراكز الاسواق مع بعضها البعض ومع عاصمة الاقليم وبسبب رداءة الوسيلة التي تلائم رداءة الطرق (بكاسي، لواري ودفار) ويزداد سعر القيمة كلما بعدة المراكز العمرانية عن السوق بالمنطقة على نظام هذا البعد والسعر. ويختلف ذلك عن عاصمة المحلية (المناقل) على بعد كل خمسة وعشرين كلم متوسط سعر التذكرة (عشرة جنيهات سودانية) وهذا مرده إلى أن كبر حجم المتسوقين وكثرة المركبات مما يحقق الربح لأصحاب المركبات وينعكس ذلك على قوة جذب سوق المناقل بسبب جحم السوق الذي يوجد فرق شاسع بينه وبين جميع مراكز الأسواق بالمنطقة أنظر جدول (١+٢) وخريطة (٤) .

يتضح من العرض السابق أن هناك تفاوتاً بين أسواق المنطقة والمركزية، قياساً على المساحة المنتظمة ، وبعبارة أدق طول رحلة التسوق بين نقاط فائض الأسواق ونقاط الحاجة لها، وهذا يبرز قوة عنصر المسافة في تشكيل النظام السوقي، وهو أساس الفصل بين المواقع المؤثرة على حركات الانسياب والاتصال للناس والبضائع تحت مفهوم التفاعل المكاني هو جوهر البحث الجغرافي، والذي يمكن دراسة مستواه وقوته على ضوء تحليل مواقع الظاهرة الجغرافية المبحوثة.

جدول (٣) الصفة الدورية للأسواق بالوحدات الإدارية بمحلية المناقل

اسم السوق	الوحدة الإدارية	الصفة الدورية	أيام السوق
١ – مدينة المناقل	مدينة المناقل	دائم ونصف أسبوعي	الأحد+الأربعاء
٢ – الهدى	الهدى	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين+الخميس
٣ – العزازي	العزازي	دائم ونصف أسبوعي	الثلاثاء +السبت
٤ – سرحان	الهدى	دائم ونصف أسبوعي	الأحد +الأربعاء
٥ – ٢٤ القرشي	معتوق	دائم و أسبوعي	الجمعة
٦ – ود النورة	العزازي	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين – الخميس
٧ – معتوق	معتوق	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين – الخميس
٨ – المسارعة	معتوق	دائم	دائم
٩ – ود آدم	معتوق	دائم	دائم
١٠ –الكريمت	الكريمت	دائم	دائم

١١ - خدر	الماطوري	دائم	دائم
١٢ - أم هجليجة	الماطوري	دائم	دائم
١٣ - أم سنيطة	الماطوري	دائم	دائم
١٤. الرخاء	الماطوري	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين +الخميس
١٥. قبوجة	الجاموسي	دائم ونصف أسبوعي	الثلاثاء+السبت
١٦ - أبو رويشد	الجاموسي	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين +الخميس
١٧ - مبروكة	الجاموسي	دائم ونصف أسبوعي	الأحد+الأربعاء
١٨ - القلة	الجاموسي	دائم ونصف أسبوعي	الأحد+ الأربعاء
١٩ - مريحلة	الجاموسي	دائم و أسبوعي	الأربعاء
٢٠ - الشكينيبة	ريفي المناقل	دائم أسبوعي	الجمعة
٢١ - كضيبات	ريفي المناقل	دائم ونصف أسبوعي	الإثنين +الخميس
٢٢ - أم الإجور	ريفي المناقل	دائم ونصف أسبوعي	الثلاثاء +السبت

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م واعتماداً علي بيانات محلية المناقل٢٠١٣م.

١٣/ رحلة البيع اليومية والصفة الدورية :

اتضح أيضا من الدراسة الميدانية (٢٠١٤م) في سوق العزازي والمناقل وودالنورة أن هنالك نمطاً آخر للبيع يستفيد بصورة أكبر من الصفة الدورية لهذه الأسواق بما يعرف بحركة البيع اليومية التي يتجه فيها الباعة من مساكنهم يومياً إلى الأسواق الأسبوعية ثم يعودون بعد ساعات السوق النهارية إلي مساكنهم مرة أخرى ماعدا موسم الخريف أذا ينقطع ٩٣٪ منهم بسب انعدام الطرق المسفلته وطول الطريق وقلة المشترين وانشغال السكان بالعمل الزراعي. وتجار حركة البيع اليومية هم تجار الثروة الحيوانية مما يعرف بالمنطقة(بالسبابة) والتجار الذين يبعيون خارج المتاجر(الدكاكين) يعرضون بضاعتهم في (الأرض ترابيز وعناقريب وفي البكاسي) وهؤلاء لايتبعون في تحصيلهم للسجل الإيرادي لمحلية المناقل فإنهم يتبعون إلي ما يعرف (مشتري السوق سنوياً) بواقع رسوم يدفعونها يوم السوق تتراوح قيمتها (١٠ - ٢٠ جنيهات)على حسب نوع السلع المعروضة فهؤلاء التجار يبيعون السلع الاستهلاكية اليومية الضرورية رخيصة الثمن تناسب جميع المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود من حبوب وخضروات وفواكه وخبز ومشروبات بلدية وملابس

وأوانٍ منزلية وأدوات الزينة والعطور... وهي بالنسبة لمرتاديها نعمة لأنهم في يوم واحد يستطيعون الحصول على كل متطلباتهم باعتبار أن الشراء داخل المتاجر مرتفع السعر لأن التجار عليهم الإيجار والضريبة ودفع الكهرباء والمياه والنفايات.

اتضح من الدراسة الميدانية ٢٠١٤م،أن هؤلاء الباعة، بسوق العزازي والمناقل أسواق رئيسية لهم أي الأحد والأربعاء والثلاثاء والسبت يتم التجوال حولها أما أسواق الهدى،وود النوره والقرشي والشكينيبة وسرحان،على حسب قرب المكان لسكن البائع فالتجار الذين يتبعون إلى وحدة الكريمت يتبعون يومي الإثنين والخميس إلى سوق الهدى، أما تجار العزازي الذين يسكنون شرق وحدة العزازي يتاجرون بسوق الهدى والذين يسكنون في غرب وحدة العزازي يتسوقون في سوق ودالنوره،ولكن هنالك اختلاف لبعض البائعين فالذين يتاجرون بالثروة الحيوانية،يفضلون سوق الهدى في البيع لأن القوة الشرائية كبيرة فيه أكثر من سوق ود النوره بينما الذين يتاجرون بالخبز فيفضلون سوق سرحان بدلاً من سوق المناقل وسوق ود النوره بدلاً من سوق الهدى نسبة لقلة المعروض في هذين السوقين وارتفاع القوة الشرائية فيهما. بالنسبة لرحلة البيع يوم الجمعة توجد بالنسبة للذين يسكنون في وحدة الكريمت الذين يقع سكنهم في الجزء الغربي من الوحدة يتجهون إلى سوق الجمعة في القرشي وبينما بعض التجار في الجزء الجنوبي يتجهون إلى سوق الشكينبة .

١٤/الخاتمة:

تزايد حجم السكان وتطور الأنشطة الاقتصادية خاصة النشاط الزراعي بمحلية المناقل برزت أهمية الاسواق لتصريف الانتاج والسلع والخدمات عبر العلاقات المتبادلة بين مراكز الاسواق فهي من أهم عوامل تشجيع وتطور وتوسع الانتاج الزراعي ولها دور أساسي في حركة التبادل التجاري داخل المنطقة وخارجها،وهذا يتطلب مساهمة العلوم المختلفة باتباع مختلف وسائل البحث العلمي للوصول إلى نتائج علمية يمكن أن تحل مشكلات الانتاج والتسويق، وهذا مادفعت إليه أهداف الدراسة لالقاء الضوء على الانتاح الزراعي داخل اسواق المنطقة ومن خلال الواقع لمحلية المناقل لإبد من إبراز الأنماط المكانية والنوعية للنظام الاسواق ودوريتها وتخلص أهداف الدراسة لتشمل بالتعرف على أسواق المنطقة من خلال تطوره مراحلها التاريخية من حيث حجم السكان والخدمات والسلع ودراسة توزيع كلاً على حسب رتبته وحجمه ومعرفة الحيز الجغرافي لمنفذيتهاعلى مستوى محلية المناقل .

١٥/ نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن مظاهر النشاط الاقتصادي ونجاحها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم السكان بمناطق الزراعة المروية ،خاصة في القطاع الشمالي المساحة الزراعية الواسعة وحجم السكان الكبير،وترتفع قدرة الأرض الإنتاجية لذلك تتركز فيها الأسواق ذات النمط الكبير والمتوسط الحجم،بها السلع والخدمات المهمة المتنوعة والكثيرة بينما القطاع المروي لضيقه في النصف الجنوبي تنتشر فيه الأسواق ذات الحجم الصغير،التي بها السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، بينما القطاع المطري ذوالحجم السكاني القليل فيه تنخفض الإنتاجية للأرض بسبب تذبذب الأمطار مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج ساهم ذلك في قلة الأسواق وصغر حجمها بسبب ضعف القدرة الشرائية .

-من أهم وظائف الاسوق بالمنطقة تجارة الانتاج الزراعي بالمنطقة وأيضاً لها دور كبير في حركة التبادل التجاري داخل وخارج المنطقة .

- سلوك الباعة في رحلة اليوم تقتصر على حسب قرب السوق والقوة الشرائية.

- من أكبر المشكلات بالمنطقة أنعدام الطرق المسفلته ممايضعف حركة التبادل التجاري بين أسواق المنطقة في موسم الخريف.

١٦/التوصيات: توصي الدراسة بالاتي:

١/تخطيط وسفلت الشوارع الرئيسية التي تربط مراكز الأسواق مع بعضها البعض بحيث تكون أكثر تكاملاً تجارياً فيما بينها وبين المراكز العمرانية والانتاج الزراعي بالمنطقة ويساهم في حل مشكلة النقل قي موسم الخريف مما تنشط الحركة التجارية في هذه الفترة.

٢/ لابد من فتح باب الاستثمار الزراعي بالمنطقة لحل مشكلات الزراعة مما يسهم في زيادة الانتاج وبدوره ينعكس على دخل السكان ويزيد نشاط الحركة التجارية بالمنطقة.

٣/ الاهتمام بتحديد سوق مركزي نموذجي لكل سوق دوري لعرض سلع الإنتاج الزراعي بالمنطقة عند مدخل الطرق الريئسية للسوق كما يحدد سعر معقول يحقق لمزارعي المنطقة هامش الربح ويشجعه على العمل الزراعي .

٤/التخطيط للصناعات المعتمدة على الانتاج الزراعي بمراكز الاسواق بالمنطقة وهذا ينعكس على تطور المنطقة وزيادة الحركة التجارية فيها .

١٧/المراجع:

١/إحصاء المناقل(٢٠٠٩):التقريرالإحصائي العام لمحلية المناقل ،المناقل.

٢/إحصاء المناقل(٢٠١٣) :التقريرالإحصائي السنوي لمحلية المناقل

٣/ الأرصاد الجوي (٢٠٠٩):التقريرالسنوي لحالة المناخ في ولاية الجزيرة،أرصاد ود مدني.

٤/الجارالله ، أحمد الجار الله (٢٠٠٠) :معايير إجرائية لتعريف الأماكن الحضرية في المملكة االسعودية المنطقة الشرقية ،عمادة البحث العلمي ،جامعة الملك فيصل ،الرياض.

٥/الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٨):التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم.

٦/ الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٨):التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، قسم الخرائط والمعلومات، مصلحة الاحصاء، الخرطوم.

٧/حمدان، جمال (١٩٧٧):جغرافية المدن،عالم الكتب،القاهرة .

٨/زغلول، عزت عوض علي(٢٠٠٩): البرنامج التدريبي في مجال إدارة المشروعات الصغيرة وجدواها التسويقية والاقتصادية المركز القومي للبحوث ،القاهرة

٩/على،فضل المولى (٢٠١١):النظام المكاني لمحلية المناقل ولاية الجزيرة ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) ،جامعة الزعيم الأزهري .

10/العيسوي ،فايز محمد (١٩٩٤): خرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية.

١١/الهيتي صبري فارس (٢٠٠٢): جغرافية المدن ، دار صفا للنشر والتوزيع عمان.

١٢/Africover data FAO 2002 http://srtm.csi.cgiar.org.

١٣/Clark D.,(1981): Urban Geography: An introductory guide, Groom Helm, London.

التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل مدخل لإدارة الجودة الشاملة للتعليم المهني دراسة ميدانية

د. محمد اسماعيل العبسي
أستاذ الجغرافية والتربية البيئية المساعد
كلية التربية – جامعة صنعاء
mohammed_absi2003@yahoo.cOM

الملخص

3

تبنت كثير من دول العالم معايير الجودة الشاملة في التعليم وكان ذلك وفق تخطيط استراتيجي لكيفية ترسيخ وتطبيق معايير الجودة الشاملة المتعارف عليها دوليا ، ونرى ضرورة تبني اليمن معايير الجودة في التعليم بشكل عام والتعليم الفني والتقني بشكل خاص بحيث تعتمد التخطيط الاستراتيجي كمعيار رئيس لإدارة الجودة الشاملة في التعليم وهذه الدراسة تبحث التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل كمدخل لإدارة الجودة الشاملة للتعليم المهني – دراسة ميدانية على مجتمع وزارة التعليم الفني والمعاهد والكليات التابعة لها على مستوى الجمهورية اليمنية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد قام الباحثان باعتماد الاستبانة مكونه من ٢٨ عبارة كأداة للبحث التي تم تحكيمها وثباتها ثم تطبقها على عينة من ١١٦ قياديا وأكاديميا.

خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات أبرزها تقليدية خطط وبرامج التعليم المهني والتقني ولا يسير وفق معايير الجودة الشاملة ولم يتم أيضا الاستفادة بالخبرات وتطورات الدول المجاورة ، بالإضافة إلى وجود فجوة بين التعليم المهني والتقني وبين منشآت سوق العمل ، ويعود كل ذلك إلى عدم الاهتمام بالبعد ألمعلوماتي وضعف الخبرة وعدم وضوح الرؤيا عن احتياجات سوق العمل المستقبلية.

مفردات البحث : التخطيط ، الاستراتيجي ، الجودة الشاملة ، التعليم المهني والتقني ، سوق العمل.

مقدمة

التخطيط من المفاهيم الحديثة التي حظيت بالقبول والانتشار في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، وقد ارتبط التخطيط بالتحديث في القرن الثامن عشر في المجتمعات الغربية ، وقال عنه (أوجست كونت) بأنه معرفة وتنبؤ وقدرة ، فمعرفة الشيء تجعلنا قادرين على التنبؤ به وهذا التنبؤ يعطينا القدرة على تغيير مجرى الحوادث أو الأحداث وتسييرها تسييرا سليما للوصول إلى الأهداف المنشودة(أبراهيم،١٩٩٢م) ، "ويرجع استعمال اصطلاح التخطيط إلى عام 1910 من قبل الاقتصادي النمساوي (كريستيان شويندر) في مقالة عن النشاط الاقتصادي إلا أن اللفظ لم يكتسب شهرته الواسعة إلا بعد أن أخذ الاتحاد السوفيتي بمنهج التخطيط الشامل عام 1918م(فهمي ٢٠٠٤م) أما في المجمعات النامية فلم يتداول هذا المفهوم إلا بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لحركات التحرر الاقتصادي والسياسي لهذه المجتمعات من الاستعمار الغربي واستخدامه. وفي الدول العربية برزت الحاجة إلى التخطيط في مجال التعليم عام 1960 ، إثر دراسة احتياجات التعليم في الدول العربية وكان ذلك في مؤتمر بيروت وتحت رعاية منظمة اليونسكو(ألاغبري ، ١٩٨٧م). وبالرغم من أن إدارة الجودة الشاملة قد بدأ تطبيقها في قطاع الإنتاج إلا أنها أخذت تطبق بشكل واسع في قطاعات عديدة، ومنها القطاع التربوي، فالجودة في التعليم تعتبر من أهم الوسائل والأساليب الناجحة في تطوير وتحسين بنية النظام التعليمي، بل وأصبحت ضرورة ملحة وخياراً استراتيجياً تمليه طبيعة التقدم التعليمي والتربوي في الوقت الحاضر

التعليم المهني والتقني:

تعددت تعريفات ودلالات مفهوم التعليم المهني والتقني بسبب حداثة أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني مقارنة بأنظمة التربية والتعليم الأخرى(مصطفى، ٢٠٠١) ولهذا "فقد عمدت المنظمات الدولية والإقليمية إلى توحيد مصطلحات هذا التعليم والتدريب وانتهت إلى مصطلحات صارت محل إجماع (الحاج ،٢٠٠٢) حيث عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التعليم المهني والتقني على أنه جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن دراسة التكنولوجيا والعلوم المستقلة واكتساب المهارات العلمية والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسة المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية". وهناك العديد من المصطلحات المتداولة والتي تنطوي تحت المفهوم العام للتعليم المهني والتقني ، والتي يتم تداولها أيضا في المجتمعات العربية وأبرزها الآتي:

التعليم الثانوي المهني Vocational Secondary Education

التعليم التقني Technical Education

التدريب المهني Vocational Training

ويعرف التعليم المهني بأنه"التعليم المتضمن إعدادا تربويا وتوجيها سلوكيا ، والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها وتدريبات عملية لتنمية المهارات

المطلوبة ، بالتركيز أكثر على التدريبات العملية" وتتضمن خطته الدراسية مجموعة مواضيع مختارة من التعليم العام ومجموعة مواضيع مهنية نظرية ومجموعة ثالثة تتضمن التدريب والتطبيقات العملية وتساوي مدته مدة التعليم الثانوي العام ٢-٣ سنوات دراسية ، وهذه التسمية معتمدة في غالبية الدول العربية ، واستخدمت اليمن مصطلح التعليم الفني والمدرسة الفنية للدلالة على التعليم الثانوي التجاري والصناعي والزراعي والبيطري(مصطفى، ٢٠٠٢ والحاج ،٢٠٠١) ، ويمثل الحلقة الثانية في السلم التعليمي الذي يشمل السنوات الدراسية الواقعة بين مرحلة التعليم الأساسي والتعليم العالي ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات في الغالب(الزوبعي والجنابي،٢٠٠٣) .

التخطيط للتعليم المهني والتقني:

لا يوجد تعريف خاص بالتخطيط للتعليم المهني والتقني ، إلا أن هناك عدد من تعريفات ذات علاقة حيث عرف (فهمي،٢٠٠٤) التخطيط التعليمي بأنه "العملية المتصلة المستمرة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئه وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كافٍ ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديداً تاماً وأن يُمكن كل فرد من الحصول على فرصة تعليمية ينمي فيها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية".

وذكر(العجمي،٢٠٠٨) بأن المقصود بالتخطيط التعليمي هو استخدام التحليل العقلي المنظم في عمليات التطوير التعليمي بهدف جعل التعليم أكثر فعالية وأكثر كفاءة في استجاباته لحاجات وأهداف طلابه ومجتمعه ولابد أن تكون طرقه تتسم بالمرونة وقابلة للتعديل لتتناسب مع المواقف التي تختلف حسب مستوى التطور ونمط الحكومة . أما التخطيط التربوي عرفه (الحريري،٢٠٠٧) بأنه "رسم السياسات التعليمية في كامل صورتها رسما يستند إلى إحاطة شاملة بأوضاع البلاد السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية"

سوق العمل:

يعرف بأنه "الإطار الذي يتحدد ضمنه الطلب والعرض على القوى العاملة"(طاهر،٢٠٠٨) كما يعرف على أنه "مجموعة من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه من تخصصات ومهارات وقدرات معينة مستخدمين بصفة مؤقتة أو دائمة من قبل جهة معينة أو غير مستخدمين" (العزاوي وعباس ،٢٠١٠).

دوافع تخطيط التعليم المهني والتقني وأهدافه:

ازداد الاهتمام بالتخطيط في مجال التعليم وربطه باستراتيجيات التنمية في شتى بلدان العالم بدايات القرن العشرين بعد تأكيد بعض نظريات التنمية الاجتماعية على أن التعليم هو العامل الحاسم في النمو الاقتصادي السريع ، لهذا "يؤكد العلماء والخبراء في المؤتمرات الدولية والعربية على أهمية أن يتم الربط بين التخطيط لمشروعات التنمية وبرامجها وبين التخطيط لإعداد الأفراد وتدريبهم (ألاغبري، ٢٠٠١م) ،

فكلما زاد ارتباط مؤسساته التعليمية والتدريبية بسوق العمل كلما ارتفعت قدرتها على إعداد مخرجات ذات صلة كبيرة بهذا السوق وباحتياجاته الكمية والنوعية والتكنولوجية وزاد الطلب على هذه المخرجات. الأمر الذي يستوجب على أنظمة التعليم والتدريب إن تعمل على إعادة النظر في خططها وبرامجها وتطويرها للموائمة بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين المهارات التي ينبغي تدريب الطالب عليها في المستقبل القريب والبعيد(العزاوي وعباس،٢٠١٠م). والتخطيط التربوي الاستراتيجي يساعد على تحديد خطوات سير النظام التعليمي ومؤسساته التعليمية والتدريبية نحو ما يجب تحقيقه وكيفية تحقيقه خلال فترة زمنية محددة قد تصل إلى عشر سنوات وربما عشرين سنة ، وهذا النوع من التخطيط يطور مهارات التفكير في المستقبل ويساعد في وضع رؤية واضحة وبعيدة المدى عن طريق التنبؤ بمتغيرات المستقبل والتعرف على صور تبدله والعمل من اللحظة القائمة على سبل مواجهتها(الحاج والغيثي ،٢٠١٠م). ومن الدوافع الاقتصادية لتخطيط التعليم إعداد القوى العاملة المدربة والمؤهلة للعمل في قطاعات الاقتصاد الوطني ومواجهة مشكلة البطالة وزيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد"وتصحيح الاختلال الذي قد يحدث في هيكل القوى العاملة عندما يختل التوازن بين مستوى العرض ومستوى الطلب عليها(العزاوي وجواد،٢٠١٠م)، وكذلك التوازن بين مخرجات التعليم المهني والتقني وبين مخرجات التعليم العالي وكذلك بين مخرجات الأنواع والتخصصات المختلفة للتعليم المهني والتقني ، من الأهداف التي يتبناها التخطيط التربوي الاستراتيجي الآتي(الحاج والغيثي ،٢٠١٠م) :

دراسة الأوضاع التعليمية وتقويمها على المستوى الكلي وذلك بتحليل البيئة الخارجية وما تواجهه من تحديات ومخاطر وما تتيحه من فرص وتحليل البيئة الداخلية وما فيها من نقاط ضعف وقوة.

توثيق الروابط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنمية الكفاءات والمهارات العلمية والفكرية والمهنية اللازمة للتنمية ولسوق العمل.

توثيق الروابط بين المؤسسة التعليمية أو النظام التعليمي مع المجتمع المحلي أو المجتمع ككل وبالبيئات الطبيعية وأنشطة السكان.

وضع الإطار العام للإستراتيجية وتحديد المتطلبات الحقيقية لنظام التعليم ومؤسساته من موارد بشرية ومادية ،وتحديد المسار المناسب للنظام التعليمي من خلال التنبوء بالمستقبل.

رسم اتجاهات المستقبل من خلال دراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالنظام التعليمي للمجتمع واستشراف التغيرات المتوقعة بما يسهم في رسم اتجاهات ذلك المستقبل.

إتاحة فرص التعليم المتكافئة بين السكان والمناطق بما يحقق التوازن التنموي بين السكان والمناطق وبين الفئات العمرية المختلفة وبين الذكور والإناث.

توزيع الطلبة على التخصصات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

توفير شروط تحسين أو تطوير عملية صنع القرار.

أسس تخطيط التعليم وأبعاده :

تستوجب عملية تخطيط التعليم الإلمام بجميع الأبعاد الأساسية لهذه العملية والمؤثرة على التعليم وعلى نجاح عملية التخطيط ومن الأبعاد الأساسية التي يتطلبها التخطيط للتعليم ما يلي :

البعد ألمعلوماتي (السنوسي ، ٢٠٠١): يمثل الأساس الذي تقوم عليه عمليه التخطيط لتحديد المشاريع والبرامج لاحتياجات السكان من أنواع التعليم المناسبة وتتضمن الإحصاءات السكانية وحجم النمو السكاني في الماضي والتنبوء بالزيادة في المستقبل ، ومعلومات عن الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية وأيضا إحصاءات عن حجم قوة العمل.

البعد الزمني: والمقصود به تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف.

البعد البشري: كالتعرف على خصائص السكان وحجمهم وتوزيعهم وخصائص المهاجرين وخصائص القوة العمل وإمكانياتها ومواصفات المهن والوظائف والإلمام بمعطيات سوق العمل(على ، ١٩٨٤م).

الإمكانيات والموارد المتاحة: والتي تتطلبها عملية التنفيذ كتوفر الإمكانيات المادية والبشرية والفنية (محمد ، ١٩٦٩م).

احتياجات سوق العمل كمدخل لتخطيط التعليم المهني والتقني:

المدخل هو الأسلوب العلمي الذي يمكن إتباعه عند وضع خطط التعليم والتدريب ويختلف المدخل باختلاف القائمين على التخطيط ومجالاته وأهدافه ، وتوجد خمسة مداخل أساسية لتخطيط التعليم وهي: مدخل إعداد القوى العاملة ومدخل الطلب الاجتماعي ومدخل التكلفة والعائد والمدخل التجميعي (عبدالباقي ، ١٩٨٧م) وأخيرا مدخل سوق العمل . ويمكن تحديد احتياجات سوق العمل بواسطة مراكز أبحاث متخصصة بمعلومات سوق العمل أو من خلال العلاقة التي تنشأ بين مؤسسات التعليم والتدريب وبين منشآت السوق ، حيث تقوم منشآت سوق العمل بتوفير التنبوءات والتوقعات المرتبطة باحتياجاتها وتزويد مؤسسات التعليم بها لاستخدامها كركيزة أساسية في تخطيط برامجها التعليمية والتدريبية بما يسهم في توجيه قطاع التعليم والتدريب الوجهة السليمة لتوفير تلك الاحتياجات .

مفهوم الجودة الشاملة

تعود جذور مدرسة الجودة الشاملة إلى الحرب العالمية الثانية، وقد كانت المنافسة الهائلة بين الصناعتين اليابانية، والأمريكية محفزاً قوياً على انتشار وإبراز أهمية مدرسة إدارة الجودة الشاملة، والتي أصبحت سمة الإدارة الحديثة، ليس فقط في قطاع الصناعة، وإنما في كافة الأنشطة الإنسانية.(أبوالنصر، ٢٠٠٧) وتعرف الجودة الشاملة "على أنها تتضمن جودة المنتوج والخدمة وجودة طريقة الأداء وجودة المعلومات وجودة العملية الإنتاجية وجودة أماكن العمل وجودة الأفراد (ماضي،١٩٩٥). ويقوم نظام الجودة الشاملة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة، ويستهدف النجاح طويل المدى تحقيق منافع للعاملين في المنظمة، وللمجتمع، وسميت بالشاملة لأن المسؤولية تشمل جميع فريق العمل، كل فرد في حدود مجال عمله،

وصلاحياته، بالإضافة إلى أن الجودة تشمل جميع مجالات العمل، وعناصره صغيرها، وكبيرها(الحديدي،٢٠٠٩).

إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي

تواجه المؤسسة التربوية المقبلة على تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة جملةً من التحديات المتشابكة مثل إعادة النظر في أهداف المؤسسة، وتحديد أدوارها، وتنظيم مسؤوليات العمل فيها، وتوفير البيانات المستمدة من الممارسات، والأبحاث لتوجيه السياسات، والأداء، وكذلك التخطيط الاستراتيجي ، وذلك من أجل الوصول إلى تحسين جوانب العمل، والمناخ المحيط بالأداء الوظيفي، وحتى تكون المؤسسة التعليمية وسيلة حياة جديدة في مجتمع جديد ،

التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة

ويتم ذلك بوضع أهداف الجودة طويلة الأجل وتعريف طرق تحقيق الأهداف وهي متعلقة بكيفية دمج المنظمة للجودة بتخطيط العمل. ويتم تطويره، وتطبيقه، وقيادته من قبل الإدارة العليا. إن التخطيط الإستراتيجي يكون على أساس الرؤية لما ستكون عليه المنظمة في المستقبل، خلال خمس إلى عشر سنوات اعتماداً على وضع المنظمة الحالي، بالإضافة إلى حدة المنافسة وسرعة تغير الأسواق. ويتم تطوير الخطة الإستراتيجية من قبل مديري أهم المجالات الوظيفية في المنظمة.

وكما هو معروف بأن المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة لابد وأن تكون لديها خطة إستراتيجية واضحة المعالم لذا فقد حدد (Mintzeberg,1996:15) خمسة مفاهيم للإستراتيجية كل منها يبدأ بالحرف (P) في مقالته (٥ P for Strategy) وهي تبدأ:

١-(Plan): خطة توضع لتحدد سبل التصرف والخطوط العريضة للإستراتيجية

٢)(Ploy) : وتعني كيفية المناورة في تحقيق هذا الهدف

٣)(Pattern):الأنماط التي يمكن التعامل أو ما هي الطرق التي يمكن بواسطتها أن تحقق الهدف الإستراتيجي وهو الوصول إلى تحقيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

٤)(Position): الموقع المرغوب الذي تروم المنظمة الوصول إليه عند تطبيق الجودة.

٥)(Perspective): ويعني المنظور الذي يساعد على رؤية الأشياء وفقاً لعلاقتها الصحيحة أو أهميتها النسبية وهذا يساعد في عملية التطبيق الصحيح لإدارة الجودة الشاملة.

واقع التعليم المهني والتقني في الجمهورية اليمنية :

بداء من حكم المملكة المتوكلية فقد شهد اليمن أنواعاً مختلفة من التعليم الفني والمهني كالزراعي والصناعي وأنماطاً متعددة كالتلمذة الصناعية والمستوى التقني والثانوية الفنية ومراكز التدريب (الحاج،٢٠٠٢م و الاغبري، ١٩٩٣م) الحرفية الرجالية والنسوية ووصل عدد الطلاب في المدارس الصناعية والزراعية والتمريض عام ١٩٥٨م إلى ١،٥٥٤ طالباً ، وكان الهدف تدريب بعض الفئات الخاصة على إتقان مهن

حرفية معينة يعملون بها مثل المرأة والأيتام والسجناء ، لكنه بدرجة أساسية كان قاصرا على تخريج موظفين للدولة سواء من الضنيين أو غيرهم (الذيفاني ،١٩٩٨م وفايان، ٢٠٠٤م) ولم يلب احتياجات المجتمع البسيطة. وكان "محدود المساحة وبالي المحتوى وقليل المخرجات وبالتالي غير مواكب لاحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي(الحاج،٢٠٠٢م)

أما بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر كانت خطط التعليم المهني في الشطرين تركز على تلبية احتياجات الوضع الجديد ، وتم الاستعانة بالعديد من الخبرات العربية والأجنبية مثل المصريين والسوريين إلا أن المسئولين ومخططي التنمية اهتموا بتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العام الذي ارتفع الطلب عليه بشكل كبير، وقد لاقى التعليم المهني في الشطر الجنوني اهتماما أكثر وارتفعت عدد مؤسساته عكس الحال في الشطر الشمالي فقد كان شبه مغيبا وأهملت جميع البرامج التدريبية (الذيفاني ،١٩٩٨م) وما تم افتتاحه من مدارس فنية ومهنية كانت عبارة عن مساعدات من بعض الدول الأجنبية والمنظمات العالمية ومع ذلك تم تحويل بعضها إلى مدارس عامة وكان ذلك نتيجة لقصور في إدراك القائمين على العملية التخطيطية والتربوية بأهمية التعليم الفني وتأثير النظرة الاجتماعية الدونية للعمل المهني واليدوي ثم استمر هذا التوجه بحكم الفكر والسياسات والخطط التربوية لنشر التعليم في عموم مناطق اليمن ونتيجة لذلك واجهت الخطط التنموية خلال هذه الفترة عجزا كبيرا في مواردها البشرية الفنية منها والمهنية ، وهو ما أوجد فجوة بين الواقع في سوق العمل والفعل في مؤسسات التعليم والتدريب وبين ما هو مخطط وما هو محقق منه ، ارتفعت أعداد الطلبة الملتحقين في مختلف مستويات التعليم العام (الأساسي والثانوي والجامعي) مع دخول الألفية الجديدة ،(الاغبري، ١٩٩٣م) إلا أن هذه الزيادة الكبيرة التي حققها التعليم العام لم يتمكن التعليم المهني والتقني من تحقيقها خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول(1) الآتي:

جدول(1)

يبين حجم التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع التعليم العام للفترة من٢٠٠٣- ٢٠٠٨م

م	نوع التعليم	عدد الطلبة الملتحقين				عدد الطلبة الملتحقين	
		العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧		م	نوع التعليم	العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧
١	الأساسي	٣،٩٥٥،٧٥١	٤،١٨٩،٦٨١		١	التعليم والتدريب	٦،٠٦٦	١١،١٣٢

					المهني		
٢	الثانوي النظري	٥٨٨،٩٩٥	٥٦٠،٩٠٦	٢	الثانوي المهني	٣،٣٠٤	٤،٤٤٤
٣	الجامعي	١٨١،٣٥٠	١٩٩،٢٦٨	٣	التقني	٣،٠٥٨	٩،٥٣٠
الإجمالي		٤،٧٢٦،٠٩٦	٤،٩٤٩،٨٥٥	الإجمالي		١٢،٤٢٨	٢٥،٠٩٨

المصدر:

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ، صنعاء ، ٢٠٠٨م ، ص١٤-٥٨

توضح البيانات الواردة في جدول(1) السابق أنه بالرغم من تحقيق التعليم المهني والتقني زيادة عما كان عليه سابقاً لكنها زيادة ضئيلة جدا مقارنة بالتعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي ، فنسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني إلى عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي النظري(١ :٢٠،٩١) ونسبة الملتحقين بالتعليم التقني إلى عدد الملتحقين بالتعليم العالي(الجامعي) هي (١: ٥٠،٣٩) ، أما النسبة الكلية لعدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني والتعليم التقني إلى عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام وإلى عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي هي(١،٩٨٪) و (٤،٧٨ ٪) على التوالي. وتوضح هذه النسب السابقة حجم الإقبال والتوسع الذي حققه التعليم الثانوي العام والتعليم العالي خلال الفترات السابقة وضآلة حجم الإقبال والتوسع في التعليم المهني والتقني.

مميزات تخطيط التعليم المهني والتقني وعيوبه:

يتميز تخطيط التعليم المهني والتقني في اليمن خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٠م باعتماده في جزء كبير منه على التخطيط الاستراتيجي القائم على التفكير الاستراتيجي والذي يعد أحد وظائف الإدارة الحديثة "من حيث التركيز على العمليات والإجراءات المتعلقة بتحديد الأهداف وتقييم الحاجات وإيجاد البدائل وتحديد مراحل وإجراءات التنفيذ وتقويم النتائج، (الحاج والغيثي ، ٢٠١٠م) وقد أتاح هذا النوع من التخطيط لقيادات التعليم المهني والتقني وضع رؤية مستقبلية لهذا التعليم وتحديد غاياته وجعلها واضحة أمام جميع العاملين في قطاعاته المختلفة وفي تبيين أولويات العمل والتركيز على بعض القضايا الأساسية التي تشكل جوهر العملية التعليمية والتدريبية ومحورها كالاستجابة لاحتياجات التنمية ومواكبة تطورات سوق العمل ، كما لعب التخطيط الاستراتيجي دورا بارزا في تطور هذا التعليم ، فقد شكلت الخطط التنموية والخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني دافعا قويا لتطويره خلال الفترة الماضية وفي تنويع مجالاته وزيادة تخصصاته ، والأهم من ذلك توحيده تحت مظلة واحدة مستقلة عن التعليم النظري العام. وتتجلى عيوب تخطيط التعليم المهني والتقني في عدم ثبات سياساته وخططه والتي تغيرت وتبدلت وفقا للظروف السياسية والجهات المشرفة عليه .

مدى ملاءمة مخرجات التعليم المهني والتقني لاحتياجات التنمية وسوق العمل:

دخلت اليمن مرحلة تاريخية جديدة بعد تحقيق الوحدة بين شطريها الشمالي والجنوبي نتيجةً لتردي الأوضاع الداخلية والخارجية لدولة الوحدة الجديدة ، وحدوث تغيرات شبه جذرية في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، كما دفعت تداعيات حرب الخليج في عام١٩٩٠م إلى عودة إعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين من دول الخليج مما أدى إلى تزايد عدد العاطلين (قحطان،٢٠٠١م) ، وكان لاندلاع الحرب الأهلية في صيف ١٩٩٤م تأثيراتها على جميع الأصعدة ، إلى جانب النمو السكاني المتزايد. ومع نهاية القرن العشرين حدث تغير واضح في هيكل الاقتصاد اليمني ، نتيجة انخفاض نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي كالقطاع الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات والقطاع الخدمي بمعدلات متباينة وقد قابل ذلك زيادة واضحة في الاعتماد على مساهمة القطاع النفطي.

ويمكن استخلاص خصائص سوق العمل اليمني كالآتي:

بساطة التكنولوجيا والتقنيات للآليات المستخدمة في العمل والإنتاج وتقليدية سبل العمل التي تعتمد على المهارات الجسدية أكثر من المهارات الفكرية حيث يعمل٨٤٪ من قوة العمل بإعمال عضلية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٣)، يعني ذاك أن سوق العمل اليمني لا يعاني من نقص حاد في المهارات الشاملة ولا يحتاج إلى استخدام المهارات العالية من مخرجات التعليم المتزايدة (عون،٢٠٠٧م).

يعاني سوق العمل من ظاهرة اختلال واضح في التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة ، فقدرة السوق ضعيفة في توليد فرص عمل جديدة ، يقابلة تزايد أعداد المخرجات التعليمية المختلفة والتي يتوقع أن يرتفع عددها إلى ٣٧٨،٨٦٣ عام ٢٠٣٠. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٦)

يتميز سوق العمل اليمني بكبر القطاع غير المنظم أو غير الرسمي والمتمثل في العمل الفردي والعمل العائلي والعمل الحر والموسمي والمؤقت ومعظم هذه الأعمال ترتبط بالإعمال الزراعية والخدمات الشخصية وتجار التجزئة والنقل.

يعتمد سوق العمل على العمالة الذكورية بسبب قلة فرص العمل المناسبة للمرأة وشبه انعدام ثقة المجتمع بقدراتها ، بالرغم من ارتفاع مشاركة المرأة في السنوات الماضية إلى ٢٢،٧٪ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2001). وحصر هذه المشاركة في القطاع الخدمي أو في أعمال إدارية وتشكل الخريجات من نظام التعليم المهني والتقني نسبة ٣٪ من العاملات بأجر في القطاع الخاص(وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠٣).

مشكلة البحث:

أكدت الخطط التنموية واستراتيجياتها المختلفة في الجمهورية اليمنية أهمية التعليم المهني والتقني ودوره في توفير متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات سوق العمل من العمالة الفنية والمهنية الماهرة وهذا بحاجة إلى رؤية نافذة العمق واسعة المدى تأتي عبر التخطيط باعتباره منهجية

تخطيطية معاصرة ، بالإضافة إلى الاهتمام بمداخل الجودة باعتبارها أسلوب جديد للتفكير، وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية عموما والتعليم التقني خصوصا تسهم بدرجة كبيرة في نجاح هذه المؤسسات وفي تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها من خلال التوظيف الأمثل لمواردها، مما يستدعي ربط التعليم التقني بالاهتمامات التي تتطلبها احتياجات المجتمع والشروع بتطوير الأداء ووضع مؤشرات واضحة تتفق مع تغيير ألأدوار وإعادة النظر في استراتيجيات التعليم التقني من خلال ربط نوعية المدخلات بتوفير مخرجات مرنة متوافقة مع متطلبات سوق العمل. وفي تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة يعتبر التخطيط الاستراتيجي من أهم عناصره مما يعني نظرة بعيدة المدى لوضع المنظمة التعليمية والتي يجب التركز على البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية مثل الوضع السكاني والاقتصادي والسياسي والتشريعي بالإضافة إلى البيئة التكنولوجية.

ورغم الجهود الحثيثة المبذولة لتطوير التعليم المهني والتقني وتوسيعه إلا أنه لا يزال محدود المساحة والمستوى ، حيث لم تتجاوز عدد مؤسساته التعليمية والتدريبية العاملة ٧٢ مؤسسة ولا تزيد أعداد الطلبة الملتحقين بها عن ٢٥،٠٠٠ طالب وطالبة(وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، ٢٠١٠) ، إضافة إلى ذلك فهو لا يزال في بنيته التقليدية بتخصصات متكررة وبطيئة في الاستجابة للمستجدات العلمية والتكنولوجية في سوق العمل المحلية والإقليمية ، كما أصبحت المؤسسات التعليمية والتدريبية مجرد آلة تفريغ فقط تلقي "حَمَلَة شهادات" إلى سوق العمل في تخصصات دون الحاجة إليهم في الوقت الذي تكون فيه الحاجة ماسة للعمالة في تخصصات أخرى (الحاج ، ٢٠٠٢) ، وهو ما يعني اختلالاً بين العرض من العمالة والطلب عليها في سوق العمل ، ومع استمرار هذه الحالة فان سوق العمل سيظل يعج بفائض عمالة وبطالة بين الشباب الخرجين تتزايد عاماً بعد عام في بعض المهن والتخصصات ، إلى جانب احتياج شديد للعمالة في مهن وتخصصات أخرى ، وهذه المشكلة كان لابد من مواجهتها بالدراسة والبحث العميقين والخروج بنتائج تساهم في تقديم الحلول العلمية لها. لهذا فقد تحددت مشكلة البحث بالسؤال التالي :

إلى أي مدى يشتمل التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني على العوامل الكفيلة بتحقيق الغرض الذي من أجله تأسس التعليم المهني والتقني؟ ويتفرع منه :

هل يأخذ التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني في الاعتبار تلبية حاجة سوق العمل من الكوادر المهنية والتقنية حسب الأبعاد الديموغرافية ؟

إلى أي مدى يتبنى التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ؟

هل يعكس التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني مساهمة منشات سوق العمل في تطوير هذا التعليم؟

أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها من مكانة التعليم المهني والتقني وأهميته باعتباره الوسيلة الرئيسية لإعداد العمالة الفنية والمهنية اللازمة لرفد سوق العمل بأيدٍ عاملة مؤهلة ومدربة في مختلف المجالات

الاقتصادية والاجتماعية ، كما تستمد الدراسة أهميتها النظرية من كونها تأتي في ظل قلة الدراسات العلمية التي تناولت التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني في ضوء احتياجات سوق العمل، وأهميتها التطبيقية في نقل صورة واقعية عن المتطلبات الأساسية لربط الخطط التعليمية للتعليم المهني والتقني بسوق العمل حسب أنظمة الجودة الشاملة العالمية . مساعدة القائمين على التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة للتعليم المهني والتقني وكذلك القائمين على التخطيط للموارد البشرية والقوى العاملة في التعرف على مواطن القصور في خططهم وتقديم مقترحات لمعالجته.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي التعليم المهني والتقني في ضوء احتياجات التنمية وسوق العمل في اليمن كمدخل للجودة الشاملة ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

تشخيص واقع التعليم المهني والتقني في اليمن.

الكشف عن أبرز المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم المهني والتقني والمؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة له في علاقتها مع منشآت سوق العمل.

تحديد الوسائل والآليات اللازمة لتعزيز ارتباط التعليم المهني والتقني بسوق العمل كمدخل الجودة الشاملة .

الكشف عن مدى ملائمة ما تم اتخاذه من تدابير وخطط لإعداد عمالة فنية ومهنية تلبي احتياجات سوق العمل وفق كمدخل للجودة الشاملة .

تقديم توصيات ومقترحات تساهم في تطوير التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني.

حدود البحث :

يتحدد البحث الحالي :

الحدود الموضوعية : تخطيط التعليم المهني والتقني ودورة في توجيه هذا التعليم نحو الاستجابة لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

الحدود البشرية: يقتصر البحث على استقراء أراء ذوي الاختصاص في وزارة التعليم الفني والمهني ومكاتبها والمؤسسات التعليمية والتدريبية ، لاسيما المخططين الذين يقومون بإعداد الخطط والإشراف على تنفيذها وتقييمها.

ج. الحدود الزمنية: خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٤م ،

د. الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية

منهج البحث المستخدم في الدراسة :

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي : وذلك بقصد"جمع معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة ما أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة ، وتحليلها كميا ونوعيا ، كما أن هذا المنهج يتميز بإمكانية

استخدام طرق مختلفة لجمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة واستمارات الاستبيان وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها" (عبيدات وآخرون ،١٩٩٩). بالإضافة إلى المنهج التحليلي النقدي بغرض فرز المعلومات والأفكار وتنظيمها وربطها

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

مرت الإجراءات المنهجية للدراسة بعدد من الخطوات والمراحل وذلك على النحو الآتي:

بناء أداة الدراسة : عند تصميم استمارة الاستبيان بصورته الأولية استعان الباحثان بعدد من المصادر والمراجع عن التعليم المهني والتقني وأدبيات وزارة التعليم الفني والمهني ، كما استعان الباحثان بأهداف البحث وتساؤلاته ، وقد بلغت عبارات الاستبيان في صورته الأولية ٣٣ عبارة .

صدق الأداة

الأداة الصادقة هي التي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله الأداة ، (عودة ،٢٠٠٠) لهذا تم عرض الاستبيان الأولي على بعض المختصين في مجال التعليم المهني والتقني وفي مجال علم الاجتماع ومجال التخطيط التربوي لملاحظة فقرات الأداة ما إذا كانت ذات علاقة بالمراد قياسه أو تحتاج إلى تغيير وحذف وهذا ما يسمى بالصدق الظاهري (الظاهر وآخرون، ١٩٩٩) ولتحقيق ذلك قام الباحثان بتحكيم الاستبيان وعرضه على عدد من المحكمين الأخصائيين من جامعة صنعاء و عدن والحديدة بلغ عددهم (١١) محكم، لأخذ وجهات نظرهم وملاحظاتهم حول محاور الاستبيان وعباراته من حيث مستوى ملائمة العبارات ومناسبتها والعلاقة بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها ، وقد بلغت عدد عبارات الاستبيان بعد التعديل في هذه المرحلة 28 عبارة وضعت تحت ثلاثة محاور.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة (الاستبانة) قام الباحثان بتطبيقها على عينة عشوائية صغيرة (١٨ فردا كعينة استرشاديه) وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم استخراج معامل (ألفا كرونباخ) (Cronpach's Alpha) لجميع مجالات الأداة، فوجدت معاملات الثبات كما هي مبينة في الجدول رقم (٢):

جدول(٢) يبين معامل الثبات حسب اختبار(Alpha)

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	الأبعاد الديموغرافية	11	0.83
٢	مدى تبني خطط التعليم المهني والتقني الاحتياجات الفعلية لسوق	9	0.82
٣	واقع مشاركة منشآت سوق العمل	8	0.88
المجالات ككل		28	0.94

وبناء على ما سبق تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين أساسيين ، وأصبحت صورته النهائية على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات العامة عن عينة الدراسة والذي اشتمل على أربع متغيرات مستقلة وهي: الوظيفة ، المستوى العلمي ، سنوات الخدمة في التعليم المهني والتقني ، مدة العمل في الوظيفة الحالية .

القسم الثاني: محاور استبيان واقع تخطيط التعليم المهني والتقني في ضوء احتياجات سوق العمل وسبل التطوير، والذي اشتمل على ثلاثة محاور وفق متدرج من ثلاثة حقول (موافق =٣ ، موافق إلى حد ما =٢ ، غير موافق=١) وكانت المحاور على النحو الآتي:

المحور الأول: الأبعاد الديموغرافية (النمو السكاني ، الكثافة السكانية ، التركيب العمري والنوعي للسكان) ويتكون من (١١) عبارة.

المحور الثاني: مدى تبني خطط التعليم المهني والتقني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل والذي يتكون من (٩) عبارات.

المحور الثالث: مشاركة سوق العمل في التخطيط للتعليم المهني والتقني والذي يتكون من (٨) عبارات.

معالجة معطيات الدراسة :

قام الباحثان بمعالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموجه إلى المخططين آليا باستخدام برنامج (SPSS) والذي تم من خلاله احتساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح ، والانحراف المعياري ، ورتب استجابة أفراد العينة.

كما تم استخدام مقياس ثلاثي متدرج تم تحديد طول فئاته الثلاث على النحو الآتي:

مدى المقياس: ٣-١ = ٢

ثم بقسمة المدى على عدد درجات المقياس : ٢÷ ٣ = ٠.٦٧

وفي ضوء هذه النتيجة تم تحديد قيمة فئات المقياس الثلاثي المتدرج كما يلي:

- درجة كبيرة تقع في مدى المتوسط الحسابي(٢.٣٤–٣) وبوزن نسبي يقع بين (٧٨٪-١٠٠٪).
- درجة متوسطة تقع في مدى المتوسط الحسابي(١.٦٧ – ٢.٣٣) وبوزن نسبي يقع بين (٥٥٪- أقل من ٧٨٪).
- درجة ضعيفة تقع في مدى المتوسط الحسابي(١– ١.٦٦) وبوزن نسبي يقع بين (٥٥٪ فأقل).

جدول (٣) فئات مقياس أداة الدراسة

م	مدى المتوسط الحسابي	الدلالة اللفظية للمتوسط
١	اقل من ١.٦٧	بدرجة ضعيفة
٢	١.٦٧- اقل من ٢.٣٤	بدرجة متوسطة
٣	٢.٣٤ - ٣	بدرجة كبيرة

وبناء على الدلالة اللفظية للمتوسط قام الباحثان بتفسير النتائج التي توصلا إليها من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي حوتها أداة الدراسة ومحاورها .

مجتمع الدراسة وعينته :

يوضح جدول(٤) مجتمع الدراسة كما هو مبين في سجلات شئون الموظفين في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وبحسب فئاتهم ودرجاتهم الوظيفية ، وذلك على النحو الآتي:

جدول (٤) حجم مجتمع الدراسة

الفئة الوظيفية	الوظيفة	العدد
قيادات	وكلاء قطاعات	٥
	وكلاء مساعدون	٤
	مستشارين	٥
	عمداء/مدراء المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع العاملة	٧٢
مدراء عموم	مدراء عموم بديوان عام الوزارة	٢٩
	مدراء عموم مكاتب الوزارة بأمانة العاصمة والمحافظات	١٨
مدراء إدارات	مدراء إدارات بديوان عام الوزارة	٤١
الإجمالي		١٧٤

أما كيفية اختيار العينة فنظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة أخذ الباحثان كل المجتمع ، ماعدا عمداء/مدراء المعاهد وكليات المجتمع حيث اكتفى الباحثان بأخذ عينة قصديه ممثلة لهم بسب انتشار المؤسسات التعليمية والتدريبية في ١٨ محافظة ، حيث تم أخذ ما نسبته ٣٥٪ من العدد الكلي ، وقد بلغ قوام هذه النسبة ٢٥ عميداً/مديراً ، وقام الباحثان باختيارهم من المحافظات الرئيسية كأمانة العاصمة وتعز واب والحديدة وعدن وحضرموت ومن بعض المحافظات الثانوية كالمحويت وحجة والضالع ولحج وأبين وريمه والضالع ، وبهذا فإن عينة الدراسة أصبحت تتكون من ١٢٧ فردا ، وتم توزيع أكثر من ١٢٧ استمارة استبيان على العينة المستهدفة ، وبلغ عدد استمارات الاستبيان التي عادت ١١٨ استمارة ، وهي تمثل نسبة ٩٣٪ من حجم العينة الكلي منها ١١٦ استمارة صالحة للتحليل الإحصائي وتشكل ما نسبته ٩١٪.

خصائص عينة الدراسة:

يوضح جدول (٥) القادم التوزيع العددي والنسبي لإفراد العينة الذين طبقت عليهم الدراسة بحسب الوظيفة ، حيث نجد أن فئة مدراء العموم يشكلون النسبة الأكبر من حجم العينة والتي بلغت٣٨.٨٪ من إجمالي حجم العينة البالغ عددهم ١١٦ فردا ، ثم فئة القيادات(وكلاء ، وكلاء مساعدون ، مستشارون) وتشكل نسبة٣٣.٦٪ ، ثم بعد ذلك فئة مدراء الإدارات بنسبة ٢٧.٦٪ ، وقد تم توزيع أفراد العينة على هذا النحو

لتحقيق أكبر قدر من التجانس في نسب التمثيل لجميع الفئات الوظيفية التي لها علاقة مباشرة في عملية تخطيط التعليم المهني والتقني الأمر الذي يدعم مصداقية نتائج الدراسة .

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة المبحوثة حسب الوظيفة

م	الفئة الوظيفية لإفراد العينة	العدد	النسبة ٪
١	قيادات	39	33.6
٢	مدراء عموم	45	38.8
٣	مدراء إدارات	32	27.6
الإجمالي		116	100.0

ويوضح جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة المبحوثة وفقا لمستواهم التعليمي ، حيث نجد أن النسبة الأكبر من أفراد العينة حاصلين على البكالوريوس ويمثلون٧١.٦٪ ثم الحاصلين على الشهادات العليا(ماجستير ودكتوراه) ويمثلون ١٦.٤٪ بينما أدنى نسبة هم حملة الدبلوم التقني والثانوية المهنية ١٢.١٪ ، وتبين هذه النتائج تشابه غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث مستواهم التعليمي وبالتالي وجود درجة كبيرة من التجانس في خصائصهم التعليمية والذي يؤثر إيجاباً على نتائج الدراسة ويدعم مصداقيتها.

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي لإفراد العينة حسب مستواهم التعليمي

م	المستوى التعليمي لإفراد العينة	العدد	النسبة ٪
١	دراسات عليا	19	16.4
٢	بكالوريوس	83	71.6
٣	أقل من بكالوريوس	14	12.1
الإجمالي		116	100.0

يتبين من جدول (٧) التالي التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقا لسنوات الخدمة في مجال التعليم المهني والتقني ، والذي يظهر أن نسبة ٣٩.٧٪ من أفراد العينية تقع سنوات خدمتهم بين ١١-٢٠ سنة ، ونسبة ٣٤.٥٪ تبلغ سنوات خدمتهم أكثر من ٢٠ سنة ، وأن نسبة ٢٥.٩٪ تقع سنوات خدمتهم بين سنة واحدة-

١٠سنوات ، وتظهر هذه النسب تقارب في مستوى الخبرة بين غالبية أفراد العينية وبالتالي وجود تجانس بين غالبية أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة بالتعليم المهني والتقني ، وقد يكون لذلك أثره الإيجابي على مصداقية ما تم الحصول عليه من نتائج.

جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة المبحوثة وفقا لسنوات الخدمة

م	الخدمة في التعليم المهني التقني	العدد	النسبة ٪
١	من 1 - 10 سنوات	30	25.9
٢	من 11- 20 سنة	46	39.7
٣	أكثر من 20 سنة	40	34.5
الإجمالي		116	100.0

يوضح جدول (٨) التالي التوزيع العددي والنسبي لإفراد العينة المبحوثة وفقا لسنوات الخبرة في الوظيفة التي يشغلونها ، حيث يتبين أن أعلى نسبة ٤٥.٧٪ من العينة المبحوثة تقع سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية بين سنة - ٥ سنوات ، ثم نسبة ٤٠.٥٪ والذين تقع سنوات خبرتهم ما بين ٦-١٠ سنوات وأدنى نسبة ١٣.٨٪ تتجاوز سنوات خبرتهم عن ١٠ سنوات ، وتشير هذه النسب إلى تفاوت الخبرات لأفراد العينة في الوظائف التي يشغلونها وقت إعداد الدراسة ، كما لاحظ الباحثان وجود عدد ١١ فرداً من أفراد العينة تقل فترة عملهم بالوظيفة التي يشغلونها عن السنة وموزعين على جميع الفئات وتمثل ما نسبته ٩٪ ويرجع ذلك إلى الأحداث والثورة الشعبية التي شهدها اليمن خلال عام ٢٠١١م والذي نفذت خلاله الدراسة الميدانية ونتج عنها تغير في النظام السياسي وتغير قيادة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ووصول أفراد جدد إلى مناصب قيادية بعد استبعاد بعض القيادات القديمة.

جدول (٨)التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة المبحوثة وفقا لسنوات الخبرة في الوظيفة الحالية

م	سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية	العدد	النسبة ٪
١	من 1 ـ 5 سنوات	53	45.7
٢	من 6 ـ 10 سنوات	47	40.5
٣	أكثر من 10 سنوات	16	13.8
الإجمالي		116	100.0

نستنتج من خصائص العينة ما يلي:

أن فئة مدراء العموم هي أكبر فئة ممثلة من بين أفراد العينة ، وهي فئة وسطية تشكل همزة وصل بين القيادات العليا والقيادات الصاعدة أو الأدنى في السلم الوظيفي وهو مؤشر ايجابي على تفهم غالبية أفراد العينة لواقع تخطيط التعليم المهني والتقني خلال الفترة المدروسة.

أن غالبية المخططين للتعليم المهني والتقني هم من مخرجات التعليم الجامعي وفي تخصصات علمية مختلفة كالعلوم الزراعية والهندسية والقانونية ، وقد يكون لذلك تأثيراته السلبية على تخطيط التعليم المهني والتقني من نواحي عديدة أهمها:

قد يكون لذلك تأثيره السلبي على السياسات والخطط والبرامج التي يضعونها من حيث اهتماماتهم وخبرتهم بواقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته ، وفي نوعية المعالجات التي يتخذونها ومدى إدراكهم للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على هذا التعليم ، فالتخطيط كعملية إنسانية وأسلوب يتأثر باتجاهات القائمين عليه وبثقافتهم وخبراتهم وميولهم.

يعد مؤشرا لوقوع المخططين تحت تأثير الثقافة المجتمعية التي تعلي من شأن التعليم النظري الجامعي وتخفض من قيمة التعليم المهني والتقني.

أن غالبية أفراد عينة الدراسة ينتمون لفئة القيادات العليا تم استقدامهم من خارج منظومة التعليم المهني والتقني بسبب العوامل السياسة وتغيير الوزراء ، كما لعبت العوامل التنظيمية كاللوائح والنظم الإدارية في استقدام عمداء لكليات المجتمع من خارج منظومة التعليم المهني والتقني ، حيث تشترط بعض هذه اللوائح بمن يشغل وظيفة عميد أن يكون لديه مؤهل علمي لا يقل عن الدكتوراه ، وهذه الدرجة العلمية يفتقر إليها العاملون في هذا التعليم ، ولذلك فإن غالبية أفراد العينة الذين ينتمون إلى هذه الفئة خبراتهم ضعيفة في مجال التعليم المهني والتقني سواء من حيث واقع هذا التعليم وأوضاعه واحتياجاته ومشكلاته أو من حيث خبرتهم في التخطيط بمجال الوظيفة التي يشغلونها ، ولاشك فإن لذلك تأثيره على استقرار الخطط والسياسات ومستوى الإنجاز وكل ماسبق مغير تماما لخطط وطرق التخطيط للجودة الشاملة للتعليم الفني والمهني.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض ومناقشة النتائج والإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس الذي مفاده : إلى أي مدى يشتمل التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني على العوامل الكفيلة بتحقيق الغرض الذي من أجله تأسس التعليم المهني والتقني؟

وسيتم الإجابة على هذا التساؤل بعد الإجابة على التساؤلات التي تفرعت عنه كما يلي:

س١. والذي نصه : هل يأخذ التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني في الاعتبار تلبية حاجة سوق العمل من الكوادر الفنية والمهنية حسب الأبعاد الديموغرافية ؟

يحاول الباحثان الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرف على إجابة أفراد عينة الدراسة على محور الأبعاد الديموغرافية (النمو السكاني، الكثافة السكانية، التركيب العمري والنوعي) ، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (٩)

يبين التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورتب استجابة أفراد العينة وذلك على محور الأبعاد الديموغرافية (النمو السكاني،الكثافة السكانية،التركيب العمري والنوعي)

م	العبـــــــارات	ترتيب العبارة	التكرار والنسبة	البدائل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية للمتوسط
				موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	إنشاء المعاهد وتحديد تخصصاتها. يتم بموجب معلومات دقيقة السكان بحسب الجنس والفئة العمرية	٧	تكرار	15	30	71	1.52	.716	ضعيفة
			٪	12.9	25.9	61.2			
٢	يتوسع التعليم المهني والتقني وفقا لحجم النمو السكاني في المحافظات/المحافظة.	١٠	تكرار	11	35	70	1.49	.666	ضعيفة
			٪	9.5	30.2	60.3			
٣	يتوسع التعليم المهني والتقني وفقا لنسب الإقبال على التعليم المهني والتقني في المحافظات.	٥	تكرار	14	47	55	1.65	.688	ضعيفة
			٪	12.1	40.5	47.4			
٤	يتوسع التعليم المهني والتقني وفقا لعدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العام الأساسي والثانوي في المحافظات.	٨	تكرار	8	44	64	1.52	.625	ضعيفة
			٪	6.9	37.9	55.2			
٥	تعتمد خطط الوزارة	٦	تكرار	14	40	62	1.59	.699	ضعيفة

	/مكتب الوزارة بالمحافظة الكثافة السكانية كمعيار لتوزيع المعاهد على المحافظات /مناطق المحافظة المختلفة.		%	12.1	34.5	53.4			
٦	تعتمد خطط الوزارة /مكتب الوزارة بالمحافظة نوع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان كمعيار في تحديد مجالات التعليم والتدريب في المؤسسات التعليمية والتدريبية.	٢	تكرار	12	60	44	1.72	.640	متوسطة
			%	10.3	51.7	37.9			
٧	غالبية الطلبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية قادمون من الأرياف .	١	تكرار	50	56	10	2.34	.634	متوسطة
			%	43.1	48.3	8.6			
٨	تمنح امتيازات خاصة لأبناء بعض المناطق التي تقع في إطارها المؤسسات التعليمية والتدريبية لتشجيعهم على ألالتحاق بها.	٣	تكرار	13	57	46	1.72	.657	متوسطة
			%	11.2	49.1	39.7			
٩	تتبنى الخطط بمكتب الوزارة بالمحافظة تقديم خدمات تعليمية وتدريبية للفئات الخاصة (المهمشين ،الفتيات،المرأة الريفية ،المعاقين...)	٧	تكرار	13	46	57	1.62	.681	ضعيفة
			%	11.2	39.7	49.1			
١٠	تتضمن خطط التعليم	٤	تكرار	15	51	50	1.70	.688	متوسطة

	المهني والتقني برامج تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة.		٪	12.9	44.0	43.1			
١١	تتضمن خطط التعليم المهني والتقني برامج تدريبية للمتسربين من التعليم العام والجامعي.	٩	تكرار	10	38	68	1.50	.653	ضعيفة
			٪	8.6	32.8	58.6			

بالنظر إلى جدول(٩) السابق يلاحظ الآتي:

أن العبارة رقم (١) ونصها: (إنشاء المعاهد وتحديد تخصصاتها. يتم بموجب معلومات دقيقة السكان بحسب الجنس والفئة العمرية) حصلت على درجة ضعيفة وفقا للدلالة اللفظية للمتوسط الحسابي ، حيث أفاد ٧١٪ من أفراد العينة بعدم امتلاك مخططي التعليم المهني والتقني في الوزارة ومكاتبها بالمحافظات لمعلومات دقيقة عن السكان مصنفين بحسب الجنس والفئة العمرية.

وهذه النتيجة تشير إلى أن المخططين للتعليم المهني والتقني يهتمون بدرجة ضعيفة بالمعلومات اللازمة لإعداد الخطط ، وبالتالي يوجد قصور كبير في البعد ألمعلوماتي الذي يستندون إليه في خططهم وبشكل قاعدة البيانات الأساسية للتعرف على الاحتياجات وقياس الموارد والإمكانيات ، وهذا يؤكد عدم واقعية تخطيط التعليم المهني والتقني ومصداقيته في تحديد الاحتياجات السكانية من أنواع التعليم المناسبة وصعوبة التنبوء بمتغيرات المستقبل ، واحتياجات الأنشطة الاقتصادية من التخصصات الفنية والمهنية ، وفقا لما ذهب إليه بعض المختصين(السنوسي،٢٠٠١) ، كما يوضح أيضا تعارض التخطيط مع مفهوم التخطيط الذي أورده (الحريري،٢٠٠٧) الذي يجب أن يأخذ في اعتباره جميع أوضاع البلاد الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها. ويرى الباحثان إلى أن المخططين لا يدركون أهمية تلك المعلومات وكيف يمكن استخدامها في التخطيط ، وكذلك إلى عدم امتلاك التعليم المهني والتقني لمركز أبحاث متخصص أو لمركز معلومات سوق العمل يزوده بما يحتاج إليه من معلومات وبيانات بصورة دورية وتقدم للمخططين ومتخذي القرارات ، وعدم وجود موظفين متخصصين في المجال التخطيط التربوي والاجتماعي.

أن العبارات رقم(٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي: قد حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن فئة غير موافق ، ونالت بذلك درجة ضعيفة بحسب الدلالة اللفظية للمتوسط ، وهذه العبارات تحدد المعايير التي يستند إليها القائمون على عملية التخطيط في توسع التعليم المهني والتقني وتطوره حتى يفي باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي معايير مرتبطة بشكل أساسي بالنمو السكاني للمحافظات وحجم الطلب الاجتماعي وخصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية.

وتؤكد هذه النتائج أن التعليم المهني والتقني لا يتوازن في نموه مع احتياجات المتغيرات الاجتماعية رغم أن إستراتيجيته الوطنية تستهدف استيعاب ١٥٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي العام ، وهذا مؤشر على وجود خلل في التوازن بين توسيع ونشر خدمات التعليم وبين تلك المتغيرات وتراجع حصة الفرد من الخدمات التعليمية والتدريبية التي يقدمها هذا التعليم ، حيث تلعب العوامل السكانية دورا كبيراً في زيادة الطلب على التعليم والذي يستوجب زيادة هذه الخدمات بشكل متوازن مع النمو السكاني وخصائص السكان وهو ما أكده (فهمي٢٠٠٤) ، كما ذكرأنه يعد مؤشرا على عدم وضوح أهداف تخطيط التعليم المهني والتقني وعدم إتباع الطرق والأساليب العلمية في إعداد الخطط ،

وقد يرجع ذلك في رأي الباحثان إلى ضعف خبرة المخططين بمبادئ التخطيط للجودة الشاملة وأسسه وأساليبه ، ومدى إدراكهم للتأثير السلبي للعوامل الاجتماعية في تخطيط التعليم المهني والتقني ، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (نعمان الأسودي ، ١٩٨٦م) من حيث ضعف إلمام التخطيط التربوي بالعوامل الاجتماعية.

أن العبارات رقم(٩،١٠،١١) على التوالي؛ حصلت جميعها على متوسطات حسابية تقع ضمن فئة غير موافق ونالت بذلك على درجة ضعيفة وفقا للدلالة اللفظية للمتوسط وهذه العبارات تقيم مدى استهداف الخطط تقديم برامج تعليمية وتدريبية للفئات الاجتماعية الأشد فقرا . وهذه النتيجة توضح أن خطط التعليم المهني والتقني تستهدف بدرجة ضعيفة تقديم برامج تعليمية وتدريبية للفئات الأشد فقرا في المجتمع وهم المهمشين والمرأة الريفية والمعاقين والمتسربين من التعليم ، وهو مؤشر على ضعف مساهمة التعليم المهني والتقني في تحسن الأحوال المعيشية لهذه الفئات وبالتالي فإن ذلك يدعو للقول أن هذا التعليم لا يساهم في تحقيق التنمية الشاملة. ويرى الباحثان أن التعليم المهني والتقني في اليمن لا يشتمل على أهداف ذات مضامين اجتماعية كمدخل تخطيط الجودة الشاملة كما هو واضح في قانون التعليم الفني والتدريب المهني إلى جانب أن برامج نمط التعليم والتدريب المستمر مساحتها محدودة وغير متنوعة.

أن نتائج العبارة رقم (٧) تبين أن غالبية الملتحقين بالتعليم المهني والتقني وفقا لاستجابة أفراد العينة قادمون من الأرياف ، وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (أحمد الحاج ، ٢٠١١م).

وقد يشير ذلك إلى تركز خدمات التعليم المهني والتقني في المدن أو المناطق الحضرية بينما غالبية المناطق خاصة الريفية لا تزال محرومة من هذه الخدمات أو عدم كفايتها بالرغم من استحواذ هذه المناطق على أكثر من نصف سكان اليمن ، كما تشير هذه النتيجة على أن للتعليم المهني دورا سلبيا في رفع معدلات الهجرة الداخلية بين أوساط شباب الريف الذين دعتهم الظروف للانتقال إلى المدن والالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتقني ، فلم يقدم لهم برامج تستهدف توفير بيئة تعليمية وتدريبية مناسبة تربطهم في بيئتهم وتكفل تحقيق التنمية الريفية وفقا لأهداف هذا التعليم كما وضح ذلك مكتب اليونسكو الإقليمي للتدريب (اليونسكو،١٩٧٧)

س٢. والذي نصه : إلى إي مدى يتبنى التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ؟

بينت النتائج السابقة أن التخطيط للتعليم المهني لم يأخذ في الاعتبار تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية ، وفي هذا المحور سيتم التعرف على مدى تبني التخطيط توفير احتياجات التنمية الاقتصادية من خلال استعراض نتائج الجدول القادم.

بالنظر إلى جدول(١٠) السابق يتبين الآتي :

إن العبارتين رقم (٧،١) على التوالي: قد حصلت على درجة ضعيفة وفقا لاستجابة عينة الدراسة وتقيم هاتان العبارتان مدى توفر المعلومات الكافية عن احتياجات سوق العمل وطرق وآليات الحصول عليها. وتبين هذه النتائج أن المخططين للتعليم المهني والتقني لا تتوفر لديهم المعلومات والبيانات الكافية عن الاحتياجات الآنية والمستقبلية للقطاعات الإنتاجية والخدمية من العمالة الفنية والمهنية بمختلف التخصصات والمجالات ، ولا يتبعون الطرق والأساليب الحديثة في تحديد نوعية التخصصات والمجالات المطلوب استحداثها في المؤسسات التعليمية والتدريبية والتي يجب أن تحدد وفقا لدراسات ومسوحا دورية.

جدول(١٠)

يبين التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورتب استجابة أفراد العينة وذلك على محور مدى تبني التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني الاحتياجات الفعلية لسوق العمل

م	العبـــارات	ترتيب العبارة	التكرار والنسبة	البدائل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية للمتوسط
				موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	تتوفر لدى مخططي التعليم المهني والتقني كافة البيانات والمعلومات عن الاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة لسوق العمل من الأيدي العاملة الآنية والمستقبلية.	٩	تكرار	6	46	64	1.50	.597	ضعيفة
			٪	5.2	39.7	55.2			
٢	يوجد لدى مخططي التعليم المهني والتقني رؤية واضحة عن التخصصات المطلوب استحداثها في المعاهد.	٦	تكرار	16	52	48	1.72	.693	متوسطة
			٪	13.8	44.8	41.4			

٣	تستهدف عملية تخطيط التعليم المهني والتقني تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية والمهنية في المحافظات/المحافظة.	٢	تكرار	42	51	23	2.16	.734	متوسطة
			٪	36.2	44.0	19.8			
٤	تستهدف عملية تخطيط التعليم المهني والتقني تلبية الطلب الاجتماعي من التعليم المهني والتقني في المحافظات/المحافظة .	٣	تكرار	34	53	29	2.04	.739	متوسطة
			٪	29.3	45.7	25.0			
٥	تستهدف عملية تخطيط التعليم المهني والتقني توفير احتياجات الأنشطة الاقتصادية والخدمية من القوى العاملة.	١	تكرار	42	53	21	2.18	.717	متوسطة
			٪	36.2	45.7	18.1			
٦	يوجد توافق بين التخصصات المتاحة في معاهد المحافظات/المحافظة وبين المهن والوظائف الموجودة في سوق العمل .	٥	تكرار	11	77	28	1.85	.563	متوسطة
			٪	9.5	66.4	24.1			
٧	تحدد نوعية التخصصات والأقسام المستحدثة في المعاهد بناء على دراسات علمية وميدانية لاحتياجات سوق العمل والمجتمع .	٩	تكرار	15	40	61	1.60	.709	ضعيفة
			٪	12.9	34.5	52.6			
٨	تنسق الوزارة مع بعض الجهات والمنشآت الحكومية والخاصة للحصول على معلومات وبيانات للاستفادة منها في إعداد خطط التعليم الفني والمهني	٧	تكرار	14	53	49	1.70	.675	متوسطة
			٪	12.1	45.7	42.2			
٩	تحدد نوعية التخصصات والأقسام المستحدثة في المعاهد بناء على التجهيزات المتوفرة لديها.	٤	تكرار	28	54	34	1.95	.732	متوسطة
			٪	24.1	46.6	29.3			

وفي تقدير الباحثين فقد ساهم ذلك في إعداد خطط تقليدية تقوم على النقل والتكرار والتقدير العشوائي، لأنها تعتمد على التخمين والخبرة الشخصية وهي بذلك غير واقعية ، لأن غياب المعلومات يصعب

على المخططين تكوين رؤية واضحة عن التخصصات المطلوب استحداثها في مؤسسات التعليم والتدريب والتي يحتاج إليها سوق العمل مستقبلا ، ولهذا فإن نتائج هاتين العبارتين تتعارض مع استجابة أفراد العينة على العبارة (٢) والتي حصلت على درجة متوسطة وفقا للدلالة اللفظية لمتوسطها الحسابي ، والتي تشير إلى وجود رؤية متوسطة لدى المخططين عن التخصصات المطلوب استحداثها في المعاهد.

وفي رأي الباحثين أن المخططين ليس لديهم رؤية واضحة عن الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من المهن والوظائف ، وبالتالي لا يمتلكون رؤية تمكنهم من تحديد التخصصات المطلوب استحداثها مستقبلا في المؤسسات التعليمية والتدريبية وهو ما أكده بعض المختصين (محمد ،١٩٩٦) حول صعوبة تكوين رؤية واضحة أو التنبوء باحتياجات سوق العمل في ظل عدم توفر مراكز بحثية متخصصة بنظم معلومات سوق العمل وضعف العلاقة بين نظام التعليم المهني ومنشآت سوق العمل وضعف الخبرة لدى العاملين في مجال التخطيط.

أن العبارات رقم(٣، ٤، ٥، ٨، ٩) على التوالي: قد حصلت على درجة متوسطة وفقا للدلالة اللفظية للمتوسطات الحاسبية وبنسبة تقريبية بلغت ٤٥٪ من إجمالي حجم العينة ، وقد استهدف الباحثان من هذه العبارات تقييم الأهداف الإجرائية للخطط وكيفية تنفيذها وتشير هذه النتائج إلى أن تخطيط التعليم المهني والتقني يستهدف بدرجة متوسطة تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية والمهنية وكذلك تلبية الطلب الاجتماعي ، وأن عملية التنفيذ لتلك الخطط تعتمد على حجم الطلب الاجتماعي من التخصصات المطلوبة والتي يُستدل عليها من خلال ارتفاع نسب إقبال الطلبة على بعض التخصصات في المؤسسات التعليمية والتدريبية ، ثم بعد ذلك يتم الاعتماد على ما تتوفر لدى المؤسسات التعليمية والتدريبية من تجهيزات والتي في الغالب يتحصل عليها من المساعدات والمعونات الخارجية وهي تجهيزات تكون مستخدمة وقديمة مثل المعونة الكورية ، كما يعتمدون أيضا في تقدير التخصصات المطلوب استحداثها على المعلومات التي تقدمها لهم بعض منشآت سوق العمل عن احتياجاتها وهذه المعلومات غير دقيقة حيث تبين الدراسات أن أصحاب شركات ومؤسسات سوق العمل غير متأكدين من احتياجاتهم (الطبولي والجيار، ٢٠٠٧).

إن العبارة رقم (٦) قد حصلت على درجة متوسطة بحسب الدلالة اللفظية للمتوسط الحسابي ، وهذه العبارة تقيس مستوى التوافق بين احتياجات سوق العمل وبين البرامج التعليمية والتدريبية من وجهة نظر أفراد العينة. وربما يعود السبب في ذلك إلى تقليدية سوق العمل والذي غالبا ما يحتاج إلى مستويات بسيطة من المهارات والقدرات للقيام بالأعمال والوظائف ، وهو ما توصلت إليه نتائج دراسة (أحمد الحاج ،٢٠١١م) ودراسة (جميل عون ، ٢٠٠٦م) حول وجود مواءمة متوسطة بين تخصصات الخريجين وبين احتياجات سوق العمل والذي يرجع بدرجة أساسية إلى تقليدية غالبية الأنشطة الاقتصادية وحاجتها الحالية للحد الأدنى من المهارات الجديدة.

ومن خلال النتائج الواردة في جدول(٩) وجدول (١٠) يتبين ما يلي:

أن التخطيط يساهم بدرجة ضعيفة في توجيه التعليم المهني والتقني للاستجابة إلى احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث لا يستجيب في توسعه وتطوره للتغيرات السكانية والطلب الاجتماعي المتزايد بسبب النمو السكاني المرتفع الأمر الذي أدى إلى عدم توازن خدمات هذا التعليم مع الاحتياجات الاجتماعية والسكانية وتراجع حصة الفرد منها ، ولم يقدم برامج وخدمات للمساهمة في إحداث التنمية الاجتماعية لفئات المجتمع الأكثر فقرا.

اعتمد التخطيط في تحديد احتياجات سوق العمل على تقديرات المخططين وخبراتهم الشخصية ومستوى إقبال الطلبة على التخصصات ، واعتمد في توفير احتياجاتها من تجهيزات على ما يقدم للوزارة ومؤسساتها التعليمية والتدريبية من تجهيزات ومساعدات من الدول الخارجية والتي تمكنها من افتتاح تخصصات جديدة.

أن تخطيط التعليم المهني والتقني يتبنى بدرجة ضعيفة توفير الاحتياجات الفعلية لسوق العمل حيث لعب ضعف الاهتمام بالبعد ألمعلوماتي وضعف الخبرة في التخطيط التربوي الاستراتيجي دورا في عدم وضوح الرؤية لدى المخططين لاحتياجات سوق العمل المستقبلية وإعداد خطط وبرامج تقليدية ومكررة.

من أهم جوانب القصور في العملية التخطيطية للتعليم المهني والتقني ضعف المعلومات والبيانات التي تستند عليها الخطط والبرامج بسبب عدم وجود مركز خاص بنظام سوق العمل أو عدم الاهتمام بإنشاء مركز أبحاث يعنى بتطوير التعليم المهني والتقني ، إلى جانب ضعف خبرة المخططين بالتخطيط التربوي الاستراتيجي وضعف إدراكهم بالتأثير السلبي بأبعاد العوامل الديموغرافية على التعليم المهني والتقني.

س٣. والذي نصه: هل يعكس التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني مساهمة منشات سوق العمل في تطوير هذا التعليم؟ يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرف على واقع مشاركة منشآت سوق العمل في التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم المهني والتقني والذي يوضحه جدول(١١) والخاص بهذا المحور، وذلك على النحو الآتي:

جدول (١١) يبين التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ورتب استجابة أفراد العينة وذلك على محور واقع مشاركة منشآت سوق العمل

م	العبـــــارات	ترتيب العبارة	التكرار والنسبة	البدائل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية للمتوسط
				موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
١	تشارك منشآت وشركات خاصة في سوق العمل الوزارة في إعداد الخطط السنوية أو العامة للتعليم المهني والتقني.	٨	تكرار	6	27	83	1.34	.574	ضعيفة
			٪	5.2	23.3	71.6			
٢	تقدم منشآت سوق العمل للوزارة	٧	تكرار	12	37	67	1.53	.678	ضعيفة

	مقترحات تساهم في تطوير العملية التعليمية والتدريبية في المعاهد.		٪	10.3	31.9	57.8			
٣	تستفيد الوزارة من الخبرات الموجودة في منشآت وشركات سوق العمل في إعداد المناهج التعليمية والتدريبية وتحديثها.	٥	تكرار	10	56	50	1.66	.634	ضعيفة
			٪	8.6	48.3	43.1			
٤	تساهم منشآت سوق العمل في توفير تجهيزات خاصة لافتتاح تخصصات جديدة في بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية.	٩	تكرار	4	23	89	1.27	.517	ضعيفة
			٪	3.4	19.8	76.7			
٥	تحرص الوزارة على مشاركة مسئولين من القطاع الخاص والحكومي في فعالياتها وأنشطتها المختلفة ذات العلاقة.	١	تكرار	23	75	18	2.04	.596	متوسطة
			٪	19.8	64.7	15.5			
٦	تستفيد منشآت سوق العمل من ورش ومعامل المعاهد في تدريب موظفيها وتطوير مهاراتهم المهنية.	٣	تكرار	11	61	44	1.72	.630	متوسطة
			٪	9.5	52.6	37.9			
٧	تقدم المؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة للوزارة خدمات تدريبية واستشارية لمنشآت سوق العمل والعاملين بها.	٦	تكرار	9	57	50	1.65	.622	ضعيفة
			٪	7.8	49.1	43.1			
٨	تتعاون منشآت سوق العمل مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في إعداد البرنامج الزمني لتدريب الطلبة في مواقع العمل ولإنتاج .	٢	تكرار	28	59	29	1.99	.704	متوسطة
			٪	24.1	50.9	25.0			

من جدول(١١) السابق نلاحظ ما يلي:

إن العبارات رقم (١، ٢، ٤) على التوالي؛ قد حصلت على درجة ضعيفة وفقا للدلالة اللفظية للمتوسط الحسابي ، بينما العبارة رقم (٨) حصلت على درجة متوسطة. وهذه النتيجة تؤكد أن منشآت سوق العمل تساهم في إعداد البرنامج الزمني لتدريب الطلبة في مواقعها ، بينما لا تشارك في توفير تجهيزات خاصة لافتتاح تخصصات جديدة في بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية ، ولا في إعداد الخطط السنوية أو العامة للتعليم المهني والتقني ، أو في تقديم مقترحات تساهم في تطوير العملية التعليمية والتدريبية في المعاهد ، ولا في إعداد المناهج التعليمية والتدريبية وتحديثها ، وهو ما يشير إلى ضعف تجاوب منشآت سوق العمل والعزوف عن دعم التعليم المهني والتقني والمساهمة في تطويره بالرغم من وجود حرص متوسط على توجيه

دعوات للمشاركة في هذه البرامج ذات العلاقة من قبل القائمين على التعليم المهني والتقني كما توضح ذلك نتيجة العبارة رقم (٥) والتي حصلت على درجة متوسطة. ويعتقد الباحثان أن ضعف اهتمام منشآت سوق العمل بدعم التعليم المهني والتقني قد يعود أسبابه إلى أمرين : الأمر الأول عدم الشعور بالمسئولية تجاه هذا التعليم وبأهمية مشاركتهم في تنمية الموارد البشرية ، والذي كان من المفترض أن يساهم التخطيط للتعليم المهني والتقني في رفع مستوى الوعي والشعور لديهم بذلك ، والأمر الثاني عدم ربط مشاركة هذه المنشآت بمصالحها وبعملية زيادة الإنتاج فيها وفقا لما أكده بعض المختصين (العاني ،٢٠٠٣) ويبرهن على صحة ما ذهب إليه الباحثان في وجود مشاركة لهذه المنشآت في إعداد البرنامج التدريبي الذي يتم داخل مرافقها ، بينما الأنشطة الأخرى لم تربطها السياسات التخطيطية للتعليم المهني والتقني بمصالح هذه المنشآت كمنحها بعض الامتيازات والتسهيلات أو تراخيص العمل أو حتى إمدادها بالخدمات التدريبية والاستشارية والتي يؤكد أفراد العينة على عدم وجود مثل هذه الخدمات كما هو مبين في إجاباتهم على العبارة رقم (٧) والتي حصلت على درجة ضعيفة. لهذا لا توجد لدى منشآت سوق العمل دوافع تحفزها نحو مشاركة فاعلة مع الأنشطة التعليمية والتدريبية لهذا التعليم أو دعم مؤسساته التعليمية والتدريبية ، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عباد ، ٢٠١١).

إن العبارة رقم (٦) والتي حصلت على درجة متوسطة نتيجة أن منشآت سوق العمل تستفيد من ورش ومعامل المعاهد في تدريب موظفيها وتطوير مهاراتهم الفنية والمهنية ، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب المستمر والمعروف بنمط التعليم والتدريب غير النظامي والذي تنفذه بعض المعاهد المهنية والتقنية على هيئة دورات تدريبية ، لكن الواقع يشير إلى أن غالبية هذه البرامج لا تستهدف الموظفين والعاملين في منشآت سوق العمل ، ولا تنفذ داخل ورش ومعامل المعاهد المهنية والتقنية وإنما في مراكز تدريبية لا تتبع وزارة التعليم المهني والتقني بسبب عدم امتلاك هذه المعاهد للآليات والوسائل والتجهيزات الحديثة للتنفيذ.

ومن النتائج السابقة نستخلص الآتي :

إن هناك فجوة بين التعليم المهني والتقني وبين منشآت سوق العمل وقد نشأ عنها ضعف مشاركة منشآت سوق العمل في تخطيط التعليم المهني والتقني الأمر الذي أدى إلى عزل العملية التعليمية والتدريبية عن بيئة سوق العمل ومنشآته.

لعبت السياسات التخطيطية للتعليم المهني والتقني دورا كبيراً في ضعف العلاقة بين نظام التعليم المهني والتقني وبين منشآت سوق العمل حيث لم تتبن هذه السياسات برامج وخططاً تدفع منشآت سوق العمل نحو المشاركة الفاعلة في دعم هذا التعليم وتطويره ، ولهذا لم يتولد لدى أصحاب هذه المنشآت قناعات للمشاركة بمختلف الأنشطة التعليمية والتدريبية.

وجود قصور في عملية التخطيط للتعليم المهني والتقني والتي لم تقدم معالجات فاعلة لتطوير العلاقة بين هذا التعليم وبين منشآت سوق العمل .

تقليدية خطط وبرامج التعليم المهني والتقني إلى جانب أنه لم تتم الاستفادة من التجارب والاتجاهات الحديثة التي تتبعها الكثير من الدول العربية والأجنبية في مجال ربط العملية التعليمية والتدريبية بمنشآت سوق العمل.

المراجع

إبرأهيم ، ناصر :علم الاجتماع التربوي ، دار الجيل للنشر، بيروت ، لبنان ، 1992 م ص ٢٠٨

أبوالنصر،مدحت محمد(2007)إدارة منظمات المجتمع المدني،ايتراك للنشروالتوزيع، القاهرة. ص314

الأسودي ، نعمان :مقارنة فعالية العوامل الاجتماعية في التخطيط التربوي في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر المخططين في وزارة التربية والتعليم والجهاز المركزي للتخطيط ، رسالة ماجستير في البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ،١٩٨٦م

الأغبري ، بدر :التعليم التقني والتدريب المهني ، النشأة والتطور في الجمهورية اليمنية ، دار الفكر المعاصر ، صنعاء ، 2001 م ص٩٨

الأغبري ، بدر :دور التعليم الثانوي الفني في تلبية احتياجات التنمية دراسة مقارنة بين مصر واليمن ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، مصر ، 1987 م ص٩٨

الأغبري ، بدر :نظام التعليم في الجمهورية اليمنية ، مجموعة دراسات عن النظام التربوي التعليمي ، دار أقراء ، صنعاء ، اليمن ، 1993 م ص٥١-٥٧ ، ص١٤٦،١٤٧،١٩٠ ، ص٢١٤- ٢١٥

الحاج ، احمد : مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 م ص٧٠-٧٥ ، ص١٤٣، ص١١٤، ص٢٠

الحاج ، أحمد وعبدالله الغيثي :التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية ، الفكر والتطبيق ، مركز المتفوق للطباعة والنشر ، صنعاء ، اليمن ، 2010 م ص٣٤, ص٥٢ ،ص٧٢-٧٣

الحديدي، عماد أمين، (٢٠٠٩)، درجة ممارسة القيادة التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لدورها الإداري في ضوء الفكر الإداري الحديث، رسالة ماجستير، ص ٦٢

الحريري ، رافده: الإدارة والتخطيط التربوي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م ، ط١ ص٢١٦

الذيفاني ، عبد الله: التعليم في اليمن حتى الثورة اليمنية – دراسة وتحليل ، مركز عبادي للدراسات ، صنعاء ، ١٩٩٨م ، ص٧٦- ٧٧ .ص٤١٥-٤١٧

الزوبعي ، عبيد و الجنابي ، عمار: تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، ٢٠٠٣م ط ١، ص٣٢

السنوسي ، رمضان: تخطيط ومتابعة فعاليات التوجيه والإرشاد المهني ، المركز العربي للتدريب المهني ، وإعداد المعلمين ، ٢٠٠١م ، ط١ ص٢٧

الظاهر ، زكريا محمد وآخرون ، ١٩٩٩ ، مبادئ القياس والتقويم في التربية ، ط١، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ، مطابع الارز ، عمان ، الأردن . ١٣٤

العاني ، طارق وآخرون: الشركة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ،٢٠٠٣م ، ص١٩

عُباد ، أنصاف :أهمية مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجة سوق العمل) دراسة حالة محافظة عدن (، رسالة ماجستير ، جامعة عدن ، كلية الاقتصاد ، اليمن ،٢٠١١

عبد الباقي ، زيدان :علم الاجتماع المهني ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر ، 1978 م ص٢٨٤

عبدالملك طاهر: واقع العمالة اليمنية في سوق العمل السعودي دراسة ميدانية على العمالة اليمنية في القطاع السعودي ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود ،٢٠٠٨ م ، ص٢٠

عبيدات ،أحمد واخرون: منهجية البحث العلمي– القواعد والمراحل والصفات ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٩م ، ص٤٧ .

العزاوي ، نجم عبد الله وعباس ، جواد : الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية ، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 م ص٦٧ ، ٧٥

علي ، سعيد إسماعيل :محنة التعليم في مصر ، كتاب الأهالي العدد ال ا ربع نوفمبر ،

عودة ، احمد سليمان ، ١٩٩٩ ، القياس والتقويم ، في العملية التدريسية ، ط٢ ، الإصدار الثالث ، دار الأمل ، عمان ، الأردن .

عون ، جميل :مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية ، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ، اليمن ، 2007 م ص٢٩

فايان ، كلودي : كنت طبيبة في اليمن ، ترجمة:محسن العيني، دار الكلمة للنشر، وزارة الثقافة والسياحة ، صنعاء ، ٢٠٠٤/ط٣ ، ص١٦٠

الفضل، عبد الحسين، والطائي، يوسف حجيم سلطان، (إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك)، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،٢٠٠٤).

فهمي ، محمد سيف الدين :التخطيط التعليمي أسسه أساليبه مشكلاته ، مكتبة الانجلو ،القاهرة، مصر، 1984م ص٢٧ ،٢٨

قحطان ، محمد : الفقر والبطالة وسبل المعالجة في الجمهورية اليمنية ، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب ، تعز ، ٢٠٠١ ، ص٣٦

ماضي، محمد توفيق (١٩٩٥) ،إدارة الجودة مدخل النظام متكامل،دار المعرفة ،مصر، ص٦٥

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ، صنعاء ، ٢٠٠٨م ، ص١٤-٥٨

محمد ، سميرة :التخطيط من أجل التنمية ، المكتبة الجامعية الحديث ، الإسكندرية ،مصر ، 1996 م صـ٨٨ صـ١٠٢

محمد الطبولي وابراهيم الجيار: التعليم التقني والمهني ووضع المرأة الليبية في سوق العمل ، المركز المهني العالي لإعداد المدربات ، بنغازي(دراسة حالة) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد ٢ ، ليبيا ،٢٠٠٧م ، ص١٩٦

محمد العجمي: الإدارة والتخطيط التربوي النظرية والتطبيق ، دار ميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨م ، ط١ ، صـ٣٦١

مصطفى ,أحمد: مخرجات التدرب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية ، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المتدربين، طرابلس ،٢٠٠١، صـ ٢٨ صـ ٢٩

وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة : أهداف الألفية ، تقرير اليمن ، صنعاء ، ٢٠٠٣ ، صـ غير محدد

وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥، ج٢ ،صنعاء ٢٠٠١ ، صـ٢٥٩

وزارة التخطيط والتعاون الدولي:خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، اغسطس٢٠٠٦ ،صنعاء – اليمن ، صـ٢٠

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل: نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت ، برنامج نظام معلومات سوق العمل ، ١.المنشآت ، ٢٠٠٣ صـ٢٧.

اليونسكو : مكتب اليونسكو الإقليمي للتدريب في البلاد العربية في السكان والتربية والتنمية في البلدان العربية ، بيروت ، ١٩٧٧م ، صـ٧٣

٣٩ - Mintzberg, Henry., & Quinn, James., (Strategy Process) 3rd ed., Prentice-Hall Inc., United States of America (1996).

التحديات الأمنية المعيقة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي

د. عبد الجليل محمد قائد المغبشي

أستاذ القانون العام -أكاديمية الشرطة

magpshesaiv@gmail.com

الملخص

4

أصبح مفهوم التحول الديمقراطي أحد التحديات الهامة التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فالسعي نحو الرقى بالإنسان، وتحقيق تنمية مستدامة في علاقته بالموارد التي يمتلكها والبيئة التي يعيش فيها، لا يمكن أن يتحقق دون أن يعيش الإنسان في حالة من الأمن بمعناه الإنساني الشامل، الذي يعنى بتحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية، والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر أو الخوف أو القلق من المستقبل.

فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانات المادية والبشرية، وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية والمدركة لأهميتها، وضعف التنمية وانخفاضها أو انعدام دخل الفرد، يؤدي إلى ضعف الأمن، وتؤكد كتب التاريخ أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وما له ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطوير.

وتوضيحا لذلك قسم هذا البحث إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم التنمية الإنسانية وتطوره في العصر الحديث، وقسم إلى مطالبين تناول المطلب الأول، ماهية التنمية الإنسانية، وتناول المطلب الثاني أهم المخاطر الأمنية المهددة للأمن العربي، وخصص المبحث الثاني للحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي، وقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تحدث عن ماهية التحول الديمقراطي، والمطلب الثاني عن أهم عوائق التحول الديمقراطي في الدول العربية، وأجاب المبحث الثالث عن السؤال هل يتحقق الأمن بقمع الحريات والفعاليات السياسية؟ وقسم إلى مطلبين، تحدث الأول عن الاستقرار وكيف أن تحقيقه بحاجة إلى مزيد من الحرية، والمطلب الثاني هل يتحقق الأمن بقمع الفعاليات السياسية، أما المبحث الرابع فقد تناولنا فيه، كيفية الوصول إلى مجتمع العدالة والديمقراطية، وكيف ان تحقيق الأمن منوط بتحقيق مبدأ العدالة، وتهيئة المناخ الديمقراطي.

واشتمل في النهاية على الخاتمة واهم النتائج والتوصيات، لعل أهمها: أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي باعتبار أن ثمة حقا أساسيا لكل البشر، يتمثل في حقهم كمواطنين في الأمن، ومن ثم هذا التزام أصيل للدول والحكومات، ان تحقق الأمن لشعوبها من خلال مفهوم الأمن الإنساني، ويعد الأمن الإنساني بأبعاده الصحية، والبيئية، والغذائية، والجنائية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية، الحد الأدنى لاحترم حقوق الإنسان، وان التهديدات الموجهة لهذه الأبعاد والتي سيتم ذكرها في هذه الدراسة، هي تهديدات خطيرة لوضعية حقوق الإنسان في الدول العربية، وعائق مهم للتحول الديمقراطي، ذلك ان التحول الديمقراطي يعد مطلبا مهما لتحقيق نوعا من المشاركة والشفافية والمسائلة، ومطلبا وضامن أساسي لكفالة الأمن الإنساني، في إطار الاحترام لكافة محاور ومجالات حقوق الإنسان.

Abstract:

The concept of democratic transformation has become one of the important challenges facing contemporary societies, pursuit towards improvement in human beings, and achieving sustainable development in relation to resources owned and the environment which they live in, and cannot be achieved without the human lives in a state of comprehensive security and humanitarian sense, which means achievement of human basic needs, and live in tranquility without the sense of danger or fear or anxiety about the future.

Security is the real engine for development and supporting it and certainly its stability, prosperity and sustainability, and that is eager nations of the world to pay attention to security and regarded as the most important official duties undertaken by the centuries and mocking all the human and material resources, and working for the develop it different minds conscious and aware of their importance, and the weakness of development and decline or lack of individual income, leads to poor security, and emphasizes the history books that nations that have flourished and grown security is the main engine of it, human security sense on his property and himself will be the primary motivation for him to tender and development, and to clarify for that section of this paper into four sections, the first section dealt with the concept of human development and its relationship to security Arab, and was divided into three sections in the first what human development "vision of human rights" and the second the concept of human security, and the third human security and its relationship to human rights, second section devoted on achieving development entrusted to the principle of freedom and fairness of the distribution, and the reality of intellectual freedom in the Arab world, and how to achieve development entrusted to the principle of distributive justice, and then taking the third section that the achievement of development requires the need to raise the scientific and economic level.

Eventually a conclusion and most important findings and recommendations, the most important of human security and human development are two go hand in hand, and any defect in one of them will reflect negatively on the other, and any stability or the evolution of the two reflect positively on them, and both concepts - human security and development of humanity, requires taking into account the balance between individual rights, related to humans or mankind in general, and between private groups to preserve the virtue of co-existence in a particular state, without the tyranny of either of them on the other criteria. And establish a new political system in the heart of it determines the constitution and respects the principles of human rights and freedoms competitive and free elections, and harmonizes principles and religious values and the principles and values of modern governance.

مقدمة:

لاشك ان ممارسة القوة والعنف بدواعي أمنية لا يؤدي إلى إرساء دعائم الأمن الحقيقي في المجتمع، بل إلى ممارسة العنف المضاد وتحريك كل الغرائز والنزوات التي تساهم في إرباك الواقع على المستويات كافة.. ويخطي من ينشد الأمن في الواقع المجتمعي، بالمزيد من إجراءات المنع والقهر، ذلك أن هذه الممارسات لا تفضي إلا إلى المزيد من تنمية العوامل المضادة للأمن.

وعليه فإن الحياة السياسية والوطنية السليمة، هي التي تفضي إلى الأمن الشامل، ذلك أن الأنظمة الاستبدادية بإجراءاتها القمعية والإقصائية، تزداد فيها العوامل الدافعة إلى اختراق جدار الأمن وتوسيع الثقوب فيه، بينما الأنظمة الديمقراطية والتي تفسح بشكل قانوني لقوى المجتمع بممارسة حقوقها في الإدارة والتسيير والمراقبة، هي التي تعيش وضعا أمنيا مستقرا وبعيدا عن كل المخاطر الشديدة.

أهمية البحث:

تأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن موضوع الأمن والاستقرار في المجتمعات العربية، والتحديات الأمنية والأسباب الحقيقية وراء التعثر الواضح لمسار التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، وكيفية مواجهتها؟ ومدى إمكانية تحقيق مبدأ العدالة والحرية بين جميع أفراد الشعب؟ ذلك أن تحقيق مفهوم الحرية والعدالة بين السكان يحقق الرضاء عن النخب الحاكمة، وبالتالي يقلل من إمكانية حدوث الاضطرابات الداخلية.

وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم «الربيع العربي» من حيث حجيته العلمية، والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره، فإن هذه الدراسة سوف تركز على الدول العربية التي تمت محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة فيها، حيث إنه بعد مضي أكثر من خمس سنوات على التغيير السياسي فيها، لم تشهد حتى الآن تطورات حقيقية وجادة تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك باستثناء تونس.

مشكلة البحث:

يناقش البحث مشكلة التحول الديمقراطي في العالم العربي، وعلاقته بالتحديات الأمنية في المنطقة العربية، إذ لايمكن تحقيق الأمن والاستقرار بدون توفر مقومات الحياة الديمقراطية، كالحرية والديمقراطية وتحقيق مدا العدالة الاجتماعية، واتساع هامش الحريات العامة، والمساواة، وغيرها من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

أهداف البحث: وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم الأمن الإنساني وتطوره في العصر الحديث، وأهم المخاطر المهددة للأمن الوطني، وماهية التحول الديمقراطي والتحديات الأمنية المعيقة لهذا التحول، كما

يهدف البحث للتعرف على حقيقة العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحديات الأمنية، وهل هناك إمكانية لتحقيق الأمن دون تحقيق مبدأ الحرية، وإرساء القواعد الديمقراطية؟ وتحقيق مبد العدالة المتساوية؟. وما هي العقبات والحواجز التي واجهت هذا التحول؟ والحلول الممكنة لذلك؟ ورصد وتحليل وتقييم أهم العوامل التي أدت وتؤدى -إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي في الدول المعنية، خصوصا في أعقاب إطاحة نظم التسلط والاستبداد والفساد، وطرح بعض الرؤى والتساؤلات بشأن المستقبل.

منهجية البحث:

حاولت الدراسة الاقتراب من تلمس مفهوم الأمن الإنساني، ومدى ارتباطه بمفهوم التحول الديمقراطي، ونوع النظام السياسي، على أساس أن الأمن يؤثر ويتأثر في إطار البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي فان الحديث عن موضوع الأمن الإنساني متداخل المسارات والرؤى، ويصعب الالتزام بمنهج بحثي معين.

ولذلك اقتصر الباحث على إتباع المنهج الاستنباطي والاستدلالي القائم على المقارنة والتحليل والاستقراء، وذلك لمعرفة حقيقة عوائق الأمن الإنساني في الأنظمة العربية المتباينة، وإبراز خصائصها السلبية والايجابية، للوصول إلى الانتقال الديمقراطي، والذي يمكن أن تعكسه إرادة الشعوب، ليكون عامل أساسي في تحقيق الأمن والاستقرار، وهذا ما سيتم توضيحه في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني وتطوره في العصر الحديث

المطلب الأول: ماهية الأمن الإنساني

المطلب الثاني: أهم المخاطر الأمنية المهددة للأمن العربي

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الأول: ماهية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: أهم عوائق التحول الديمقراطي في الدول العربية

المبحث لثالث: هل يتحقق الأمن بقمع الحريات والفعاليات السياسية

المطلب الأول: الاستقرار بحاجة إلى المزيد من الحرية

المطلب الثاني: هل يتحقق الأمن بقمع الفعاليات السياسية

المبحث الرابع: كيفية الوصول إلى مجتمع العدالة والديمقراطية

المطلب الأول: تحقيق الأمن منوط بتحقيق مبدأ العدالة

المطلب الثاني: تهيئة المناخ الديمقراطي

المبحث الأول

مفهوم الأمن الإنساني وتطوره في العصر الحديث

ينبغي على الدولة، بموجب دورها المتعارف عليه، أن تحوز قبول مواطنيها، وتتولّى الدفاع عن حقّهم في الحياة والحرية، وتوفّر لهم الحماية من العدوان، وتضع القواعد الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حرياتهم الأساسية. فالأمن الإنساني كهدف تسعى إليه الدولة للمحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أي قوى خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها. وهذا ما يجعل من الأمن مفهوماً يتميز بالشمولية والعمومية فهو يتضمن كافة جوانب الأمن سواء، الأمن الداخلي أم الخارجي، وهو يقع ضمن مسؤولية أيه حكومة بغض النظر عن شكل نظامها السياسي أو درجة تقدمها الاقتصادي. فالأمن هو هدف استراتيجي تخصص له الدول والحكومات كافة الموارد الاقتصادية والإمكانات السياسية والقدرات العسكرية.

ذلك أن الدولة التي تؤدي هذا الدور هي الدولة التي تتمتّع بالشرعية، والتي تلتزم حكمَ القانون الذي يخدم المصلحة العامة، لا مصالح جماعة محدّدة، والدولة التي تحيد عن هذه القواعد تصبح مصدرًا لمخاطرَ تتهدّد الحياة والحرية، بحيث تغدو الدولة نفسها من الأخطار الرئيسة التي تحيق بأمن الإنسان بدلاً من أن تكون ضامنةً له،

وتوضيحا لذلك قسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية الأمن الإنساني

المطلب الثاني: أهم المخاطر الأمنية المهددة للأمن العربي

المطلب الأول

ماهية الأمن الإنساني

تختزن مفردة الأمن الكثير من الأبعاد والجوانب في حياة الإنسان الفرد والمجتمع، إذ لا يمكن أن يتم التطور والاستقرار على المستويين بدون الأمن، بحيث يأمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه، فينطلق في عملية البناء والتنمية والعمران، وحينما يفقد الإنسان الأمن، فإنه لا يتمكن من البناء، ولا يستطيع توفير مستلزمات الاستقرار والطمأنينة، لذلك فإن الأمن بالمفهوم الشامل، هو بوابة التنمية وسبيل الاستقرار على المستويات كافة.

وكان مفهوم الأمن يركز في الماضي على التهديدات والتحديات الخارجية، سواء عسكريه أو اقتصاديه أو اجتماعيه، ولم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني، أو حتى إلى توافقٍ

حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة(١).

ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، إلا أن مع مرور الزمن أخذت هذه المفاهيم في التطور حتى نهاية الحرب الباردة، والتي كانت نقطة فاصله بين مفاهيم الأمن القومي القرن العشرين، ومفاهيم الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين. وفي عام ١٩٩٤ ظهر مفهوم الأمن الإنساني لأول مره في تقرير التنمية البشرية، باعتباره يركز على التهديدات والتحديات الداخلية، ثم أخذ التقرير المشار إليه بعرض هذا الموضوع بجانب تطوير مفهوم حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٢) وقد اخذ مفهوم الأمن الإنساني يتطور وتدافع عنه منظمات دوليه وأخرى من المجتمع المدني، خاصة مع إنشاء جهاز قضائي يتابع من يخرقون قواعد الأمن الإنساني، مثل المحكمة الجنائية الدولية، في إطار ما يعرف بالتدخل الدولي الإنساني.

وفي محاولةٍ لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني، قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية، وكانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع" محبوب الحق "وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة، على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم كله(.

وتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP" السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام ١٩٩٤ مؤكداً فيه أن ثمة تهديداتٍ جديدةٍ يجب أخذها بالحسبان، وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة، إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد. أما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه، على أنه

---

١) كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في افتتاح مؤتمر المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان :المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبي في المدة ما بين11- 2008/11/13.
<http://www.arabwomenorg.org/Details.aspx?Page_ID=1234>

٢) غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن 2005 عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو 2008 من 15/ 3/ 11 الإنساني في الدول العربية.على الرابط:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf

"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر، هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية، قد يجدون أنفسهم فيها من التهديدات واسعة النطاق(١).

ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصادر عام ٢٠٠١م عن مسؤولية الحماية، أن الأمن الإنساني يعني أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية، وعرف بأنه عبارة عن منظومة متكاملة من القيم والحقائق والوقائع والإجراءات، التي تفضي إلى تعطيل مفعول كل المخاطر على المجتمع(٢) .

أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ والمعنون بـ "نحن البشر" أعطى توصيف للأمن الإنساني كالآتي(٣): يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه، هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة، في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

وعرفه لويد اكسوارثي(٤) بأنه(حالة أو وضع توصف بخلوها وحريتها من التهديدات التي تمس حقوق الناس وأمنهم أو حتى حياتهم، وهي طريقة بديلة لرؤية ومشاهدة العالم، بحيث يعتبر الناس بمثابة نقطة أساسية ومرجعية، بدلا من التركيز بشكل حصري على امن البلاد أو الحكومات).

ويمكن أن يأخذ مفهوم الأمن الإنساني خطوة أبعد، فيما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان، فهو في الغالب يأخذ شكل المطالبات القانونية، في ضرورة توفر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها، كاتفاقيات حقوق الطفل أو المرأة أو اللاجئين، وغيرها من الاتفاقيات القانونية، سواء أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي(٥)، إلا أننا نجد مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسي،

---

١) تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994 العدد (٢٢٧) ص3

٢) تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" عن مسؤولية الحماية، كانون الأول ٢٠٠١ ص١٥ على :-http://security-legislation.ly/ar/node/33199

٣) منى حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني على:، http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

٤) لويد اكسوارثي، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، كتاب الأمن الإنساني: السلامة للشعوب في العالم المتغير، ١٩٩٩م وبرقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة على:http://boulemkahel.yolasite.com/resources

٥).تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 مرجع سابق.

ويركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد، أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر.

فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن حقوق الإنسان أصبحت مسئولية عالمية، من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتمحورها حول المساواة بين جميع الأفراد، والاعتراف بأن إعمال حقوق الإنسان هدف جماعي للإنسانية، وتحديد مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية لجميع الأفراد، وإيجاد نظام دولي لتعزيز أعمال حقوق الإنسان، وإرساء مبدأ خضوع الدولة للمساءلة بشأن التزاماتها الدولية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، كما تلا صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التوصل إلى مجموعة مهمة من الاتفاقيات الدولية، وإنشاء بعض اللجان المعنية بمناقشة قضايا حقوق الإنسان، منها إنشاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وذلك عام ١٩٤٦(١).

وفى عام ١٩٤٨ تم التوصل إلى اتفاقية المنع والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية. وفى عام ١٩٥١ تم التوصل إلى اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ثم الاتفاقية الدولية المتعلقة بالأشخاص عديمى الجنسية، وتلتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات، وتُشكل تلك الاتفاقيات الدولية "القانون الدولي لحقوق الإنسان" International Human Rights Law، إذ تضع مجموعة من الضوابط والنصوص المتعلقة بالتزامات الدول الموقعة عليها تجاه الأفراد، إذ نجد اتفاقية الأمم المتحدة تنص على منع قيام أيّ من الدول الموقعة على الاتفاقية بطرد أي لاجئ أو طالب لجوء موجود على أراضيها، إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام"، وإن حدث ما يخل بالأمن القومي أو النظام العام، تنص الاتفاقية على ضرورة "منح الدولة المضيفة للاجئ أو طالب اللجوء فترة ملائمة حتى يتسنى له طلب اللجوء في دولة ثالثة(٢).

كما تُحدد الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية حقوق الأفراد كافة، والتي تلزم الدول الموقعة على الاتفاقية باحترامها ومنها "الحق في الإقامة، والتنقل، والتملك، وكذلك بعض الحقوق السياسية للأفراد، ومنها الحق في التعبير عن الرأي، والتنظيم والانضمام للأحزاب السياسية، وكذلك طلب اللجوء في دولة أخرى"، وتنص المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لاستبعاد أشكال التمييز العنصري كافة، على "ضمان حق كل شخص دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجماعة الاثنية، في المساواة أمام القانون وخاصة التمتع بالحق في مغادرة أي دولة والعودة إليها(٣) ويتضمن الأمن الإنساني اتخاذ الإجراءات الوقائية، من اجل الحد والتقليل من المخاطر، وكذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية عند إخفاق وفشل الوقاية،

---

١) تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون" أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003 ، ص4
<http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf>

٢) اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام ١٩٥١ المادة ٣٢.على:http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

٣) غادة على موسى، مرجع سابق.

وعلى هذا الأساس، يتضح أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو الإصلاح المؤسسي، وهو ما يُشكل الفرق الجوهري بينه وبين مفهوم حقوق الإنسان، فرغم أن البعض قد يتصور أن كليهما يعنى الشئ ذاته ممثلاً في ضرورة توافر حد أدنى من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد كافة، بصرف النظر عن النوع أوالدين أو الجنس(١).

فإذا كان مفهوم حقوق الإنسان يرتكز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية، من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق، وفقاً لأجندات وحالات متباينة، ففي حالات الدول التي تُعانى من النزاعات المسلحة تصبح الأولوية للتركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، من خلال العمل على حماية الأفراد من آثار تلك الحروب والنزاعات(٢): بينما في حالات الدول التي تُعانى من أزمات اقتصادية، تصبح الأولوية لتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد.

وبالتالي فإن أمن الإنسان ينعدم نتيجة للتهديدات الجسيمة، شديدة الوطأة، والتي تحمل أثاراً مركبة تمس جمهرة غفيرة من الناس. مثل استنزاف الموارد البشرية، تحت وطأ الضغوط المفروضة والمعدلات العالية لنمو السكان ، والتغيير الثقافي السريع، وهو مايهدد سبل العيش والدخل والغذاء والمأوى(٣)، وهو ما يؤدي إلى انتشار الفقر والحاجة. أو حينما تتمتع السلطات الأمنية بقدرة واسعة على الانتقاص من حقوق المواطنين وانتهاكها.

وبذلك أصبح مدلول كلمة الأمن في التعبير عن الوجود السياسي، ينصرف إلى حشد عناصر القوة في المجتمع السياسي، لتوفير القدرة الذاتية على مواجهة المفاجآت والمخاطر، التي تهدد أمنه أو تنتقص من حقوقه أو حدوده أو ثرواته، أو كيانه، أو تنال من تماسكه واستقراره السياسي والاجتماعي، واتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي والارتباط بالقضاء والعدل، والتربية والإرشاد، فالأمن مقولة تطلق على ذلك الواقع، الذي تغيب أو تضمحل فيه الأخطار الداخلية والخارجية.

---

١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨.على:
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=163&Itemid=127&mylang=arabic

٢) تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مرجع سابق.

٣) تقرير لجنة الأمن الإنساني 2003 مرجع سابق.

ما يعني بالمحصلة، أن تحقيق الأمان الإنساني الذي يعني، في نهاية المطاف، العيش الكريم والتحرر من الخوف ومن الحاجة، يفترض قبل كلِّ شيء احترام حقوق الإنسان. لأنه ما لم تحترم هذه الحقوق، فإن المجتمع الأهلي ككل سيبقى مشلولاً ومعرضًا للهزات – يعني الاحتمال الدائم لأن يحصل صدام حاد بين حكومة الدولة وبين مجتمعها الذي لم يحقق أمنه الإنساني بالكامل.

المطلب الثاني

أهم المخاطر الأمنية المهددة للأمن العربي

لاشك ان السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن، هي وجود نواقص في البنية المجتمعية العربية تزعزع الأمن وتعيق بناء التنمية الإنسانية، من أبرزها 'مأسسة' النظم العربية للفساد، والقمع الأمني، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الاجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة 'زواج السلطة ورأس المال، وانتشار الإفقار، والبطالة في المجتمعات العربية.

فضلا عن جمود النخبة و تماهيها مع مصالح النظام السياسي، وبالتالي فان الأمن الإنساني العربي من الناحية النظرية، يتطلب غياب الأخطار والمهددات الخارجية والداخلية للبلدان العربية مجتمعة، وللبلدان العربية كل على حدة، فمن خلال مراجعة بسيطة لأدبيات الكتاب العرب وتقارير الأمن الإنساني لمفهوم الأمن، تم إجمالها في خارجية وداخلية كما يلي(١):

أولاً: الأخطار والمهددات الخارجية: وعادة ما تحدث المهددات والتدخل العسكري الخارجية لأسباب وذرائع مختلفة، منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...إلخ. ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى. وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات، كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق. وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول(٢)

---

١) سياسة الأمن القومي، تقرير موجز: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة -تشرين الأول/ أكتوبره٢٠٠ غلى الرابط http://www.marsad.ps/ar/marsad_actors

٢) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر (أبو ظبى: مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الأول، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص. ٩ -٢٠.

والناظر لواقع البلدان العربية، يرى أن مفهوم الأمن القومي العربي غائب تماماً عن الواقع، والبلدان العربية بعيدة كل البعد عن مفهوم الأمن القومي، نتيجة العديد من الظروف والأسباب والمتغيرات نذكر منها(١):

١ - التهديد العسكري المسلح لأي خطر يهدد السيادة العربية، وخصوصا التوسع الإسرائيلي، والذي لاتزال العديد من الأراضي العربية ترزح في ظله، بما يتركه من آثار على نواحي الحياة كلّها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ككل، وعدم رغبة بعض الأطراف (أو الدول) في استقرار وأمن الوطن العربي.

٢ -مصالح وأطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الأخرى الموجودة في الوطن العربي، والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها إلى الحكم، عبر العملية الديمقراطية "المعارضة الإسلامية".

٣ -التهديد الاقتصادي للبلدان العربية، والذي يهدد اقتصادياتها وبالتالي تبعيتها للقوى الخارجية، إضافة إلى التهديد الثقافي الذي يهدد الهوية الثقافية للبلدان والمجتمعات العربية(٢).

ثانياً: الأخطار والمهددات الداخلية(٣):

١ -غياب الاستقرار السياسي للبلدان العربية، نتيجة ضعف قيادة النخب الحاكمة واضمحلال شعبيتها وشرعيتها، نتيجة تفشي الفساد والمحسوبية، وسوء الإدارة والتوزيع العادل للثروات، فتكثر الاضطرابات الداخلية والطائفية والمذهبية، كاليمن، مصر، لبنان، سوريا، العراق، البحرين، والسودان، فلكل بلد وضعه الخاص به ومصدر القلق السياسي المحدد.

٢ -ان ممارسة الديمقراطية في العالم العربي، هي ممارسة أيدلوجية رغبوية تغيب فيها الممارسة الفعلية المؤسسية في الواقع.

٣ -العجز عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الاجتماعية، التي أفرزت أنظمة الحكم والممارسة السياسية، وغياب البعد التاريخي لأعمال المفكرين العرب، الذين شغلوا بموضوع الديمقراطية، والافتقار إلى دراسات جادة لبنية المجتمع العربي، من أجل تأسيس فهم شامل ورفيع له وللقوى المتصارعة فيه.

---

١) لويد اكسوارثي، مرجع سابق،

٢) تقرير التنمية البشرية لعام2004 l http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2004

٣) سيمون ڤـايل، كتاب التجذُّر، ترجمة محمد علي عبد الجليل، دمشق، ٢٠١٠. على موقع معابر على الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

٤ -ضعف النظم الاقتصادية السائدة في البلدان العربية، وعدم اعتمادها اقتصاديات السوق الحر، نجم عن ذلك سيادة أنظمة تتراوح بين الاحتكار لأدوات الإنتاج، وأخرى ركزت أدوات الإنتاج وملكيتها في يد بطانة من المنتفعين الموالين للنخب السياسية، مما خلق تناحراً على السلطة وعلى رأس المال، وأنتج نخباً حاكمة غير مرضٍ عنها من قبل الشعوب، والمحصلة أن الكثير من هذه الاقتصاديات ضعيفة، وبالتالي تبعيتها الاقتصادية الدائمة للخارج(١).

٥ -وجود عوامل خاصة داخل المجتمع العربي لها انعكاسات لماسبق أهمها(٢):

ا - انتشار الفقر ووجود فئة كبيرة من الناس تحت خط الفقر.

ب - تزايد البطالة وتفاقمها وتزايد عدد العاطلين عن العمل.

ج - انحصار الوعي والثقافة في أيدي نخب قليلة من المجتمع.

ح - ضعف مساحة الحرية والتعبير عن الرأي.

أما دعاة الأمن الإنساني، فيروا أن الدولة مصدر محتمل لتهديد الأفراد، سوى بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال(٣):

-التهديدات الناتجة من القانون الداخلي، وتنفيذه من خلال الإجراءات التنفيذية والبوليسية التي لا تتسم بالعدالة.

-التهديدات الناتجة من التصرف السياسي المباشر من الدولة ضد الأفراد، أو الجماعات بدعوى الصالح العام، مثل طرد العمال، وقيام قوات الشرطة بحماية الدولة عن طريق العنف ضد المواطنين، وكذا العنف من جانب مؤسسات الدولة، أومايسمى بالعنف الهيكلي أو المؤسسي.

-التهديدات الناتجة من الصراعات على السيطرة على إدارة الدولة أو الصراع على السلطة على حساب الناس وأمنهم، كالإجراءات ضد المعارضين السياسيين أو التفرقة العنصرية، أو الإرهاب السياسي.

-التهديدات الناتجة عن السياسات الأمنية الخارجية، فالدولة يمكن أن تحمي أفرادها من الأخطار الخارجية من خلال منع الأضرار عنهم إذا ما تعرض عدد منهم للخطر.

---

١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ مرجع سابق.

٢) عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص. ٣١ - ٨٣ .

٣) تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، ص ١٢ مرجع سابق.

ويوضح تقرير التنمية العربية[١] في ان أهم المهددات تتمثل في:

١ -عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.

٢ -مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.

٣ -استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.

٤ -النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.

٥ -حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

٦ -غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.

ولعل أهم الإصلاحات تتمثل في[٢]:

-إرساء آليات تضمن مشاركة ديمقراطية للأفراد كافةً وضمان حقوق الإنسان.

-تحقيق التنمية المستدامة، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية,والسياسية في الدول العربية، وهذا ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٠٣ وكانت أهم المبادرات الرسمية في البلدان العربية، بيان مسيرة التطور والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في مايو ٢٠٠٤، ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية، ودعا البيان إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء[٣].

بيد أن مقولة الأمن العربي بشقيه الداخلي والخارجي، بعيدة عن الواقع وستبقى كذلك مالم تفيق النخب السياسية الحاكمة من غفوتها، أو تقوم الشعوب العربية مجتمعة، بعملية التصحيح والإصلاح، التي يجب أن تتناول البنى الهيكلية القائمة، والسياسات المعمول بها، والثقافة السائدة لدى النخب السياسية، فالعمل

١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لعام ٢٠٠٣م مرجع سابق.

٢) المرجع نفسه.

٣) سيمون ڤـايل، مرجع سابق.

لايثمر والحضارة لا تزدهر ولا ترتقي، والرخاء لا يعم ولا يسود، والتقدم لا يتطور إلا في ظل الاستقرار[1] ولا استقرار بغير أمن وأمان، ذلك أن الأمن هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدم الأمم والشعوب.

وعليه فإننا مطالبون بتجلية العلاقة العميقة التي تربط بين مفهومي الأمن والحرية، وذلك لأن هذه العلاقة، تضعنا جميعا أمام حقائق موضوعية جديدة، من أهمها: أن حماية المجتمع والدولة من المخاطر وتهديداته، تقتضي توفير قانون وإرساء دعائمه لممارسة الدولة، والسماح لقوى المجتمع بالقيام بدورها في إطار الدولة والمجتمع.. فالإجراءات الأمنية وفق هذه الرؤية، ليس المنع والاعتقال والتعذيب والتضييق التعسفي على الإنسان، وإنما هي تنمية الوعي والمعرفة، وتطوير مستوى المسؤولية والشعور بها في الواقع المجتمعي، وإرساء دعائم وأطر المشاركة في الشأن العام.

المبحث الثاني

مفهوم التحول الديمقراطي

يشير مفهوم "التحول الديمقراطي"[2] في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أوالتحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ.

كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي[3] وكل ذلك يؤكد على مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي.

---

١) د. عاطف عبد الفتاح عجوه، أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات، في كتاب الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٤١٠ ص٨٥

٢) أحمد منيسي،ص٢٢ مرجع سابق

٣) د. عاطف عجوه، ص ٧٦ مرجع سابق

المطلب الأول: ماهية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: أهم عوائق التحول الديمقراطي في الدول العربي

المطلب الأول

ماهية التحول الديمقراطي

التحول هو عملية اتخاذ قرار يساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للظرف المتغير في هذا الصراع، فالمجتمعات تتغير في دورات هي نقطة انطلاق للتغيير الاجتماعي، والمتمثل في ثورة أو انقلاب أو تحديث سياسي أو اقتصادي(١) ويصل التغيير الحقيقي للنظام السياسي، عن طريق تعديل المؤسسات السياسية، والذي يكون نتاج عملية تحلل النظام السلطوي، وإرساء شكل من أشكال الديمقراطية.

ويتأكد التغيير أو التحول من خلال الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا، ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز بالمعرفة، والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد(٢) ويأتي أهمية التغيير السياسي في الوطن العربي، أكثر أهمية من أي وقت مضاء، لما تواجهه من تحديات، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد يكون من أهم التحديات، ضرورة إدخال إصلاحات سياسية تحقق توسيع قاعدة المشاركة السياسية العامة لأفراد المجتمع، وتضمن حشد طاقتها لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة.

ولعل إمكانية تحول المجتمعات عقب الثورة إلى الديمقراطية يتوقف في الإجابة على الأسئلة التالية، هو هل غياب الديمقراطية أحد أسباب الثورة؟ وهل الديمقراطية أحد مطالب الشعوب، ومدى حاجة المجتمع إليها؟ وهل هذه المجتمعات مهيأة لقبول التحول الديمقراطي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة نقول، ان الجميع يلمس ويشعر بتوق الغالبية العظمى من أبناء الوطن العربي، لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في مجتمعاتها، بيد أن التحول الديمقراطي لايمكن أن يتم هكذا بين عشية وضحاها، لأن بناء المجتمع وفقاً لعلاقات سياسية واجتماعية مدنية معاصرة، يحتاج إلى عملية تاريخية متواصلة، يمكن لها أن تمتد لسنوات طويلة(٣).

وقد تتخذ الجماعات المتمتعة بالامتيازات في ظروف للتغيير السياسي، إلى مقاومة التجديدات التي يمكن أن تنتقص من مكانتها وامتيازاتها السياسية والاقتصادية، وتضع الصعوبات والمعوقات ذريعةً لها لمحاولة الالتفاف

---

١) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك ألانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٤ص٢٠

٢) د/ شاهر احمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، سوريا، سنة الطبع ٢٠٠٥ ص١٧٣ .

٣) محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات.http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151008142332062.html

على مطلب الديمقراطية واستحقاقه الراهن، والنكوص إلى مواقع التأخر التاريخي الذي يضمن لها العودة لممارسة الاستبداد القائم حالياً.

فمن المعروف لدينا أن معظم الدول الحديثة مرت بمراحل صعبة وقاسية في تاريخها وصولاً إلى ما وصلت إليه، وتختلف طولا وقصرا من بلد لآخر نظرا لتشابك مصالح القوى والعناصر الفاعلة ذات التأثير في مسار الأحداث داخليا وخارجيا، يقول الأستاذ محمد المحفوظ(١): "التحول نحو الديمقراطية، قد يرافقه في المرحلة الأولى بعض مظاهر الفوضى، إلا أن هذا التحول، في المحصلة الأخيرة، هو الذي يجدد شرعية السلطة، ويوسع من قاعدتها الاجتماعية والسياسية، ويحول دون نشوء تيارات عنفية في المجتمع".

ولا يوجد لهذه العملية نموذج معين يمكن القياس عليه، فلكل دولة ظروفها الخاصة وسماتها المميزة، ووفق هذه الظروف وتلك السمات يتوقف شكل وطبيعة النظام السياسي الجديد الآخذ في التشكل، ولا تعد آلية الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة كافية بمفردها لانتقال الدولة من نظام حكم شمولي إلى نظام ديمقراطي، فلابد أن تصاحب تلك الانتخابات مجموعة من العوامل لتتم عملية التحول الديمقراطي بنجاح، من ذلك على سبيل المثال(٢):

-التآلف بين النخبة السياسية وتقليل حدة الانقسامات والاستقطاب السياسي والأيدلوجي.

-نظام سياسي واضح فيه الفصل والتوازن بين السلطات.

-حكومة قادرة على تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين.

-مجتمع مدني فاعل ونشط ومحصن ضد التدخلات الأجنبية.

-اتفاق الفاعلين الأساسيين على أسس وأولويات المرحلة الانتقالية وكيفية إدارتها.

وإذا كانت هذه هي طبيعة عملية التحول الديمقراطي وسماتها البارزة، فمن غير المستغرب إذا أن تواجهها العديد من المشكلات، وتعترض مسارها الكثير من التحديات من ذلك مثلا: في أمريكا الجنوبية، أو أمريكا اللاتينية(٣) تحولت الأنظمة في عشرين سنة من أنظمة تفرضها الدبابة إلى أنظمة يحددها صندوق الاقتراع، الأنظمة وجدت من جهة أنها لاتستطيع القضاء على القوى الوطنية المعارضة، والقوى الوطنية والمعارضة

١) محمد المحفوظ، مقالة لصحيفة الرياض السعودية، في ٢٠٠٥/٣/٣١ http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=144.

٢) محمد عبد العاطي مرجع سابق.

٣) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٤٣ السنة الثلاثون، مركز دراسة الوحدة العربية، ص من١١٢الى١١٣، ص من ١٩إلى٢١

وجدت أنها لاتستطيع أن تزيح الأنظمة، فجرت المحاولات والمفاوضات والوصول إلى صفقة للانتقال خلال فترة معينة إلى المرحلة الديمقراطية.

وفي جنوب أفريقيا أيضا تمت صفقة بين الرئيس "نلسون مانديلا والرئيس دي كليرك" من دون أي تنازل عن الثوابت الوطنية، ومن أجل أن نعيش لحظة الانتقال الديمقراطي في بلادنا ونشعر بلذتها ونتناسى الماضي، على مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، أن توفر أدوات الانتقال السلمية الايجابية عبر تحقيق شرطين أساسين(١):

أ -تفكيك وبناء جهاز النظام السياسي القديم:

فللنظام الفردي القديم أجهزته وأدواته، والتي تم بنائها على معايير الولاء الشخصي والطائفي والحزبي، ذلك أن بقاء هذه الأجهزة مفترضة الولاء للسلطة السابقة وقيادتها سيؤخر الانتقال السلمي ولحظة الانتقال، لان هؤلاء لن يحظوا في ظل النظام الديمقراطي بما كانوا يحظون به في ظل النظام السابق، وعادة ما يشمل البناء مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين(٢).

ولا يكفي لكي نحظى بنشوة الانتقال الديمقراطي أن نقوم بتفكيك المؤسسات المستبدة وبناء مؤسسات ديمقراطية شكلية، بل لابد من التوافق الضمني بين كل القوى السياسية على القبول بالحد الأدنى من المصالح، إذ تختلف الأمور في الأنظمة السياسية التسلطية عنها في الأنظمة الديمقراطية، فالنظام الدكتاتوري يستطيع أن يحقق كل مصالحه وأهدافه في ظل غياب تام لقوى المعارضة أو إشراكها، وليس هناك حدود لتحقيق "مصالح النظام السياسي".

ب - اختيار مؤسسات ديمقراطية:

ان انتخاب المؤسسات الديمقراطية كإطار تتمكن من خلالها أن تحقق مصالحها، أي أن تخلق ظروف كفيلة بتحقيق مصالحها في الصراعات المستقبلية مع حلفائها الحاليين، وبالتالي لابد أن تتولد قناعات ذاتية وحزبية على القبول بالحد الأدنى للمصالح، بحيث تتمكن كل الأحزاب والقوى السياسية من تحقيق جزء من مصالحها، وتشعر بأهمية الدفاع عنها وعن النظام الذي امن مثل هذه الحقوق والمصالح، ولكي نحظى بلحظة الانتقال نحو الديمقراطية، لابد أن نقبل بالتنافس أو بالصراعات السلمية، فطبيعة العمل السياسي الديمقراطي، يفرز نوعا من الصراع باستمرار لتحقيق مصالحها(٣)، ولذلك فان عملية التغيير والتوافق

١) د/مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته –تقنياته، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣م ص ٧٧.

٢) محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

٣)عبد الإله بلقزيز، في البدء كانت الثقافة،نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٨ص٥٦

والقبول بالآخر، باتت في الوقت الحاضر ضرورية لا تهدد السلطة فحسب، ولكنها تهدد إضافة إلى ذلك سيادة الدولة ومستقبلها، لأن الإبقاء على الوضع الراهن خلال العقد القادم، قد يكون خطورته أكثر مما هو عليه اليوم.

المطلب الثاني

أهم عوائق التحول الديمقراطي في الدول العربية

ان معوقات الإصلاح في الوطن العربي كثيرة لعل أهمها أنظمة الحزب الواحد، أنظمة انتخابية ملتبسة وغير عادلة، تؤدي إلى نتائج غالبا ما تصل إلى ٩٩ ٪، تسيطر فيها الأجهزة الأمنية على كل مفاصل الحياة، وتتدخل في الشئون الحياتية اليومية وفي الحياة المدنية(١)، في ظل الجهل بأحكام القانون، والقضاء غير المستقل والذي تتحكم فيه السلطة التنفيذية لأغراض فئوية، وغياب حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، والتعدي على الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وانعدام الشفافية في الإدارة والاقتصاد.

وتظل اللحظة الحاسمة في أي انتقال من حكم استبدادي إلى ديمقراطي ليست بالضرورة انسحاب الجيش إلى ثكناته أو فتح البرلمان، وليس بالضرورة اجتياز العتبة التي لا يستطع أحد بعدها التدخل لقلب نتائج العملية الديمقراطية الرسمية، بل إيمان القوى السياسية التي قبلت الديمقراطية كوسيلة للحكم والسلطة، وعملها على احترام سيادة القانون والاحتكام إليه في كل الأحوال، بغض النظر عن قوة هذا الطرف السياسي أو ضعف ذاك، عند ذاك سوف نشعر إننا نعيش في أجواء لحظة ديمقراطية، وعندنا قيم ومبادئ تضمن لنا طريقا طويلا من التعايش السلمي المطلوب، ولعل من أهم الإشكاليات الكبرى التي افرزها الوضع الحالي والمعيقة للتحول الديمقراطي هي(٢):

١ - جذور الأنظمة السابقة(٣):

لايخفى على احد أن ثورات الربيع الجارية لم تفلح بعد في استئصال جذور الأنظمة السابقة، وان أسقطت عددا من رؤوسها وفي تطهيرها من رموز الفساد والتسلط، فهذه العناصر تشكل " جيوب مقاومة " ما زال خطرها قائما وتجعل مسار التغيير صعبا وبطيئا كما أن الحشد والحشد المضاد أعاق مرحلة التحول إلى

---

١) الدكتور / علي سعيد صميخ – التحول الديمقراطي في دولة قطر (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ٢٠٠٦ ص١٢١

٢) / . , Josef Richard. "Democratization in Africa after 1989. comparative and theoretical Perspectives" comparative politics, vol. 29. (Aptil 1997) ..pp.370-372 .

٣) محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي – موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٥٥٥ – ٢٣ / ١١ / ٢٠١١ على: =http://www.aliraqiya.com/?tag

الديمقراطية، وهذا ماحدث فعلا بدول فيما تسمى بالربيع العربي كمصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، باستثناء تونس.

٢ -إشكالية انتشار الاستقطاب في المنطقة العربية(١):

إن حدوث الاستقطاب و انتشاره في كافة بلدان الربيع العربي، كان من الأسباب الرئيسة في تعثر مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، حيث أن الانتشار الواسع لفكر الاستقطاب بكافة أنواعه وصوره من الاستقطاب المذهبي والطائفي والاستقطاب السياسي والإيديولوجي، أصبح يسيطر على المشهد العربي .

وتسببت حالة الاستقطاب التي سيطرت على المجتمع العربي، في إفشال كافة محاولات الوصول إلى التوافق السياسي، أو التأسيس لمرحلة الديمقراطية التوافقية، والوصول إلى ترسيخ واستقرار قيم ومبادئ الديمقراطية في تلك المجتمعات، التي تتبنى قيم الديمقراطية التوافقية، وتطبقها على عكس الاستقطاب الذي دومًا يأتي بأنظمة تسلطية، فالاستقطاب هو أحد أهم أسباب نشأة الأنظمة السلطوية، وقد تحول الاستقطاب إلى وسيلة وآلية يوظفها أتباع الأنظمة السلطوية القديمة(٢) بغرض إجهاض مسار التحول الديمقراطي وإعادة إنتاج تلك الأنظمة السلطوية مرة أخرى أو إنشاء أنظمة سلطوية جديدة.

٣ - الوضع الاقتصادي المتهالك:

إضافة إلى ضعف وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها في جميع دول الربيع العربي، فالاقتصاد له دور هام كعامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي برمتها، فالاقتصاد دائمًا ما يكون سببًا وهدفًا في آن واحد(٣) لذلك فإن الاقتصاد قد يكون إما عاملًا محفزًا لعملية التحول الديمقراطي أو منفرًا منها، حيث أن تعرض الدول التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي لازمات اقتصادية أثناء مسار عملية التحول الديمقراطي أو استمرار حالة التدهور الاقتصادي، وسوء الإدارة والتوزيع للموارد الاقتصادية، في تلك الدول التي تسببت في انهيار الأنظمة السلطوية دون معالجة لتلك الأزمات، وإيجاد حلول لها ودون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي وملموس، عندها يتحول الاقتصاد إلى عامل منفر لعملية التحول الديمقراطي(٤).

---

١)علي سعيد صميخ، مرجع سابق.

٢)نفس المرجع.

٣) نشأت الهلالي، حلقة نقاشية: "انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول" .المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية.متحصل عليه http://www.icfsthinktank.org02 . : ابريل٢٠٠٨.

٤) محمود السيد، مرجع سابق.

فالشعوب غالبًا ما تقيم وتختبر أداء الأنظمة والسياسات المطبقة بالمعيار الاقتصادي، وورقة الاقتصاد دائمًا ما تكون الضاغط الأساس في عملية التحول الديمقراطي، وفى توجيه وتحديد مسارها، وقد تكون أداة إجهاض وإعاقة لمسار التحول الديمقراطي(١) ولا يخفى علينا أن الوضع الاقتصادي لدول الربيع العربي، أصبح حرج جدًا وهو في تدهور مستمر يصل به إلى حد الاحتضار، مما يشكل خطرًا مباشرًا على عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي.

ولا يمكن الركون إلى القول إن القوة بكل أشكالها المتاحة يمكن أن تحقق الديمقراطية بعيدا عن قوانين وقيم تسنها السلطة الديمقراطية، وتلتزم بها قبل غيرها، وإلا يمكن أن تختفي عملية الانتقال السلمي وترجع على أعقابها، وهي ما نسميها بـ"لحظات الانتقال السلبي" أي العودة مجددا إلى الدكتاتورية بأشخاصها وقياداتها ورموزها الأوائل، أو بعضهم مع مستبدين جدد(٢)، لان استخدام القوة لاسيما القوة المسلحة، ينتج بالضرورة تغليب قوى سياسية على أخرى، إذا لم نحتكم إلى قوانين وقواعد وسنن ديمقراطية توافقية، تضمن مصالح جميع الأحزاب السياسية وتضمن التزامهم في الوقت ذاته.

فالاطمئنان السياسي والاقتصادي هو الذي يقود في نهاية المطاف إلى الاطمئنان النفسي، ويجعل الإنسان محافظا على هذا الاطمئنان، ويجعله يشارك بصفة فعالة في تثبيت هذا النظام الذي يمنحه هذه الحقوق(٣) أما الظلم وخاصة إذا كان اقتصادياً، فإنه وكنتيجة حتمية لذلك، يدفع الناس إما إلى محاولة الخلاص من هذا النظام، وإما إلى الوقوف موقفا سلبيا من لا يشارك ولا يتدخل حتى ولو دعي إلى المشاركة، ولذلك فان عملية التغيير والتوافق والقبول بالآخر، باتت في الوقت الحاضر ضرورية لا تهدد السلطة فحسب، ولكنها تهدد إضافة إلى ذلك سيادة الدولة ومستقبلها، لأن الإبقاء على الوضع الراهن خلال العقد القادم، قد يكون خطورته أكثر مما هو عليه اليوم.

١) نشأت الهلالي، مرجع سابق.

٢) د/مصطفى العوجي ص ٨٧.، مرجع سابق

٣) عبد الإله بلقزيز، ص ٥٧ مرجع سابق

المبحث الثالث

هل يتحقق الأمن بقمع الحريات والفعاليات السياسية

لقد كان الأمن وما زال هاجساً شاغلاً للأفراد والجماعات والأمم، يسعون لتحقيقه بشتى الوسائل والسبل، كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، فلا بقاء لمجتمع متين البنية، مزدهر النمو، ومستقر الأوضاع، وبالتالي فإذا لم تتحقق له الحرية وسبل المشاركة السياسية للتغلب على الظلم والتخلف وتحقيق الأمن والاستقرار: إن غياب الديمقراطية الحقيقية في مجتمع ما يعني في الغالب عدم قدرة النظام القائم على تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع بما في ذلك التطلعات السياسية في المشاركة وفي التداول السلمي للسلطة وفي مسآلة كبار مسئولي الدولة.

وفي ظل التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي المدعي للديمقراطية، من جهة، وبين معطيات الواقع اليومي الزاخرة بالحرمان من الحقوق الأساسية، تسود حالة من الإحباط لدى الناس وقد يتولد لديهم قناعة بأن الديمقراطية نظام فاشل غير قادر على بلوغ الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها. وهكذا يتحول عجز النظام الاستبدادي القائم عن أداء وظائفه إلى عجز للنظام الديمقراطي الذي لا وجود له سوى في الخطاب الإعلامي للسلطة الاستبدادية.

المطلب الأول: الاستقرار بحاجة إلى المزيد من الحرية

المطلب الثاني: هل يتحقق الأمن بقمع الفعاليات السياسية

المطلب الأول

الاستقرار بحاجة إلى المزيد من الحرية

الأمن ولاستقرار السياسي بحاجة دائما إلى جرعات كبيرة من الحرية، حتى يتم تقويم الاعوجاج، ومراقبة الأداء، ومحاسبة المقصرين، وتحفيز الهمم صوب التطلعات العليا، وكفاح دائم لاجتثاث أسباب الضعف والتراجع والتأخر، وإن أي تفريط بأي مفردة من مفردات الحرية والديمقراطية، سينعكس سلبا على مسيرة التنمية، فالحرية ولديمقراطية هي الشرط العميق والجوهري،الذي ينبغي أن يتوفر(ثقافة وآليات عمل ومراقبة ومحاسبة) لنجاح مشروعات التنمية(١) .

ذلك أن التعسف الداخلي وشيوع حالة الاستبداد، يقضي على كل الحوافز التي تدفع الأفراد والجماعات إلى تطوير أدائهم الاقتصادي والعلمي، وتبرز من جراء ذلك جملة من الكوابح والموانع التي تشتت الطاقات وتبعثر الجهود، فأثناء سيطرة النخب الحاكمة على النظام السياسي في معظم الدول العربية، قامت هذه النخب بتشكيل عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة، وبث الرعب في نفوس المواطنين، وإعلان الحرب على كل صوت معارض للنظام، حتى لو كان من باب النصيحة، مما وسم الحل الأمني بعدم المرونة، وحمل القائمين على الأجهزة الأمنية على الإيمان باللعبة الصفرية في المجال السياسي، فمن ليس معي فهو ضدي، ونتيجة لذلك تكونت في المجتمع السياسي ثلاث فئات مجتمعية(٢):

الأولى: فئة منافقة مستفيدة من النظام السياسي وتؤيده في كل إجراءاته وتتماهى بتسلطه وتسعى على تخليده.

الثانية: فئة كارهة للنظام السياسي، وتبحث دوماً عن الأيديولوجيات والأمثلة التي تبين مساوئ النظام الذي يمثلهم.

الثالثة: وهي الأكبر فئة خائفة غير مبالية تنتظر الفرج.

لذلك فإن السلطات السياسية في بلادنا مطالبة بإعادة رسم طبيعة العلاقة بين الأمن والسلطة، ليس بالمزيد من تكديس الأسلحة وبناء السجون وتضخم مؤسسات الأمن، وإنماء بالديمقراطية وغرس عوامل الطمأنينة والثقة، وتطوير مستويات المعيشة، وإن استناد السلطات على مؤسسات الأمن، لا يفضي إلى الاستقرار السياسي العميق، وذلك لان تكميم الأفواه ليس سبيلا صحيحا لنيل الاستقرار والأمن.

---

١) نفس المرجع.

٢) عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، كتاب (الديمقراطية)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٨م ص ١٦٢ .

ان تعامل أجهزة الأمن السلبي أسهم اسهاما كبيرا في إشعال ثورات الربيع العربي: فمع انطلاق مايسمى بالربيع العربي، كان للأجهزة الأمنية والجيوش دور حاسم، اختلف باختلاف طبيعة الأنظمة التي صنعتها في هذه الدول، وكان للأجهزة الأمنية والعسكرية، دورا فاعلا وكبيرا سواء قبل الربيع العربي أوبعده، ونقصد بالدور الفاعل سلبا كان أو إيجابا، ومما زاد الأمر سوءا هو سوء تقدير طبيعة الحركات الاحتجاجية المفجرة للثورات، كما بدت مساوئ الأجهزة الأمنية في عدم تقدير حجم الحركات الاحتجاجية وتأثيراتها(١) كما بدت مساوئ النهج المركزي في إدارة الأزمة، مما أدى إلى تقاعس كبير في القيام بمسئوليات حفظ الأمن.

وقد تشابهت بعض النظم العربية في التعامل بالقوة مع المتظاهرين لمواجهة المطالبات بالتغيير، حيث سقط الشهداء في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا، وفي الحين الذي انحازت فيه المؤسسة العسكرية إلى مطالب التغيير في تونس، فأنها بدت مساندة للأنظمة في مصر واليمن وسوريا، فيما اعتراها التفكك في ليبيا، مما أسهم في عسكرة الانتفاضة وفتح الباب على مصراعيه للعامل الخارجي الذي تراجع تأثيره في تونس.

والسؤال هو لماذا بات المواطن العربي ينفر من الأجهزة الأمنية: والجواب لقد عانت الشعوب العربية وعلى مدى عقود من قبضة الأجهزة الأمنية والأحكام العرفية، حيث استخدمت مختلف الأنظمة الاستبدادية الأجهزة الأمنية لتثبيت حكمها وسحق المعارضة الداخلية وإقصاء الخصوم وبكل الأشكال لكنها في النهاية دفعت ثمنا باهظا وفقدت في لحظة ما بنته في عقود، فالقطاعات الأمنية في العديد من الدول العربية باتت مكروهة بشدّة(٢)، وكما بات معروفا فقد توسع دور هذه الأجهزة في مجال القمع، وتورطت في ممارسة انتهاكات ممنهجة للقانون وحقوق الإنسان، كما جري في بعض الدول العربية، من اختراق أمني وصريح للسلطة القضائية والمجالين السياسي والإعلامي، وقد أدى كل ذلك إلى عدد من الإشكاليات فيما يتعلق بالبنية الداخلية والتأهيلية للأجهزة الأمنية نفسها(٣).

وبالتالي كان لابد من تحرير الفرد من الخوف والحاجة، ويتأسس على جملة من المبادئ والقيم الأساسية من أهمها: إشاعة المساواة والعدل بين الناس وقدسية النفس الإنسانية وحمايتها من كل أشكال العنت، والامتناع عن ارتكاب جرائم الاعتداء والتعذيب، أو أي امتهان لاحترام الكرامة الإنسانية، ويطور مفهوم الأمن الإنساني المسؤولية لدى المواطن العادي للمشاركة مع أجهزة الدولة تجاه مهددات الأمن المختلفة.

١:) عمر عاشور، إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي على الموقع
Share on Share on google_plusone_shareShare on linkedinShare on facebookShare on twitterShare on email Share on printShare on redditstumbleupon

٢) د محمد العمري، التربية الأمنية في المنهج الإسلامي،رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود ٢٠٠٩ ص ٢١١. مكتبة الملك فهد الوطنية على الرابط: *www.kfnl.org.sa/Ar/bibliography/Documents/word/b30.docx*

٣) نفس المرجع.

إذ ان الأمن والاستقرار مرهون بمستوى قبول الناس ورضاهم بمؤسسات السلطة: فالأمن والاستقرار في أي مجتمع، مرهون إلى حد بعيد بمستوى قبول الناس ورضاهم وثقتهم بمؤسسات ورجالات السلطة، ذلك أن إجراءات القمع، تزيد من فرص الانقضاض على السلطة، وعلى ضوء هذه الرؤية نستطيع أن نقول أن هناك علاقة عميقة وجوهرية تربط بين مفهومي الأمن والاستقرار من ناحية والحرية من ناحية أخرى(١) بحيث أن المجتمع الذي يتوفر على حريته وحقوقه، هو ذلك المجتمع الذي يمتلك عوامل أمنه واستقراره، أما المجتمع الذي تمارس سلطته السياسية التمييز والإقصاء لقوى المجتمع، فإنه يتوفر على وقائع وحقائق تهدد أمنه الراهن والمستقبلي.

وجدير بالملاحظة أن اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة، هي عمليات محررة للكائن البشري، من حيث أنها تنطوي على تمكين الفرد من التمتع بالحرية بمعناها الشامل(٢)، ويتطلب لذلك تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية من الخدمات الصحية والغذاء والتوزيع العادل للدخل، وتحقيق مجانية التعليم، مع اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في التنمية.

المطلب الثاني

هل يتحقق الأمن بقمع الفعاليات السياسية

الأمن ركيزة أساسية، وقاعدة عظمى تستند عليها حياةُ البشرية، ودعامة كبرى يرتكز عليها إبداع وعطاء الإنسانية جمعا، ومقصِدٌ سام، يتطلع لتحقيقه الأفراد والجماعات، وتسعى لتوفيره الدول والحكومات، ويرتبط ما يطمحُ إليه المجتمع من رقي وازدهار، بقدر مايتحقق في أرجائه من أمنٍ واستقرار(٣).

ولايمكن أن يتحقق الاستقرار والازدهار بكبت التطلعات الوطنية:لعلنا لانبالغ القول: أن الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، التي حصلت في بعض دول العالم العربي، هي من جراء الأساليب والإجراءات الأمنية المستخدمة، حيث القمع والقهر والتعسف بدون أي أفق ومشروع لهذه الممارسات، فالأجهزة الأمنية تحت مبرر حماية السلطة، تستخدم كل إمكاناتها وإجراءاتها القمعية ضد الناس، والتجارب أثبتت أن الإجراءات التعسفية لأجهزة الأمن في مجالنا العربي، تفاقم نقمة الناس ضد السلطة، وتساهم بشكل أو بآخر في المزيد من التوترات والاختناقات المجتمعية(٤).

---

١) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ص ٥٩

٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤.مرجع سابق.

٣) نفس المرجع.

٤) عمرو عبد السميع ، ص ١٦١. مرجع سابق

ولا يمكن ان يتحقق هذا النوع من الاستقرار والطمأنينة والازدهار بكبت التطلعات الوطنية، وقمع الطموحات التي تتجه صوب نيل الحقوق وإنجاز العدالة في الواقع السياسي، ولو تأملنا في العديد من الدول والمجتمعات، التي عانت من التوترات والأزمات، سنجد أن غياب العدالة بالمعنى الحقيقي، هو السبب الجوهري والأخير لهذه التوترات والأزمات(١) وان العمل على معالجة هذه التوترات، بالعقلية الأمنية التقليدية التي لا تعرف إلا لغة المنع والقمع، سيفا قم الأزمات، وسيدخل الجميع في نفق الحروب العبثية والانتقامية بكل أشكالها ومجالاتها، والتي لا تزيد الأوضاع إلا سوءا وتدهورا.

إذ يعتقد البعض أن منع أي فعالية سياسية في المجتمع، هو الذي يحافظ على الأمن، لذلك تسعى أجهزة الأمن في الكثير من البلدان، إلى إجهاض كل مبادرة وفعالية في هذا الإطار، إلا أن هذا المنع والإجهاض، لايحول دون نشوء حركة سياسية سرية في المجتمع، بعيدا عن أعين السلطات وأجهزة الأمن، ولا شك أن نشوء حركات سياسية سرية، ووجود فعاليات سياسية متنوعة سرية، يعد تهديدا حقيقيا للسلطة السياسية(٢)، لذلك فإن المساهمة في توفير حياة سياسية وطنية علنية وذات أهداف واضحة، وتشجيع الفعاليات السياسية المختلفة في هذا الإطار، هو وسيلة السلطات الحقيقية لضمان الأمن في الدولة والمجتمع، والفعاليات السياسية الوطنية، ليست ضد الأمن، بل على العكس من ذلك تماما، حيث أنما ستساهم في استيعاب بعض طاقات الوطن وتوجيهها في إطار المساهمة الايجابية في بناء الوطن.

ولا يخفى على أحد، أن العنف الأمني كان الشرارة وراء تفجر الثورات العربية: وبالتالي فان الوصول إلى نظم ديمقراطية، يتطلب أن تكون المؤسسات المنتخبة هي التي تسيطر على المؤسسات الأمنية، وأن يختفي السلاح من العملية السياسية، بحيث يكون الزي العسكري خارج إطار السياسة، نتيجة لوحشية القطاع الأمني في كل بلد حدثت فيه انتفاضة تقريباً، ففي تونس، تفجّرت الثورة عندما أحرق محمد البوعزيزي نفسه بعد تعرضه لعدد من الاهانات من قبل الشرطة في ديسمبر ٢٠١٠. أما في مصر، فقد أدّى مقتل ناشط الانترنت خالد سعيد على يد شرطيين في يونيو٢٠١٠ بالإضافة إلى وحشية الشرطة في خلال الانتخابات البرلمانية المزورة في نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠ إلى رسم سياق الثورة.

وفي ليبيا، اشتعلت الثورة في شهر فبراير٢٠١١ بعد اعتقال فتحي تربيل– وهو محامي في قضايا حقوق الإنسان، اذ مثل أسر الضحايا الذين سقطوا في مذبحة سجن أبو سليم في يونيو ١٩٩٦، حين قُتل أكثر من ١,٢٣٦ سجين سياسي برصاص قوات الأمن الليبي، اما في سوريا، فقد أدّت الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن السوري في مارس ٢٠١١، حين تم سحب أظافر الأطفال والمراهقين في درعا، إلى اندلاع الاحتجاجات التي أشعلت بدورها

١) د محمد العمري،ص ١٩٨. مرجع سابق

٢) عمرو عبد السميع، ص ١٦٧. المرجع سابق

الحرب الأهلية الدائرة في البلاد في نواح عدة،[١] وفي اليمن كان لقمع المتظاهرين وقتل العشرات منهم في ماتسمى بجمعة الكرامة في ٢٠١١ الدور الكبير في إشعال الثورة وانضمام العديد من مسئولي السلطة إلى المعارضة، ولاشك ان الربيع العربي جاء كرد فعل ضد هذه الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية.

وبالتالي حدها الحرية والديمقراطية تقودنا إلى الأمن والاستقرار[٢] فالقمع والتضييق على الحريات السياسية، لا يقود إلى الأمن بل يؤسس في الواقع المجتمعي لكل الحالات والمظاهر المناقضة للاستقرار والأمن، وحدها الحرية والديمقراطية، هي التي تقودنا إلى الاستقرار، لذلك كله نحن بحاجة إلى إعادة صياغة مفهومنا ونظرتنا للأمن في مجتمعاتنا، فهو وليد المشاركة والمسؤولية والتسامح وحقوق الإنسان[٣]، فكلما تعمقت وتجسدت هذه القيم في واقعنا وفضائنا، اقتربنا وأنجزنا مفهوم الأمن والاستقرار، وأي تراجع أو خرق لهذه القيم، بمقدارها أيضا، تضطرب أحوالنا، وتتدهور أوضاعنا الأمنية والاجتماعية.

فالحريات السياسية بكل مفرداتها وآفاقها، وحيوية المجتمع تجاه قضاياه وأحواله، هو الذي يضمن المعنى الحقيقي والجوهري للأمن والاستقرار، إذ تلعب الحياة السياسية الوطنية المفتوحة على كل القوى والشخصيات، دورا هاما في استقرار الأوضاع وتطويرها باتجاه الأهداف والتطلعات الوطنية، حيث يشعر كل مواطن بأنه عضو في جماعة، ويسعى نحو تحقيق ذاته واستيعاب الإمكانات المتوفرة،[٤] لذلك فإن المشاركة في صنع القرار بدوائره المتعددة، هو الذي يحول دون الهامشية بكل صنوفها وأشكالها، وتعلمنا التجارب السياسية في العديد من الدول، أن المشاركة في المسؤولية والقرار، هي التي تخلق الظروف الذاتية والموضوعية للاستقرار بكل مجالاته.

ولاريب أن حبس الحريات وتقييدها، والتضييق التعسفي على القوى الوطنية والتعبيرات المجتمعية يساهم بشكل كبير في ضياع الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنجح مشروعات التنمية في ظل غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالاستقرار شرط أساسي التنمية، ولا استقرار (بالمعنى الحضاري والدائم) بدون الحرية والديمقراطية، لذلك كله فإن شرط التنمية توفر الحريات العامة، وتوفر الظروف الذاتية والموضوعية لكي تمارس كل قوى الوطن وتعبيراته دورها ووظيفتها في مشروعات البناء والتنمية.

---

١) جواد الحمد، "دلالات التحول الديمقراطيّ في العالم العربيّ ما بعد الثورات،" موقع مركز دراسات الشرق الأوسط (عَمَّان . http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/9.html

٢) على سعيد صميخ، ص١١١ مرجع سابق.

٣) محمد سعد أبو عامود، الاستجابة العربية الإسلامية المطلوبة للتحدي الحضاري الغربي مستقبل العالم الإسلامي، الثقافي والحضاري في النظام الدولي عدد ٩ مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩٣م ص ١٣٣.

٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥.مرجع سابق.

ونستطيع القول ان الشعوب التواقة إلى الحرية لايمكن قهرها، ولعل أهم دلالة يمكن استقاؤها من حراك الربيع العربي أن إرادة الشعوب التواقة إلى الحرية لا تقهر، وإن وجهتْ بأعتى أصناف السلاح، لأنها تدرك أن الحرية والكرامة كنزان عزيزان حقيقيان تبذل لأجلهما الأنفس، وكشف ذلك الحراك أيضا، ان الثورة نَتاج حتمي لواقعٍ سِمته الأبرز هي الفساد والقهر والركود وغياب المساواة، وإنّ وظيفة العسكر الرئيسة هي حماية الأوطان، واستتباب الأمن في الداخل(١) وعليه فإنّ الواجب أن ينأوا بأنفسهم عن المعارك السياسيّة، وعن الانحياز إلى طرفٍ على حساب آخر، فهم خُدّام الوطن والشعب كلّه، وعليه أدّوا القَسَم حين الانضمام إلى المؤسّسة العسكريّة.

وبالتالي فان رفض الحريات الأساسية من قبل السلطات والقيادة في دولة ماء كحرية التظاهرات وتشكيل الأحزاب والمعارضة والجمعيات، وإقامة انتخابات حرة ونزيهة، تجبر الناس على الخيار مابين قبول الظلم العام أواللجو إلى العنف للحصول على بعض المكاسب والحقوق، كما أن خبرة التاريخ القديم والمعاصر تبين أن المجتمعات التي لا تنعم بالحرية، لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية بأي معنى أضيق من التنمية الإنسانية، ولا تقدر على ارتفاع معارج التقدم الإنساني السامي(٢).

وأمام هذا الوضع، فقد أوجب على القوى الفاعلة في المجتمع العربي الالتقاء على هدف موحد، وجعل الحوار السياسي المتوازن بين مختلف القوى وسيلة تعامل مؤثرة مع الآخر، من أجل تحقيق قدر أكبر من المنفعة للصالح العربي العام، والتقليل من الأضرار اللاحقة به(٣)، وبالتالي فان وحدها الحرية والديمقراطية، هي التي تقودنا إلى الاستقرار، لذلك كله نحن بحاجة إلى إعادة صياغة مفهومنا ونظرتنا للأمن في مجتمعاتنا، فهو وليد المشاركة والمسؤولية والتسامح وحقوق الإنسان، فكلما تعمقت وتجسدت هذه القيم في واقعنا وفضائنا، اقتربنا وأنجزنا مفهوم الأمن والاستقرار، وأي تراجع أو خرق لهذه القيم، بمقدارها أيضا، تضطرب أحوالنا، وتتدهور أوضاعنا الأمنية والاجتماعية.

١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤. مرجع سابق.

٢) عمرو عبد السميع، ص١٦٠. مرجع سابق

٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ : على الرابط http://www.alarab.co.uk/m/?id=28926 .

المبحث الرابع

كيفية الوصول إلى مجتمع العدالة والديمقراطية

اندفع الشباب العربي والتحمت به الجماهير في العديد من الدول العربية، سعيًا وراء تحقيق مطالب متعلقة بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية، غير أنه لا توجد معايير واضحة ومتفق عليها لقياس مؤشر الحرية والكرامة، رغم منطقية المطالب والاتفاق عليها؛ فالعدالة الاجتماعية شعار براق لا يختلف حوله طرفان، لكن التحدي يكمن في كيفية تحقيق هذا الشعار وترجمته على أرض الواقع، ولعل ذلك يتطلب الكثير من الإجراءات لعل أهمها تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوت الطبقي، وهذا ماسيتم توضيحه بالمطلبين التاليين

المطلب الأول: تحقيق الأمن مرتبط بتحقيق مبدأ العدالة

المطلب الثاني: تهيئة المناخ الديمقراطي

المطلب الأول

تحقيق الأمن مرتبط بتحقيق مبدأ العدالة

يرتبط الأمن بوجود العدالة في أي زمان وفي أي مكان على وجه الأرض، ولا يمكن تحقيق الأمن لأي مجتمع بدون توفير العدل، فالعدل أساس الملك، والحصول على الأمن يتطلب منا أمران مهمان، الأول العدالة في كل شيء وأهمها توزيع الثروات، والثاني هو عملية التنمية المستمرة لمقدرات أي مجتمع(١) ومن ثم الرقي بهذا الإنسان إلى الحالة التي يرغب أن يكون فيها كباقي الشعوب التي تحترم نفسها.

والناظر للعالم العربي اليوم بكل مآسيه ومشاكله وحروبه، يصل إلى نتيجة أن سبب هذه الحروب هو الظلم والفقر والجهل والتخلف، وتأتي كلها تحت عنوان غياب العدالة عن خريطة بناء الأوطان، علماً بأن غياب التنمية والعدالة عن أي مجتمع ما، مرده إلى مستوى التقدم والتخلف عند هذه المجتمعات أوتلك، فالآن لوشاهدنا المجتمعات المتقدمة أو ما تطلق على نفسها العالم الأول، لوجدنا أن تطبيق مبدأ العدالة المتساوية واحترام القانون هو من أولى اهتمامها، ولعل من أهم ما تتميز به هذه المجتمعات المتحضرة هي:

١ -ان العدالة سمة من سمات المجتمعات المتحضرة (٢):

---

١) محمد سعد أبو عامود، ص١٤٣ مرج سابق

٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤.مرج سابق

بل هي ركيزة أساسية تعتمد عليها في نهضتها، وأقصد بالعدالة هنا العدالة في كل شيء، عدالة في توزيع الثروات، وعادلة في عملية الوصول إلى الحكم، بمعنى أن كل إنسان من حقه أن يجد نفسه في مجتمعه، إذا كان يمتلك الإمكانيات العلمية والثقافية التي تؤهله لذلك، إن العدالة الاجتماعية في أبسط تعريفاتها هي المساواة في الحصول على الفرص، والتمكين منها واستدامة ذلك(١) وتتمثل العدالة في تكافؤ الفرص على كل المستويات، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، بصرف النظر عن منبته الأيدلوجي أو المذهبي أو القومي أو العرقي، بمعنى أن تكون الدولة بمؤسساتها وإمكاناتها وفرصها دولة الجميع بدون تحيز أو تميز.

ولذلك كان العدل هو الأساس في تحقيق الأمن(٢) وبدونه تبقى كل الإجراءات تعسفية ولها تأثيرات عكسية على مفهوم الأمن ذاته، وذلك لأن الكثير من المشكلات والأزمات التي تهدد الأمن، هي من جراء الظلم بكل صنوفه وأشكاله، ولا أمن في المجتمع إلا بإعطاء كل ذي حق حقه، وإن تجاوز الحقوق والاعتداء عليها، هو بداية لاختلال مفهوم الأمن على المستوى الواقعي والفعلي(٣) فالعدل الذي يشمل الحقوق المادية والمعنوية، هو جوهر الاستقرار الاجتماعي بوجوهه السياسية والأمنية والاقتصادية.

وحين اندفع الشباب العربي والتحمت به الجماهير في العديد من الدول العربية، كان سعيًا وراء تحقيق مطالب متعلقة بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية، لكن التحدي يكمن في كيفية تحقيق هذا الشعار وترجمته على أرض الواقع، ولتحقيق ذلك فإن المدخل الملائم لتحقيقه، هو إتاحة الفرصة لعموم الشعب في المشاركة السياسية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين آليات توزيع الدخل، والارتقاء بالتالي بالمستوى المعيشي للمواطنين، وهو المعنى الضمني للتنمية الاقتصادية.

٢ -ان ترسيخ الأمن يتمثل بتصحيح الأوضاع العامة في المجتمع(٤):

ويبدو أن الحديث عن الأمن والاستقرار، دون السعي الحقيقي لتصحيح الأوضاع العامة في المجتمع، يبدو حديثا في غير محله أو غير دقيق على الأقل، وذلك لأننا لا يمكن أن ننجز الأمن في المجتمع، دون ممارسة العدالة في السلطة والسياسة وإدارة المجتمع، و نشدان الأمن دون توفر هذه الأرضية، سيكلف الجميع (الدولة والمجتمع) الكثير من المشاكل والأزمات والتوترات، ذلك أن العدل الاجتماعي والتطوير يأتي في إطار الحرية،

---

١) حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين،" التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة. كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الرأي للنشر دمشق ٢٠٠٥ص١٢٣.

٢) د زغلول النجار،قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة رقم(٢٠) ١٤٠٩ص١٢١

٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣.مرجع سابق

٤) حسينة شرون، ص ١١١مرجع سابق

والتي تعني تحرير الإنسان من رقبة الجهل والمرض، وان عملية التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية، فلابد أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعانيه الفرد(١).

والاهتمام بالفرد يهدف بالأساس الإسهام في ارتقاء المجتمع وتنميته، ان العدالة الاجتماعية، تبقى هي التحقيق الفعلي لوحدة النسيج الاجتماعي(٢)، فإن هذه الحريات لا تكتسب معناها ووظيفتها العضوية، إلا حين ينتمي المواطنون بحكم منابتهم الاجتماعية، إلى جماعات تمثلهم وتشكل في ذاتها هرمية اجتماعية وسياسية، وحين ينتمون انتماءا طوعياً وواعياً إلى التنظيمات الحرة، أو المجموعات الحرة التي ينتهجها المجتمع تعبيراً عن حيويته وفاعليته.

٣ -ان تحقيق الأمن بحاجة إلى نبذ كل أشكال التمييز واللامساواة :

ان الحريات الفردية والسياسية كما وضحنا سابقا، ضرورة لاغنى عنها، ولكنها وحدها غير كافية بدون أن يؤازرها نوع من العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص للجميع، وتمكين الضعفاء من الدخول في أتون المنافسة، ليس بالدعم والمنح بل بالتمكين عن طريق الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الوعي والإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية، من الخدمات الصحية والغذاء والتوزيع العادل للدخل، وتحقيق مجانية التعليم، مع اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في التنمية(٣) وكل ذلك يجب أن يتم في إطار الحرية، والتي تعني تحرير الإنسان من رقبة الجهل والمرض.

لذلك فإن الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بحاجة إلى نبذ كل أشكال التمييز واللامساواة، والوقوف بحزم ضد الثقافة التي تغدي على الحقد والكراهية، والعمل على إرساء وتأسيس حقائق مجتمعية جديدة، قائمة على أساس المساواة بين جميع المواطنين، وإدارة التنوعات المتوفرة في المجتمع إدارة حضارية وبعيدة عن التهميش والتمييز والإقصاء، فالحفاظ على الأمن ليس بالمزيد من القمع والإرهاب، وإنما بالعمل لتوطيد أركان العدالة في المجتمع والدولة.

---

١) د زغلول النجار، ص١٢١ مرجع سابق

٢) أنطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين ، مستقبل السياسات الراديكالية ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ،العدد (٢٨٦) أكتوبر ٢٠٠٢م Beyond Lefi and Right The Future of Radical Politics by Anthony Giddens Polity Press, 1994 ص ١٧٦.

٣) د زغلول النجار، ص١٤١ومابعدها. مرجع سابق

المطلب الثاني

تهيئة المناخ الديمقراطي

حسب التجارب في العصر الحديث تعتبر الديمقراطية من أهم العوامل المهمة في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، بل والقضاء على التخلف بكل أشكاله وأنواعه، ويبدوا ذلك من خلال إتاحة الفرصة للشعوب والأفراد في المشاركة في اتخاذ القرار بصورة جماعية، واختيار المنظمات الممثلة لهم، والتمتع بحرية العمل الديمقراطي، لأنه من البديهي، أن الأهداف الرئيسية للديمقراطية هي إقامة نظام اجتماعي عادل قائم على التوزيع المتكافئ للقنوات الاقتصادية.

فالنظام الديمقراطي يعد من أكثر النظم تماسكا واستقرارا في العصر الحديث: ولذلك لم يكن غريباً أن تكون أكثر النظم استقراراً وتماسكاً، وفي نفس الوقت أفضلها دخلاً هي الدول الديمقراطية الاسكندينافية، وسويسرا، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندة، وهي دول تأخذ بأرقى نظم الديمقراطية والمشاركة السياسية، وتأخذ بأوسع شبكات للضمان والخدمات الاجتماعية، ولا تعرف إفراطاً في سوء توزيع الثروة والدخول، وهناك دول عدة في العصر الحديث أخذت بالنهج الديمقراطي وقفزت قفزات هائلة في النمو والتقدم والازدهار، على سبيل المثال بلد كالهند ذات النظام الديمقراطي متعدد الأحزاب، تحقق معدلات نمو تفوق الخمسة في المائة سنويًا(١).

ويبرز مثال آخر هو البرازيل التي لم تخرج من أزمتها الاقتصادية، وتبدأ بمحاربة الفساد إلا عندما باتت تتبع نظامًا ديمقراطيًا، ونجح الرئيس البرازيلي "لولا داسيلفا"، بإخراج حوالي عشرة ملايين برازيلي من تحت خط الفقر، وعرفت خلال هذه الفترة أفضل معدلات النمو في تاريخها الحديث، وكان تدخل الدولة في بعض المجالات التصنيعية، مثل صناعة الطائرات لغايات النقل المدني أحد أبرز قصص النجاح البرازيلي. ولعل مثال كوريا الجنوبية، تشيلي، وبعض دول أميركا اللاتينية كلها، تشير إلى أن المجتمعات عندما تصل مرحلة تنموية معينة، لا تحتمل أن يحكمها حاكم متسلط وغير منتخب؛ إذ تبرز الحاجة إلى مؤسسات للرقابة والتقييم، ويصبح هناك حاجة لقوانين شفافة ومنظمات مجتمع مدني، تدافع عن مصالحها ومصالح أعضائها على مستويات عدة(٢).

---

١) د/ حازم الببلاوي ، الحريات السياسية وضوابطها ، الأهرام : ٢٦ /١٠/ ٢٠٠٨ على الرابطة:
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=243

٢) خوان ريال، تحولات في أمريكا اللاتينية، ترجمة فردوس عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، على: .-http://jilrc
/magazines.com

وبالتالي يحقق المناخ الديمقراطي ارتفاعا عاليا في جميع المستويات، الاقتصادية والعلمية، ويتحسن مستوى الأداء الاقتصادي، ويتسع حجم الطبقة المتوسطة ويرتفع مستوى التعليم، والذي من شأنه يعمل على زيادة ارتفاع معدل الوعي العام، فتتسع دائرة المشاركة السياسية، فحينما تكون المعارضة السياسية جزء من النظام السياسي، تكون جزء من عملية التنمية ذاتها، وعاملا أساسيا، وأمرا لا جدال فيه في القضاء على ظاهرة التخلف، والاهتمام والتفرغ لقضايا التنمية التي تهم الجميع.

والأكيد أن الدول العربية ستحتاج إلى فترة زمنية لايستهان بها لتطوير آليات الديمقراطية الحقيقية، لكن الشيء الثابت أن المجتمعات العربية تجاوزت فكرة من أين تبدأ، ولعله آن الأوان لبدء خطوات عملية تقوم على استعادة دور المؤسسات ومنح الشعوب فرصة حقيقية للمشاركة(١).

فالأنظمة السابقة، ما رحل منها وما هو على الطريق فقدت الشرعية الوطنية وشرعية الإنجاز ولم يبقَ لها الكثير لتقدمه، ولعلنا بحاجة في هذا الإطار، إلى القول أن مصلحة الشعوب مع الديمقراطية ومتطلباتها السياسية والمجتمعية، وهو الخيار الحضاري للاستقرار والتقدم والازدهار.

ولتحقيق ذلك لابد من تهيئة الجو الديمقراطي من خلال(٢):

١ -تنمية الروح الاستقلالية:

إن الاستقلال من المثل المهمة التي تهدف إليها التربية الديمقراطية، وهو غاية ما يصبو إليه الأفراد والأمم، وغير خاف أن الأمم لا تستطيع أن تنال قسطاً وافراً من الاستقلال، أوأن تحافظ عليه بعد نيله، إلا إذا نشأ أفرادها منذ صغرهم على روح الاستقلال، فلا يقتبس الجديد لمجرد كونه جديداً، ولا ينبذ القديم كونه قديماً، كما نشجعه أن يتحلى بالروية والاتزان فلا يقبل الأقوال على علاتها، بل يمعن النظر فيها بعين نقاوه وبصيرة وقادة(٣)، ولعلنا في هذه الأيام اشدَ حاجة إلى تدريب النشء على التفكير المستقل فيما يقرؤون ويسمعون.

٢ - اعتماد مبدأ فلسفة المساواة بين أفراد الشعب جميعهم:

وهنا يجب أن تسعى التربية الديمقراطية إلى اعتماد مبدأ فلسفة المساواة بين أفراد الشعب جميعهم، بحيث تسود العدالة الاجتماعية، وتتضاءل الفوارق الطبقية، ويشترك جميع المواطنين في ما لهم من حقوق وما

---

١) د/ احمد الفنجري، الحريات السياسية في الإسلام، الطبعة الثانية، دار القلم ، الإسكندرية مصر ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ص١٥٤.

٢) جون هارتلي، الصناعات الإبداعية، ترجمة، بدر السيد سليمان الرفاعي، الكويت ص ١٠ وما بعدها، العنوان الأصلي للكتاب Creative Industries Edited by John Hartley (Blackwell publishing, nited kingdom, 2005)

٣) د/ حازم الببلاوي ، مرجع سابق

عليهم من تبعات، لا كما كان المواطن يربىَ على أن عليه واجبات فقط يؤديها للنظام، وفي الوقت الذي انعدمت حقوقه، بحيث يستطيعون ان يتساووا في ما يحصلون من علوم وينالونه من شهادات ورتب علمية(١).

ومن ثم فان القيادات الفعالة والكفاءات السياسية والعلمية، أساسها التنشئة الاجتماعية الأولى، فالأسرة كما تربي الطفل يكون، وطفل اليوم قائد المستقبل، فإذا كانت الشورى من عناصر التربية، فإن الطفل تتاح له الفرص السليمة في تنمية شخصيته وقدراته، بداية بالأسرة وصعودا إلى المدرسة، وبقيت التنظيمات الاجتماعية كالنادي والجمعيات الرياضية والعلمية والثقافية(٢)، ثم إن مناخ الشورى العام في المجتمع يهيئ الفرص لهذه الكفاءات ويشجعها على تولي المناصب القيادية.

٣ -ترسيخ مبدأ ثقافة المواطنة: -

بمعنى ان تجاوز ثقافة العنف والتعصب القبلي والعشائري، يتطلب تجاوز المرجعيات التقليدية التي تتعدد وتتنوع في إطار تكويناتها القبلية والعشائرية، إلى ثقافة التسامح والإنصاف والمواطنة المتساوية، التي تتشكل في تكوينها الحداثي كما تعبر عنه دولة المؤسسات والقانون، التي تعتبر الناظم الرسمي لمختلف التكوينات التقليدية، في إطار مفهوم الوطن والمواطنة المتساوية(٣).

والوعي بمفهوم الوطن يعد من أهم مفردات الثقافة السياسية الحديثة التي يكتسبها الإنسان، في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، ولما كانت أهم محددات الدولة الحديثة ارتكازها على مفهوم المواطنة، فتكون التربية المدنية من أهم آليات اكتساب الأفراد والجماعات لمواطنتهم، من حيث الوعي بحقوق وواجبات المواطنة، كما تجسدت في إطار الدستور والقانون الناظم في الدولة والمجتمع(٤).

ذلك أن وعى المواطن بمواطنته تتحقق من خلال مفاهيم المساواة والحرية والإنصاف، فالمشاركة ليس بالنظر إليها كمفاهيم مجردة بل أيضا كمفاهيم تتجسد على ارض الواقع، وهنا لا يكون المواطن سلبي تجاه ما يحدث في مجتمعه من متغيرات وتحولات بل يكون مساهم في تحقيق ذلك التغيير والتحول.

٤ -توعية أفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان:

إن توعية أفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان، بالنظر إليها كمنظومة متكاملة من الحقوق والحريات، لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية، بل تتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وان

---

١) برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ص ٣٠١ .

٢) د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١ ص٥

٣) برهان غليون، ص٢٣٣. مرجع سابق

٤) د/ محمد عمارة، الغزو الفكري وهم أم حقيقة الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف القاهرة ١٩٨٨م ص ١٨ ومابعدها.

يتعلم أفراد المجتمع أن حقوق الإنسان هي الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يتسنى بغيرها إن نعيش عيشة البشر(١).

وهذه الحقوق تكفل إمكانية تنمية واستثمار ما نتمتع به من صفات البشر، التي تستند إلى تطلع الإنسان المستمر إلى حياة تتميز باحترام وحماية كرامته المتأصلة في ذاته كانسان.

٥ -الاستعداد للمشاركة السياسية:

إذا انس الفرد من نفسه قوة وقدرة من الناحية الشعورية، فعليه أن يعي بان ممارسة المشاركة السياسية ممارسة فعلية، تقتضي أن يمد يده إلى غيره من أفراد المجتمع السياسي، بغية المشاركة في صياغة السياسات، والقرارات، واختيار الحكام، وأعضاء المجالس النيابية على الصعيدين المحلي والمركزي، وتتطلب الممارسة، اقتناعا بضرورة وجدوى المشاركة، ويستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعي وايجابية(٢).

وهذا يعني أن يتمتع أفراد المجتمع بقدر لاباس به من الثقافة، ووصول الشرائح الاجتماعية إلى ذلك القدر من الثقافة، التي تؤهلها، للاستعداد للمشاركة السياسية مشاركة فعلية، مرتبط بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٣) إذ أن النضرة الموضوعية إلى طبيعة المشكلات الوطنية والقومية، هي أن تسعى السلطات العربية لإصلاح نظامها السياسي، وأن تتجه إلى الديمقراطية الحقيقية التي تستبعد وسائل القمع والإكراه.

٦ -إصلاح الأجهزة الأمنية:

وإذا كان إقرار العدالة مطلبا، وتحسين مستوى المعيشة حاجة، فإن ذلك لايتم إلا إذا استتب الأمن وامتلكت الدول أجهزة أمنية على مستوى من التدريب والكفاءة، وهذا يستدعي الإسراع في إصلاحها وإعادة هيكلتها، بإتباع مجموعة من السياسات والبرامج تتماشى والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ومتطلبات التحول الديمقراطي، ذلك لأن التغير في طبيعة وتوجهات النظام السياسي يتطلب بالضرورة تطوير الأداء الأمني ليكون داعما لهذا التحول(٤).

ويرجع فشل إصلاح أجهزة الأمن إلى عدم التوافق على إصلاح النظام السياسي، وبدء عملية إصلاح النظام السياسي سوف يساعد على إصلاح الأجهزة الأمنية، ومن ثم فان الحرية والديمقراطية وحدها، هي التي تقودنا إلى الاستقرار، لذلك كله نحن بحاجة إلى إعادة صياغة مفهومنا، ونظرتنا للأمن في مجتمعاتنا العربية، فهو وليد المشاركة والمسؤولية والتسامح وحقوق الإنسان، فكلما تعمقت وتجسدت هذه القيم في

---

١) محمد سعد، ص ١٣٥ مرجع سابق

٢) د صالح سميع، ص٣٧٢. مرجع سابق

٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤. مرجع سابق

٤) تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣م مرجع سابق

واقعنا وفضائنا العربي، اقتربنا وأنجزنا مفهوم الأمن والاستقرار، وأي تراجع أوخرق لهذه القيم، بمقدارها أيضا، تضطرب أحوالنا، وتتدهور أوضاعنا الأمنية والاجتماعية.

الخاتمة:

ونستنتج مما سبق:

١ - ان هناك علاقة وثيقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي باعتبار أن ثمة حقا أساسيا لكل البشر، يتمثل في حقهم كمواطنين في الأمن، ومن ثم هذا التزام أصيل للدول والحكومات، ان تحقق الأمن لشعوبها من خلال مفهوم الأمن الإنساني.

٢ -يعد الأمن الإنساني بأبعاده الصحية، والبيئية، والغذائية، والجنائية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية، الحد الأدنى لاحترم حقوق الإنسان، وان التهديدات الموجهة لهذه الأبعاد والتي تم ذكرها في هذه الدراسة، هي تهديدات خطيرة لوضعية حقوق الإنسان في الدول العربية، وعائق مهم للتحول الديمقراطي.

٣ -يعد التحول الديمقراطي مطلبا مهما لتحقيق نوعا من المشاركة والشفافية والمسائلة، ومطلبا وضامن أساسي لكفالة الأمن الإنساني، في إطار الاحترام لكافة محاور ومجالات حقوق الإنسان.

٤ -تمثل الصراعات الداخلية وأحداث العنف القائمة على الهوية سوى على أسس عرقية أو دينية أو اثنيه، مثالا واضحا على العلاقة الارتباطين بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

٤ -أن العدالة في السياسات والمساواة بين المواطنين، وعدم التهميش لأي جماعة أو فئة بين الدول، تعد مبادئ أساسية لتحقيق الأمن الإنساني، وكذلك للحفاظ على كل الحقوق والحريات الإنسانية.

وهناك العديد من الآليات التي يجب إتباعها من اجل تحقيق الأمن والاستقرار، وضمان تحول ديمقراطي حقيقي، وبناء المستقبل المنشود نورد بعضا منها كما يلي:

١ -أن تولى أهمية كبيرة لتطوير مفهوم الأمن الإنساني وإعطائه الأولوية اللازمة في كافة الخطط والبرامج، والعمل على التعريف بالمفهوم الديمقراطي وبمفهوم الأمن الإنساني بالنسبة للمواطن، وبيان أبعاده ودور المواطن في ترسيخه، والمحافظة عليه، وبيان أهمية الوحدة الوطنية، ووحدة الكلمة في تعميق جذوره، فالأمة يجب أن تكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

٢ - تقليص التأثيرات السلبية للانتماءات (العرقية والدينية والطائفية والقبلية) على عملية التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية، من خلال التحرك بفاعلية على طريق بناء ثقافة العيش المشترك، تستند إلى تكريس أسس ومبادئ المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية،

٣ - تأسيس نظام ديمقراطي من خلال تحقيق مصالحة وطنية شاملة حقيقية، تشكل أرضية للسلم الأهلي والانتقال الديمقراطي، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها -وبخاصة الجيش والشرطة -على أسس جديدة، بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي الجمعي لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعيش على أراضيها، بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمى لمواطنيها.

٤ - تقع على عاتق القوى السياسية بمختلف أطيافها وتوجهاتها، مسؤولية كبيرة في إنجاح عملية التحول الديمقراطي، من خلال تطوير خطاباتها السياسية، وتحديث هياكلها التنظيمية، وتوسع من قواعدها الاجتماعية، من خلال ممارسة العمل السياسي بين الجماهير وليس عبر وسائل الإعلام.

٥ -حضور الإرادة الشعبية، بدءا من صياغة الدساتير، وسن القوانين، وصولا إلى توزيع الثروات، وصياغة الهياكل المنظمة لشئون الحياة. و إعلاء صوت المؤسسة بقيمها وقوانينها العادلة على صوت الفرد بديكتاتوريته وظلمه.

المراجع

١ -مؤتمر المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان :المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبي في المدة ما بين- 2008/11/13.
11http://www.arabwomenorg.org/Details.aspx?Page_ID=1234

٢ -غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن 2005 عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو 2008 من 3/15/ 11 الإنساني في الدول العربية.على الرابط:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf

٣ -تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994 العدد (٢٢٧)

٤ -تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" عن مسؤولية الحماية، كانون الأول ٢٠٠١ على :http://security-legislation.ly/ar/node/33199

٥ -منى حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني على:، -http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

٦ -لويد اكسوارثي، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، كتاب الأمن الإنساني: السلامة للشعوب في العالم المتغير، ١٩٩٩م وبرقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة على:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources

٧ -تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون" أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003
<http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf>

٨ -اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام ١٩٥١ المادة ٣٢.على:
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

٩ -الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨.على:
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=163&Itemid=127&mylang=arabic

١٠ -سياسة الأمن القومي، تقرير موجز: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة -تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٥ على الرابطhttp://www.marsad.ps/ar/marsad_actors

١١ -أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر (أبو ظبى: مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الأول، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)،

١٢ -تقرير التنمية البشرية لعام2004 l http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2004

١٣ -سيمون ڤـايل، كتاب التجذُّر، ترجمة محمد علي عبد الجليل، دمشق، ٢٠١٠. على موقع معابر على الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

١٤ -عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩م،

١٥ -د. عاطف عبد الفتاح عجوه، أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات، في كتاب الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٤١٠

١٦ -محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك ألانحرافي، رقم الطبعة بون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية/ سنة الطبع ١٩٨٤ م

١٧ -د/ شاهر احمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، سوريا، سنة الطبع ٢٠٠٥ .

١٨ -محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151008142332062.html

١٩ -محمد المحفوض ، مقالة لصحيفة الرياض السعودية، في ٢٠٠٥/٣/٣١.-http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=144

٢٠ -د/مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته –تقنياته، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، رقم الطبعة بدون، بيروت ١٩٨٣م

٢١ -عبد الإله بلقزيز، في البدء كانت الثقافة،نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، دار النشر بدون الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٨

٢٢ -الدكتور / علي سعيد صميخ – التحول الديمقراطي في دولة قطر (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ٢٠٠٦

٢٣ -/ Josef Richard. "Democratization in Africa after 1989. comparative and theoretical Perspectives" , . comparative politics, vol. 29. (Aptil 1997) ..pp.370-372 .

٢٤ -محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي – موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٥٥٥ – ٢٣ / ١١ / ٢٠١١ على: http://www.aliraqiya.com/?tag=

٢٥ -نشأت الهلالي، حلقة نقاشية: "انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول".المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية.متحصل عليه : http://www.icfsthinktank.org02 .ابريل٢٠٠٨.

٢٦ -عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، كتاب (الديمقراطية)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٨م.

٢٧ -عمر عاشور، إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي:

Share on Share on linkedinShare on facebookShare on twitterShare on email
Share on printShare on redditShare on stumbleupongoogle_plusone_share

٢٨ -د محمد العمري، التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود لعام ٢٠٠٩ ، مكتبة الملك فهد الوطنية على الرابط:
www.kfnl.org.sa/Ar/bibliography/Documents/word/b30.docx

٢٩ -محمد سعد أبو عامود، الاستجابة العربية الإسلامية المطلوبة للتحدي الحضاري الغربي مستقبل العالم الإسلامي، الثقافي والحضاري في النظام الدولي عدد ٩ مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩٣م

٣٠ -حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة. كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الرأي للنشر، دمشق ٢٠٠٥ .

٣١ -د زغلول النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة، قطر، العدد رقم (٢٠) ١٤٠٩.

٣٢ -د/ حازم الببلاوي ، الحريات السياسية وضوابطها ، الأهرام : ٢٦ /١٠/٢٠٠٨ على:
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=243

٣٣ -خوان ريال، تحولات في أمريكا اللاتينية، ترجمة فردوس عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، على: .http://jilrc-magazines.com /

٣٤ -الان تورين، ما الديمقراطية دراسات فلسفية = qu,est-ce que la democratie/ ترجمة عبود كاسحة (٥٧) منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ٢٠٠٠م وما بعدها العنوان الأصلي للكتاب Alain touraine quest-ceque la democratie

٣٥ -دكتور/احمد الفنجري، الحريات السياسية في الإسلام، الطبعة الثانية، دار القلم، الإسكندرية مصر ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٣٦ -جون هارتلي، الصناعات الإبداعية، ترجمة، بدر السيد سليمان الرفاعي، الكويت ص ١٠ وما بعدها، العنوان الأصلي للكتاب Creative Industries Edited by John Hartley (Blackwell publishing, nited kingdom, 2005)

٣٧ -برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣

٣٨ -د/ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية، رقم الطبع بدون، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١

٣٩ -د/ محمد عمارة، الغزو الفكري وهم أم حقيقة الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف القاهرة ١٩٨٨م.

٤٠ -انطوني جيدنز ، بعيدا عن اليسار واليمين ، مستقبل السياسات الراديكالية ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ،العدد (٢٨٦) أكتوبر ٢٠٠٢م ص ١٧٢ Beyond Lefi and Right The Future of Radical Politics by Anthony Giddens Polity Press, 1994

٤٢ -تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ : على http://www.alarab.co.uk/m/?id=28926 .

السكان المعاقون في الجمهورية اليمنية- دراسة جغرافية ديموغرافية

أ.د / محمد علي عثمان أسعد المخلافي
أستاذ الجغرافية السكانية المشارك
قسم الجغرافيا - كلية التربية _ جامعة عمران

الملخص

5

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن السكان المعاقون في اليمن، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث: تناول الأول تعريف الإعاقة، وأنواعها، وأسبابها، واهتم الثاني بتوزيعات المعاقين الديموغرافية والجغرافية، أما الثالث فركز على خطط اليمن وبرامجها للحد من الإعاقة ومكافحة آثارها، واقتصر الرابع على النتائج والتوصيات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن عدد المعاقين في اليمن ارتفع من (٧٨ألف) إلى (٣٨٠ألف) بين عامي ١٩٩٤و٢٠٠٤م، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى أكثر من نصف مليون عام ٢٠١٥م (٥١٥ألف معاق)، وبلغت نسبتهم (١.٩٣٪) من إجمالي سكان اليمن، ويلاحظ أن هذه النسبة ترتفع بين الذكور قياساً بالإناث، كما ترتفع في الريف قياساً بالحضر، وتتركز أعلاها في ثلاث محافظات هي: تعز، الحديدة، إب (٣٩.٥٪)، وأقلها في محافظات شبوة، مأرب، المهرة (٣٪)، وأن صعوبة السير، وصعوبة الإبصار هما أكثر الإعاقات انتشاراً في اليمن، وأن (٢٦.٣٪) من إجمالي السكان المعاقين كانت إعاقتهم نتيجة عيوب خلقية، وانخفضت نسبة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية المقدمة للمعاقين من (٢٠.٩٪) من إجمالي المعاقين بموجب تعداد ٢٠٠٤م إلى (١٨.٠٪) عام ٢٠١١م، وبلغت تكلفة الخدمات المقدمة للمعاقين حوالي (٢.٦مليار ريال يمني) أي ما يساوي (١١.٨مليون دولار أمريكي)، وأن هنالك سوء توزيع لهذه الخدمات على مستوى محافظات الجمهورية.

المقدمة:

تعد ظاهرة الإعاقة بين السكان مشكلة تؤرق كافة المجتمعات المتقدمة والنامية وبمختلف شرائحها وفئاتها ومكوناتها الاجتماعية على حد سواء، ولذلك يلاحظ أن هذه المشكلة جذبت انتباه كثير من المتخصصين في العلوم الطبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، أما الجغرافيا فقد تناولت هذه الظاهرة في أحد فروعها الجديدة وهي الجغرافية الطبية، أما جغرافية السكان فهي تهتم بدراستها باعتبار أن شريحة المعاقين هي واحدة من أهم الشرائح السكانية التي تتناولها بالدراسة، ولا تقتصر آثارالإعاقة على الفرد المعاق فحسب بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع، وتختلف هذه الآثار بحسب نوع الإعاقة ودرجتها، إذ أن الإعاقة الذهنية تعد أشد وطأة من الإعاقة الجسدية، وكلما اشتدت درجة الإعاقة زادت معوقات الاندماج الاجتماعي، إضافة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لا يمكن لمخططي برامج التنمية المختلفة أن يغفلوا أهمية تطوير الخدمات الصحية والتأهيلية للأفراد المعاقين.

ولا شك في أن اليمن تعد واحدة من أكثر الدول النامية التي تعاني من شدة هذه المشكلة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني الذي ينتج عنه تزايداً مستمراً في انتشارالفقر، والأمية، إضافةً إلى تفضيل الزواج من الأقارب، وكذلك العنف المستخدم ضد النساء والأطفال، إضافةً إلى التلوث الناتج عن المصانع وزيادة حركة مرور السيارات والمركبات والدراجات النارية والمبيدات، واصوات مولدات الكهرباء في المنازل والمحلات التجارية وكلها تعمل على زيادة الإعاقات.

وبناءً على ذلك جاء اختيار هذا الموضوع كمشاركة من الباحث للكشف عن حجم الإعاقة وأسبابها، ووضع بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار على مواجهة آثارها السلبية.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي سوف يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها بالسؤال الرئيس: ما الشكل الذي تظهر به الإعاقة في اليمن؟ ويمكن تحديد عدد من المشكلات الفرعية كما يأتي:

١- كم عدد المعاقين في اليمن؟ وكم هي نسبتهم من إجمالي السكان؟

٢- هل تختلف نسبة الإعاقة باختلاف العمر، أو النوع، أو محل الإقامة، أو المحافظة؟

٣- ما هي أسباب الإعاقة؟

٤- ماذا فعلت اليمن لمواجهة هذه المشكلة؟

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١) التعرف على حجم الإعاقة في اليمن.

٢) التعرف على التباين في نسب الإعاقة بحسب العمر، النوع، مكان الإقامة، المحافظة.

٣) التعرف على أسباب الإعاقة.

٤) التعرف على برامج الدولة وخططها لمواجهة هذه المشكلة.

فرضيات البحث:

وضع الباحث الفرضيات الآتية:

١- تختلف نسب الإعاقة باختلاف مكان الإقامة (حضر، ريف).

٢- تختلف نسب الإعاقة بحسب الجنس (ذكور، إناث).

٣- تختلف نسب الإعاقة باختلاف الفئات العمرية.

٤- تختلف نسب الإعاقة من محافظة إلى أخرى.

٥- أن هنالك عوامل أدت إلى تلك المستويات التي تظهر بها الإعاقة في اليمن.

٦- أن هنالك عدداً من الخطط والبرامج اتخذتها اليمن لمواجهة مشكلة الإعاقة.

وتعطي الفرضيات السابقة بمجموعها حلاً مقنعاً ومقبولاً لتلك المشكلة.

مناهج الدراسة وأساليبها:

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث، والوصول إلى نتيجة علمية موضوعية مقبولة استخدم الباحث الأسلوب الوصفي جنباً إلى جنب مع الأسلوب الإحصائي، واعتمد على نتائج تعدادي ١٩٩٤و٢٠٠٤ إضافةً إلى الإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة والسكان ووزارة الشئون الاجتماعية ممثلة بصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وزود البحث بمجموعة من الجداول والملاحق إضافةً إلى خارطة لتوزيع المعاقين في الجمهورية.

المبحث الأول

أنواع الإعاقات وأسبابها في اليمن

إن تعرض نسبة معينة من السكان للإعاقة تعد مشكلة تعاني منها كل دول العالم، وهذه المشكلة متعددة في أبعادها ومتداخلة في جوانبها، إذ يتشابك فيها الجانب الطبي بالاجتماعي والنفسي والتعليمي والتأهيلي وذلك بصورة يصعب الفصل بينها.(١)

وهي لا تشكل عبئاً على المعاق وأسرته فقط بل تمتد آثارها لتشمل قطاعاً كبيراً من المجتمع، كما أن الإصابة بها لا تقتصر جغرافياً على منطقة داخل دولة، ولا على دولة دون سواها، ولا على العالم النامي دون المتقدم، ولا على فئة عمرية دون أخرى، ولا على الذكور دون الإناث، ولا على الريف دون الحضر ولكنها تصل إلى كل الفئات المذكورة، والاختلاف هو في نسبة المصابين في كل منها، ونتيجةً لهذا الضرر العام تزايد الاهتمام بالمعاقين من قبل الحكومات في كل المجتمعات- ومنها اليمن- كما أدى هذا الاهتمام إلى قيام العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية التي تهتم بقضايا المعاقين، وتسعى إلى رعايتهم وتأهيلهم وضمان حصولهم على حقوقهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.(٢)

١-١- تعريف الإعاقة:المعاق هو الشخص الذي يعاني من خلل أو قصور جسمي أو عقلي يجعله غير قادر على القيام كلياً أو جزئياً بالأنشطة الجسمية أو الفكرية مثلما يقوم بها الشخص العادي (السوي) من نفس العمر والجنس، وذلك نتيجةً لعوامل خلقية أو بيئية مكتسبة، وقد تكون الإعاقة جزئية أو تامة، مؤقتة أو دائمة، متناقصة أو متزايدة.(٣)

وهناك من يقصر مفهوم الإعاقة على من يعاني من عجز دائم، لذلك فالمعاقون حسب هذا الرأي هم السكان المصابون بعجز دائم يعوق من تحقيق بعض أغراض الحياة لديهم، وهذا العجز إما أن يكون بدنياً أو عقلياً.(٤) وجدير بالإشارة هنا إلى أن اليمن اعتمدت التعريف الأول في تعدادي ١٩٩٤و٢٠٠٤م عند تسجيلها البيانات عن السكان المعاقين.(٥)

---

١ - أبو النصر، مدحت، الإعاقة الحسية، المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية، سلسلة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٥م، ص١٣٧

٢- العجمي، حمد بليه حمد، اتجاهات الطلبة المعوقين حركياً وبصرياً المتفوقين وغير المتفوقين نحو المجتمع والأسرة والمعلم: دراسة مسحية مقارنة بين المعوقين في بعض المتغيرات الديمغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٢٤)، يناير ٢٠٠٧م، ص٣٦٦

٣- الحلواجي، كاظم، الوقاية من الإعاقة، ص١

٤- زكي، ممدوح، وعز الدين الدنشاري، المعجم الموضوعي للمصطلحات الطبية، مصادرها اللاتينية واليونانية وشرحها بالعربية والانجليزية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٤٩٧

٥- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٤٧

١-٢- أنواع الإعاقات (الصعوبات):

لاشك في أن السكان المعاقين في أي مكان لا يمكن أن يصابوا جميعهم بإعاقة واحدة مشتركة، وإنما هناك أنواع متعددة، وكل نوع يصيب عدداً معيناً من السكان، وقد يصاب بعضهم بإعاقات

مزدوجة، وكيفما كانت هذه الإعاقات، فإنها تعوق القدرات الخاصة للمصابين بها، وتجعلهم غير قادرين على مزاولة وظائفهم الشخصية، ويصبحون في حاجة إلى مساعدة خارجية، سواء كانت تلك المساعدة من خلال إنسان، أو جهاز تقني، أو برنامج تعليمي يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم والاستقلال بقدراتهم.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن من أهداف تعداد٢٠٠٤م في اليمن كان معرفة عدد السكان المعاقين وأسباب الإعاقات وأنواعها، وأظهرت نتائج هذا التعداد أن عددهم وصل إلى (٣٧٩٩٢٤ معاقاً) وأن هنالك تسعة أنواع من الإعاقات، وبالنظر إلى الملحق (١) يلاحظ منه أن هذه الإعاقات تتمثل في كل من صعوبة: السير، الإبصار، حركة الجسم، الإمساك بالأشياء، سماع الأصوات، النطق، سماع الأصوات والنطق بها، الذهنية، المزدوجة، ويمكن تجميعها في أربع مجموعات هي كما يأتي:

١-٢-١- الإعاقات الحسية:

هي الإعاقات الناتجة عن إصابة الأعصاب الرأسية للأعضاء الحسية، العين، الأذن، اللسان، وينتج عنها إعاقة حسية بصرية، أو سمعية، أو نطقية.(١) وبالنظر إلى الجدول (١) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- ارتفاع عدد الإعاقات الحسية التي يعاني منها سكان اليمن إذ وصل إلى حوالي (١٤٦ ألف معاق) بنسبة (٣٨.٤٪) من إجمالي الإعاقات في اليمن.

ب- ارتفاع نسبة الذكور المعاقين حسياً قياساً بالإناث إذ بلغت (٥٣.٦٪) مقابل (٤٦.٤٪).

ج- ارتفاع نسبة المعاقين حسياً في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٧.٢٪) مقابل (٢٢.٨٪). وجدير بالإشارة هنا إلى أن الإعاقة الحسية تتمثل بكل مما يأتي:

١-٢-١-١- صعوبة الإبصار:

المعاق بصرياً هو الفرد الذي يعاني من عجز تام في البصر بسبب فقدانه لوظيفة العين (فاقد البصر) أو من ضعف بصري أو عدم الرؤية بشكل جزئي لا يمكنه من التمييز البصري. وبالنظر إلى الجدول (١) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود أكثر من (٧٢ألف) يعانون من الإعاقة البصرية وتأتي في المرتبة الأولى بين الإعاقات الحسية إذ أنها تصيب حوالي (٢/١) عدد المعاقين حسياً في اليمن (٤٩.٦٪).

ب- تأتي إعاقة البصر في المرتبة الثانية على مستوى إجمالي كل الإعاقات في اليمن بعد صعوبة السير، إذ أنها تصيب ما يقارب (٥/١) إجمالي المعاقين في اليمن (١٩٪).

ج- ارتفاع نسبة الذكور المعاقين بصرياً قياساً بالإناث إذ بلغت (٥١.٨٪) من المعاقين حسياً مقابل (٤٨.٢٪).

د- ارتفاع نسبة المعاقين بصرياً في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت(٧٧.٣٪) مقابل (٢٢.٧٪).

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تبذل فيه منظمة الصحة العالمية والمبادرة العالمية (رؤية ٢٠٢٠) التي انطلقت عام ٢٠٠٠م لتصل إلى عالم خالي من العمى بحلول عام ٢٠٢٠م

فإن اليمن تعاني من انتشار المياه البيضاء المسبب الأول للعمى، ولذلك فإن المركز الوطني

١-٢-١-٢- صعوبة سماع الأصوات:

تمثل حاسة السمع إحدى الحواس الأساسية في تواصل الفرد مع العالم المحيط به، ومن ثم فإن افتقادها من شأنه أن يؤثر سلباً على التواصل الفعال للفرد مع محيطه.(٢) وتشير الإعاقة السمعية إلى حالات الفقدان السمعي بأنواعها ودرجاتها المختلفة، والتي تشمل كلاً من: الصمم، وضعف السمع، وهي إما أن تكون موجودة منذ الولادة، وإما أن تحدث في مرحلة لاحقة.(٣)

وبالنظر إلى الجدول (١) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (٤١ألف) يعانون من إعاقة سماع الأصوات وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الثانية بين الصعوبات الحسية إذ أنها تصيب (٢٧.٨٪) من المعاقين حسياً في اليمن.

ب- تبلغ نسبة الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات (١٠.٧٪) من إجمالي كل الإعاقات.

ج- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات قياساً بالإناث إذ بلغت (٥٣.٢٪) مقابل (٤٦.٨٪).

د- ارتفاع نسبة الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٩.٣٪) مقابل (٢٠.٧٪)

١- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، أغسطس٢٠٠٧م، ص١٤

لمكافحة العمى يرى أن اليمن تحتاج لإجراء أكثر من عشرين ألف عملية سنوياً لإزالة هذه المياه، كما تحتاج إلى القضاء على التراكوما الذي ينتشر في محافظات شبوة ومأرب والجوف إذ تصل نسبة انتشاره في هذه المحافظات ما بين (١٧٪ - ٤٧٪).(١)

١-٢-١-٣- صعوبة النطق: يقصد بها الفرد الذي يعاني من اضطراب لغوي أو فقدان للنطق يعيقه من التواصل مع الغير.وبالنظر إلى الجدول (١) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (١٨ألف) يعانون من إعاقة النطق، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الثالثة بين الإعاقات الحسية إذ أنها تصيب (١٢.١٪) من المعاقين حسياً في اليمن.

ب- تبلغ نسبة الذين يعانون من إعاقة النطق (٤.٧٪) من إجمالي كل الإعاقات في اليمن.

ج- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من إعاقة النطق قياساً بالإناث إذ بلغت (٦٠.٤٪) مقابل (٣٩.٦٪).

د- ارتفاع نسبة الذين يعانون من إعاقة النطق في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٣.٦٪) مقابل (٢٦.٤٪).

١-٢-١-٤- صعوبة سماع الأصوات والنطق معاً :إذا كان السمع هو الأداة الفطرية التي تُخلق مع الإنسان ليقوم بإدراك ما حوله، فإن النطق هو الأداة الفطرية التي تقوم بالتعبير عما يريده الإنسان، وأي خلل في أحدهما يسبب التلف للآخر، وبالتالي يؤثر في العملية اللغوية. (١) ولا شك في أن تلف حاستي السمع والنطق (أصم وأبكم) يؤدي إلى فقدان التواصل مع الغير.

وبالنظر إلى الجدول (١) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود أكثر من (١٥ألف شخص) يعانون من إعاقة سماع الأصوات والنطق معاً، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الرابعة بين الصعوبات الحسية إذ أنها تصيب (١٠.٥٪) من المعاقين حسياً.

ب- تبلغ نسبة الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات والنطق (٤.٠٪) من إجمالي الإعاقات

ج- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات والنطق قياساً بالإناث إذ بلغت (٥٥.١٪) مقابل (٤٤.٩٪).

د- ارتفاع نسبة الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات والنطق في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٤.٩٪) مقابل (٢٥.١٪).

١- وزارة الصحة العامة والسكان، قطاع الرعاية الصحية الأولية، الإدارة العامة لصحة الأسرة، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، البرنامج الوطني لمكافحة العمى، ص٥و٦

٢- أبو الديار، مسعد نجاح، فاعلية برنامج للإرشاد العقلاني – الانفعالي في تنمية التفاؤل لخفض حدة الضغوط النفسية لدى عينة من أسر الأطفال المعوقين سمعياً، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٨)، العدد (٣)، جامعة الكويت،٢٠١٠م، ص٦٠

٣- عبدات، روحي مروح، الآثار النفسية والاجتماعية للإعاقة على إخوة الأشخاص المعاقين، دراسة ميدانية، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، مصرف الشارقة الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٧م، ص٧

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للمعاقين حسياً، حسب الجنس والحضر والريف، تعداد ٢٠٠٤م

نوع الإعاقة	المعاقين حسياً		% من المعاقين في اليمن	حسب الجنس		حسب البيئة	
	العدد	%		ذكور	إناث	حضر	ريف
أ- صعوبة الإبصار	٧٢٣٣١	١٩.٠	٤٩.٦	٥١.٨	٤٨.٢	٢٢.٧	٧٧.٣
ب- صعوبة سماع الأصوات	٤٠٥٧٩	١٠.٧	٢٧.٨	٥٣.٢	٤٦.٨	٢٠.٧	٧٩.٣
ج- صعوبة النطق	١٧٦٧٦	٤.٧	١٢.١	٦٠.٤	٣٩.٦	٢٦.٤	٧٣.٦
د- صعوبة السماع والنطق	١٥٢٩٣	٤.٠	١٠.٥	٥٥.١	٤٤.٩	٢٥.١	٧٤.٩
إجمالي الإعاقات الحسية	١٤٥٨٧٩	٣٨.٤	١٠٠	٥٣.٦	٤٦.٤	٢٢.٨	٧٧.٢

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

١-٢-٢- الإعاقات الجسمية:

هي الإعاقة الناتجة عن خلل وظيفي في الأعصاب أو العضلات أو العظام والمفاصل والتي تؤدي إلى فقدان القدرة الحركية للجسم الناتجة عن: البتر، إصابات العمود الفقري، ضمور العضلات، ارتخاء العضلات وموتها، الروماتيزم.(٢) وبالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- ارتفاع عدد الإعاقات الجسمية التي يعاني منها سكان اليمن إذ وصل إلى حوالي (١٢٤ألف معاق) بنسبة (٣٢.٥٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

ب- ارتفاع نسبة المعاقين الذكور الذين يعانون من إعاقات جسمية قياساً بالإناث إذ بلغت نسبتهم (٥٧.٧٪) من المعاقين جسمياً في اليمن مقابل (٤٢.٣٪).

ج- ارتفاع عدد المعاقين جسمياً في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت نسبتهم (٧٦.١٪) مقابل

١- الطريفي، محمد بن حمود، مركز الشرق الأوسط يؤطر لإستراتيجية عمل عربي مشترك، من أجل المعوقين، الندوة الوطنية للمعاقين (عُمان)، عُمان التنمية، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤)، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م، ص٢٢

٢- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص١٤

(٢٣.٩٪). وجدير بالإشارة هنا إلى أن الإعاقات الجسمية تتمثل بكل مما يأتي:

١-٢-١- صعوبة السير من مكان إلى آخر:

يقصد بها صعوبة في تحريك الأجزاء السفلية من الجسم بصورة كلية أو جزئية. وبالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود أكثر من (٨٠ألف شخص) يعانون من صعوبة السير، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الأولى بين الصعوبات الجسمية إذ أنها تصيب (٦٥.٠٪) من المعاقين جسمياً في اليمن.

ب- تأتي الإعاقة بصعوبة السير في المرتبة الأولى، إذ أنها تصيب أكثر من (٥/١) إجمالي الإعاقات في اليمن (٢١.١٪).

ج- ارتفاع نسبة الذكور المعاقين بصعوبة السير قياساً بالإناث إذ بلغت (٥٧.١٪) من المعاقين جسمياً في اليمن مقابل (٤٢.٩٪).

د- ارتفاع نسبة المعاقين بصعوبة السير في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٥.٥٪) مقابل (٢٤.٥٪).

١-٢-٢- صعوبة حركة الجسم:

يقصد بها عجز أو صعوبة في تحريك الجسم بكامله. وبالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (٢٦ألف شخص) يعانون من صعوبة حركة الجسم، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الثانية بين الصعوبات الجسمية إذ أنها تصيب أكثر من (٥/١) المعاقين جسمياً في اليمن (٢٠.٨٪).

ب- بلغت نسبة الذين يعانون من صعوبة حركة الجسم (٦.٨٪) من إجمالي كل الإعاقات في اليمن.

ج- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من صعوبة حركة الجسم قياساً بالإناث، إذ بلغت (٥٥.١٪) من المعاقين جسمياً في اليمن مقابل (٤٤.٩٪).

د- ارتفاع نسبة المعاقين بصعوبة حركة الجسم في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٧.٠٪) مقابل (٢٣.٠٪).

١-٢-٣- صعوبة الإمساك:

يقصد بها صعوبة في تحريك الأجزاء العلوية من الجسم بصورة كلية أو جزئية. وبالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (١٨ألف شخص) يعانون من صعوبة الإمساك بالأشياء، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الثالثة بين الصعوبات الجسمية إذ أنها تصيب (١٤.٢٪) من المعاقين جسمياً في اليمن.

ب- بلغت نسبة الذين يعانون من صعوبة الإمساك (٤.٦٪) من إجمالي كل الإعاقات في اليمن.

ج- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من صعوبة الإمساك بالأشياء قياساً بالإناث إذ بلغت (٦٤.١٪) من إجمالي المعاقين جسمياً في اليمن مقابل (٣٥.٩٪).

د- ارتفاع نسبة المعاقين الذين يعانون من صعوبة الإمساك بالأشياء في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٧.٩٪) مقابل (٢٢.١٪).

جدول (٢) نسبة المعاقين جسمياً حسب نوع الإعاقة وحسب الجنس في حضر وريف اليمن لعام ٢٠٠٤م

نوع الإعاقة	المعاقين جسمياً		% من المعاقين في اليمن	حسب الجنس		حسب البيئة	
	العدد	%		ذكور	إناث	حضر	ريف
أ- صعوبة السير	٨٠٢٥٦	٦٥.٠	٥٧.١	٤٢.٩	٢٤.٥	٧٥.٥	٢١.١
ب- صعوبة حركة الجسم	٢٥٦٩٣	٢٠.٨	٥٥.١	٤٤.٩	٢٣.٠	٧٧.٠	٦.٨
ج- صعوبة الإمساك بالأشياء	١٧٥٦٢	١٤.٢	٦٤.١	٣٥.٩	٢٢.١	٧٧.٩	٤.٦
إجمالي الإعاقات الجسمية	١٢٣٥١١	١٠٠	٥٧.٧	٤٢.٣	٢٣.٩	٧٦.١	٣٢.٥

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

١-٢-٣- الإعاقات الذهنية:

يقصد بها الفرد الذي لديه عجز أو قصور في القوى الذهنية تحد من قدرته على التعلم أو اكتساب المهارات والخبرات أو ضبط السلوك والاعتناء بالنفس إلى درجة لا تمكنه من ممارسة حياته اليومية أو العملية بصورة اعتيادية.(١) وبالنظر إلى الجدول (٣) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (٥٥ألف شخص) يعانون من صعوبة ذهنية، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الثالثة، وتبلغ نسبتها (١٤.٥٪) من إجمالي الإعاقات في اليمن.

ب- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من الإعاقة الذهنية قياساً بالإناث إذ بلغت (٦٧.٩٪) من إجمالي المعاقين في اليمن مقابل (٣٢.١٪).

ج- ارتفاع نسبة المعاقين في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٢.٥٪) مقابل (٢٧.٥٪).

جدول (٣) نسبة المعاقين ذهنياً حسب الجنس في حضر وريف اليمن لعام ٢٠٠٤م

المعاقين ذهنياً	٪ من المعاقين في اليمن	ذكور	إناث	حضر	ريف
٥٤٩٧٤	١٤.٥	٦٧.٩	٣٢.١	٢٧.٥	٧٢.٥

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

١-٢-٤- الإعاقات المزدوجة:

يقصد بها الفرد الذي لديه أكثر من صعوبة في آن واحد (صعوبتان أو أكثر) من الصعوبات المشار إليها سابقاً.(٢) وبالنظر إلى الجدول (٤) يلاحظ منه ما يأتي:

أ- وجود حوالي (٥٤ألف شخص) يعانون من الإعاقات المزدوجة، وتأتي هذه الإعاقة في المرتبة الرابعة، وتبلغ نسبتها (١٤.١٪) من إجمالي الإعاقات في اليمن.

ب- ارتفاع نسبة الذكور الذين يعانون من الإعاقات المزدوجة قياساً بالإناث إذ بلغت (٥١.٦٪) من إجمالي المعاقين في اليمن مقابل (٤٨.٤٪).

ج - ارتفاع نسبة المعاقين الذين يعانون من الإعاقات المزدوجة في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٧٧.٧٪) مقابل (٢٢.٣٪).

جدول (٤) نسبة المعاقين بإعاقات مزدوجة حسب الجنس في حضر وريف اليمن لعام ٢٠٠٤م

المصابين بأكثر من إعاقة	٪ من المعاقين في اليمن	ذكور	إناث	حضر	ريف
٥٣٦٧٨	١٤.١	٥١.٦	٤٨.٤	٢٢.٣	٧٧.٧

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

١- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تعداد ٢٠٠٤م، مصدر سبق ذكره، ص٤٨

٢- المصدر السابق نفسه، ص٤٨

٢-١- أسباب الإعاقة:

تختلف أسباب الإعاقة من مجتمع إلى آخر نتيجة لتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومدى ما يوفره كل مجتمع لتحقيق الرفاهية لأبنائه، إذ أن هنالك عوامل وأسباب كثيرة تعد المسئولة عن ارتفاع أعداد المعاقين، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

٢-١-١- أسباب وراثية:

تشمل الحالات التي تنتقل من الآباء والأمهات إلى الأبناء عن طريق الجينات الموجودة في نواة الخلية في الجزء المسمى بالكروموسومات، مثل الاستعداد عند بعض الأسر للنزيف أو مرض الهيموفيليا (*)، والضعف العقلي، والاستعداد للإصابة بمرض السكر، والزهري الوراثي الذي تنتقل فيه العدوى من الأب إلى الأم ثم إلى الجنين، كما أن النقص الوراثي في إفرازات الغدة الدرقية يؤدي إلى نقص النمو الجسمي والعقلي.(١)

ولا شك في أن مما يساعد على زيادة هذه الأمراض وانتقالها من الآباء إلى الأبناء هو انتشار زواج الأقارب، إذ يشير الأستاذ الدكتور عمران إلى أن هنالك صفات وراثية تحملها الجينات الموجودة على الكروموسومات، وهذه الصفات بعضها حميد وبعضها ضار فإذا حدث وجود الصفات الوراثية الضارة في عائلة ما، فإن تركيز الزواج في هذه العائلة بين أبنائها وبناتها يؤدي إلى تركيز الصفات الوراثية الضارة وظهور الأمراض، أما إذا حدث التزاوج بالأغراب، فيحدث تخفيف لهذه الصفات مما يقلل من احتمال حدوث هذه الأمراض الوراثية. (٢) بل أن زواج القرابة من

(*) الهيموفيليا هو مرض وراثي نادر وشاذ لأنه يصيب الذكور فقط، أما الإناث فمن الممكن أن يحملن المرض وينقلنه للجيل القادم دون أن يُصبن هن به، وهذا المرض هو اضطراب في الدم الذي تنقص منه إحدى المواد المطلوبة لتخثر الدم، ويصيب ذكراً واحداً تقريباً من بين (٥٠ ألف شخص)، والمرضى يحتاجون إلى الحفاظ عليهم من الجروح، لأنهم بعد كل إصابة بجرح يستمرون في النزف، والظاهرة الأشد خطورة هي النزف الداخلي في العضلات والمفاصل، الذي قد يسبب مرضاً وعجزاً. انظر : فارد، بريان، موسوعة صحة الإنسان، التغلب على المعوقات، دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣٠و٣١

١- فهمي، محمد سيد، والسيد رمضان، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية (المجرمين- المعوقين)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص١٦٥

٢- عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي- حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨م، ص٣٠٢

الدرجة الأولى [ابنات الأعمام أو العمات، وبنات الأخوال أو الخالات] يكون المسئول عن معظم حالات الإعاقة بشكل عام والإعاقة العقلية بشكل خاص.(١) بل أنه المسئول عن إسقاطات الأجنة في الأشهر الأولى للحمل الذين يتعرضون للتشوهات والعيوب الخلقية أثناء الحمل.(٢)

ويشير الدكتور توفيق بن عمران رئيس قسم الأمراض الوراثية في دولة قطر إلى أنه وبسبب ارتفاع نسبة زواج الأقارب في قطر إلى (٥٤٪) صارت أمراض الجهاز العصبي، وفقر الدم الوراثي هي من أكثر الأمراض انتشاراً فيها.(٣)

ولذلك فإنه بقدر ما يكون زواج الأقارب أدعى لظهور الأمراض الوراثية، فإن نكاح الغرائب قد يؤدي إلى تحسن النسل أو على الأقل يحد من ظاهرة الإصابة بتلك الأمراض، وعلى الرغم من أهمية وضرورة الفحص قبل الزواج إلا أنه لا يؤدي إلى الوقاية التامة من الأمراض الوراثية، لأن الفحص الطبي الوراثي لا يبحث سوى عن مرض واحد أو مرضين منتشرين في مجتمع معين، بينما الأمراض الوراثية قد تجاوزت الستة آلاف مرض، والأمراض الأخرى التي تسبب عيوباً خلقية تعد بالمئات. (٤)

وينبغي الإشارة هنا إلى أن المجتمع اليمني يعد واحداً من أكثر المجتمعات العربية تفضيلاً وتمسكاً بالزواج من الأقارب، إذ أن المشروع العربي لصحة الأسرة عام ٢٠٠٨م الذي جرى تحت رعاية جامعة الدول العربية كشف عن أن نسبة المتزوجات من الأقارب في اليمن في العمر (١٥-٤٩سنة) بلغت (٤٨٪)، وهي أعلى من النسب في ليبيا (٤٢٪)، تونس (٤٢٪)، سوريا (٤٠٪)، جيبوتي (٣٩٪)، الجزائر (٣٣٪)، المغرب (٢٧٪)، لبنان وهي أقل الدول العربية (٢٥٪)، وتساوت اليمن مع ريف جنوب مصر التي بلغت (٤٨٪). (٥)

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه وبعد معرفة احتمالات حدوث المخاطر عند الزواج من الأقارب ينبغي التأكيد على ما يأتي: (٦)

أ- أنه ليس من الحتمي حدوث المرض الوراثي في كل حالة زواج بين الأقرباء، ولكن احتمال ذلك يكون هنا أكبر من الزواج بين الأغراب. ويبلغ الاحتمال بين زوجين حاملين للصفات الوراثية الضارة (٢٥٪)، أي احتمال إصابة واحد من كل أربعة أطفال لهذين الزوجين.

ب- ليس كل فرد حاملاً للصفات الضارة.

ج- تقل نسبة المرض عن (٢٥٪) إذا حدث زواج بين حامل للجينات الضارة وآخر غير حامل لتلك الصفات، سواء من العائلة أو من خارجها.

١- حوامدة، مصطفى محمود، وعدنان أحمد الصمادي، زواج الأقارب وعلاقته بانتشار الإعاقات العقلية بين الأبناء ووجهة نظر الإسلام في ذلك، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد (٣٣)، العدد (٤)، الكويت، ٢٠٠٥م، ص٨٤١

٢- الغاشي، رحمة سالم، العيوب الخلقية أسبابه ومسبباتها أثناء فترة الحمل والولادة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤)، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م، ص٧٩

٣- صحيفة العرب، الحقيقة عن كثب، العدد (٧٩٦٦)، قطر، الدوحة، الأحد ٤ إبريل ٢٠١٠م

٤- الحداد، أحمد بن عبد العزيز، زواج الأقارب بين الفقه والطب، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص٧٨

٥- دائرة الدراسات والبحوث، المديرية العامة للتخطيط، ووزارة الصحة، مسح المعارف والاتجاهات حول التشوهات الخلقية والاعتلالات الوراثية، إضاءات على أهم نتائج المسح الصحي العالمي والبحوث الوطنية المنفذة معه، سلطنة عُمان، ٢٠٠٨م، ص١١٥

٦ عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤

٣-١-٢- أسباب بيئية:

إذا كانت الوراثة حصيلة المؤثرات الموجودة داخل الكائن الحي المتصلة بالتكوين الجيني، فإن البيئة هي حصيلة المؤثرات الخارجية التي يبدأ دورها منذُ الحمل حتى الوفاة، وتسير معها في علاقة تفاعلية، وهنالك أسباب بيئية عديدة تؤدي إلى حدوث إعاقة أو أكثر منها:(١)

١- إصابة الأم في بداية الحمل بالحصبة الألمانية قد يؤدي إلى تعرض الجنين لإصابات العينين والقلب.

٢- تناول الأم الحامل للأدوية، أو تعرضها للأشعة، أو تناولها للمخدرات، أو التدخين، قد يؤدي إلى تشوهات خلقية في الجنين، كما أن سوء تغذيتها قد يؤدي إلى ولادة طفل غير سوي.

٣- قد يؤدي عدم غسل عيني الطفل أثناء الولادة بالماء والصابون إلى إصابته بالرمد الصديدي وهو من عوامل فقد البصر.

٤- قد تؤدي الولادة المتعسرة أو الطويلة إلى نقص الأكسجين عن الجنين، مما يترتب عليه موت الخلايا السمعية أو البصرية.

٥- الإصابة بالأمراض الشديدة مثل شلل الأطفال أو الحميات أو الدرن وغير ذلك.

٦- إصابة العين ببعض الأمراض مثل التراكوما والرمد الحبيبي والمياه البيضاء أو الزرقاء.

٧- إصابة الإنسان بمرض السكر مع عدم الالتزام بنظام العلاج والغذاء المناسبين.

٨- حوادث السيارات، وإصابات العمل، وإصابات الحروب، والجروح، وتعد حوادث الطرقات والحروب من أكثر العوامل التي تؤدي إلى الإعاقات.

٩- التلوث الضوضائي في البيئة العامة الناتج عن وسائل النقل المختلفة سواء كانت سيارات، حافلات، دراجات نارية، مركبات، قطارات، طائرات، وكذلك عن أجهزة الراديو، المسجلات والتلفزيونات، المعامل، الحرف اليدوية عامةً والمعدنية منها خاصة، والموسيقى الصاخبة في المطاعم وأماكن اللهو، والضجيج الناتج عن الازدحام في المناطق العامة، ويؤدي التعرض المستمر لتلك الوسائل إلى فقدان السمع كلياً أو جزئياً. (٢) ومما يزيد الأمر سوءاً في اليمن هو أنه وبموجب تعداد٢٠٠٤م فإن تغطية الإنارة من الشبكة العامة الحكومية تتم لـ (٤١.٥٪)، بل أنها في كثير من الأحيان تتعرض للتخريب مما يؤدي إلى تشغيل مئات الآلاف من مولدات الكهرباء في معظم المنازل والمطاعم والمحلات التجارية والورش والمعامل وغيرها.

أما بالنسبة لأسباب الإعاقات في اليمن فإن نتائج التعداد الموضحة في الجدول (٥) تشير إلى أن هذه الأسباب تتمثل بما يأتي:

أ- أن أكثر من مائة ألف شخص بنسبة (٢٦.٣٪) من إجمالي السكان المعاقين كانت إعاقتهم نتيجة عيوب خلقية. وهذه النسبة هي أقل من مثيلتها في سوريا (٤٨.٣٪).(٣)

ب- أن (٢٢.٢٪) من المعاقين كانت إعاقتهم ناتجة عن أمراض / علل صحية.

ج- أن (٢٨.٠٪) من المعاقين ترجع أسباب إعاقتهم إلى كبر السن.

د- أن (١١.١٪) من المعاقين ترجع أسباب إعاقتهم إلى حوادث السير.

هـ - أن كل أسباب الإعاقات- باستثناء كبر السن- كانت أشد فتكاً بالذكور قياساً بالإناث وخاصة تلك الناتجة عن إصابات السلاح إذ بلغت نسبة الذكور (٨٨.٩٪) مقابل (١١.٠٪)، والألغام الأرضية (٨٣.٦٪) مقابل (١٦.٤٪).

١- فهمي، محمد سيد ، والسيد رمضان، الفئات الخاصة مصدر سبق ذكره، ص١٦٦

٢- الزعبي، محمد أحمد ، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، دراسة نظرية- تطبيقية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م، ص٩٣

٣- التقرير الوطني الأول عن حالة السكان في سورية، ص٢٢٩

و- أن الإعاقة بسبب كبر السن هي أكبر بالنسبة للإناث قياساً بالذكور إذ بلغت (٥٦.٣٪) مقابل (٤٣.٧٪)، ويعود ذلك إلى أن توقع الحياة للإناث يكون أكبر من مثيله للذكور.

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي للمعاقين حسب سبب الإعاقة، تعداد ٢٠٠٤م

سبب الإعاقة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
خلقي	٥٨٤٦٣	٢٧.١	٤١٥٧٦	٢٥.٣	١٠٠٠٣٩	٢٦.٣
إصابة عمل	٩٧٥١	٤.٥	٢٧١١	١.٦	١٢٤٦٢	٣.٣
حادث عارض	٩٨٨٥	٤.٦	٢٨٥١	١.٧	١٢٧٣٦	٣.٤
حادث سير	٢٧٦٩٨	١٢.٩	١٤٥٨٣	٨.٩	٤٢٢٨١	١١.١
أمراض/ علل	٤٨٤٣٨	٢٢.٥	٣٥٩٤٧	٢١.٩	٨٤٣٨٥	٢٢.٢
إصابة سلاح	٥٦٧٤	٢.٦	٧١٠	٠.٤	٦٣٨٤	١.٧
لغم أرضي	١٥٣٠	٠.٧	٣٠٠	٠.٢	١٨٣٠	٠.٥
كبر السن	٤٦٤٩٠	٢١.٦	٥٩٩٢٨	٣٦.٤	١٠٦٤١٨	٢٨.٠
غير مبين	٧٥٧٤	٣.٥	٥٨١٥	٣.٥	١٣٣٨٩	٣.٥
الإجمالي	٢١٥٥٠٣	١٠٠	١٦٤٤٢١	١٠٠	٣٧٩٩٢٤	١٠٠

المصدر:النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٢٨٨

المبحث الثاني

التوزيعات الديموغرافية والجغرافية للمعاقين

لاشك في أن للسكان المعاقين في اليمن حجم معين يتغير مع الزمن بفعل عوامل مختلفة، وأن دراسة هذا الحجم تتم من خلال تتبع هذه التغيرات التي يتعرض لها خلال الفترة المدروسة، كما تتم عن طريق التعرف على توزيعاته بحسب الخصائص التي توفرها بيانات التعداد مثل العمر، أو النوع وتسمى بالدراسة الديموغرافية، وقد يكون التعرف على توزيعات هذا الحجم بحسب البيئة (الحضر، الريف)، أو توزيعاته بحسب المحافظات وتسمى بالدراسة الجغرافية.

٢-١- حجم السكان المعاقين:

على الرغم من أن اليمن بدأت اهتمامها بالإحصاءات السكانية منذ سبعينيات القرن العشرين، لحاجتها إليها في تنفيذ خططها التنموية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه الإحصاءات لا زالت تعاني من القصور الشديد سواء من حيث الدقة أو الشمول، كما أنها ركزت على جوانب وأهملت أخرى لا تقل أهمية لإنجاح هذه الخطط، وربما يعود ذلك إلى جهل الإدارة المسئولة عن إجراء مثل هذه الإحصاءات بالموضوعات الهامة التي ينبغي الاستبيان عنها، وما هي البيانات التي يجب توفيرها في كل موضوع لتكون مصدراً للدراسات والأبحاث التي تستفيد منها الدولة في الخطط السابق ذكرها، كما أن النقص الكبير في الكوادر البشرية المؤهلة التي تقوم بهذه الإحصاءات- سواء كانت تعدادات أم مسوح ديموغرافية- قد يكون سبباً ثانياً لهذا القصور، ولكن هذا السبب يمكن تلافيه إذا كان هنالك نية صادقة- من قبل الجهة المسئولة - لإتقان العمل، فاليمن لا تخلو من الكوادر المؤهلة لمن يبحث عنها، وفي الحقيقة أن عدم الاكتراث لا يخص مؤسسة بعينها وإنما هو واقع الحال في اليمن الذي يشير إلى أن كثيراً من مؤسساته تعمل بكوادر معظمها من غير المتخصصين ويرجع ذلك إلى عدم مراعاة المعايير الحقيقية عند اختيار الكوادر. وبهذا الصدد يشير الصندوق العربي للإنماء أن نسبة اليمنيين الذين يعملون خارج تخصصهم من خريجي الجامعات بلغ عام ٢٠٠٠م نحو (٧١٪).(١)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن الاهتمام بموضوع الإعاقة بدأ بعد إعادة توحيد الوطن في ٢٢مايو ١٩٩٠م، إلا أن هذا الإهتمام لا يزال بسيطاً جداً، فهو أُدرج ضمن الخطط المستقبلية، إذ أن التقرير الوطني للجمهورية اليمنية- حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد ٢٠١٤م - أشار إلى أن هنالك مسحاً سيتم إنجازه على مستوى الجمهورية عن الإعاقة لمعرفة (عدد المعاقين، أسباب الإعاقة، التوزيع الجغرافي للمعاقين) وُضع ضمن الأولويات في السياسة العامة للسنوات (٥-١٠)

المقبلة.(٢) وبسبب هذا الاهمال لموضوع الإعاقة فإنه لم يتم استيفاء بياناته في تعداد ١٩٩٤م، بل أن بيانات تعداد ٢٠٠٤م كانت أقل تتبعاً لخصائص المعاقين من التعداد السابق، وهكذا فإن كثيراً من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المعاقين غير موجودة ضمن نتائج التعدادين المذكورين، والمؤمل أن تكون نتائج تعداد ٢٠١٤م هي الأفضل، أما المسح المحتمل عمله خلال العشر سنوات المقبلة فقد ذكر التقرير أنه سيركز على عدد المعاقين وتوزيعهم الجغرافي، وسبب الإعاقة. وبالنظر إلى الجدول (٦) يلاحظ منه ما يأتي:

١- أن عدد السكان المعاقين في اليمن بلغ بموجب تعداد ١٩٩٤م (٧٨ألف) معاق أي (٠.٥٪) من إجمالي السكان، وهي نسبة منخفضة جداً، ويفسر الجهاز المركزي للإحصاء هذا الانخفاض بأن الظروف عند إجراء التعداد لم تكن مواتية [يقصد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م] وأسهمت في عدم شمول واستكمال بيانات الإعاقة.(٣) ولاشك في أن الحرب ستؤثر على كل نتائج التعداد، وليس على بيانات المعاقين فقط، لأن الحرب قد أجبرت معظم السكان إلى العودة إلى مناطقهم (محل الميلاد) وخاصةً سكان الأرياف، إضافةً إلى وجود عدد من السكان نزحوا إلى خارج اليمن، وعلى الرغم من صحة تأثير الظروف المذكورة، إلا أن هنالك أسباب أخرى لقصور بيانات الإعاقة في التعدادات تتمثل بما يأتي:(٤)

أ- أن العادات والتقاليد تمنع الأسر من الإدلاء عن وجود أشخاص معاقين لديها وخاصةً إذا ما كان الشخص المعاق أنثى.

ب- انخفاض المستوى التعليمي لبعض الأسر مما يقلل من درجة وعيهم بأهمية الإدلاء ببيانات عن أي أفراد معاقين بأسرهم.

ج- قصور وسائل الأعلام عن توضيح أهمية الإدلاء بالبيانات

د- ضعف الاهتمام لدى جامعي البيانات بأهمية التقصي عن بيانات الإعاقة مما يستتبع في كثير من الأحيان عدم إلقاء الأسئلة الخاصة بالإعاقة لتخفيف عبء عملهم.

هـ -عدم وضوح تعريف أو مفهوم الإعاقة بالنسبة لمدلي البيانات وجامع هذه البيانات أيضاً.

٢- ارتفع عدد المعاقين في اليمن في تعداد ٢٠٠٤م ووصل إلى حوالي (٣٧٩٩٢٤ ألف) معاق، ويشكل هذا العدد نسبة (١.٩٣٪) من إجمالي السكان آنذاك، أي أن عددهم قد تضاعف حوالي خمس مرات (٤.٨) بين تعدادي ١٩٩٤و٢٠٠٤م.

وبافتراض ثبات نسبة المعاقين من إجمالي سكان اليمن فإن عدد المعاقين في اليمن يُتوقع أن يكون (٤٦٠ ألف معاق) عام ٢٠١١م، وأكثر من نصف مليون (٥١٥ ألف معاق) عام ٢٠١٥م، إذ أن

سكان اليمن بموجب الإسقاطات السكانية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء سيبلغ في العامين المذكورين (٢٣.٨مليون) و(٢٦.٧مليون) على التوالي.(١)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن نسبة المعاقين في اليمن البالغة (١.٩٣٪) هي أعلى من نسبة المعاقين في سوريا البالغة حوالي (١.٤٪) بموجب التعداد السوري للعام نفسه٢٠٠٤م.(٢)

الإدلاء ليس فيه فائدة يمكن أن تعود عليهم.

جدول (٦) السكان المعاقون في اليمن بين عامي ١٩٩٤و٢٠١٥م

السنة	عدد المعاقين	النسبة (٪) من سكان اليمن
١٩٩٤	٧٨٤٦١	٠.٥
٢٠٠٤	٣٧٩٩٢٤	١.٩٣
٢٠١١(*)	٤٦٠٠٠٠	=
٢٠١٥(*)	٥١٥٠٠٠	=

(*) أعداد تقديرية

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٢٠٤
- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية

٢-٢- توزيعات المعاقين بحسب النوع (الجنس):

لاشك في أن الإعاقات لا تتوزع بالتساوي بين الذكور والإناث، إذ أن هنالك اختلافاً واضحاً في تعرض الجنسين لهذه الإعاقات، ومن المؤكد أن هنالك عوامل هي التي تؤدي إلى مثل هذا الاختلاف، وبالنظر إلى الجدول (٧) يلاحظ منه ما يأتي:

١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي، ص٧٥

٢- المجلس الوطني للسكان، التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد ٢٠٠٤م، ٢٠١٣م، ص٢١

٣- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تعداد ٢٠٠٤م، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣

٤- الديب، بثينة محمود، التقرير الوطني عن إحصاءات الإعاقة في مصر، ص٢

أ- ارتفعت نسبة المعاقين الذكور من (٥٣.١٪) من إجمالي السكان المعاقين في تعداد ١٩٩٤م إلى (٥٦.٧٪) في تعداد ٢٠٠٤م .

ب- انخفضت نسبة الإناث المعاقات من (٤٦.٩٪) من إجمالي السكان المعاقين في تعداد ١٩٩٤م إلى (٤٣.٣٪) في تعداد ٢٠٠٤م.

ج- انخفاض نسبة الإناث المعاقات قياساً بالمعاقين الذكور، إذ بلغت (٤٦.٩٪) مقابل (٥٣.١٪) في تعداد ١٩٩٤م، و (٤٣.٣٪) مقابل (٥٦.٧٪) في تعداد ٢٠٠٤م، وقد يعود هذا الانخفاض إلى امتناع بعض الأسر عن ذكر وجود إناث يعانين من الإعاقة بين أفرادها لأسباب اجتماعية، إضافةً إلى أن الذكور هم الأكثر تعرضاً للحوادث في كثير من الأعمال الشاقة التي لا يقوم بها إلا الرجال، والأكثر من ذلك أن الذكور هم من يتحمل أعباء ونتائج الحروب.

جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي للسكان المعاقين بحسب الجنس لعامي ١٩٩٤و٢٠٠٤م

المعاقون	تعداد ١٩٩٤		تعداد ٢٠٠٤	
	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٤١٦٠٩	٥٣.١	٢١٥٥٠٣	٥٦.٧
إناث	٣٦٨٥٢	٤٦.٩	١٦٤٤٢١	٤٣.٣
إجمالي	٧٨٤٦١	١٠٠.٠	٣٧٩٩٢٤	١٠٠.٠

المصدر: النتائج النهائية لتعداد٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٢٠٤

٢-٣- توزيعات المعاقين بحسب العمر:

لاشك في أن الإعاقات تختلف في توزيعها من فئة عمرية إلى أخرى، وبالنظر إلى الجدول (٨) يلاحظ منه الحقائق الآتية:

١) أن أدنى نسبة للإعاقات كانت بين فئة الأطفال (أقل من ١٥سنة) إذ بلغت (١٣.٦٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

١- الجهاز المركزي للإحصاء، والمجلس الوطني للسكان، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٥م).

٢- التقرير الوطني الأول عن حالة السكان في سورية، ص٢٢٨

٢) تزايدت نسب المعاقين في اليمن مع التقدم في العمر باستثناء الفئة الأخيرة، إذ ارتفعت من (١٣.٦٪) بين الأطفال إلى (٢٠.٢٪) في الفئة العمرية (١٥-٣٠سنة)، ثم إلى (٣٥.٤٪) في الفئة (٣٠-٦٠سنة)، وفي الفئة الأخيرة (٦٠سنة فأكثر) انخفضت عن الفئة السابقة إذ بلغت (٣٠.٩٪)، ويعود هذا الانخفاض في نسبة المعاقين في الفئة الأخيرة إلى أن أكثر المعاقين يتعرضون للوفاة قبل هذا العمر، إذ أنه تم الكشف في البلدان التي يزيد فيها العمر المتوقع عن (٧٠عاماً) أن هنالك انخفاض في مدة العمر المتوقع للفرد عند الولادة بين (٨سنوات إلى ١١.٥سنة) في حالة وجود إعاقة. (١)

٣) ارتفاع نسبة المعاقين الذكور قياساً بالإناث في كل الفئات العمرية باستثناء الفئة الأخيرة إذ بلغت هذه النسب (١٥.١٪) مقابل (١١.٩٪)، و(٢٢.٦٪) مقابل (١٧.٥٪)، و(٣٦.٥٪)

جدول (٨) التوزيع النسبي للمعاقين في اليمن حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	ذكور	إناث	إجمالي
أقل من ١٥سنة	١٥.١	١١.٩	١٣.٦
١٥إلى أقل من ٣٠سنة	٢٢.٦	١٧.٥	٢٠.٢
٣٠إلى أقل من ٦٠سنة	٣٦.٥	٣٤.٠	٣٥.٤
٦٠ سنة فأكثر	٢٥.٩	٣٦.٦	٣٠.٩
الإجمالي النسبي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٢)

مقابل (٣٤.٠٪)، بينما انخفضت نسبة المعاقين الذكور في الفئة الأخيرة (٦٠سنة فأكثر) إذ بلغت (٢٥.٩٪) مقابل (٣٦.٦٪)، وربما أن هذا الانخفاض يعود إلى أن الإناث هن أكثر تعمراً من الذكور.

٢-٤- توزيعات المعاقين بحسب البيئة (حضر، ريف):

لاشك في أن نسب الإعاقات تختلف في توزيعها بين الحضر والريف، وبالنظر إلى الجدول (٩) يلاحظ منه الحقائق الآتية:

أ- أن هنالك تبايناً كبيراً في توزيع المعاقين بين الحضر والريف إذ ترتفع نسبتهم في الريف إلى أكثر من ثلاثة أضعاف نسبتهم في الحضر إذ بلغت (٧٦.٥٪) مقابل (٢٣.٥٪) بموجب تعداد ١٩٩٤م، و (٧٦.١٪) مقابل (٢٣.٩٪) بموجب تعداد ٢٠٠٤م.

١- المصدر السابق نفسه، ص٢٢٨

ب- أن ما قيل عن تركز المعاقين في الريف بالنسبة لإجمالي السكان ينطبق أيضاً على المعاقين الذكور والإناث كل على حدة، إذ بلغت بالنسبة للذكور (٧٤.٨٪) مقابل (٢٥.٢٪)، وللإناث (٧٧.٩٪) مقابل (٢٢.١٪)، ويبدو أن هذا التوزيع للمعاقين يوازي التناسب السكاني بين الحضر والريف، وهذا مما يزيد من الصعوبات على السكان إذ أن الريف يفتقر إلى الخدمات الصحية وعلى الأخص الخدمات التي تحتاجها شريحة المعاقين.

جدول (٩) التوزيع النسبي للمعاقين في اليمن بحسب الحضر والريف، تعداد ٢٠٠٤م

البيان	تعداد ١٩٩٤		تعداد ٢٠٠٤		
	العدد	٪	ذكور	إناث	إجمالي
حضر	١٨٤٣٦	٢٣.٥	٢٥.٢	٢٢.١	٢٣.٩
ريف	٦٠٠٢٥	٧٦.٥	٧٤.٨	٧٧.٩	٧٦.١
إجمالي المصابين	٧٨٤٦١	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.١	١٠٠.٠

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

-النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٢٠٤و٢٨٧

- النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م، التقرير العام، ص٨٦

٢-٥- توزيعات المعاقين بحسب المحافظات:

لاشك في أن مشكلة الإعاقة لا تقتصر على وحدة إدارية معينة داخل الدولة ولكنها تنتشر في كل وحداتها الإدارية بدون استثناء، والاختلاف بين هذه الوحدات أو المحافظات إنما يكون في نسبة المعاقين من وحدة إدارية إلى أخرى، وبالنظر إلى الملحق (٤) والخارطة (١) يلاحظ أن توزيع المعاقين بحسب المحافظات يمكن أن يكون ضمن أربع مجموعات وهي كما يأتي:

المجموعة الأولى: بلغت نسبة المعاقين فيها (٧.٥٪ فأكثر) من إجمالي المعاقين في اليمن، وتتمثل هذه المجموعة بأربع محافظات وهي: تعز، الحديدة، إب، حجة، إذ سجلت (١٣.٧٪)، (١٢.٧٪)، (١١.٦٪)، (٧.٨٪) في كل منها على التوالي، وضمت (٤٥.٨٪) من إجمالي المعاقين في اليمن، وربما يعود ذلك إلى أن هذه المحافظات هي الأكثر في عدد السكان وما يتبع ذلك من زيادة في عدد وسائل النقل وزيادة الفقر والتلوث.

ب -المجموعة الثانية: بلغت نسبة المعاقين فيها بين (٥.٠٪ - ٧.٤٪)، وتتمثل بأربع محافظات هي: ذمار، أمانة العاصمة، حضرموت، صنعاء، إذ سجلت (٧.٢٪)، (٦.٥٪)، (٤.٣٪)، (٤.٣٪) في كل منها على التوالي، وضمت (٢٢.٣٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

المجموعة الثالثة: بلغت نسبة المعاقين فيها بين (٢.٥-٤.٩٪)، وتتمثل بست محافظات هي: صعدة، عمران، لحج، ريمة، المحويت، عدن، إذ سجلت (٣.٩٪)، (٣.٨٪)، (٣.٦٪)، (٣.١٪)، (٢.٩٪)، (٢.٨٪) في كل منها على التوالي، وضمت (٢٠.١٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

المجموعة الرابعة: بلغت نسبة المعاقين فيها بين (صفر-٢.٤٪)، وتتمثل بسبع محافظات هي: الجوف، البيضاء، الضالع، أبين، شبوة، مأرب، المهرة، إذ سجلت (٢.٤٪)، (٢.٣٪)، (٢.٣٪)، (١.٩٪)، (١.٨٪)، (٠.٩٪)، (٠.٣٪) في كل منها على التوالي، وضمت (١١.٩٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

المبحث الثالث

خطط وبرامج اليمن للحد من الإعاقة ومكافحة آثارها

لاشك في أن مشكلة السكان المعاقين تتطلب إمكانات كبيرة لمساعدة المعاقين في التغلب على إعاقاتهم، فهم يحتاجون إلى وسائل سمعية وبصرية ووسائل مساعدة على التنقل والحركة وكذلك وسائل معينة على التعليم الأكاديمي والمهني، ووسائل مساعدة على الاندماج في المجتمع، وغير ذلك من المتطلبات المادية التي تضمن حياة كريمة للمعاق.(١)

ولاشك في أن تلبية هذه المتطلبات من خدمات الرعاية الاجتماعية يجب أن يترافق مع عملية دمج المعاقين في المجتمع إذ أنه يشكل اهتماما لدى جميع العاملين والمهتمين في حقل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، بل أن كثيراً من المجتمعات التي ما زالت تثابر في رعاية المعاقين وتأهيلهم وجدت في فكرة الدمج الخلاص الأساسي والرئيسي للعلاج والوقاية، فالمعاق يحتاج إلى شتى أوجه الرعاية من خلال منظور الدمج حتى يتسنى له الحصول على الاحترام والتقدير المجتمعي، وحتى يتسنى له العيش في الحياة الكريمة التي تسعى الأنظمة المعنية به لتوفيرها له.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن زيادة الاهتمام بهذه الشريحة لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من شأنهم إذ أن المتتبع لهم يجد أن كثيراً من النوابغ كانوا يعانون من إعاقة أو أكثر، ومع ذلك تميزوا في تخصصاتهم، وقدموا انجازات يُشار إليها بالبنان، ومثال ذلك من المكفوفين طه حسين عميد الأدب العربي، وبشار بن برد، وأبو العلاء المعري الشاعران المعروفان، ونيكولاس ساوندوسن

الذي أصبح عالماً في الرياضيات وأستاذاً في جامعة كامبردج، ولويس بريل صاحب طريقة بريل للقراءة والكتابة للمكفوفين، وعطاء بن رباح العالم الفقيه المشلول، وأديسون المخترع الأصم، وروزفلت رئيس الولايات المتحدة المقعد الذي قاد بلاده للنصر في الحرب العالمية الثانية من مقعده المتحرك، وعبد العزيز بن باز المكفوف الرئيس السابق لهيئة كبار العلماء ودار الإفتاء في السعودية. (١) ولا تخلو اليمن من هؤلاء النوابغ، فمن المكفوفين شاعر اليمن وأديبها الكبير عبد الله البردوني الذي اشتهر على مستوى الوطن العربي، وكذلك العلامة الحافظ أحمد حسين عامر، وهنالك عدد من المعاقين وصلوا إلى درجة الأستاذية ويعملون في الجامعات اليمنية. ومن الجدير ذكره هنا أن هنالك عدداً من الطلاب المعاقين بلغ عام ٢٠٠٩م في المرحلة الجامعية (١٣٢٢)، والماجستير (٣٦)، والدكتوراه (١٢).(٢)

ولا شك في أن اليمن تعمل جاهدةً من أجل تحقيق متطلبات المعاقين وذلك عن طريق عدة مجالات تتمثل بما يأتي:

٣-١: في مجال التشريع:

لاشك في أن اليمن قد أنجزت الكثير من القوانين والتشريعات والقرارات التي تنظم العمل في مجال الإعاقة والمعاقين، وكانت البداية الحقيقية بعد تحقيق الوحدة الوطنية عام١٩٩٠م، إذ أن الدولة بدأت فعلاً بالاهتمام بشريحة المعاقين وجعلتهم في مقدمة الفئات الاجتماعية المستهدفة على الصعيد التنموي، ومن ضمن تلك القوانين والتشريعات ما يأتي:(٣)

أ- إنشاء اللجنة الوطنية العليا لرعاية وتأهيل المعاقين بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١م.

ب- قانون الخدمة المدنية والتأمينات رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م.

ج- قانون العمل رقم (٥) لسنة ١٩٩١م.

د- قانون الرعاية الاجتماعية رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م.

هـ- قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩م.

و- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١م.

ز- قانون إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م.

١- السياغي، خديجة أحمد أحمد، والعطار، حيدر إبراهيم، الضغوط النفسية لدى المرأة العادية والمرأة المعاقة في الجمهورية اليمنية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد السابع، ٢٠٠٥م، ص٨٨

ح- تصديق اليمن عام ٢٠٠٨م على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق المعاقين.

ط - المشاركة في القمة العربية التي عقدت في العاصمة التونسية خلال الفترة من ٢٢-٢٣مايو ٢٠٠٤م حول مشروع العقد العربي للمعوقين ٢٠٠٤-٢٠١٣م.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن القوانين اليمنية هدفت إلى أن تكون ترجمة حقيقية لبنود الاتفاقية الدولية ومحاور العقد العربي في ضمان العديد من الحقوق للمعاقين ومنها:(٤)

- الحق في العلاج والتأهيل.
- الحق في التعليم والدمج في مؤسسات التعليم والتدريب مع الإعفاء من الرسوم الدراسية.
- إعفاء وسائل النقل الفردية والجماعية على مختلف أنواعها المستعملة في نقل الأشخاص المعاقين أو التي يستعملها الشخص المعوق سواء كانت شخصية أم لجمعية معنية بشئون الأشخاص المعاقين من جميع الرسوم والضرائب، وكذلك إعفاء الأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة الأشخاص المعاقين من الرسوم الجمركية عند استيرادها.
- تحديد نسبة (٥٪) من مجموع الوظائف في القطاعين الحكومي والمختلط وفي القطاع الخاص للأشخاص المعاقين المؤهلين.
- إشراك ممثلين للمعاقين عند وضع الخطط والتشريعات والاستراتيجيات والإجراءات والاتفاقيات المحلية والعربية والدولية المتعلقة برعايتهم وتأهيلهم.
- حقهم في ارتياد المؤسسات العامة العلمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها.
- حقهم في ممارسة الحياة السياسية.

١- العجمي، حمد بليه حمد ، اتجاهات الطلبة المعوقين، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧

٢- وزارة الشئون الاجتماعية ، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني بشأن ما أنجزته الجمهورية اليمنية حول الإعاقة، مصدر سبق ذكره، ص١٧

٣- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التشريعات اليمنية في مجال رعاية وتأهيل المعاقين، ٢٠٠٥م، وملتقى الأفكار حول الإعاقة، مقتطفات وثائقية، ص٢٢

٤- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، تقرير موجز عن الأنشطة التي تم تنفيذها من محاور العقد للمعاقين (٢٠٠٤- ٢٠١٣م)، ص١-٢

٣-٢: في مجال الرعاية الاجتماعية:لا شك في أن المعاق لا يتمتع بالقدرات المعتادة لدى الشخص السليم وبالتالي فهو لا يتمكن من أن يقوم بمزاولة وظائفه الشخصية ومهامه العملية، ولذلك يكون بحاجة إلى مساعدة خارجية سواء كان ذلك من خلال إنسان أو جهاز تقني أو برنامج تعليمي، يمكنه من التغلب على إعاقته والاعتماد على النفس والاستقلال بقدراته. (١) وبناءً على ذلك كان من الطبيعي أن تكون لفئة المعاقين متطلبات تربوية ونفسية وجسمية واجتماعية تختلف عن متطلبات الأشخاص العاديين، وبالتالي فإن الاهتمام بمشاكلهم لابد أن يكون أكثر من غيرهم من أجل تذليل الصعاب التي تواجههم، والاستفادة من جهودهم في الإنتاج هو في حد ذاته توفير لطاقات إنتاجية في المجتمع. (٢)

ومن أجل ذلك برز دور المؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية في كل المجتمعات لتعمل على تكثيف الجهود في تقديم أفضل الخدمات لهؤلاء الأفراد.(٣) وبدأ الغرب الاهتمام بالمعاقين قبل حوالي ٥٠ عاماً.(٤)

أما في اليمن فقد تم تشكيل العديد من المراكز الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة بمجال رعاية المعاقين، وتم تمويلها من قبل صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.(٥)

وجدير بالإشارة إلى أن عدد هذه المراكز وصل إلى ١٠٩مركزاً وجمعية عام ٢٠١٠م، منها

١- الوزنة، طلعت بن حمزة، ديموغرافية الإعاقة في المملكة العربية السعودية، دراسة إحصائية عن حالة المعوقين المسجلين في وزارة العمل والشئون الاجتماعية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ ، ص٣

٢- فهمي، محمد سيد ، والسيد رمضان، الفئات الخاصة، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩

٣- دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الأعلى لشئون الأشخاص المعوقين، واقع الإعاقة في الأردن ٢٠١٠، العمالة والبطالة، ص١

٤- محمد ، عبد الرحمن الفكي، أطر إعداد الكوادر الوطنية العاملة في مجال الإعاقة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤)، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م، ص٥٨

٥- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني بشأن ما أنجزته الجمهورية اليمنية حول الإعاقة وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مقدم للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي ٦-٧ديسمبر ٢٠١٠م، ص٧

١٧ مركزاً حكومياً، وهي تقدم خدماتها للمعاقين في معظم محافظات الجمهورية.(١)
كما قام الصندوق بإنشاء خمسة فروع في المحافظات الرئيسية التي يتواجد فيها أكبر عدد من الجمعيات والمراكز العاملة مع المعاقين، وهذه المحافظات هي تعز، إب، الحديدة، عدن، حضرموت، وتقوم هذه الفروع بتقديم بعض الخدمات الرعائية لشريحة المعاقين. (٢)
ولاشك في أن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في اليمن يسعى إلى توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية بالقدر الذي يوفر الصحة والسلامة للمعاق ويعيد تأهيله ودمجه في المجتمع للمشاركة في بنائه وبذلك يكون الحد من الإعاقة والتخفيف من آثارها على المعاق وأسرته والمجتمع، ويلاحظ أن برنامج الرعاية الاجتماعية قدم خدماته للمعاقين في مجالات عدة بحيث بلغ عدد هذه الخدمات حوالي (٩٠ألف خدمة)، وبلغت تكلفتها (٢.٦مليار ريال) أي ما يساوي (١١.٨مليون دولار أمريكي). وبالنظر إلى الجدول (١٠) يلاحظ منه أن الخدمات المقدمة للمعاقين في اليمن تتمثل بكل مما يأتي:
٣-٢- ١-الخدمات الصحية: تتمثل الخدمات الصحية بالوقاية من الإعاقة وتوفير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية الشاملة للأشخاص المعاقين وذلك من خلال تقديم الخدمات الطبية والعلاجية مثل إجراء العمليات الجراحية للعظام والأطراف، وجراحة العيون وعمليات زراعة القرنية وتركيب العدسات، وعمليات شفط السوائل من الدماغ، وتوفير الأدوية المستمرة والمؤقتة، وإجراء الفحوصات التشخيصية، وتقديم العلاج الطبيعي ومستلزماته، كما يقوم الصندوق بالتدخل المبكر للحد من تفشي ظاهرة الإعاقة من خلال الجراحة المبكرة لبعض حالات الإعاقة. وبالنظر إلى الجدول (١٠) يلاحظ منه أن الخدمات الصحية تشكل (٧٩٪) من إجمالي عدد الخدمات المقدمة للمعاقين، و(١٥.٦٪) من تكلفة هذه الخدمات.

١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين،٢٠١٠م، ص ١٤و٢٠

٢- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لعام ٢٠١٠ م، ص٢٤

٢- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني بشأن ما أنجزته الجمهورية اليمنية حول الإعاقة، مصدر سبق ذكره، ص١٧

٣-٢-٢- الخدمات التعليمية: يعد التعليم لبنة أساسية في التغلب على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة لذا فإن صندوق رعاية المعاقين يقوم بتوفير الخدمات التعليمية لهم في مختلف مراحل التعليم (رياض أطفال، أساسي، ثانوي، دبلوم عالي بعد الثانوية، جامعي، ماجستير، دكتوراه)، ويقوم بإجراء دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة وطويلة، ومن ضمن خدماته أيضاً تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، والعلاج النطقي والوظيفي. (٣)

جدول (١٠) مجالات توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمعاقين في اليمن لعام ٢٠١٠م

البيان	الخدمات الاجتماعية		التكلفة		
	العدد	%	ريال يمني	دولار أمريكي	%
الخدمات الصحية	٧٠٨٥٤	٧٩.٠	١٩٤٢٧٨٠٠٥٣	٨٨٤٧٣٠٦	١٥.٦
الخدمات التعليمية	٨٤٢٦	٩.٤	٢٤٣٩٩٧٣٥٠	١١١١١٥٠	١٨.٥
الخدمات المالية	٢٤١٠	٢.٧	٢٣٢٥٧٩٧٤	١٠٥٩١٦	٦٣.٢
الخدمات العينية	٧٩٩٠	٨.٩	٣٧٢٨٧١٨٨٧	١٦٩٨٠٣٧	٢.٧
الإجمالي	٨٩٦٨٠	١٠٠	٢٥٨٢٩٠٧٢٦٤	١١٧٦٢٤٠٨	١٠٠

(*) متوسط سعر الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠م هو (٢١٩.٥٩ ريال يمني)

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على:

- صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة الصندوق لعام ٢٠١٠م، ص٤

- كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠م، فصل الحسابات القومية، جدول (١٨)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن هنالك (١٣) مركزاً وجمعية تنفذ برامج التعليم والتأهيل والتدريب للمعاقين ذهنياً بما يتناسب وطبيعة إعاقتهم وإمكانيتهم وتتمثل بعدة مجالات أهمها ما يأتي: (١)

أ- الزراعة والبستنة والأشغال الفلاحية.

ب- الجلديات.

ج- التنجيد.

د- النسيج والسجاد.

هـ- النجارة اليدوية البسيطة غير الخطرة.

و- الخياطة.

ز- التريكو.

ح- الأشغال اليدوية.

ط- الدمى وألعاب الأطفال.

ي- السيراميك والفخار.

ك- سرفيس السيارات (بنشر + تغيير زيوت + غسيل...).

ل- التعبئة والتغليف.

م- الكمبيوتر.

ن- تدوير النفايات المنزلية.

وعلى الرغم من أهمية التعليم والتدريب إلا أن الملاحظ من الجدول (١٠) أن الخدمات التعليمية لا تشكل إلا (٩.٤٪) من إجمالي عدد الخدمات المقدمة للمعاقين و(١٨.٥٪) من تكلفتها، بل أنها انخفضت من (١٠١٧٤خدمة) إلى (٨٤٢٦ خدمة) بين عامي ٢٠٠٩و٢٠١٠م.

٣-٢-٣- الخدمات المالية:

يقوم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بتقديم المساعدات المالية للحالات التي يتطلب علاجها في الخارج، كما يقدم إعانات مالية للزواج، ومنح المساعدات المالية الفورية الضرورية للحالات التي تأتي من خارج العاصمة.(١) وبالنظر إلى الجدول (١٠) يلاحظ منه أن الخدمات المالية تشكل (٢.٧٪) من إجمالي عدد الخدمات المقدمة للمعاقين و(٦٣.٢٪) من تكلفة هذه الخدمات.

يقوم الصندوق بتوفير الأجهزة الطبية والتعويضية والوسائل المساعدة مثل الكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، وكذا السماعات الطبية والفرش والمخدات والأحزمة الطبية، وأجهزة شفط السوائل من الدماغ، وأجهزة فحص السكر، والإبر الخاصة بالتخثر، والأطراف الصناعية، والعكاكيز، وكذا توفير مستلزمات المعاقين بصرياً مثل النظارات والساعات الناطقة والملموسة وغيرها.(٢) وبالنظر إلى الجدول (١٠) يلاحظ منه أن الخدمات العينية تشكل (٨.٩٪) من إجمالي عدد الخدمات المقدمة للمعاقين و(٢.٧٪) من تكلفة هذه الخدمات.

١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ص٧

٣-٢-٤- الخدمات العينية:

٣-٣- في مجال التشغيل: تكمن أهمية تشغيل وتوظيف المعاقين في إكسابهم الثقة بقدراتهم في الاعتماد على الذات، وفي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما يشعر المعاقون من خلال هذا العمل أنهم مثل الأسوياء، يعملون ويكسبون ويعتمدون على نفسهم بدلاً من الاعتماد على الآخرين، وأن لديهم دور في الشأن المجتمعي، ولهم إسهاماتهم في برامج التنمية، ونتيجةً لهذه الأهمية المتعلقة بتشغيل المعاقين هنالك تنسيق وتعاون مستمر بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات، والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين بشأن تشغيل وتوظيف المعاقين، إذ أن القانون اليمني قد حدد للمعاقين نسبة تصل إلى (٥٪) من مجموع الوظائف في القطاعين الحكومي والمختلط والقطاع الخاص، وبموجب هذا القانون تم توظيف (١٥٩٩معاقاً) موزعين على مختلف فئات الإعاقة، وذلك من خلال المسارات الآتية:

أ- مؤسسات وأجهزة الدولة.

ب- مؤسسات وأجهزة القطاع الخاص.

ج- العمل المحمي.

د- مشاريع إدرار الدخل.وبالنظر إلى الجدول (١١) يلاحظ منه ما يأتي:

١- بلغ عدد المشتغلين في مؤسسات الدولة (٩١٠ معاقاً) بنسبة (٥٧٪) من إجمالي المشتغلين.

٢- بلغ عدد المشتغلين في القطاع الخاص (٢٠٣ معاقاً) بنسبة (١٣٪).

٣- بلغ عدد المشتغلين في مشاريع إدرار الدخل (٣٦١ معاقاً) بنسبة (٢٢٪).

٤- بلغ عدد المشتغلين في الورش المحمية (١٢٥ معاقاً) بنسبة (٨٪).

٥- بلغ عدد المشتغلين من المعاقين حركياً (٨٨٥ معاقاً) بنسبة (٥٥٪).

٦- بلغ عدد المشتغلين من المعاقين سمعياً (٤٤٠ معاقاً) بنسبة (٢٧٪).

٧- بلغ عدد المشتغلين من المعاقين بصرياً (٢٠٢ معاقاً) بنسبة (١٣٪).

٨- بلغ عدد المشتغلين من المعاقين ذهنياً (٧٢ معاقاً) بنسبة (٥٪).

١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقارير السنوية لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ٢٠١٠و٢٠١١م، ص٩

٢- وزارة الشئون الاجتماعية، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ٢٠٠٢-٢٠٠٨م، ص٨

جدول (١١) عدد المعاقين الذين تم توظيفهم بحسب قطاع العمل ونوع الإعاقة

القطاع	العدد بحسب فئة الإعاقة					النسبة ٪
	حركياً	سمعياً	بصرياً	ذهنياً	الإجمالي	
جهاز الدولة	٥٨٦	١٨٧	١١٩	١٨	٩١٠	٥٧
القطاع الخاص	٧٥	١٠٩	٨	١١	٢٠٣	١٣
مشاريع إدرار الدخل	١٧٢	١٠٨	٧٥	٦	٣٦١	٢٢
ورش محمية	٥٢	٣٦	-	٣٧	١٢٥	٨
الإجمالي	٨٨٥	٤٤٠	٢٠٢	٧٢	١٥٩٩	
النسبة ٪	٥٥	٢٧	١٣	٥		١٠٠

المصدر: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة

٣-٤- في مجال دمج المعاقين في المجتمع: تغيرت النظرة السلبية تجاه المعاقين إلى نظرة تفاؤلية تقوم على الدمج التعليمي.(١) فدمج الأطفال المعاقين يعني نقلهم من مدارس منعزلة في التربية الخاصة إلى المدارس العادية والجامعات، وذلك لتزويدهم ببيئة طبيعية حيث يتواجد المعاقين مع أقرانهم الأصحاء لكسر العزلة التي تحيط بالمعاقين بسبب الإعاقة.وجدير بالإشارة هنا إلى أن الدمج قد يكون من خلال وجود الطالب المعاق في الصف الدراسي بالمدارس العادية لجزء من اليوم الدراسي على الأقل، وهذا يؤدي إلى زيادة التفاعل والاتصال ونمو العلاقات المتبادلة بين الأشخاص المعاقين والأسوياء، كما يتيح فرصة للطلبة الأسوياء كي يساعدوا أقرانهم المعاقين، ولذلك يلاحظ أن هذا الدمج يشكل اهتماما لدى العاملين والمهتمين برعاية المعاقين، بل أن كثيراً من المجتمعات التي ما زالت تثابر في رعاية المعاقين وتأهيلهم وجدت في فكرة الدمج الخلاص للعلاج والوقاية، فالمعاق يحتاج إلى شتى أوجه الرعاية من خلال منظور الدمج حتى يتسنى له الحصول على الاحترام والتقدير المجتمعي، وحتى يتسنى له العيش في الحياة الكريمة التي تسعى الأنظمة المعنية به لتوفيرها له. (٢) وفي هذا المجال سعت اليمن لتحقيق عملية الدمج من خلال ما يأتي: (٣)

١- الصباح، سهير، وآخرون، الصعوبات التي تواجه الطلبة المعاقين من وجهة نظر العاملين في المدارس الحكومية الأساسية في فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة القياس والتقويم ودائرة التربية الخاصة، ٢٠٠٨م، ص١

٢- الحسيني، وآخرون، دمج المعاق ذهنياً بين النظرية والتطبيق، منشورات الجمعية النسائية بجامعة أسيوط للتنمية بالتعاون مع مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، منتدى التجمع المعني بحقوق المعاق، ص٨

٣- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، تقرير موجز عن الأنشطة التي تم تنفيذها من محاور العقد للمعاقين ٢٠٠٤-٢٠١٣م، ص٣-٩، والتقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ص٤

أ- تعليم المعاقين في مدارس التعليم العام من خلال برامج التربية الشاملة، أو برامج الدمج التي يتم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة مع المعاقين، ويتم تعليمهم في مؤسسات خاصة في حالة عدم قدرة المؤسسات التربوية والتعليمية النظامية على تحقيق عملية الاندماج.

ب- إنشاء وتفعيل مجالس أولياء الأمور في مدارس الدمج ومؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بهم، بغرض تنفيذ برامج التوعية والإرشاد النفسي والاجتماعي للمعاقين ولأسرهم.

ج- تشجيع منهجية الدمج من خلال إشراك المعاقين ومنظماتهم في الفعاليات والأنشطة الرياضية والترفيهية والمخيمات مع غيرهم من الأشخاص غير المعاقين.

د- إنشاء حديقة للأطفال المعاقين ضمن حديقة عامة في العاصمة، كمرحلة أولى، ويتم دخول الأطفال غير المعاقين فيها مجاناً باعتبار ذلك إحدى قنوات الدمج.

هـ - توفير فرص عمل للمعاقين، إذ أن التشغيل يعد مدخلاً للدمج، فالشخص المعاق بعد أن يتم دمجه في المجتمع من خلال فرص التشغيل الممنوحة له سواء في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص أو الورش المحمية أو مشاريع إدرار الدخل يملؤه إحساس بالاستقرار الاجتماعي والنفسي ويشعر بالطمأنينة والثقة والعزيمة التي تدفعه للتخلص من مظاهر الانطواء والعزلة وتتغير نظرته إلى ذاته ومجتمعه.

٣-٥- تطور أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية:

صحيح أن هنالك جهوداً كبيرة تبذل في اليمن من أجل التخفيف من آثار الإعاقة، والعمل على الحد من انتشارها، ولكن الصحيح أيضاً أن تلك الجهود لا زالت متواضعة بالنظر إلى الحجم الكبير للمعاقين وتزايد أعدادهم سنة بعد أخرى وشحة الإمكانيات اللازمة لتلبية متطلبات هؤلاء المعاقين. ومن أجل أن يكون لهذه الخدمات المحدودة نفع للمعاقين ينبغي أن لا تُقدم بحسب فهم المسئولين لاحتياجات المعاقين دون الاهتمام بوجهات نظر المعاقين أنفسهم بما تقدمه تلك الخدمات لهم، إذ أن هذا الاهتمام يساعد في نجاح البرامج والخدمات الاجتماعية لأنها تعتمد على تقويم الأفراد الذين يتلقون الخدمة للوضع السائد. (١) وبالنظر إلى الجدول (١٢) يلاحظ منه الحقائق الآتية:

أ- أن هنالك تزايداً ملحوظاً في أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٨م، إذ ارتفع عددهم من حوالي (٢٤ألف مستفيد) إلى (١٢٧ألف مستفيد).

ب- انخفض عدد المستفيدين من١٢٧ألف عام ٢٠٠٨م إلى ١٢٥ألف عام ٢٠١٠ وإلى ٨٣ ألف عام ٢٠١١م.

ج- عند نسبة المستفيدين لعام ٢٠٠٤م إلى عدد المعاقين البالغ (٣٨٠ ألف) معاق بموجب تعداد ٢٠٠٤م يلاحظ أن هذه النسبة بلغت (٢٠.٩٪) من إجمالي المعاقين، وهذا يعني أن الرعاية لا تغطي إلا خُمس عدد المعاقين، وأن حوالي (٥/٤) عددهم لا يحصلون على أي رعاية، بل أن نسبة المستفيدين لعام ٢٠١١م البالغ (٨٣ ألف مستفيد) إلى عدد المعاقين المقدر بـ (٤٦٠ألف معاق) فإن نسبة المستفيدين تنخفض إلى (١٨.٠٪) من إجمالي المعاقين.

جدول (١٢) تطور أعداد المعاقين المستفيدين من خدمات الرعاية بين عامي ٢٠٠٢و٢٠١١م

السنة	العدد	السنة	العدد
٢٠٠٢	٢٣٧٨٠	٢٠٠٧	١٢٤٨١٧
٢٠٠٣	٣٨٧٧٦	٢٠٠٨	١٢٦٥٤٦
٢٠٠٤	٧٩٣٨٧	٢٠١٠	١٢٤٥٢٢
٢٠٠٥	٨٠١٠٢	٢٠١١	٨٣٤٣٩
٢٠٠٦	١١١٤٢٨	-	-

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ص١٥

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقارير السنوية للصندوق ٢٠١٠و٢٠١١م، ص٣

٣-٦- التوزيع الجغرافي للمنظمات العاملة في رعاية المعاقين:

لاشك في أن التوزيع الجغرافي للمراكز الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين يختلف من محافظة إلى أخرى، ومن الملحق (٣) تتضح الحقائق الآتية:

أ- قلة عدد المراكز الحكومية العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين إذ بلغ (١٧ مركزاً) فقط، كما أن هذا العدد لا يتوزع بشكل عادل إذ أنه يقتصر على خمس محافظات هي: الأمانة، عدن، حضرموت، أبين، الحديدة بواقع (٦ مراكز)، (٥)، (٣)، (٢)، (١) لكل منها على التوالي.

ب- أن أمانة العاصمة صنعاء تستأثر بأكثر من (٥/١) عدد المراكز الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين في اليمن إذ بلغت نسبتها (٢٢٪).

ج- بلغت نسبة المراكز والمنظمات ما يقارب النصف (٤٦٪) في ثلاث محافظات فقط هي: أمانة العاصمة، عدن، حضرموت إذ بلغت نسبها (٢٢٪)، (١٣٪)، (١١٪) على التوالي.

١- الكندري، هيفاء، الرضا عن الحياة لدى المعوقين إعاقة عقلية نمائية بسيطة وغير المعوقين، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٧، العدد ٢، جامعة الكويت، ص١٩

د- لا تتواجد أي منظمة ولا مركز في محافظة ريمة.

هـ - انعدام المنظمات العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين حركياً في ثلاث محافظات هي: المحويت، ريمة، الضالع.

و- لا تتواجد المنظمات العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين ذهنياً إلا في ست محافظات فقط هي: أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة، إب، ذمار.

ز- لا تتواجد المنظمات العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين بصرياً إلا في ثمان محافظات هي: أمانة العاصمة، تعز، حضرموت، الحديدة، إب، لحج، ذمار، عمران.

ح- هنالك تسع محافظات تنعدم فيها المنظمات العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين سمعياً وهذه المحافظات هي: أبين، صنعاء، حجة، صعدة،الجوف، المهرة، شبوة، ريمة، الضالع.

ط- لم تغُط جميع أنواع الإعاقات بالمنظمات الراعية إلا في: أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة فقط.

مما سبق يتضح أن مراكز ومنظمات المجتمع المدني العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين قليلة جداً، وأن توزيعها لا يتفق مع توزيع المعاقين في المحافظات، ولا مع أنواع الإعاقات.

٣-٧- توزيع الخدمات على المستفيدين بحسب المحافظات:

كما سبق القول أن التوزيع الجغرافي للمعاقين على مستوى محافظات الجمهورية لا يكون متساوياً إذ أن نسبتهم تزيد في محافظات وتقل في أخرى، وكذلك يكون حال التوزيع الجغرافي للمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقدمها صندوق رعاية وتأهيل المعاقين. وبالنظر إلى الملحق (٤) يلاحظ منه أنه لا يوجد تطابق بين التوزيعين، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الحقائق الآتية :

أ- تزيد نسبة المستفيدين على نسبة المعاقين في كل من أمانة العاصمة (١٨.١٪) مقابل (٦.٥٪)، إب (١٢.٤٪) مقابل (١١.٦٪)، حضرموت (٩.٧٪) مقابل (٤.٣٪)، صعدة (٨.٨٪) مقابل (٣.٩٪)، عدن (٧.٨٪) مقابل (٢.٨٪)، شبوة (٢.٤٪) مقابل (١.٨٪)، الضالع (٣.٩٪) مقابل (٢.٣٪)

ب- تزيد نسبة المعاقين على نسبة المستفيدين في كل من تعز (١٣.٧) مقابل (٩.٩٪)، الحديدة (١٢.٧٪) مقابل (٩.٤٪)، حجة (٧.٨٪) مقابل (٧.٠٪)، ذمار (٧.٢٪) مقابل (٦.٠٪)، صنعاء (٤.٣٪) مقابل (١.٦٪)، لحج (٣.٦٪) مقابل (٢.٣٪)، المحويت (٢.٩٪) مقابل (٢.٠٪)، الجوف (٢.٤٪) مقابل (٠.٣٪).

ج- هنالك زيادة طفيفة في نسبة المستفيدين في كل من أبين (٢.٠٪) مقابل (١.٩٪)، البيضاء (٢.٦٪) مقابل (٢.٣٪)، وهنالك زيادة طفيفة في نسبة المعاقين في محافظة المهرة (٠.٣٪) مقابل (٠.٢٪).

د- هنالك ثلاث محافظات لم تحصل على خدمات الرعاية المقدمة للمعاقين، وهي عمران، ريمة، مأرب، على الرغم من أن المحافظات الثلاث تضم (٧.٨٪) من إجمالي المعاقين في اليمن، إذ بلغت نسب المعاقين فيها (٣.٨٪)، (٣.١٪)، (٠.٩٪) في كل منها على التوالي.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن دراسة أجريت حول دور منظمات المجتمع المدني المسجلة لدى الجهات الرسمية في تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان في مناطق مختارة (أمانة العاصمة، الديوان العام، حضرموت، إب) ، تم التوصل فيها إلى ما يأتي: (١)

١- أن من بين (٢٧٣٩منظمة) مسجلة عام ٢٠١١م تم التوصل إلى عدد (٣٢٦منظمة) يمكن أن تكون لها أنشطة في مجال العمل السكاني أي حوالي (١٢٪) من إجمالي تلك المنظمات.

٢- أن نتائج المسح التلفوني لهذه المنظمات المختارة للتأكد من وجودها على الواقع ومعرفة طبيعة نشاطها لم يحصل الفريق الميداني على تأكيدات إلا من (٧٢منظمة) فقط وهي التي أجابت على أسئلة المسح التلفوني وتحقق فيها شروط الاختيار كوحدة مستهدفة للدراسة.

تبين بعد تطبيق معايير الاختيار أن(٢.٦٪) من إجمالي كل المنظمات في المناطق المختارة هي التي تعمل في مجال السكان. وهذا يدل على أن بعض منظمات المجتمع المدني – ومنها تلك العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين - لا تقوم بواجبها، وهي عبارة عن أسماء ومقرات لجمع الدعم المالي من الدولة ومن المنظمات الإقليمية والدولية.فعلى سبيل المثال يُظهر الملحق (٥) وجود أربع منظمات عاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين في محافظة عمران الأولى للمعاقين حركياً والثانية للمعاقين بصرياً والثالثة والرابعة للمعاقين سمعياً، وفي مأرب منظمتان أحدهما لرعاية المعاقين حركياً والثانية للمعاقين سمعياً، وبحسب البيانات الرسمية الموضحة في الملحق (٤) لا يوجد مستفيدين في هاتين المحافظتين.

١- الشعب، مجاهد، والعاقل، عبد السلام سعيد، دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان، دراسة تحليلية، المنتدى الأول للسكان لمنظمات المجتمع المدني، اللقاء السنوي الثالث في صنعاء ١١-١٢يونيو ٢٠١٣م، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، والمجلس الوطني للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إبريل ٢٠١٣م، ص٩٣

وجدير بالإشارة هنا إلى أن الفساد الذي انتشر في كل مؤسسات الدولة اليمنية، وأدى إلى احتلال اليمن المرتبة ١٤٦من بين ١٨٣دولة، أي أن هنالك (١٤٥ دولة) أفضل حالاً من اليمن من حيث الفساد.(١) وربما أن هذا الفساد لم تسلم منه منظمات المجتمع المدني، والمراكز العاملة في رعاية وتأهيل المعاقين، والأمل معقود في أن يتحقق لليمنيين قيام دولتهم المدنية التي ستعمل على تخفيف معاناة هذا الشعب، وتُحقق له الحياة الحرة الكريمة مثل بقية شعوب العالم.

النتائج والتوصيات

٤-١- النتائج:

١- تضاعف عدد المعاقين في اليمن بين عامي ١٩٩٤و٢٠٠٤م حوالي خمس مرات إذ ارتفع من (٧٨ ألف) إلى (٣٨٠ ألف)، وبلغت نسبة المعاقين (١.٩٣٪) من إجمالي سكان اليمن.

٢- أن صعوبة السير وصعوبة الإبصار هما أكثر الإعاقات انتشاراً إذ بلغت نسبة الذين يعانون منهما (٢١.١٪) و (١٩.٠٪) على التوالي، وأقل الإعاقات هي صعوبة سماع الأصوات والنطق معاً إذ بلغت نسبتها (٤.٠٪).

٣- تبلغ نسبة الذين يعانون من إعاقة سماع الأصوات أكثر من (١٠/١) إجمالي المعاقين في اليمن (١٠.٧٪).

٤- تبلغ نسبة من يعانون من إعاقة ذهنية (١٤.٥٪) من إجمالي المعاقين في اليمن.

٥- ترتفع نسبة المعاقين في الريف إلى أكثر من ثلاثة أضعاف نسبتهم في الحضر إذ بلغت (٧٦.١٪) مقابل (٢٣.٩٪).

٦- بلغت الإعاقة أعلى مستوى لها في كل من تعز، الحديدة إب، وأدناها في مأرب، المهرة.

٧- أن (٢٦.٣٪) من إجمالي السكان المعاقين كانت إعاقتهم نتيجة عيوب خلقية (منذ الولادة).

٨- أن (٢٢.٢٪) من المعاقين كانت إعاقتهم ناتجة عن أمراض / علل صحية.

٩- أن (١١.١٪) من المعاقين ترجع أسباب إعاقتهم إلى حوادث السير.

١٠ - أن كل أسباب الإعاقات- باستثناء كبر السن- كانت أشد فتكاً بالذكور قياساً بالإناث وخاصة تلك الناتجة عن إصابات السلاح إذ بلغت نسبة الذكور(٨٨.٩٪) مقابل (١١.٠٪)، والألغام الأرضية (٨٣.٦٪) مقابل (١٦.٤٪).

١- محي الدين،أمين محمد ، دراسة حول خصائص النمو المتحقق في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م، شئون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد (٤٥)، أبريل – يونيو ٢٠١٢م، ص٩٨

١١- أن إجمالي الخدمات المقدمة للمعاقين في اليمن بلغ عددها حوالي (٩٠ألف خدمة)، وبلغت تكلفتها حوالي (٢.٦مليار ريال يمني) أي ما يساوي (١١.٨مليون دولار أمريكي).

١٢- انخفضت نسبة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية المقدمة للمعاقين من (٢٠.٩٪) من إجمالي المعاقين بموجب تعداد ٢٠٠٤م إلى (١٨.٠٪) عام ٢٠١١م.

١٣- تزيد نسبة المستفيدين على نسبة المعاقين في محافظات كل من: أمانة العاصمة (١٨.١) مقابل (٦.٥٪)، إب (١٢.٤٪) مقابل (١١.٦٪)، حضرموت (٩.٧٪) مقابل (٤.٣٪)، صعدة (٨.٨٪) مقابل (٣.٩٪)، عدن (٧.٨٪) مقابل (٢.٨٪)، شبوة (٢.٤٪) مقابل (١.٨٪)، الضالع (٣.٩٪) مقابل (٢.٣٪)

١٤- تزيد نسبة المعاقين على نسبة المستفيدين في كل من تعز(١٣.٧) مقابل (٩.٩٪)،الحديدة (١٢.٧٪) مقابل (٩.٤٪)،حجة (٧.٨٪) مقابل (٧.٠٪)، ذمار(٧.٢٪) مقابل (٦.٠٪)، صنعاء (٤.٣٪) مقابل (١.٦٪)، لحج (٣.٦٪) مقابل (٢.٣٪)، المحويت (٢.٩٪) مقابل (٢.٠٪)، الجوف (٢.٤٪) مقابل (٠.٣٪).

١٥- على الرغم من أن محافظات عمران، ريمة، مأرب تضم (٧.٨٪) من إجمالي المعاقين في اليمن إلا أنه لم تُسجل في أي منها نسبة من المستفيدين من خدمات الرعاية المقدمة للمعاقين.

١٦- وجود نقص شديد في تغطية الخدمات إذ بلغت نسبة الحاصلين على الخدمات (٢٧.٩٪) من إجمالي المعاقين في اليمن عام ٢٠١٠م.

١٧- انخفاض نسبة الإناث المعاقات قياساً بالمعاقين الذكور، إذ بلغت (٤٦.٩٪) مقابل (٥٣.١٪) في تعداد ١٩٩٤م، و(٤٣.٣٪) مقابل (٥٦.٧٪) في تعداد ٢٠٠٤م.

١٨- ارتفاع نسبة المعاقين في اليمن مع التقدم في العمر باستثناء الفئة الأخيرة (٦٠ سنة فأكثر) إذ ارتفعت من (١٣.٦٪) في فئة الأطفال (صفر-١٤سنة) إلى (٢٠.٢٪) في الفئة العمرية (١٥-٣٠سنة)، ثم إلى (٣٥.٤٪) في الفئة (٣٠-٦٠ سنة).

٤-٢- التوصيات:

١- الابتعاد عن زواج الأقارب ولاسيما الزواج من الدرجة الأولى (أبناء العم أو العمات، وأبناء الخال أو الخالات) والإغراب فيه ما أمكن.

٢- نشر المراكز والمختبرات في عواصم المحافظات ومراكز المديريات لإجراء الفحوصات اللازمة قبل الزواج وأثناء الحمل لتجنب إنجاب أطفال معاقين.

٣- إجراء الولادات في الأماكن المجهزة لذلك من حيث النظافة وتوفر وسائل الإسعاف اللازمة للأم والطفل.

٤- توفير المعينات والأجهزة التعويضية التي تسهم في تحقيق اندماج الأشخاص المعاقين في المجتمع وتيسير حياتهم وجعلها في متناول إمكاناتهم المادية.

٥- إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الدولة، وتوفير الاعتماد اللازم لها بما يكفل تحسين أوضاع المعاقين.

٦- توفير الكوادر البشرية الصحية المتخصصة في مجال الإعاقة بمختلف أنواعها وتدريبها وتأهيلها بالاستفادة من التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المتوفرة.

٧- إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الأشخاص المعاقين، وأن تكون نتائج تعداد ٢٠١٤م متضمنة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمعاقين.

٨- تقديم الدعم والمساعدة لأسر المعاقين وتدريبها على التعامل السليم معهم، وتصميم برامج إرشادية لخفض الضغوط النفسية لدى هذه الأسر.

٩- التلقيح الإجباري لجميع الأطفال ضد الأمراض مثل التيتانوس، شلل الأطفال، الدرن، الدفتريا، الحصبة الألمانية وغيرها من الأمراض المسببة للإعاقة.

١٠- متابعة المراكز والجمعيات الأهلية والحكومية المتخصصة في رعاية وتأهيل المعاقين، والتأكد من الأنشطة التي تقوم بها فعلياً، وابعادها عن الفساد والمفسدين.

١١- ضرورة وجود رخص القيادة لدى جميع سائقي السيارات والمركبات والدراجات النارية، وأن يكون هناك جهاز يضبط عملية التلاعب الحاصل في منح هذه الرخص.

١٢- إلزام أصحاب الدراجات النارية بقواعد المرور المطبقة مع السيارات، وخاصة الالتزام باتجاهات السير في الشوارع.

١٣- يقترح الباحث على زملائه الباحثين إجراء المزيد من البحوث التفصيلية على مستوى كل إعاقة، أو كل محافظة.

قائمة المصادر والمراجع:

١- أبو الديار، مسعد نجاح، فاعلية برنامج للإرشاد العقلاني – الانفعالي في تنمية التفاؤل لخفض حدة الضغوط النفسية لدى عينة من أسر الأطفال المعوقين سمعياً، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٨)، العدد (٣)، جامعة الكويت،٢٠١٠م.

٢- أبو النصر، مدحت، الإعاقة الحسية، المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية، سلسلة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٥م.

٣- التقرير الوطني الأول عن حالة السكان في سورية، ص٢٢٩ http://www.nesasy.org/-101/7348-20085834

٤- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية.

٥- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠م، فصل الحسابات القومية،

٦- الجهاز المركزي للإحصاء، والمجلس الوطني للسكان، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٥م).

٧- الحداد، أحمد بن عبد العزيز، زواج الأقارب بين الفقه والطب، الإمارات العربية المتحدة، دبي. www.cags.org.ae/e3haddad.pdf

٨- الحسيني، وآخرون، دمج المعاق ذهنياً بين النظرية والتطبيق، منشورات الجمعية النسائية بجامعة أسيوط للتنمية بالتعاون مع مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، منتدى التجمع المعني بحقوق المعاق.

٩- الحلواجي، كاظم، الوقاية من الإعاقة. he.moh.gov.bh/PDF/w1.pdf

١٠- حوامدة، مصطفى محمود، وعدنان أحمد الصمادي، زواج الأقارب وعلاقته بانتشار الإعاقات العقلية بين الأبناء ووجهة نظر الإسلام في ذلك، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٣٣، العدد ٤، الكويت، ٢٠٠٥م.

١١- دائرة الدراسات والبحوث، المديرية العامة للتخطيط، ووزارة الصحة، مسح المعارف والاتجاهات حول التشوهات الخلقية والاعتلالات الوراثية، إضاءات على أهم نتائج المسح الصحي العالمي والبحوث الوطنية المنفذة معه، سلطنة عُمان، ٢٠٠٨م.

١٢- الديب، بثينة محمود، التقرير الوطني عن إحصاءات الإعاقة في مصر.

١٣- دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الأعلى لشئون الأشخاص المعوقين، واقع الإعاقة في الأردن ٢٠١٠: العمالة والبطالة.

١٤- الزعبي، محمد أحمد، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، دراسة نظرية- تطبيقية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م.

١٥- زكي، ممدوح، وعز الدين الدنشاري، المعجم الموضوعي للمصطلحات الطبية، مصادرها اللاتينية واليونانية وشرحها بالعربية والإنجليزية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٦- السياغي، خديجة أحمد أحمد ، والعطار، حيدر إبراهيم ، الضغوط النفسية لدى المرأة العادية والمرأة المعاقة في الجمهورية اليمنية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد السابع، ٢٠٠٥م.

١٧- الشعب، مجاهد ، والعاقل، عبد السلام سعيد ، دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان، دراسة تحليلية، المنتدى الأول للسكان لمنظمات المجتمع المدني، اللقاء السنوي الثالث في صنعاء ١١-١٢يونيو ٢٠١٣م، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، والمجلس الوطني للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إبريل ٢٠١٣م ، ص٩٣

١٨- الصباح، سهير، وآخرون، الصعوبات التي تواجه الطلبة المعاقين من وجهة نظر العاملين في المدارس الحكومية الأساسية في فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة القياس والتقويم ودائرة التربية الخاصة، ٢٠٠٨م.

١٩- صحيفة العرب، الحقيقة عن كثب، العدد (٧٩٦٦)، قطر، الدوحة، الأحد ٤ إبريل ٢٠١٠م.

٢٠- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي.

٢١- الطريفي، محمد بن حمود ، مركز الشرق الأوسط يؤطر لإستراتيجية عمل عربي مشترك، من أجل المعوقين، الندوة الوطنية للمعاقين (عُمان)، عُمان التنمية، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤) مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م.

٢٢- عبدات، روحي مروح، الآثار النفسية والاجتماعية للإعاقة على إخوة الأشخاص المعاقين، دراسة ميدانية، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، مصرف الشارقة الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

٢٣- العجمي، حمد بليه حمد، اتجاهات الطلبة المعوقين حركياً وبصرياً المتفوقين وغير المتفوقين نحو المجتمع والأسرة والمعلم: دراسة مسحية مقارنة بين المعوقين في بعض المتغيرات الديمغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٤، السنة ٣٣، يناير ٢٠٠٧م.

٢٤- عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي- حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨م.

٢٥- الغاشي، رحمة سالم، العيوب الخلقية أسبابه ومسبباتها أثناء فترة الحمل والولادة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤)، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م.

٢٦- فارد، بريان، موسوعة صحة الإنسان، التغلب على المعوقات، دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٧- فهمي، محمد سيد، والسيد رمضان، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية (المجرمين- المعوقين)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،١٩٨٤م.

٢٨- الكندري، هيفاء، الرضا عن الحياة لدى المعوقين إعاقة عقلية نمائية بسيطة وغير المعوقين، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٧، العدد ٢، جامعة الكويت.

٢٩- محمد، عبد الرحمن الفكي، أطر إعداد الكوادر الوطنية العاملة في مجال الإعاقة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٧٤)، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، السعودية، الرياض، يناير ٢٠٠٦م.

٣٠- محي الدين،أمين محمد، دراسة حول خصائص النمو المتحقق في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م، شئون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد (٤٥)، أبريل – يونيو ٢٠١٢م، ص٩٨

٣١- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، أغسطس٢٠٠٧، ص١٤

٣٢- ملتقى الأفكار حول الإعاقة، مقتطفات وثائقية.http://yehwrf.org/content.php?id=19

٣٣- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ٢٠٠٢-٢٠٠٨م،

٣٤- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، تقرير موجز عن الأنشطة التي تم تنفيذها من محاور العقد للمعاقين (٢٠٠٤- ٢٠١٣م).

٣٥- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التشريعات اليمنية في مجال رعاية وتأهيل المعاقين، ٢٠٠٥م.

٣٦- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني بشأن ما أنجزته الجمهورية اليمنية حول الإعاقة وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مقدم للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي ٦-٧ديسمبر ٢٠١٠م.

٣٧- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين،٢٠١٠م.

٣٨- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين،٢٠١١م، ص٩

٣٩- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، التقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، في الجمهورية اليمنية، الندوة الاجتماعية حول مشكلات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي ١٠-١١ يونيو ٢٠٠٩م.

٤٠- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وملتقى الأفكار حول الإعاقة، مقتطفات وثائقية.

٤١- وزارة الصحة العامة والسكان، قطاع الرعاية الصحية الأولية، الإدارة العامة لصحة الأسرة، ، صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، البرنامج الوطني لمكافحة العمى.

٤٢- الوزنة، طلعت بن حمزة، ديموغرافية الإعاقة في المملكة العربية السعودية، دراسة إحصائية عن حالة المعوقين المسجلين في وزارة العمل والشئون الاجتماعية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ.

مواقع بعض الوزارات:

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء

http://www.cso-yemen.org

٢- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

http://www.yemen.gov.ye/portal/Default.aspx?alias=www.yemen.gov.ye/portal/mosal

٣- وزارة الصحة العامة والسكان

http://www.yemen.gov.ye/portal/Default.aspx?alias=www.yemen.gov.ye/portal/moh

الملاحق

ملحق (١) التوزيع العددي للمعاقين حسب نوع الإعاقة والجنس والحضر والريف، تعداد ٢٠٠٤م

نوع الإعاقة	الإجمالي (*)	%	ذكور	إناث	حضر	ريف
١- إعاقات حسية	١٤٥٨٧٩	٣٨.٤	٧٨١٥٨	٦٧٧٢١	٣٣٣٣١	١١٢٥٤٨
أ- صعوبة الإبصار	٧٢٣٣١	١٩.٠	٣٧٤٨٦	٣٤٨٤٥	١٦٤٣٢	٥٥٨٩٩
ب- صعوبة سماع الأصوات	٤٠٥٧٩	١٠.٧	٢١٥٧٨	١٩٠٠١	٨٣٩٩	٣٢١٨٠
ج- صعوبة النطق	١٧٦٧٦	٤.٧	١٠٦٧٤	٧٠٠٢	٤٦٥٩	١٣٠١٧
د- صعوبة السماع والنطق	١٥٢٩٣	٤.٠	٨٤٢٠	٦٨٧٣	٣٨٤١	١١٤٥٢
٢- إعاقات جسمية	١٢٣٥١١	٣٢.٥	٧١٢١٧	٥٢٢٩٤	٢٩٤٧٨	٩٤٠٣٣
أ- صعوبة السير	٨٠٢٥٦	٢١.١	٤٥٨٠٨	٣٤٤٤٨	١٩٦٩٩	٦٠٥٥٧
ب- صعوبة حركة الجسم	٢٥٦٩٣	٦.٨	١٤١٤٤	١١٥٤٩	٥٩٠١	١٩٧٩٢
ج- صعوبة الإمساك بالأشياء	١٧٥٦٢	٤.٦	١١٢٦٥	٦٢٩٧	٣٨٧٨	١٣٦٨٤
٣- إعاقة ذهنية	٥٤٩٧٤	١٤.٥	٣٧٣١٧	١٧٦٥٧	١٥١٢٠	٣٩٨٥٤
٤- إعاقات مزدوجة	٥٣٦٧٨	١٤.١	٢٧٦٩٦	٢٥٩٨٢	١١٩٤٥	٤١٧٣٣
غير مبين	١٨٨٢	٠.٥	١١١٥	٧٦٧	٧٦٥	١١١٧
الإجمالي	٣٧٩٩٢٤	١٠٠.٠	٢١٥٥٠٣	١٦٤٤٢١	٩٠٦٣٩	٢٨٩٢٨٥

(*) الإجمالي هنا = الحضر + الريف، أو الذكور + الإناث لكل نوع من الصعوبات المسجلة

المصدر: النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٢٨٧

ملحق (٢) التوزيع النسبي للمعاقين في اليمن حسب الفئات العمرية (*)

الفئات العمرية	عدد المعاقين	ذكور	إناث	إجمالي
٤-٠	٤٩٤٠	١.٣	١.٣	١.٣
٩-٥	١٤٤٣٧	٤.٥	٣.٨	٤.٢
١٤-١٠	٢٥٨٣٥	٩.٣	٦.٨	٨.١
١٩-١٥	٢٤٣١٥	٨.٣	٦.٤	٧.٤
٢٤-٢٠	٢٠١٣٦	٦.٩	٥.٣	٦.٢
٢٩-٢٥	٢٢٠٣٦	٧.٤	٥.٨	٦.٦
٣٤-٣٠	٢٢٧٩٥	٧.٥	٦.٠	٦.٨
٣٩-٣٥	٢٣١٧٥	٧.٥	٦.١	٦.٩
٤٤-٤٠	٢٢٧٩٥	٦.٦	٦.٠	٦.٣
٤٩-٤٥	١٨٦١٦	٥.٣	٤.٩	٥.١
٥٤-٥٠	٢٦٢١٥	٥.٩	٦.٩	٦.٤
٥٩-٥٥	١٥٥٧٧	٣.٧	٤.١	٣.٩
٦٤-٦٠	٣٠٣٩٤	٦.٢	٨.٠	٧.١
٦٩-٦٥	١٦٧١٧	٣.٣	٤.٤	٣.٨
٧٤-٧٠	٢٩٢٥٤	٥.٦	٧.٧	٦.٦
٧٥فأكثر	٦٢٦٨٧	١٠.٨	١٦.٥	١٣.٤
الإجمالي النسبي	-	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الإجمالي العددي	٣٧٩٩٢٤	٢١٥٥٠٣	١٦٤٤٢١	٣٧٩٩٢٤

(*) تم استخراج هذه النسب من نتائج توزيع المعاقين بحسب العمر في تعداد ١٩٩٤م لعدم توفر توزيع المعاقين بحسب العمر في تعداد ٢٠٠٤م، انظر:

-النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م،التقرير العام، صنعاء، مارس ١٩٩٦م، ص١٤٣

--النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص ٢٠٤

ملحق(٣) التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين

المحافظة	مراكز حكومية	منظمات غير حكومية					الإجمالي
		معاقين حركياً	معاقين ذهنياً	معاقين بصرياً	معاقين سمعياً	أخرى	
الأمانة	٦	٢	٢	٢	٢	٨	٢٢
عدن	٥	١	٣	-	١	٣	١٣
تعز	-	١	١	١	١	٣	٧
حضرموت	٣	٤	-	٢	٢	-	١١
الحديدة	١	١	٢	١	١	١	٧
أبين	٢	٢	-	-	-	-	٤
إب	-	١	١	١	١	٢	٦
لحج	-	١	-	١	١	-	٣
ذمار	-	١	١	٢	٢	-	٦
عمران	-	١	-	١	٢	-	٤
صنعاء	-	٣	-	-	-	٢	٥
حجة	-	١	-	-	-	١	٢
صعدة	-	١	-	-	-	-	١
البيضاء	-	٢	-	-	١	-	٣
الجوف	-	٣	-	-	-	-	٣
مأرب	-	١	-	-	١	-	٢
المهرة	-	١	-	-	-	-	١
شبوة	-	٢	-	-	-	-	٢
المحويت	-	-	-	-	١	-	١
ريمة	-	-	-	-	-	-	-
الضالع	-	-	-	-	-	١	١
الإجمالي	١٧	٢٩	١٠	١١	١٦	٢١	١٠٤
المستفيدين	٦٣٢٨	٤٠٥٨٦	١٥٩٢٨	١١٤٣٧	١٤٥٦٠	٣٧٧٠٧	١٢٦٥٤٦

المصدر: صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير الوطني حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ص٦

ملحق (٤) التوزيع الجغرافي للمعاقين والمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية

المحافظة	المعاقون		المستفيدون
	١٩٩٤	٢٠٠٤	%
تعز	١٤.٥	١٣.٧	٩.٩
الحديدة	١٣.٩	١٢.٧	٩.٤
إب	١١.١	١١.٦	١٢.٤
حجة	٧.٤	٧.٨	٠.٧
ذمار	٧.٧	٧.٢	٦.٠
الأمانة	٦.٠	٦.٥	١٨.١
حضرموت	٤.٤	٤.٣	٩.٧
صنعاء	٣.٩	٤.٣	١.٦
صعدة	٣.٦	٣.٩	٨.٨
عمران	٤.٥	٣.٨	-
لحج	٣.٤	٣.٦	٢.٣
ريمة	٢.٦	٣.١	-
المحويت	٣.٠	٢.٩	٢.٠
عدن	٣.٠	٢.٨	٧.٨
الجوف	١.٨	٢.٤	٠.٣
البيضاء	٢.١	٢.٣	٢.٦
الضالع	٢.١	٢.٣	٣.٩
أبين	١.٨	١.٩	٢.٠
شبوة	١.٩	١.٨	٢.٤
مأرب	٠.٨	٠.٩	-
المهرة	٠.٥	٠.٣	٠.٢
الإجمالي العددي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالي النسبي	٧٨٤٦١	٣٧٩٩٢٤	١٢٤٥٢٢

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

-النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م ،التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية، ص٩٨و٢٠٥

- كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م

- صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، التقرير السنوي لأنشطة الصندوق، ٢٠١٠م، ص١٤-٢١

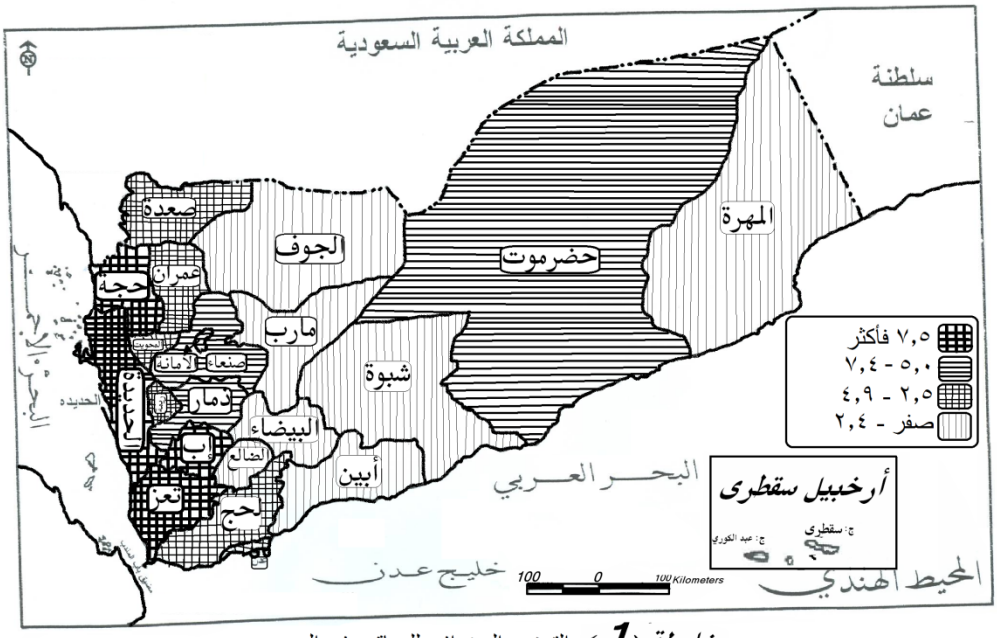

خارطة (1) التوزيع الجغرافي للمعاقين في اليمن

أبرز معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات التربوية والتعليمية

أ.د. محمد زايد بركة
أ/ أكرم محمد أحمد حمادي
كلية التربية – جامعة النيلين – السودان

الملخص

6

يعتبر التخطيط التربوي السليم هو وسيلة الدولة لتطوير نظمها التعليمية وتحقيق تطلعات شعوبها وآمالهم وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والامكانات المتاحة فيها للتعليم ،ومن ثم فإنه ينبغي للدولة أن تهتم بهذا التخطيط وأن تدرك أن التخطيط الاستراتيجي ليس مجرد بدعة جديدة ندخلها إلى نظام التعليم، بل هو أسلوب علمي وفني في معالجة المشكلات التربوية ،ولا نستطيع بدونه التصدي للواقع الذي بين أيدينا، كما أنه حاجة ماسة وضرورية وملحة لمواجهة أزمة التربية في بلادنا.

وهناك العديد من التجارب العالمية التي أثبتت مدى نجاح تطبيق التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العام، ولكن لكل عمل من الأعمال الهامة معوقات وصعوبات تواجه القائمين عليه، ومن هنا رأى الباحث ضرورة التعرف على أبرز المعوقات التي تعيق تطبيق التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات التربوية والتعليمية، و سبل التغلب عليها.

ويعتقد الباحث أن الكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه القيادات التربوية والتعليمية عند تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام سيساعدهم على اتباع هذا النوع من التخطيط لما له أهمية في تسيير العمل التربوي وخاصة نحن نعيش في ظل متغيرات مختلفة أثرت على العملية التعليمية ببلدنا الحبيب.

Abstract

The right educational planning is a means of the State for the development of their educational systems and to achieve the aspirations and to achieve the aspirations and hopes of their people in addition achieving the best advantages of resources and potential . where they are available for education, Therefore, the government should be interested in planning and to awore that the strategic planning is not just a new creation entering to the education system, but it is a scientific and artistic in addressing the educational problems, without which we can't address the reality which is in our hands. Moreover it is important and necessary task in facing a crisis of education

There are many global experiences that proved the success of the practice of the strategic planning in public educational organization on the other hand, for an important work of the obstacles and difficulties faced who are in in charge of it, and from here the opinion of the researcher, the need to identify the main obstacles which hinder the practice of the strategic planning in all public .education institutions, and the ways to overcome them

The researcher believes that the disclosure of the difficulties and obstacles facing the leaderships in practice of the strategic planning in all education institutions will help them to follow this type of planning for its importance in the conduct of the educational work especially we live under the different variables which affected in process of education in our country.

مقدمة:

إن أبرز ما يميز الانسان عن كثير من المخلوقات انه كائن اجتماعي بمعنى انه لا غنى له عن العيش مع الجماعة،وعن الجهد المشترك لتسهيل أمور معيشته في حياته المتحضرة.فالإدارة وسيلة مهمة لتنظيم الجهود الجماعية.ومن هنا كانت حاجة الإنسان للتخطيط الاستراتيجي ذات أهمية بالغة بالنسبة للفرد وللجماعة عند سعيها لسد حاجاتها وتحقيق غاياتها.

إن التخطيط مهم جداً للإنسان،وهو عكس العشوائية والعفوية والارتجال وعدم النظام.واستخدام الإنسان منذ نشأته أسلوب التخطيط للتغلب على مشكلة الموارد المحددة أمام الحاجات المتعددة.

ولعل أول تجربة للتخطيط تناقلها التاريخ تلك التي قام بها سيدنا يوسف عليه السلام في تفسير حلم فرعون مصر،وتوزيعه للمحصول بين سنين العجاف وسنين الرواج.فالتخطيط هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب والمرسوم،لإنجاح الأعمال والإنجازات،وهو الدليل نحو المستقبل، وصولاً إلى الأهداف المطلوبة.(أبو النصر،٢٠٠٨: ١١٩).

إن العصر الحديث جعل من التخطيط أهمية خاصة في مجال السياسة والاقتصاد والتربية والإدارة وغيرها من أنشطة المجتمع.ومن هنا دعت الضرورة إلى تحديد ماهية التخطيط بصفة عامة والتربوي بصفة خاصة،ومحاولة وضع مجموعة من التصورات المستقبلية لإمكانية الاستفادة منها في التخطيط التعليمي في المجتمعات الحديثة.وهناك أكثر من مفهوم للتخطيط بصفة عامة،ولكن يلاحظ أن هذه المفاهيم قد تختلف من وجهة نظر بعض العلماء إلى وجهة نظر أخرى،نظراً لتعدد المهتمين بالتخطيط،والمتخصصين فيه،والقائمين عليه،والمنفذين له في الميادين المختلفة.(سعد ، ٢٠٠٧ :١١).

والتخطيط عملية شاملة تشمل وضع الأهداف والمخططات والنشاطات المتعلقة بذلك،كما أنه من أهم الوظائف القيادية والمهمة في الإدارة والتي يقع على عاتق القيادة الإدارية وجوب النهوض به كوظيفة أساسية تختص بها الإدارة العليا،ولا تنتهي

هذه الوظيفة إلا بتحقيق الهدف من خلال نشاطات الإدارة التي تعمل على تنفيذ الخطة.(العربي، ٢٠١٠ :٩).

والتخطيط الإستراتيجي هو الجهد المنظم لصناعة القرارات المصيرية والذي يصيغ هوية المؤسسة التعليمية ويبرر وجودها،وهو مجموعة من المبادئ والخطوات والأدوات التي صممت لتساعد القادة والمديرين والمخططين أن يفكروا ويتصرفوا بشكل إستراتيجي،وهو الذي يساعد المنظمة على أن تصنع قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق رسالتها وإرضاء الفئات المستهدفة في ظل ما يحيط المؤسسة التعليمية من فرص وتهديدات بالبيئة الخارجية ونقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية.

وأصبح التخطيط بشكل عام هاجس كل مؤسسة أو كل أمة.كما أنه غدا علامة بارزة وأساساً حيوياً لأي إنجاز،فضلاً عن كونه سمة من سمات هذا العصر،وأسلوباً حضارياً متقدماً في التفكير في المستقبل ودلالة على النضج الإداري والتنفيذي،والاستراتيجي.

والتخطيط في واقع الأمر،هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب والمرسوم لإنجاح الأعمال والانجازات،وهو الدليل نحو المستقبل،وصولاً إلى الأهداف المطلوبة والنتائج المتوخاة،وبمعنى آخر فالتخطيط الإستراتيجي على وجه التحديد ليس إلا صورة لما يمكن أن تبدو عليه المنشأة أو المؤسسة التعليمية في المستقبل،فالتركيز على توظيفه لخدمة أوجه النشاطات والمعطيات الإنسانية،مطلب جوهري لتحقيق النجاح والتفوق خاصة في القضايا التي تستدعي ضرورة التفكير بطريقة إستراتيجية إبداعية.

ولا يصح أن ننظر إلى التخطيط الاستراتيجي بقدسية،فهو أسلوب حديث يعتريه العديد من أوجه القصور الناشئة من طبيعة هذا التخطيط وخصوصية عملياته،ومن نوعية الأساليب المستخدمة فيه،ولاسيما في بلدنا السعيد من جهة،ونظم التعليم ومؤسساته من جهة ثانية،التي تنقصها العديد من المقومات الفنية لتطبيق التخطيط الإستراتيجي.

ويعتقد البعض بأن التخطيط الاستراتيجي يحمل لنا عصا سحرية لمعالجة جميع مشاكل المنظمة وهذا اعتقاد خاطئ والصحيح انه يقدم لنا النصيحة فأما أن نتلقفها ونوفر مسببات نجاحها لنصل إلى ما نرغب به،كما أن التخطيط الاستراتيجي ذاته وان كان

مفيداً إلا أنه يواجه صعوبات ومقاومة من داخل المؤسسات التربوية نفسها يمكن تلخيصها بالاتي:ـــ(الكرخي ،٢٠٠٨ : ٣٣٥)

١- التغير والتبدل السريع في البيئة: نتيجة متغيرات وأمور طارئة غير متوقعة تعيق عملية التخطيط.(على ،٢٠٠٩ : ٦٧-٦٨).وبما أن الإستراتيجية هي خطة بعيدة المدى (5) سنوات فأكثر،فإنها بحاجة إلى استقرار الظروف التي تحيط بها خلال هذه الفترة وان التغييرات السريعة تؤدي بالاستراتيجية الى مواجهة واقع جديد عن الواقع الذي بنيت عليه مما يؤدي إلى تعثرها وربما فشلها.(الكرخي ، ٢٠٠٨ : ٥٠).

٢- إن كثرة الأحداث والتغيرات في البيئة اليمنية أدت إلى صعوبة في التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية المتسارعة،سواء في التعليم ،أو في المجتمع،وتوقع اتجاهات تغيرها ،ومخاطرها المحتملة على التعليم.مما ينتج قصور في أساليب ووسائل استشراف احتياجات المجتمع المستقبلية من الكفايات والقدرات المهنية والاختصاصية والعلمية كماً وكيفاً ،وتجهيزها لمهام الغد.

٣- واعتقد أن وجود بيئة مجتمعية تتصف بالتعقيد والتغيير المستمر يجعل التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التربوية والتعليمية تخطيطاً متقادماً(أي قديماً)قبل أن يكتمل.

٤ – عدم قدرة الإدارة على تحديد الأهداف وبناء خطة إستراتيجية: إن التخطيط الاستراتيجي أداة يعرف قيمتها القائد الفعال الذي يمتلك مهارات إدارية وقيادية عالية،ومن لا يمتلك هذه المهارات غالباً ما لا يهتم بمثل هذه الأدوات،فهناك ارتباط بين المهارات القيادية والتخطيط الاستراتيجي،فكلما ضعفت المهارات قل الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي.(الحر ،٢٠٠٩ : ٢٧).

وبعض العاملين من القيادات الإدارية وغيرهم من الأفراد ذوي النفوذ لا يلتزمون بعملية التخطيط الاستراتيجي المدرسي كمنهج علمي وعملي مع أن الالتزام من جانب الجميع عنصر أساسي لا غنى عنه لنجاح عملية التخطيط والخطط الإستراتيجية،وتحقيق أهدافها

فلا يجوز التبديل والتغيير في الأهداف والسياسات والإجراءات إلا بإذن المدير أو حتى فريق التخطيط.

وبالرغم من أن الإدارة قد يتوفر لديها ايمان كامل بأهمية التخطيط الاستراتيجي وضروراته ولكنها لا تملك مقومات وقدرات على وضع الخطة الاستراتيجية وتحديد أهدافها وخطتها التنفيذية حيث أن الخطة هي أولاً وآخراً تعبر عن إمكانيات المؤسسة الذاتية وان استعانت بالغير في وضع خطتها لكنها لن تكون قادرة على تنفيذها.(الكرخي ، ٢٠٠٨ : ٥١).

وتخص عملية التخطيط ووضع الخطط ومنها المشاركون في عملية التخطيط من اداريين على مختلف مستوياتهم ومن خبراء ومتخصصين ودارسين،والمساهمون في عملية توفير المعلومات ومتابعة عملية التخطيط،والنفقات المطلوبة لتغطية عملية التخطيط.وتتعلق بعملية متابعة وتعديل الخطط أثناء التنفيذ وايجاد الجهاز المتخصص وتأمين المرونة اللازمة للخطة.(على ،٢٠٠٩ : ٦٨).

ومما لا شك فيه،أن أوجه القصور في التخطيط الإستراتيجي،والعوائق المحيطة به،وفي من يتولاه تؤثر في التخطيط بأشكال وأوزان مختلفة،وتحول دون قيام تخطيط فعال ومثمر،إن لم تلغيه كلية،ولكن ليس معنى ذلك الاستسلام لها،وترك التخطيط الاستراتيجي وشأنه،وإنما يقصد تشخيصها،وتحديد موقعها،ودرجة تأثيرها،لأخذ الحيطة والحذر عند الإقدام على التخطيط،والتفكير الجديد في كيفية مواجهتها لتحيدها،أو تقليل أثرها على أقل تقدير.

٥-مقاومة بعض العناصر في المؤسسة التربوية والتعليمية للتغيير:أن من أول مهام التخطيط الاستراتيجي احداث تغيرات في عمل المؤسسة نحو الأفضل وتبني سياسات وبرامج وإجراءات لهذا الغرض وقد تعمل بعض العناصر في المؤسسة التي عهدت السياسات القائمة واجراءاتها وتعودت عليها الى رفض السياسات الجديدة والتمسك بواقعها القائم.(الكرخي ، ٢٠٠٨ : ٥١).

ويرى بعض مقاومين التغيير،المضمر أو المعلن سواء قبل إعداد الخطة أو أثناء التنفيذ ،بأن الزمن لا يأتي بأحسن،والناس بطبيعتهم أعداء ما يجهلون،وهذا ناتج لجهل الكثير من القيادات التربوية بأهمية التخطيط الإستراتيجي والحاجة الماسة إلية،لتغيير نظم التعليم والارتقاء بنوعيتها لمواجهة التغيرات المتسارعة دولياً وإقليمياً ومحلياً.

حيث تعد عملية اقتناع أفراد المؤسسة التعليمية بأهمية عملية التخطيط ركيزة أساسية لدعم الخطة،سواءً خلال مرحلة إعدادها أو تنفيذها ،وقد تعتري عملية تنفيذ الخطة داخل المؤسسات التعليمية حالة من التردي والارتباك خاصة إذا لم يتوافر لديهم معرفة مسبقة بكيفية التعامل مع إدارة الصراعات الدائرة بين جميع القطاعات المرتبطة مصالحها مع المدرسة.

ومن المعروف أن التخطيط يصطدم بمقاومة وعداء أولئك الذين يحاربون التغيير،فكلما ازدادت الأفكار الجديدة في خطة من الخطط يتوجب على الإدارة إعطاء أهمية خاصة للعنصر البشري وخاصة تلك الفئة التي تخشى على مصيرها ،لذا لا بد من إعطائهم ضمانات تشعرهم بالثقة وعدم وجود خطر يتهددهم.

فالتخطيط يثير رعباً في نفوس أولئك الذين يخشون على منهجهم الإداري ومراكزهم الاجتماعية،والأفراد الذين يقاومون التخطيط لضعف ثقتهم بالتخطيط،فإذا ما فشلت خطة وجد الناس مبررات كافية للطعن بالخطط الجديدة،وإذا ما قضت خطة سابقة على مناصب بعض الأفراد نهض آخرون لمقاومة المخططين والقضاء على مقترحاتهم قبل أن يقضى عليهم.

٦- الموارد المالية للمؤسسة: يعتقد البعض أن التخطيط الاستراتيجي مضيعة للوقت والجهد والمال ويأخذ هؤلاء بمبدأ أعل ثم فكر.بينما تؤكد العديد من الدراسات على أن العائد من التخطيط على الاستثمار عال جداً.فكل ساعة تخطيط توفر أربع ساعات عمل،فكيف يكون مضيعاً للوقت؟(الحر ،٢٠٠٩: ٢٦).

ومن المعروف أن أية خطة استراتيجية مهما كانت طموحاتها وحسن صياغتها فإنها قد تصطدم بعقبة الموارد المالية التي يتعين على المخطط التفكير بها منذ البداية لأن عدم توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات الخطة يؤدي بها إلى التوقف وربما الفشل.(الكرخي ،٢٠٠٨ : ٥٢).

والحقيقة أننا نعاني من تدني درجة تفويض السلطات ومنح الصلاحيات الإدارية والمالية في مستويات التنظيم الإداري والأكاديمي للمؤسسات التربوية والتعليمية باليمن،مقابل تفشي شتى مظاهر الفساد،وانتشار مختلف العلل والأمراض الإدارية،وغياب شبه كامل لدعم المجتمعات المحلية المادي والمعنوي لهذه المؤسسات التربوية والتعليمية.

٧- عدم وضوح المسؤوليات وضعف هيكلها التنظيمي:أن عدم توزيع المسؤوليات والصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة التربوية،مع وجود هيكل تنظيمي يلبي حاجات العمل الاستراتيجي يعتبر احدى اهم العقبات التي تعترض الخطة الإستراتيجية.(الكرخي ، ٢٠٠٨ :٥١).

إن من أهم الضمانات لنجاح الخطة الإستراتيجية،وجود هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين المستويات التنظيمية،وما يتضمنه ذلك من تحديد المهام والمسؤوليات لكل الإدارات والأقسام والأشخاص،وتوافر نمط إداري يحدد التوجهات الفكرية لإدارة المؤسسة التعليمية،وفلسفة التنظيم ،وما يجب أن تسود المؤسسة من قيم ومعتقدات وأنماط سلوك.

٨- انشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات الروتينية اليومية: إن إعطاء الأعمال اليومية الاهتمام الأول وعدم الاكتراث بالمشكلات الإستراتيجية التي تنهض بالمؤسسة وتعمل على تطورها يلهي المؤسسة التربوية ويمنعها من الانصراف الى وضع خطة استراتيجية تنهض بها إلى الأمام.

ويختار البعض الاكتفاء بما حقق من نجاحات ويتبنى شعار ليس بالإمكان أفضل مما كان ويظل متمسكاً بهذه النجاحات حتى يتعداه الزمن فيخسر خسارة مضاعفة.ولذلك

لا بد للمؤسسة التربوية الواعية من استثمار نجاحاتها لتحقيق نجاحات إضافية،لا أن توقف عقارب الزمن عند النجاحات الحالية.(الحر ،٢٠٠٩ : ٢٧).

وقد ذكرت (عطا الله ،٢٠٠٥: ٦٧)في دراستها أن المشكلات التي تعيق تطبيق التخطيط الإستراتيجي المتعلقة بالإدارة العليا هي:

A. تميل الإدارة إلى تقبل هذا النظام في وقت الأزمات والمشكلات ولكن عندما تنتهي الأزمة يتم الرجوع إلى النموذج التقليدي.
B. الاعتقاد أن التخطيط الإستراتيجي هو مسئولية هيئة متخصصة في التخطيط "أي وزارة أخرى" وليس مسؤوليتها في الدرجة الأولى.
C. وضع نظم جديدة في التخطيط دون مشاركة الأفراد فيها ،أي دون تهيئة ما يسمى بالثقافة التخطيطية،ما قد تؤثر على دوافع وسلوك الأفراد والبيئة الثقافية للمؤسسة التعليمية بصفة عامة.
D. عدم توافر نظام للمعلومات يمد المديرين بالمعلومات عن البيئة المحيطة،وإذا توافرت غالباً ما تكون المعلومات ناقصة أو قد لا تلقي الفهم والقبول.
E. عدم تشجيع التفكير والابتكار لسيطرة نمط التنظيم البيروقراطي والقيادة البيروقراطية بين أجزاء التنظيم.
F. غالباً ما يتم التركيز في التخطيط الرسمي علي بعض الجوانب مثل العوامل الاقتصادية والكمية،ويتجاهل كثير من العوامل والاعتبارات مثل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية،كما أنه غالباً ما تقتصر عملية التخطيط علي عملية تخصيص الموارد أكثر من استقصاء وبحث خصائص المؤسسة ومستقبلها ،ويلائم هذا النوع من التخطيط المؤسسات الكبيرة الحجم أكثر من المؤسسات الصغيرة الحجم.

٩- المعلومات والبيانات الإحصائية: تعمد بعض المؤسسات الى التقليل من شأن المنافسة الخارجية إما عمدا أو جهلاً ،ومن أمن المنافسة قل جهده وعطاؤه.فالمؤسسات التربوية التي لا تطمح أن تكون في الصدارة من حيث جودة المدخلات والعمليات والمخرجات

لا تهتم بعمليات التخطيط والتطوير والتقويم وإنما تهتم بتسيير العمل الروتيني اليومي فقط.(الحر، ٢٠٠٩ : ٢٧).

وتقوم الخطة الإستراتيجية على بعض الأسس المهمة منها دراسة الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل بما في ذلك البيئة الداخلية والخارجية ولكي تكون هذه الأسس صحيحة لابد من توفر بيانات ومعلومات كافية لهذا الغرض،وبعكسه يواجه المخطط صعوبات في بناء أهدافه وسياساته المستقبلية ورسم خطة إستراتيجية سليمة.

١٠- ربط التخطيط الاستراتيجي بفترة الأزمات: يسود الاعتقاد بان التخطيط الاستراتيجي هو عمل لمواجهة الازمات وهذا اعتقاد خاطئ يقلل من أهمية التخطيط ويقلص من دوره في تطوير المؤسسة التربوية ونجاحها حيث أن التخطيط الاستراتيجي أسلوب لكل الظروف وضروري للمحافظة على ديمومة المؤسسة واستمرارها.(الكرخي ، ٢٠٠٨ :٥١).

وهناك بعض المنظمات أو المؤسسات ليس لديها القدرة على التفكير الاستراتيجي والمستقبلي كما هو الحال في كثير من المؤسسات الحكومية فهي تعيش يومها وتخطط لسنتها ولا تعلم ما سيأتي في السنة اللاحقة،وهذا الأمر يفقد المؤسسة خاصية القدرة على المنافسة والتطور.

١١- الفصل بين التخطيط والتنفيذ:كما تؤثر العلاقة بين القائمين بالتخطيط والقائمين بالتنفيذ ،وتعكس هذه العلاقة خلافاً في وجهات النظر بشأن ما إذا كان من الأفضل أن يتم الفصل بين وظيفة التخطيط ووظائف التنفيذ ،أو أنه يفضل دمج التخطيط والتنفيذ.

فحيث تسود وجهة النظر الخاصة بالفصل بين التخطيط والتنفيذ نجد أن التخطيط يكون من اختصاص المستويات القيادية العليا في المؤسسات التعليمية،ومن اختصاص جهاز يكون ملحقاً بهذه المستويات،وفي ظل الفصل لا يكون للمستويات الدنيا القائمة بالتنفيذ في المدرسة إلا أن تقدم المعلومات والبيانات التي تتعلق بالإمكانات المتاحة والظروف المحيطة بالتنفيذ دون أن يتسع دورها ليتضمن اقتراح برامج أو سياسات أو أهداف.

والأخذ بوجهة النظر هذه قد يفضي إلى عدد من المشكلات،أهمها احتمال عدم واقعية الخطط الموضوعة لبعد القائمين على وضعها عن ميادين الممارسة والتنفيذ وأيضاً عدم فهم أو حماس القائمين بالتنفيذ للخطط الموضوعة لعدم اشتراكهم في صياغتها.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن التمييز بين التخطيط والتنفيذ وما يقترن به من تمييز بين المخططين والمنفذين هو أمر غير منطقي ويمكن أن يفضي إلى نتائج غير مرغوبة إبان التنفيذ للخطة.

وفضلاً عن ذلك هناك مشكلة قيام المستويات التنفيذية بالتخطيط الشديد في تقدير الإمكانيات وفي تحديد المطلوب تحقيقه منها حتى لا يزيد العبء الواقع عليها إذا التزمت بأهداف تتصف بالطموح والتفاؤل.

١٢- محدودية التنبؤ وقصوره:إن القول بأن التخطيط هو الطريقة الناجعة التي تمكن إنسان العصر الحديث ــ إنسان العلم والسيطرة على الحوادث ــ من الإمساك بمقود المستقبل وتسلم زمامه،لا يعني أن هذا الطريق طريق معبدة تكفي لاقتحامها عزيمة الإنسان.فالتخطيط قبل كل شئ تنبؤ بالحوادث الاقتصادية والاجتماعية المقبلة وتغيير لمجراها بالتالي وفق أهداف معينة وهذا التنبؤ كما نعلم ليس يسيراً في العلوم الإنسانية خاصة.فالحوادث الإنسانية معقدة ومتشابكة،ومن الصعب عزل عناصرها بعضها عن بعض بغية معرفة دور كل واحد منها ،وبالتالي معرفة قوانين سيرها والتنبؤ بمجراها ،صحيح أن العلماء يصلون عن طريق البحث المستمر إلى التعرف يوماً بعد يوم على قوانين الحوادث الإنسانية وإلى التصرف بمقدراتها إلى حد ما.غير أن من الصحيح أيضاً أن طريق الكشف عن هذه القوانين ومعرفة مجراها والإمساك بزمامها ما تزال طريقاً مليئة بالمخاطر ومعرضة للأخطاء الكثيرة والأخطاء في هذا المجال ضخمة هائلة.

أن التخطيط يحدث في الحاضر ولكنه موجه نحو المستقبل وفي بعض الأحيان ونظراً لمحدودية الإنسان على التنبؤ أو ضعف وسائل التنبؤ المستخدمة أو عدم دقة البيانات والمعلومات وتردي نوعيتها أو أسباب أخرى تعجز عملية التخطيط عن التوصل إلى التوقع

السليم،وقد يكون عدم الدقة في التنبؤ كبير لدرجة لا تستطيع مرونة الخطة أن تتغلب عليه.وبالتالي تحدث مشاكل كثيرة غير متوقعة وتعجز الخطة عن استيعابها أو وضع الحلول المناسبة لها بشكل يحول دون الاستمرار في تنفيذ الخطة أو يعيق ذلك لفترة من الزمن يتمكن خلالها المخطط من ضبط الأمور والعودة إلى المسار الصحيح.

وأحيانا يؤثر ظهور هذه المشكلات غير المتوقعة على فاعلية التخطيط وبشكل يفقدها قيمتها،لذلك لا بد للمخطط من توخي الحيطة واستخدام أفضل الوسائل والبيانات وطرائق التنبؤ عند إعداد الخطة لمنع حدوث أو على الأقل التخفيف من عدد وحدة المشكلات الطارئة غير المأخوذة في الحسبان.

ويرى(تيريسان وآخرون)بأن الافتراض الخاطئ والمتعلق بالنواحي التنبؤية للتخطيط الإستراتيجي نفسه،حيث أن الهدف الرئيسي للتخطيط الإستراتيجي هو تحليل البيئة المحيطة بالمؤسسات التعليمية والتنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات،وبالتالي توزيع الموارد وفقاً لما يتم التنبؤ به في المستقبل،وبالتالي فإن القرارات الإستراتيجية تنبثق من التحليل الذي تقوم به من خلال القدرة على التبصر والتنبؤ بمستقبل البيئة المحيطة بالمؤسسة التعليمة.حيث تتحدد الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية،وهذا يتطلب القدرة على التخطيط بفعالية وممارسة الإشراف والرقابة الكافية أو التأثير على المؤسسة التعليمية والبيئة المحيطة بها للتأكد على أن النواتج المخطط لها قد تتحقق من خلال توزيع وإعادة توزيع الموارد المتاحة،وبالتالي فإن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية إذا كان ناجحاً لا بد أن يركز على تحليل الوضع الحالي والظروف المستقبلية الممكنة،وهذا يتطلب من أعضاء المؤسسات التعليمية أن يكونوا ذي فاعلية إدارية،ولكي نستطيع أن نحقق ذلك لا بد أن نفترض أن المؤسسات التعليمية يمكن إدارتها بشكل تستطيع من خلاله أن تستجيب إلى العوامل البيئية والوسائل التنظيمية والغايات المرغوبة بطرق أكثر عقلانية،وهذا يعني أن التخطيط والتطبيق عمليتين متتابعتين وأن المؤسسات التعليمية يمكن تطويرها والسيطرة عليها من خلال فهم وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.(Teresa and others,2003:293).

وكثيراً ما تواجه المؤسسات التعليمية مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية التي يمكن بناءً عليها عمل التنبؤات التي تشكل ركنا ًرئيسياً في عملية التخطيط وقد توجد هذه المشكلة ليس بفعل قدرة البيانات وإنما بسبب وجود تغيرات وأوضاع غير مستقرة في المجال الذي تعمل فيه المؤسسة يصعب التنبؤ بها بصفة مسبقة،وفي مثل هذه الحالة،قد نلجأ إلى وضع خطة وبرامج مرنه مع تحديد استراتيجيات بديلة تناسب الظروف المتغيرة التي تواجهها المؤسسة التعليمية.

ومن هنا يرى الباحث أنه من الصعب الوصول إلى تنبؤات دقيقة حول المتغيرات البيئية في نشاط المؤسسة التعليمية،فهناك بعض الأحداث ليس من السهل التنبؤ بها وخاصة المتغيرات السياسية التي تحيط بعالمنا العربي والإسلامي عامة والبيئة اليمنية بصورة خاصة فالحصول على معلومات دقيقة في ظل هذه المتغيرات قد تكون عقبة أمام التخطيط الإستراتيجي.

وللتغلب على هذه العوائق والصعاب يرى الباحث أنه يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات التي تؤدي إلى نجاح عملية التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات التربوية والتعليمية خاصة وفي بقية المنظمات والمؤسسات عامة،ومن هذه الاعتبارات الآتي :-

١- يجب على المعلمين في المؤسسات التربوية والتعليمية التعرف على الوسائل التعليمية والأجهزة المتعلقة بالتعليم في المرحلة التعليمية التي تنتمي إليها المدرسة.

٢- ضرورة الابتكار في الوسائل التعليمية المحببة للتلاميذ.

٣- يجب على المعلمين استيعاب المناهج الجديدة والأجهزة المتعلقة بالتعليم في المرحلة التعليمية التي تنتمي إليها المدرسة.

٤- ضرورة الاهتمام بالثقافات الحرة عن طريق تزويد مكتبة المدرسة بالكتب الحديثة المناسبة للتلاميذ.

٥- ضرورة الاتصال ببعض المؤسسات والمرافق الموجودة في البيئة المحلية والتي تسهم في نجاح العملية التعليمية مثل المستشفيات والنوادي والمتاحف والمصانع والمدارس الفنية.

٦- يجب جعل التلميذ يتمتع بالجو المدرسي الهادئ الذي يسوده الحب والعطف والتعاون.

٧- ضرورة تشجيع روح عمل الفريق الواحد.

٨- ضرورة مرونة مدير المدرسة في معالجة المشكلات المتعلقة بمدرسته.

٩- ضرورة التركيز على النشاطات والمجالات التي تقوم بها المدرسة.

١٠- ضرورة المرور على مرافق المدرسة ومراعاة النظافة وإصلاح دورات المياه.

١١- ضرورة ألا يصدر مركز مدير المدرسة قراراً إلا بناءً على حضور جميع الأطراف المتصلة بالقرار.

١٢- ضرورة ألا يصدر مدير المدرسة قراراً إلا بعد التأكد من سلبياته وايجابياته مع جميع الأفراد المتعلقين بهذا القرار.

١٣- ضرورة العمل على إشراك التلاميذ في تخطيط العمل في مدرستهم.

١٤- ضرورة العمل على احترام القرارات التربوية والإدارية وتنفيذها.

١٥- ضرورة العمل على تحقيق وإشباع حاجات العاملين بالمدرسة.

١٦- ضرورة إعطاء وقت كافٍ لمباشرة المباني المدرسية.

١٧- ضرورة الوقوف على عوائق التنفيذ والوصول إلى أبسط الطرق لحلها.

وختاماً: نجد أن هذه المعوقات ليست بذات شأن إذا ما قورنت بالفوائد التي يحققها التخطيط الاستراتيجي العلمي السليم ،والمخطط بخبرته وكفاءته يستطيع أن يتغلب على هذه المعوقات ويقلل من تأثيرها الضار على المؤسسات التربوية والتعليمية،لأن التخطيط الاستراتيجي هو الوسيلة للمحافظة على الحركة بالاتجاه الصحيح وسط كم هائل من المشتتات.فهي عملية مستمرة دائبة تستطيع بواسطتها المؤسسات التربوية والتعليمية أن تحافظ على اتجاه تطورها إلى المستقبل وذلك بإجراء التغييرات المتكيفة مع التغيرات

السريعة في البيئتين الخارجية والداخلية.وأيضاً هذا لا يعني أن التخطيط عمل سهل وأنه عصا سحرية يكفي أن نستخدمها لنقلب وجه الأمور.

وليس غريباً،أن يواجه التخطيط التربوي الإستراتيجي العديد من العوائق والصعوبات الناشئة من الأوضاع العامة لنظام التعليم،أو المؤسسات التعليمية،التي تحد من كفايته،وقد تفشله،علاوة على ضعف سمات وخصائص من يتولى تطبيق التخطيط الإستراتيجي؛مما يؤدي إلى جعل التخطيط إجراءات شكلية لا روح فيها ولا ثمرة منها إن لم تلغ وجوده كلية.(الحاج،٢٠١٠؛ ٣٥٣).

ولابد أن ندرك أن التخطيط سيف ذو حدين في كثير من الأحيان وأننا لا نستطيع أن نجنى ثمراته المفيدة إلا إذا عرفنا حدوده وصعوباته .

المراجع :

١- أبو النصر،مدحت محمد(٢٠٠٨).التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية،المجموعة العربية للتدريب والنشر،١٨شارع أحمد فخري،مدينة نصر- القاهرة،مصر، ط١ ،٢٠٠٨م ،ص ١١٩.

٢- الحر ، عبد العزيز (٢٠٠٩). أدوات مدرسة المستقبل التخطيط الاستراتيجي ، ط٢، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ،٢٠٠٩م ،ص٢١.

٣- الحاج،والغيثي(٢٠١٠).التخطيط التربوي الإستراتيجي في المؤسسات التعليمية الفكر والتطبيق ،مركز المتفوق ،صنعاء،جولة الجامعة الجديدة ، بداية شارع العدل،٢٠١٠م ،ص٣٥٣.

٤- العربي ، حسام (٢٠١٠). التخطيط الإداري ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٠م ، ص ٩.

٥- الكرخي ، مجيد محمد (٢٠٠٨). التخطيط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي ، عمان ، دار المناهج ، ٢٠٠٨م ، ص٥٥-٥٦.

٦- سعد ، عبد المنعم فهمي (٢٠٠٧). التخطيط للتربية الاجتماعية ، الدار الثقافية للنشر ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ١١-١٢.

٧- على ، أسامة محمد سيد (٢٠٠٩). التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده ، ط١ ، كفر الشيخ : دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨م ، ص ٥٤-٥٥.

٨- عطا الله ،سمر رجب (٢٠٠٥).واقع التخطيط الإستراتيجي في قطاع المقاولات دراسة ميدانية على شركات المقاولات في قطاع غزة .رسالة ماجستير غير منشورة.كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،٢٠٠٥م ،ص٦٧.

المراجع الأجنبية :

1-Teresa L.Kramer and others (2003)"Addressing Personnel concerns about school violence though education Assessment and Strategic Planning" Education, vol 123. No 2,P. 293.

القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية

دراسة تحليلية- مع رؤية مقترحة لتطويرها

د. علي حمود محمد شرف الدين

أستاذ مناهج الطفولة المبكرة ورياض الأطفال المساعد

رئيس قسم التربية العملية جامعة عمران

الملخص

\

الطفولة المبكرة هي الفترة التكوينية الحاسمة في حياة الأنسان حيث يتم وضع البذور الأولى لمستقبل حياة الطفل في جميع جوانبها ، وبما ان مرحلة رياض الأطفال هي اهم مرحلة في عمر الأنسان فان هناك اهتمام عالمي واهتمام محلي والاهتمام المحلي انعكس فقط وبصورة جزئية على تعميم رياض الأطفال في بعض المدن الرئيسية التي يسكنها خمس سكان اليمن وبقية مدن وسكان اليمن لا يستفيد أبنائهم أو أطفالهم من هذا النوع من التعليم (ما قبل المدرسي) في أرجاء اليمن .

وعلية فان هذه الدراسة هدفت الى محاولة الوصول إلى اهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية كما ذيلت الدراسة برؤية مقترحة لتطوير رياض الأطفال وفقا للاتجاهات التربوية المعاصرة.

Abstract

Early childhood is the crucial formative period in human life where the first seeds are placed for the future of a child's life in all its aspects, as the stage of kindergartens is the most important one in human life; there is a global interest and a local interest. Local attention is only partially reflected in the generalization of kindergartens in some of the main cities inhabited by one fifth of Yemen's population and the rest of Yemeni cities and their children do not benefit from this type of education (pre-school) throughout Yemen.

Therefore, this study aimed at reaching out to most important forces and factors influencing the generalization of kindergartens in the Republic of Yemen. The study also accompanied by a proposed vision for the development of kindergartens in accordance with contemporary educational trends.

7

مقدمة :

تعتبر مرحلة رياض الأطفال أو مرحلة التعليم قبل المدرسي من المراحل التعليمية الهامة لما لها من أثر هام في تكوين شخصية الطفل وأسلوبه واتجاهه في الحياة.

والطفولة المبكرة هي الفترة التكوينية الحاسمة في حياة الإنسان حيث يتم وضع البذور الأولى لمستقبل حياة الطفل في جميع جوانبها، ليتمكن من التكيف السليم مع ذاته، ولذا فإن هذه المرحلة هي أخطر وأهم مرحلة أو فترة من الحياة الإنسانية، وبما ان مرحلة رياض الأطفال هي اهم مرحله في عمر الإنسان والاهتمام بها هو الاهتمام بالإنسان، فان هناك اهتمام عالمي وكذلك محلي بهذه المرحلة الهامة، والاهتمام المحلي انعكس فقط وبصوره جزئيه على تعميم رياض الأطفال في المدن الرئيسية التي يسكنها خمس سكان اليمن، وهذا يعني ان بقيه السكان القاطنين في المدن الثانوية والريفية لا يستفيد أطفالهم من هذا النوع من التعليم لعده عوامل وقوى مؤثره لها دور في عدم تعميم التعليم ما قبل المدرسي في أرجاء اليمن ريفه وحضره.

وعليه فان هذه الدراسة هدفت إلى محاوله الوصول إلى أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية والتي تم تصنيفها الى عوامل طبيعية وجغرافية وعوامل اقتصاديه واجتماعيه وتربوية كل هذه العوامل مجتمعه تشكل عائقا مؤثرا في تعميم ونشر التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال) وقدمت الدراسة مقترحا لتعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية كحل يمكن به مواجهة الصعوبات التي تواجه إمكانية تعميم رياض الأطفال لبعض هذه المقترحات ويمكن ان تكون بديله إلى حين إيجاد البديل الدائم.

كما قام الباحث بتذييل الدراسة برؤية مقترحة لتطوير رياض الأطفال في اليمن وفقا للاتجاهات التربوية المعاصرة ومعايير الجودة الشاملة.

مشكلة الدراسة

نظرا لما تعانيه رياض الأطفال في اليمن من السلبيات وأوجه القصور من الناحية الكمية والكيفية التي يعاني منها الشكل الحالي للخدمات التربوية التي يقدمها جهاز رياض الأطفال دون ضوابط تعليمية محددة أو أسلوب تربوي متفق عليه ، وسيما وأن هناك اتجاها رسميا وشعبيا لتعميم رياض الأطفال وتوفيرها وتطويرها لكل الأطفال ممن بلغوا سن الالتحاق بالروضة، إلا أن الظروف القائمة تحول دون التحقيق الكامل لذلك.

لذا تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين:

ما القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية؟

ما التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال وتطويرها في الجمهورية اليمنية؟

أهمية الدراسة:

١. تمثل هذه الدراسة أهمية بالنسبة لأجهزة صنع القرار في الجهاز التعليمي، حيث تبين أهم القوى المؤثرة في تعميم رياض الأطفال، لغرض التغلب عليها وكذا تحسين وتطوير رياض الأطفال لتواكب روح العصر مع مراعاة الظروف المتباينة بين المحافظات في الجمهورية اليمنية.
٢. قد تتيح الدراسة قدرا كبيرا من المعرفة العلمية للعاملين في مؤسسات رياض الأطفال لتصبح مرجعا يمكنهم الاستفادة منها لتطوير هذا النوع من التعليم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على القوى والعوامل المؤثرة لتعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية الجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتي لها تأثير في عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة رياض الأطفال، ومن ثم محاولة الأخذ بأهم المعايير والاتجاهات التي يمكن من خلالها تطوير رياض الأطفال والتعليم قبل المدرسي بشكل عام .

منهج الدراسة:

وفقا لطبيعة المشكلة التي يتم دراستها فانه سوف يتم الاعتماد على:

المنهج الوصفي:

في ضوء ما استخدمته الدراسات السابقة من مناهج وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة سيكون المنهج الوصفي هو المنهج الذي تمليه طبيعة المشكلة، حيث يمكن وصف ما هو كائن وتفسيره، ثم الوقوف على القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن، والتي يكون لها تأثيرا واضحا على عدم الاستيعاب الكامل لأطفال مرحلة الروضة.

خطوات البحث:

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، ومتابعة واستقراء الأدبيات التربوية والإحصائية الصادرة من الجهات المعنية المرتبطة بموضوع الدراسة، أمكن التوصل إلى الإجابة على التساؤل الخاص بمشكلة الدراسة من خلال دراسة وتحليل أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية والمنحصرة في:

عوامل سكانية ٢- عوامل طبيعية ٣- عوامل تربوية ٤- عوامل اقتصادية واجتماعية ثم محاولة طرح بعض الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها تعميم وتطوير رياض الأطفال في محافظات الجمهورية اليمنية.

مصطلحات الدراسة:

أ- التعميم:

يقصد بالتعميم في تعريفه الإجرائي لهذه الدراسة : العمل على التوسع في رياض الأطفال ونشرها في جميع المحافظات اليمنية لتوفير فرص الالتحاق والاستيعاب لجميع من يدخل تحت الفئة العمرية من٣-٦ سنوات ودون أن يضعف ذلك جودة العملية التعليمية فيها، وأن يهتم بشكل خاص بالأطفال المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر حرماناً من هذا النوع من التعليم.

ب- رياض الأطفال :

هناك تعاريف كثيرة لمؤسسات الطفولة المبكرة التي تهتم بالأطفال في ما قبل المدرسة، لكن ما نقصده في الدراسة الحالية أن رياض الأطفال هي(مؤسسة تربوية تهتم بتربية الأطفال وتنشئتهم في الشريحة العمرية(٣-٦) سنوات بعد انتهائهم من مرحلة الحضانة وقبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لأجل تحقيق النمو المتكامل في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والخلقية والروحية)

الدراسات السابقة :

حظيت مرحلة ما قبل المدرسة باهتمام العديد من الباحثين نظرا لأهميتها سواء في الجمهورية اليمنية أو في الوطن العربي، وسوف نتناول بعض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت رياض الأطفال في اليمن وأسهمت في إلقاء الضوء على جوانب القصور المختلفة في هذه المرحلة الهامة من التعليم.

١- دراسة علي حمود شرف الدين ١٩٩٩.

هدفت الدراسة إلى تزويد الجهات المسئولة عن قطاع مؤسسات التعليم قبل المدرسي في اليمن بدراسة تشخيصية عن واقع هذه المؤسسات، ومسار العمل فيها، ونواحي الضعف والقوة وتصحيح المسار، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بحكم طبيعته كبحث ميداني تطبيقي، وكانت حدود الدراسة ٣٠ روضة من رياض الأطفال بمدينة صنعاء، وزعت الأداة على ٣٠ مديرة وقائمة بالأعمال و٨٠ معلمة ومربية، أما الأداة المستخدمة فكانت استمارة ملاحظة شخصية للباحث، واستبيان قدم للعاملين في الرياض جزء منه خاص بمديرات الرياض وجزء منه خاص بالمعلمات.

وكان من أهم استنتاجات البحث:

- لا يوجد رقابة أو إشراف على الرياض من قبل وزارة التربية والتعليم اللهم إصدار الرخص لفتحها، وهناك اختلاف في الأهداف والبرامج والأنشطة والمناهج وغيرها.
- أغلب الرياض يديرها القطاع الخاص وباجر مرتفع فتحرم الفئات الفقيرة من استيعابها.
- لا يوجد أي منهج معتمد من وزارة التربية والتعليم ولكل روضة منهجها الخاص بها وغلبها مناهج غير يمنية.
- قلة المعلمات المؤهلات بالرغم من وجود جامعات كثيرة في اليمن حكومية وأهلية، إلا أن كليات الرياض لا تزال غير موجودة.

٢- دراسة علي عبد الكريم ٢٠٠٢م.

هدفت الدراسة إلى الدعوة إلى الإصلاح الشامل لأوضاع التعليم في اليمن ومنه التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) في دراسة وصفية لوضع هذا النوع من التعليم، واعتمدت على النشرات واللوائح التي تصدرها وزارة التربية.

وأظهرت نتائج الدراسة التالي:

- عدم اهتمام من قبل الدولة ممثلا ذلك في وزارة التربية والتعليم برياض الأطفال، فلا لوائح ولا تشريعات ولا مناهج دراسية محلية.
- نقص الوعي الأسري بأهمية هذه المرحلة.
- المباني لا تلبي احتياجات هذا النوع من التعليم.

٣- دراسة حلمي الشيباني ٢٠٠٣ .

هدفت الدراسة المقارنة بين مشكلات الرياض الحكومية والأهلية في الجمهورية اليمنية، وكان منهج الدراسة المنهج الوصفي، وأداتها الاستبانة حيث بلغت عينتها (٢٦) روضة و(١٣٣) مربية من مربيات الرياض الحكومية والأهلية.

توصلت الدراسة إلى حاجة المربيات للتأهيل والتدريب والى غياب الفلسفة التربوية والتشريعات اللازمة للتربية في الرياض، كما أن العلاقة بين الأسرة والروضة ضعيفة، ولا تتوفر المباني المناسبة للروضة وتقل التجهيزات اللازمة لهذه المباني.

٤- دراسة سلوى الماخذي٢٠٠٣.

هدفت الدراسة الكشف عن نواحي الضعف والقصور في مسار العمل التربوي في رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية، و منهج الدراسة المستخدم المنهج الوصفي، وقد أجريت الدراسة على عينة من٤١ روضة و١٧٦معلمة و٢٧٦ ولي أمر في المحافظات السبع وهي أمانة العاصمة (صنعاء)، وعدن وتعز وحضرموت والبيضاء ولحج وذمار، استخدمت في أدوات الدراسة الاستبيانات واستخدام الأسلوب الإحصائي أي حساب تكرار الإجابات والنسب المئوية.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- يدير أغلب الرياض القطاع الخاص وخاصة في بعض المحافظات والتي شملتها الدراسة.
- تبين من خلال الدراسة تقصير الجهات المشرفة على رياض الأطفال المكونة من طابقين بمخالفتها للمواصفات المطلوبة حيث أنها صممت كشقق سكنية واقتصر دور تلك الجهات في إصدار التصاريح لفتح رياض الأطفال.
- أسفرت نتائج الدراسة أن لكل روضة مناهجها الخاص بها وغير معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم.
- كذلك أظهرت الدراسة عن عدم وجود الإمكانيات المتاحة لرياض الأطفال.

- وأوضحت نتائج الدراسة عن ندرة المعلمات المؤهلات.

أوضحت الدراسة أن دور وزارة التربية والتعليم لا يزال محدودا ولا يفي بالغرض إلا نسبة قليلة من الأطفال داخل بعض مدن المحافظات أما المدن الأخرى والريفية فمحرومة من كثير من الخدمات.

٥- دراسة بدر الأغبري ٢٠٠٥.

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، والإسهام في بناء قاعدة بيانات عن وضع رياض الأطفال فيها، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود عدد من المربيات غير مؤهلات، وعدم وجود كادر علمي مؤهل، في هذه المرحلة الحيوية، إضافة إلى وجود جهات متعددة للإشراف على هذه المرحلة، منها وزارتا التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، وأن هذه الرياض تعاني من نقص الإمكانيات والمستلزمات وأدوات اللعب.

٦- دراسة أحمد علوي وآخرين(٢٠٠٦).

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الأطفال في الجمهورية اليمنية؛ من حيث التأهيل والبرامج والأنشطة والتجهيزات والأثاث، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وعينتها (٧٢) روضة في خمس محافظات: أمانة العاصمة – عدن – لحج – أبين – تعز، وكانت أداة البحث استمارة مقابلة، واستمارة إحصاء، وبطاقة ملاحظة خاصة بالروضة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود مربيات مؤهلات في الرياض، وأن مستوياتهن التعليمية متدنية، كما إن مباني الرياض الحالية لا تتوفر فيها شروط مبنى الروضة، ولا يوجد دور فاعل لوزارة التربية والتعليم، لتوجيه رياض الأطفال، وخلصت أيضا إلى أن رياض الأطفال في اليمن لا تساير المعايير العالمية الخاصة برياض الأطفال والمطلوب دراسات علمية متخصصة تعين أصحاب القرار لكيفية تطوير وتعميم هذا الجزء الهام من التعليم لما له من أهمية كبيرة في حياة المتعلم بشكل عام.

٧- دراسة محمد محمد حسان (٢٠٠٧):

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، واعتمدت في جمع البيانات على استبانه، وبلغت عينة البحث (٢٧٠) مشاركة، منهن (٥٥) مديرة ونائبة و(٢١٥) مربية يمثلن ٣٢٪ من المجتمع الأصلي للبحث، وقد اختيرت العينة من محافظات: تعز، لحج، أمانة العاصمة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- وجود مشكلات من أهمها عدم توفر مربيات وإداريات متخصصات بتربية طفل الروضة.

ب- عدم وجود فلسفة تربوية تستند إليها التربية في رياض الأطفال.

ج- ضعف العلاقة مع أولياء الأمور.

د– عدم توفر المواصفات المطلوبة في المباني الحالية لرياض الأطفال.

١٠- علي حمود شرف (٢٠٠٧) .

هدفت الدراسة إلى محاولة بناء منهج لرياض الأطفال في اليمن من خلال رصد الحاضر للانطلاق منه إلى المستقبل، لتحقيق إيجابية المتعلم وفاعليته في عملية التعلم، إلى جانب الارتقاء بالعملية التعليمية من اجل إنشاء جيل متعلم يواكب متغيرات العصر، بالإضافة إلى كشف نواحي الضعف والقصور في مسار العمل في رياض الأطفال في اليمن، والانتهاء بوضع منهج لرياض الأطفال.

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتجريبي، وكانت عينة الدراسة عينة مختارة من الأطفال المستوى الأول والثاني من رياض الأطفال بمدينة صنعاء العاصمة، وكان عددهم ستون طفلاً من سن ٣-٦ سنوات.

وتوصلت الدراسة إلى إعداد منهج مقترح لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أشارت الدراسات السابقة إلى:

- الوقوف على واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية.
- عدم وجود فلسفة تربوية تستند إليها التربية في رياض الأطفال.
- لا يوجد أي منهج معتمد من وزارة التربية والتعليم ولكل روضة منهجها.
- عدم وجود المعلمة ألمؤهلة إلى جانب النقص في إعداد معلمات هذه المرحلة.
- أن مباني رياض الأطفال تعاني من عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة.
- أن رياض الأطفال متمركزة في بعض عواصم محافظات الجمهورية.
- أن العلاقة بين الروضة والأسرة ضعيفة بالإضافة إلى نقص الوعي الأسري بأهمية هذه المرحلة.

واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في تحديد مشكلة الدراسة والتعرف على العديد من المشكلات التي تعترضها سواء من الواقع الكمي أو الواقع الكيفي وما تعتريه من نواحي القوة والضعف ، كدراسة (علي عبد الكريم١٩٩٢) ودراسة (علي حمود شرف١٩٩٩) ودراسة محمد حسان٢٠٠٧) ودراسة (سلوى الماخذي٢٠٠٣).

الدراسة التحليلية

١ أولاً: الإجابة على السؤال الأول: ما القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية؟

القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية.

بحسب مشكلة الدراسة فان الهدف هو محاولة الوصول إلى أهم القوى والعوامل المؤثرة في تعميم رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتعويض

البلاد وخاصة المحافظات النائية عن حرمانهم من هذا النوع من التعليم، فان الباحث سيقوم بعرض وتحليل التحديات والعوامل المختلفة التي يمكن أن تقف عائق أمام تحقيق هدف الدراسة، ومدى ما تلحقه هذه العوامل من تأثير عليه، ويمكن تصنفيها إلى عوامل طبيعية وجغرافية، واقتصادية واجتماعية وتربوية هذه العوامل تلعب دورا في تأخر تحقيق تعميم رياض الأطفال في البلاد، فالتشتت الجغرافي والسكاني، ووعورة الأرض وزيادة النمو السكاني، وظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن عوامل لها تأثير على توزيع الخدمات التعليمية في مختلف أنحاء اليمن، أيضا ما يتعلق بالحالة التعليمية للوالدين (الأمية) حيث أن انتشار الأمية بين الآباء والأمهات ينعكس على الطفل بشكل واضح وعلى تربيته وتنشئته، أو تأثر الطفل بوضع أسرته المادية والذي يفرض على الأسرة عدم إرسال أطفالها لرياض الأطفال، والعوامل التربوية أيضا داخل النظام التعليمي نفسه تتأثر بمجمل تلك العوامل السلبية، مما يتطلب في هذه الدراسة البحث عنها ليتم استدراكها والعمل على إيجاد حلول أو بدائل لها لنتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول بها إلى نتائج أفضل وهى كالتالي:

أولا: عوامل سكانية:

تلعب القوى والعوامل السكانية دور كبيراً في إمكانية نشر رياض الأطفال وتعميمها، فالنمو السكاني وارتفاع نسبة الخصوبة التي يتزايد معها عدد المواليد وكذا ارتفاع عدد الوفيات يمكن أن يكون لها تأثيراً فاعلاً في ذلك ، إلى جانب ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، كل ذلك قوى وعوامل لها تأثيرها على توزيع الخدمات التعليمية.

فالنمو السكاني أحد أهم التحديات الذي يقف عقبة أمام كثير من دول العالم وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث (الدول النامية) وخاصة إذا كانت موارد الدولة محدودة، يصبح النمو السكاني عبئا ثقيلا يحول دون تحقيق التنمية المنشودة لتلك المجتمعات، إلى جانب أن الزيادة في عدد السكان يعد عاملا أساسيا في زيادة الطلب على التعليم، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة في السكان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سواء بالنسبة للزيادة المطلقة في أعداد السكان أو بالنسبة لمعدلات النمو، ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للدول النامية، أو الأقل تقدما حيث وصل معدل الزيادة الطبيعية في عدد السكان في بعض البلاد إلى حوالي ٢،٨٪. (الحاج ١٥ ،١٩٩٩) لذا يعد الانفجار السكاني من اخطر التحديات التي تواجه العالم، حيث انه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٥.٥ بلايين نسمه إلى ٨.٥ بلايين نسمه بحلول عام ٢٠٢٥م وانه ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون في الدول النامية والتي يمثل العالم العربي جزءا كبيرا منها. (بهاالدين٥٨ ،١٩٩٧)

وقد شهدت البلاد العربية تطور ملموسا في انخفاض معدلات الوفيات في العقدين الأخيرين ويرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية. (القطب،٣٧٩ ،١٩٨٧) و كان لها الأثر

في ارتفاع عدد السكان في البلاد العربية، والذي يقدر بحوالي٢٨٦ مليونا بحلول عام٢٠٠٠م ويتوقع أن يصل إلى ٤٦٦ مليونا بحلول عام ٢٠٢٥م (نوفل،١٨٥، ١٩٩٧) ومن المعروف أن من أهم مظاهر حركة السكان هي المواليد والوفيات وما ينجم عن ذلك من زيادة أو نقصان طبيعيين أو ثبات في عدد السكان، لذلك يعتبر معدل المواليد من العناصر الرئيسية في دراسة السكان والتي تختلف معدلاتها في مجتمع إلى آخر ومن مجموعة سكانية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية.

فالخصوبة ومن خلال تأثيرها المباشر في تحديد معدل النمو لها تأثيرها أيضا في التنمية، إذ أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تحول دون تحقيق نمو اقتصادي في جميع المجالات، وعلى هذا يكون الاهتمام بدراسة الخصوبة من أجل رسم الخطط المستقبلية وخاصة ما يتعلق بمستقبل رعاية الطفولة ورياض الأطفال وفتح المدارس ورسم السياسات التعليمية على وجه العموم.

وفي المقابل تأتي أهمية دراسة الوفيات كظاهرة من الظواهر التي تتعرض لها سائر المجتمعات سواء كانت متقدمة أو تسير في طريق التقدم (نامية) لما لها من آثار على جوانب عديدة في المجتمع، ولذا فإن مؤشرات الوفيات في أي دولة تعتبر من المؤشرات التي تعكس الأوضاع البيئية في البلد والظروف المعيشية والمستويات الصحية والوقاية المقدمة للسكان وللأفراد ومدى حرص الدولة على حماية مواردها البشرية بما هي عليه من كفاءة وتدريب وتعليم، ومدى مسايرتهما للتقدم في الطب والذي يساعد على تحسين صحة الإنسان بما في ذلك النهوض والتطور للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بحياة السكان.

وحال اليمن لا يبعد كثيراً عن تأثير مثل هذه القوى والعوامل، وفي ما يلي يعرض الباحث اهم العوامل السكانية التي تشكل عائقاً لتعميم رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية.

١- النمو السكاني:

و النمو السكاني في اليمن قد تجاوز معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية، ففي عام ١٩٧٤ كان معدل النمو السكاني يقدر بحوالي ٢.٥٪ وهى نسبة مرتفعة، ومما زاد الأمر سوء العودة المفاجئة لما يقرب من مليون مهاجر يمنى حوالي(٧١٥٩٢٤) أو أكثر إلى أرض الوطن أثناء أزمة الخليج خلال عامي ١٩٩٠م و١٩٩١ حيث ارتفع معدل النمو السكاني حسب تعداد ١٩٩٤م بنسبة ٣.٧٪ (عثمان،٢٠، ٢٠٠٣)(الشريعي،٩٠، ١٩٨٢) وحسب أخر إحصائية لعام ٢٠٠٥م، بلغ النمو السكاني للدولة نسبة ٣.٠٠٪ أي أن عدد السكان يتضاعف كل ٢٣عاما،(١) أما معدل النمو السكاني على مستوى المحافظات ففي العاصمة صنعاء ٨.٥٪ وعواصم المحافظات بنسبة٧.٢٪ وهذا يعني تضاعف عدد سكان في العاصمة صنعاء كل ٨ سنوات وسكان عواصم المحافظات كل ١٠سنوات،

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب السنوي ، لسنة ٢٠٠٥م ، الجمهورية اليمنية. الجهاز المركزي للإحصاء.٢٠٠٥م.

(عتيق،٢٠٠٢، ١٤٨) ويعتبر ذلك من أعلى معدلات النمو في العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(١) يبين نسب معدلات النمو حسب المحافظات لعامي ١٩٩٤،٢٠٠٥(*)

المحافظة	معدل النمو حسب تعداد ١٩٩٤	معدل النمو حسب تعداد ٢٠٠٥	نسبة سكان المحافظة عام ٢٠٠٥	المحافظة	معدل النمو حسب تعداد ١٩٩٤	معدل النمو حسب تعداد ٢٠٠٥	نسبة سكان المحافظة عام ٢٠٠٥
أب	%٢.٩	٢.٤٧	%١٠.٨	صعده	%٤.٢	٣.٦٧	%٣.٥
أبين	%٣.٠	٢.٣٦	%٢.٢	صنعاء	%٣.٥	٢.٠٧	%٤.٧
أمانة العاصمة	%٨.٨	٥.٥٥	%٨.٩	عدن	%٤.٤	٣.٧٧	%٣.٠
البيضاء	%٣.٤	٢.٢٩	%٢.٩	لحج	%٢.٧	٢.٦٣	%٣.٧
تعز	%٣.٣	٢.٤٧	%١٢.٢	مأرب	%٣.٩	٢.٧٢	%١.٢
الجوف	%٧.٨	٢.٤٤	%٢.٣	المحويت	%٢.٥	٢.٨٧	%٢.٥
حجه	%٤.٢	٣.٠٤	%٧.٥	المهرة	%٢.١	٤.٥١	%٠.٥
الحديدة	%٣.٥	٣.٢٥	%١١.٠	عمران	٠٠٠	١.٨٢	%٤.٥
حضر موت	%٣.٢	٣.٠٨	%٥.٢	الضالع	٠٠٠	٣.٥٥	%٢.٤
ذمار	%٢.٨	٣.٠٤	%٦.٨	ريمه	٠٠٠	٣.٠٢	%٢.٠
شبوه	%٥.٩	٢.٥٤	%٢.٤	الإجمالي	%٣.٧	٣.٠٠	%١٠٠

(*) المصدر: قام الباحث بحساب نسبة السكان اعتماداً على الإحصاءات الواردة من:

- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لسنة ٢٠٠٥ مرجع سابق ، ص٤٠.

- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب الإحصاء السنوي لسنة ١٩٩٤م، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٤ص٢٤.

يتضح من الجدول أن بعض المحافظات فيها نسبة الخصوبة مرتفعة مثل أمانة العاصمة، ومحافظة المهرة، وعدن بنسبة (٥.٥٥٪ ، ٤.٥١٪ ، ٣.٧٧٪) على التوالي بالنسبة لعام ٢٠٠٥وهذا تفاوت محير بالنسبة لمحافظة المهرة حيث تعتبر من المحافظات الصحراوية، ومن أقل المحافظات سكانا

مقارنة بسكان الجمهورية(٥٠.٥٪) والنشاط الاقتصادي فيها منخفض، وتأتي المفارقة بهذه النسبة المرتفعة.

أما الأمانة فالأمر غير مستغرب حيث تعتبر هي العاصمة (صنعاء) والسكان أحسن حالا من حيث الدخل المرتفع مقارنة بالمحافظات الأخرى، وهناك فرق بين محافظة الأمانة ومحافظة صنعاء؛ فالأمانة المقصود بها مدينة صنعاء (العاصمة) أما محافظة صنعاء فالمقصود بها المناطق والمديريات المحيطة بالعاصمة، ومحافظة عدن أيضا هي الأخرى ليس غريبا عليها هذا الارتفاع لأنها تعتبر العاصمة الثانية والاقتصادية لليمن وتعتبر هاتان العاصمتان من المدن المستقطبة للهجرة الداخلية، وبالنظر إلى المحافظات الأخرى سجلت محافظة عمران وصنعاء أقل معدلات نمو سكاني حيث بلغ (١.٨٢٪) و(٢.٠٧٪) على التوالي.

وإذا بقيت معدلات النمو السنوي للسكان على مستواها الحالي فهذا يدل على أن تعداد السكان سوف يتضاعف في معظم محافظات الجمهورية في فترة لا تقل عن عشرين سنة (كويران،٢٠٠٤، ١٤) هذا التضاعف في السكان يشكل في نظر الحكومة اليمنية عائق للنمو إذا لم تسرع باتخاذ التدابير الخاصة بتنظيم الأسرة للحد من المشكلات السكانية التي بدأت تضع نفسها ضمن التحديات التي تواجهها اليمن، وهذا يعنى أن اليمن مستقبلا تواجه مشكلة حدوث انفجار سكاني، يؤدي إلى صعوبة استيعاب جميع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال نظرا لقلة مواردها الاقتصادية ما لم يتم التعامل الحاسم في تحديد الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية.

وهذا النمو السكاني المرتفع يؤثر بصورة كبيرة على تحقيق تعميم رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، وخاصة إذا كان التركيب العمري الحالي ينحاز إلى صالح صغار السن من هم في سن صفر إلى ١٥ سنة والذين يشكلون قاعدة الهرم السكاني والتي بلغت بنسبة (٤٥.٠٪) من إجمالي عدد السكان حيث بلغ الذكور(٤٥.٧٪) والإناث (٤٤.٤٪) حسب تعداد ٢٠٠٤.(١)

وخلاصة لما سبق تعد الزيادة في أعداد السكان أو ما يطلق عليه الانفجار السكاني من عوامل إعاقة تحقيق تعميم التعليم عامة ورياض الأطفال بخاصة ما لم تبذل الدولة جهود مضاعفة لكي يتم تحقيق تعميم رياض الأطفال، واستيعاب أكبر عدد من الأطفال في هذه المرحلة، حيث يؤدي مثل هذا الوضع إلى مضاعفة الحاجة لرياض اطفال، ويضاعف بالتالي من احتياجاتها للتجهيزات المختلفة، ويجعل الدولة مسئولة عن توفير أعداد من المعلمات المؤهلات حسب خطة محكمة تعمل من خلالها.

٢. عامل المواليد والوفيات:

- عامل المواليد:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤م ص٤٠.

تعتبر الولادات من العناصر الرئيسية في دراسة السكان والتي تختلف أعدادها من مجتمع لأخر ومن محافظة لأخرى داخل المجتمع الواحد نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية. (كويران،١٨، ٢٠٠٤) فقد بلغ معدل المواليد الخام في اليمن عام ٢٠٠٥(٣٩.٧٣) بالألف،(٢) ففي المناطق الريفية تعد نسبة المواليد أكثر ارتفاعا حيث بلغ(٤٢.٢٩) بالألف عام ٢٠٠٥، بينما ينخفض في المناطق الحضرية إلى(٣٤.٢٨) بالألف، ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم في المناطق الحضرية بينما تنتشر الأمية بشكل كبير في المناطق الريفية، إضافة إلى أن الزواج المبكر في الأرياف يطيل من العمر الإنجابي للمرأة، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلى(٥.٨) مولوداً حيا لكل امرأة خلال فترة الإخصاب (١٥-٤٩) أما الريف فيرتفع إلى (٦.٣) وينخفض في المناطق الحضرية إذ يبلغ (٤.٠) مولوداً حيا لكل امرأة؛ وهذا يعنى أن ارتفاع المستوى التعليمي وارتفاع نسبة التحضر سيؤديان إلى انخفاض معدلات الخصوبة في اليمن بشكل كبير وسريع، ويدل على ذلك انخفاض معدل الخصوبة الكلى من ٧.٧ مولود لكل امرأة عام ١٩٩٤م إلى (٦.٢) عام ٢٠٠٤. (١)

- عامل الوفيات:

شهدت اليمن تطوراً ملموساً في انخفاض معدلات الوفيات في العقدين الأخيرين كما هو شأن البلدان العربية، ويرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية حيث وصلت المؤشرات لمعدل الوفيات الرضع والأطفال دون الخامسة اتجاهها إلى الانخفاض وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(٢) يوضح معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (*).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة			
١٩٩٢	١٩٩٧	٢٠٠٣	٢٠٠٥-٢٠١٠
١٢١,١	١٠٤,٨	١٠١,٩	٩٠,٢٠

(*) يمكن الرجوع لمصدر الجدول من:

- الجهاز المركزي للإحصاء: الإحصاءات الحيوية، ٢٠٠٤، إسقاط سكاني٢٠٠٥-٢٠٢٥ جدول ٣-٤
- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي٢٠٠٥م مرجع سابق، ص٣٨.

ويتضح من خلال الجدول أن الفترة من عام١٩٩٢الى عام ٢٠٠٥ حدث تحسنا ملحوظا في معدلات وفيات الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة، وهذا ما تطمح إليه الدولة حيث تسعى إلى تخفيض المعدل بنسبة(٤٠،٦)عام ٢٠١٥ .(٢)

---

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٥م **مرجع سابق**، ص٣٧

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤م ، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤ ص ٤١

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية ، المفهوم والاتجاهات ، اليمن،الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤م.ص١٩

هذا وتعزي الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال عموماً إلى:

- سوء التغذية والأمراض الطفيلية، وعدم توفر اللقاحات في المناطق النائية والتي تواجهها السلطات الصحية.
- معدل وفيات الأطفال يرتبط كثيرا بأحداث متصلة بفترة الحمل وولادة الطفل.
- ويتأثر بقاء الطفل على قيد الحياة لفترة أطول بعوامل منها الزواج المبكر ومستوى الخصوبة والتباعد بين الولادات.

٣. الهجرة:

تبرز أهمية الهجرة كظاهرة اجتماعية كونها أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية وتوزيع السكان وانتشارهم بين المحافظات والحضر والريف أيضا، ولا شك أن الهجرة إلى بعض المناطق التي تتواجد بها فرص العمل كالمدن الرئيسية ومراكز المحافظات أو إلى خارج الوطن وبشكل عشوائي يؤدي إلى خلل خطير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين السكان، وتنقسم الهجرة باعتبارهذا إلى نوعين:

- الهجرة الداخلية:

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية من أهم مظاهر الهجرة الداخلية في اليمن، فقد اتسعت بعد عامي ١٩٦٢م، ١٩٦٧م وخاصة نحو صنعاء وتعز والحديدة وعدن بفعل تأثير العامل الاقتصادي كما أوضحه التعداد النهائي لعام ١٩٩٤(١).

وعلى ضوء ما توصلت إليه بعض الدراسات (الوادعي،٢٠٠٣، ٨٧)(عثمان،٩٥،٢٠٠٣) سيحاول الباحث تحديد العوامل المختلفة التي أدت إلى الهجرة الداخلية في اليمن من الريف إلى المدينة، وسبل التعرف على تأثير هذه الهجرة على تعميم مؤسسات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية وخاصة في هذه المدن الرئيسة ومراكز المحافظات، ومن أهم أسباب هذه الهجرة من الريف إلى المدينة معاناة سكان اليمن من الفقر الذي يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى البطالة المقنعة والتي تعانى منها المناطق الريفية، وبعض التقاليد والعادات السلبية (كالصراعات القبلية والأخذ بالثأر) وما يترتب عليها من زيادة في معدلات الجريمة، مما يدفع بالريفيين وأسرهم إلى الهروب من هذه العادات متجهين بطبيعة الحال إلى المدن بحثا عن العمل والأمان والمعيشة الأفضل، كذلك يلحظ أن سوء توزيع الخدمات الصحية وقلتها، والنقص في الكادر الطبي في مقابل الحاجة الملحة لهذه الخدمات في الريف، جعلت منها عاملا هاما من العوامل المؤثرة في حركة السكان الداخلية إلى المدن والتي من نتائجها تزايد سرعة النمو السكاني والكثافة السكانية داخل المدن، وبالتالي إلى زيادة عدد الأطفال في سن التعليم.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: **الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤**، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ص١٢.

كذلك انخفاض المستوى الثقافي والمستوى المعيشي للكثير من الأسر وعدم توفر الاحتياجات التعليمية أللازمة من مدرسين وكتب مدرسية وبالأخص في الريف ينعكس في تدنى مستوى التحصيل العلمي وبالتالي الفشل فتفضل الأسرة مغادرة الريف للاتجاه نحو المدينة بسبب الخلل في توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والمدينة لصالح المدينة.

- الهجرة الخارجية:

يقصد بالهجرة الخارجية أو الدولية كما يطلق عليها البعض، انتقال الناس من بلد إلى آخر بهدف الإقامة والسكن لمدة تزيد عن سنة، لذلك يصل تعداد اليمنيين المهاجرين في دول المهجر حسب تعداد ١٩٩٤ (٧٥٠،٠٩٣) مهاجرا، أما بعد عام ٢٠٠٠ وتحسن العلاقات مع دول الخليج ورجوع العمالة لما كانت علية فقد ارتفعت أعداد المهاجرين في المهجر إلى (١،٧٠٠،٠٠٠) مهاجر بنسبة ٧.٩٪ من المجموع العام للسكان حسب تعداد ٢٠٠٤.(٢)

وحين يكون للهجرة إيجابيات فإن لها كذلك سلبيات تتطلب زمنا للتغلب عليها منها:

- أنها تؤدى إلى انخفاض القوى العاملة المنتجة على مستوى القطر بكاملة وبخاصة في الريف.
- تؤثر في التركيبة الاجتماعية ومعدل النمو السكاني ويتعرض التركيب النوعي للسكان للاختلال نتيجة لترك المهاجرين أسرهم داخل الوطن.
- يؤدى انخفاض السكان في بعض المحافظات إلى اختلال التوازن الإقليمي داخل الوطن مما يؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني.

وخلاصة لما سبق فان تأثير نتائج الهجرة الداخلية والخارجية على تعميم رياض الأطفال يكون التالي:

١- أن الهجرة الداخلية تؤثر على حركة السكان إلى المدن وبالتالي تزايد سرعة النمو السكاني فيها مما يخلق أمام الدولة مسئولية توفير عدد من رياض الأطفال وهذا بحد ذاته يعد مشكلة عويصة تحتاج إلى كثير من الجهود والتمويلات.

٢- الهجرة الخارجية تؤثر على التركيبة الاجتماعية ومعدل النمو السكاني مما يؤثر سلبا على الخطط والإحصائيات اللازمة لمعرفة احتياجات المناطق المختلفة لتعميم رياض الأطفال.

٤. سوء الأحوال السكنية وعدم ملائمتها لتنشئة الطفل:

لقد كان من نتائج الازدحام السكاني أو ما يطلق علية في العصر الحديث (الانفجار السكاني) سبباً في سوء الأحوال السكنية وعدم ملائمتها لتنشئة الطفل، بالإضافة للانتقال من حياة الريف إلى حياة الحضر نتيجة لجذب المراكز الحضرية الصناعية للأيدي العاملة من

(٢) لجهاز المركزي للإحصاء : الكتاب السنوي ٢٠٠٤م مرجع سابق، ص١-٢٥

المناطق الزراعية، والذي تشهده عواصم المحافظات وبالأخص المدن الرئيسية مثل (أمانة العاصمة صنعاء، عدن، تعز، المكلا، إب، الحديدة) كل ذلك أدى نموا غير متوازن أدى للتأثير السلبي على الخدمات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالسكن الملائم لتنشئة الطفل التنشئة السليمة صحيا واجتماعيا، لأن الطفل يحتاج إلى مناطق وأماكن واسعة ليمارس حريته وألعابه بكل حرية وانطلاق، وإلا فان نموه الحركي والجسمي والعقلي يصاب بالتأخر والعجز، وهذا ما يواجهه الطفل في المدن المزدحمة بسبب نظام السكن فيها، بعكس الماضي القريب الذي كانت العديد من الأسر لها فسحة في المكان في أفنيتها ومجاورتها الأراضي الواسعة، والتي تتيح للطفل إشباع كثير من حاجاته حتى ولو تغيبت عنه أمه في بعض الأحيان لفترات قصيرة. (دياب، د ت،١٣٣)

وهنا يمكن القول أن عواصم المحافظات والمراكز الحضرية الآن تختلف كثيرا عما كانت عليه في الماضي فبسبب التزايد السكاني في هذه المدن اضطرت أغلب الأسر للعيش في مساكن مزدحمة شديدة الضوضاء، والمرافق الصحية فيها غير جيدة التهوية، ولا يخفى على احد النتائج الصحية المترتبة على ضيق المساكن والتي قد تؤدي إلى اشتراك الكبار والصغار ذكور وإناث في نفس الغرفة مما يعرضهم للعدوى ونقل الأمراض، فضيق المساكن والازدحام الشديد في المنزل تخضع هؤلاء الأطفال لقيود تحد من نشاطهم وتحركاتهم، حيث مجال اللعب محدود في اغلب الأحيان بل انه كثير ما يكون متعذرا في كثير من المساكن الحديثة في المدن ذات الغرف الضيقة المحدودة المليئة بالأثاث، وحتى المنازل ذات المستوى الرفيع غالبا ما تتميز باتساعها بعض الشيء، إلا أن رغبة الطفل في الاستكشاف والبحث والتنقيب والتجريب فيما حوله من أشياء تحدها رغبة الكبار في الإبقاء على كل شيء في مكانه سليم، خوفا عليها من العبث. جميع هذا يثير في نفس الطفل الضجر والتوتر والشعور بالحرمان دون ما سبب واضح لديه. (الماخذي،٣٣، ٢٠٠١)

وإذا كان هذا هو الوضع داخل المنزل، فالبيئة الخارجية صاخبة، خطرة، تفتقر إلى ساحات وحدائق ومتنزهات وحتى إلى ساحات اللعب الضرورية في حياة الطفل، لذلك يتعذر عليه الاتصال بغيره من الأطفال وهذا يؤثر بشكل كبير في فرص النمو الحركي والاجتماعي للطفل، كما يضعف صلته بالطبيعة، بالرغم من أن هناك آباء يشجعون أبنائهم للخروج خارج المنزل في الطرقات والشوارع للتخلص من شقاوتهم وعبثهم داخل المنزل، مما يكونون معرضين للخطر أكثر من الأطفال الذين في المنازل فحوادث السير، أو الإصابة بالأمراض والتلوث أو مصاحبة الجماعات المنحرفة والشواذ والعصابات والتي تشجع على ارتكاب الجريمة.

ومن هنا فان رعاية الأطفال في مرحلة رياض الأطفال تعوضهم كثيرا عما يفقدونه في منازلهم خصوصا إذا كانت أسرهم تعيش في ظروف سكنية ومعيشية غير صالحة لا تسمح له بالنمو الصحي السوي، إضافة إلى أن الأسرة أصبحت غير قادرة على تربية أطفالها، لذلك فوجود الروضة لهؤلاء الأطفال ضرورية مما يتوجب تعميمها على مستوى محافظات الجمهورية.

٥. حجم الأسرة :

كذلك من العوامل السكانية صغر أو كبر حجم الأسرة والذي يعتبر من العوامل التي تؤثر في إحجام الأسرة عن إرسال أطفالها إلى الروضة، فكبر الأسرة التي تعيش في الريف لها فسحة في المكان وفي الأفنية وكذا مجاورتها للأراضي الزراعية، وتميزها بأنها أسرة ممتدة حيث الطفل يعيش مع أجيال من الأجداد والأعمام والخالات والأخوال وأولاد العم وغيرهم مما يتيح له فرصة التعامل معهم وشموليتهم له بالرعاية والتربية التي يفتقدها طفل المدينة،(الماخذي،٢٠٠١، ٣٣) وبالتالي فان الطفل هنا يحرم من دخول الروضة، كذلك ازدياد عدد الأطفال في الأسرة يؤدي إلى إحجام الوالدان عن القيام بتربية الأولاد التربية الناجحة فيلجأ الوالدان إلى استخدام الأساليب السلبية كالقسوة والتسلط والعقاب، أو حتى الإهمال واللامبالاة، وبالأخص إذا كانت الأسرة لم تحض بتعليم أو حصلت على تعليم متدني، خاصة والأمية منتشرة في اليمن، حيث تشير النتائج الإحصائية أن نسبة الإعالة الكلية في عام ٢٠٠٤ (١٩٤.٢٪)، أما نسبة الإعالة للصغار تصل (٨٧.٤٪)، ومتوسط عدد الأفراد في الأسرة (٧.١)، وعدد الأفراد في المسكن فبلغ (٦.٩) لعام ٢٠٠٤.(١)

اما صغر حجم الأسرة فيتبين مما سبق أن التغير السريع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذا العصر لا سيما فيما يتصل باشتغال المرأة وظهور الأسرة النووية، يجعل الأسرة عاجزة أحيانا عن أن تتولى وحدها تربية الأطفال ومن هنا يجب الحاجة إلى مؤسسات خاصة برعاية الأطفال حيث تمثل ضرورة كبرى ليست بالنسبة للحضر فقط وإنما أصبحت مهمة للريف أيضا.

ثانيا: عوامل طبيعية:

يرتبط التوزيع السكاني في أي منطقة بعدد من العوامل منها ما هو بشري يأخذ أبعادا اجتماعية واقتصادية أو سياسية أو تاريخية، ومنها ما هو جغرافي طبيعي مثل السطح والمناخ والموارد المائية والتربة، وهذه جميعها تعمل على تشتت السكان وتمركزهم في مناطق معينة مما يؤدي إلى التباين بين منطقة وأخرى، وسوف يختص هذا العامل من الدراسة بالقوى والعوامل الجغرافية الطبيعية لمعرفة مدى تأثيرها في توزيع السكان.

١. العامل الجغرافي وطبيعة الأرض وتأثيرها في توزيع السكان:

لعب العامل الجغرافي دوراً هاماً في توزيع السكان، حيث تتسم طبيعة اليمن الجغرافية بتعدد تضاريسها، واختلاف المناخ من إقليم لآخر، وقد تركت جميعها بصمات واضحة على توزيع السكان في هذه الأقاليم والتي يمكن تقسمها إلى الأقاليم الآتية:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء :الكتاب السنوي ،٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٣٦.

أ- إقليم المرتفعات الغربية، وتمتد هذه المناطق على شكل شريط جبلي من محافظة صعده شمالا إلى محافظتي لحج وتعز جنوبا مرورا بحجة، والمحويت، وعمران، وصنعاء، وذمار، وأب، والضالع. حيث يتراوح ارتفاعها غربا من ٥٠٠-٢٠٠٠ متر، و جنوبا أقل من ١٥٠٠ وشمالا أكثر من٢٠٠٠، أما إقليم الوسط من المرتفعات الغربية، فيتراوح ارتفاعه ما بين ١٨٠٠-٢٥٠٠ متر، و متوسط الحرارة في هذا الإقليم ما بين ٢٠-٢٧ درجة مئوية ومعدل أمطارها بين ٤٠٠-٨٠٠ ملم، ويعتبر هذا الإقليم من أكثر الأقاليم خصوبة حيث يشتهر بتربته الصلصالية الغنية، وبمياهه الجوفية كمحافظة صنعاء، وعمران، وصعده، وذمار. لذلك يعتبر هذا الإقليم من المناطق المزدحمة بالسكان ويشكل الريفيون نسبة عالية منهم. (كويران، ٢٠٠٤، ٢٧)

ب- الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي ويتمثل في السفوح الشرقية للمرتفعات الغربية والذي يضم محافظة مأرب والجوف وشبوة والبيضاء والجزء الشرقي من محافظة صعده، ويتسم هذا الإقليم بقلة أمطاره وتذبذبها من سنة لأخرى، بالإضافة إلى شح الموارد المائية ومحدودية الأراضي الزراعية القابلة للزراعة وانتشار الصحارى فيها، ولذلك تتسم المستوطنات البشرية المنتشرة فيها بصغر حجمها وتناثرها وبخاصة في بطون الأودية مثل أودية الجوف وسبأ وحريب وأملح (كويران،٢٨، ٢٠٠٤) وهو ما جعل هذا الإقليم يضم نسبة قليلة من سكان اليمن والتي لا تزيد عن ٨،٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية حسب تعداد ٢٠٠٤.

ج- أما القسم الثالث من الأقاليم اليمنية هو الإقليم الساحلي الطويل الذي يطل على البحر الأحمر والبحر العربي بما يسمى السهول الساحلية ، ويضم كلا من محافظة حجة والحديدة وعدن وتعز وأبين وحضرموت والمهرة، وشبوه ولحج وهذا الشريط الساحلي يتوزع سكانه ومستوطناته في خطين متوازيين:

الأول: الشريط المطل على البحر مباشرة ويضم: مدناً كبيرة بها موانئ تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي للبلاد كالحديدة، والصليف، والمخا، و"رأس عمران، وعدن، وبئرعلي، وأبين، والمكلا، والشحر، والغيضة" ويوجد فيه عدد من المواني والمنشآت الصناعية وخاصة في عدن والمكلا والحديدة، إلى جانب أن هناك عدد من مراكز وقرى صيد الأسماك والتي تتميز بصغر حجمها وتبعثرها على طول الساحل وتفصلها الكثبان الرملية والرواسب ويعتبر الصيد العمل الرئيسي لسكانها إلى جانب التجارة.

الثاني: المناطق المجاورة لحافة الجبال ويميل بامتداد الأجزاء الدنيا للوديان، ويضم مدن حضرموت الوادي، وزبيد ، وبيت الفقيه، والزيدية، والمنصورة والحسينية، ...الخ، وتعتمد هذه المناطق على الزراعة والرعي وهي أكثر سكانا وعمراناً من الخط المجاور للبحر، وتتميز هذه المناطق بتبعثرها هنا وهناك حيثما توفرت المياه والتربة الخصبة، إضافة إلى أنها على الطرق الرئيسة والهامة مما جعل نسبة من السكان يعملون في التجارة والنقل. (عثمان،٣٥، ٢٠٠٣)

ويتضح مما سبق أن المناطق المنخفضة أقل جذبا للسكان من المناطق المرتفعة ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والتربة الرملية الملحية.

٢. العامل الجغرافي وطبيعة الأرض وتأثيرها في توزيع السكان إلى ريف وحضر:

تلعب العوامل الجغرافية من سطح ومناخ وموارد مائية دورا كبيرا في تقسيم التجمعات السكانية إلى ريف وحضر، فالمناطق الصالحة للزراعة تفرض على سكانها مزاولة هذه الحرفة بما يحتفظ لها بطبيعتها الريفية، والمناطق التي تهيئ لها طبيعتها الجغرافية أن تكون ملتقى ومركز لمجموعة من المناطق الأخرى المحيطة بها، يرشحها لان تكون مركزاً يتسم بنوعية مميزة من مزاولة الحياة وطرق اكتساب العيش، ومثل ذلك المناطق الساحلية التي تساعدها الجغرافية لإنشاء موانئ بحرية فيها لتأهيلها لتكون مركزا حضريا، ويقاس على ذلك المناطق الصحراوية وغيرها.

وهناك تقسيم آخر والتي أخذت به الحكومة ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء في تعداده لعام ١٩٩٤، حيث اعتبر أن كل تجمع سكاني (٥٠٠٠) فأكثر تعتبر مناطق حضرية، أما ما كان اقل من ذلك فيعتبر ريفاً، إلا أن اغلب سكان الجمهورية اليمنية يتمركزون في المناطق الريفية، حيث بلغ سكان المناطق الريفية حوالي ٧١.٦٣٪ من إجمالي الجمهورية، أما المناطق الحضرية فيبلغ نسبتهم من إجمالي الجمهورية ٢٨،٣٨٪ وهذا حسب تعداد ٢٠٠٤ (فارع ١٩٨٧، ٧٠) ومما يلاحظ في النسبة العالية الخاصة بالريف أنها صغيرة في حجم تجمعاتها السكانية ومشتته فوق قمم الجبال وسفوح المرتفعات وبطون الأودية وعلى طول الخط الساحلي للجمهورية، والذي يقدر عدد هذه التجمعات بحوالي ٦٠ ألف تجمع بين قرية ومدينة ومحلة، إلى جانب أن معظمها قليل السكان. (علي عبدالله ١٩٩٩، ٦٣٥)

وبناء على ما سبق يعد المجتمع اليمني من المجتمعات الريفية والذي يعيش أغلب سكانه في الوسط الريفي، المشتت في تجمعات متباعدة على مساحات واسعة من الجمهورية اليمنية مما يجعل تقديم الخدمات التعليمية أمرا باهظ التكاليف. وكما لا حظنا التفاوت في عدد السكان على مستوى القطر هناك تفاوت في عدد السكان على مستوى المحافظات، بسبب ما تتميز به كل محافظة على أخرى نتيجة لعدة عوامل وهذا ما يتضح في هذا الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يبين التوزيع العددي للسكان المقيمين في ريف وحضر المحافظات في الجمهورية اليمنية لعام ٢٠١٠بالالف حسب الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥)

التوزيع العددي لعام ٢٠١٠				
المحافظة	الحضر	الريف	إجمالي	%
إب	٤٣٨	٢,٠٥٢	٢,٤٩٠	١٠,٧٥

أبين	١٣٢	٣٨١	٥١٢	٢,٢١
أمانة العاصمة	٢,٠٤٠	٤٨	٢,٠٨٨	٩,٠١
البيضاء	١٢٦	٥٤٩	٦٧٥	٢,٩١
تعز	٦٢٨	٢,١٧٧	٢,٨٠٥	١٢,١١
الجوف	٦٨	٤٤٩	٥١٧	٢,٢٣
حجة	١٦٣	١,٥٦٩	١,٧٣٢	٧,٤٨
الحديدة	٨٩٨	١,٦٤٧	٢,٥٤٥	١٠,٩٩
حضرموت	٥٦٤	٦٥٥	١,٢١٨	٥,٢٦
ذمار	٢١٨	١,٣٤٠	١,٥٥٨	٦,٧٢
شبوة	٨٧	٤٦٥	٥٥٢	٢,٣٨
صعدة	١٢٥	٦٨٩	٨١٥	٣,٥١
صنعاء	٣٠	١,٠٤٩	١,٠٧٨	٤,٦٥
عدن	٧٠٧	٠	٧٠٧	٣,٠٥
لحج	٧٤	٧٧٦	٨٥٠	٣,٦٧
مارب	٣٧	٢٤٢	٢٨٠	١,٢٠
المحويت	٤٢	٥٣٨	٥٨٠	٢,٥٠
المهرة	٤٤	٦١	١٠٥	٠,٤٥
عمران	١٧٦	٨٥٦	١,٠٣١	٤,٤٥
الضالع	٧٣	٤٨٠	٥٥٣	٢,٣٨
ريمة	٤	٤٥٧	٤٦١	١,٩٩
الإجمالي	٦,٦٧٤	١٦,٤٨٠	٢٣,١٥٤	١٠٠

(*) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠، مرجع سابق، ص٥.

ويتضح من الجدول أن محافظة صنعاء مع أمانة العاصمة احتلتا المركز أول في عدد السكان حيث بلغت نسبة اجمالي السكان بهما (١٣،٦٧) من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية كما هو موضح في الجدول، وتبلغ الكثافة السكانية حوالي(٧٤،٧) نسمة/كم٢، وكما تم التوضيح أن المقصود بالأمانة هي مدينة صنعاء أما محافظة صنعاء فهي عبارة عن المديريات والقرى المجاورة للعاصمة صنعاء، ويعود التركز السكاني بهاتين المحافظتين نتيجة لمجموعة من العوامل منها صنعاء كعاصمة حيث توجد بها مؤسسات الدولة المختلفة، بالإضافة إلى وجود الجامعات والمعاهد ودور الثقافة والمؤسسات الصحية والمراكز التجارية وبعض المنشآت التجارية، أيضا وجود السفارات الأجنبية فضلا عن توفر فرص العمل المختلفة والمظاهر الحضارية الأخرى والتي جعلت منها منطقة جذب لسكان المحافظات الأخرى، هذا بالإضافة إلى موقع صنعاء في

وسط المرتفعات الوسطى حيث تلتقي وتتفرع أهم طرق المواصلات التي تربط العاصمة بعدد من محافظات الجمهورية.(١)

واحتلت محافظة تعز المركز الثاني في عدد السكان حيث بلغت نسبة سكانها (١٢،١١٪) من إجمالي سكان الجمهورية، وتعد المركز الثاني من حيث الكثافة السكانية حيث تبلغ حوالي(١٩٦،٢) نسمة/ كم٢ ويعود هذا التركز السكاني والكثافة السكانية في هذه المحافظة إلى عدد من العوامل أهمها اعتدال المناخ ووفرة الموارد المائية ووجود الأراضي الزراعية وبعض المنشآت الصناعية كل هذا أدى إلى جذب عدد من الأيدي العاملة، بالإضافة لدورها المهم في النشاط الصناعي والتجاري لقربها من ميناء الحديدة والمخا، كذلك تعتبر تعز ملتقى عدد من الطرق التي تربط محافظات الجمهورية وبخاصة طريق حرض الحديدة تعز.(٢)

كما يلاحظ في الجدول السابق محافظة الحديدة و تحتل المركز الثالث من حيث عدد السكان رغم أنها تقع في إقليم المناطق الساحلية حيث يبلغ نسبة سكانها (١٠،٩٩٪) من إجمالي السكان، أما من حيث الكثافة السكانية (١٣١،٣) نسمة/كم ٢نظرا لأن هذه المناطق الساحلية تتسم مستوطناتها بصغر حجمها وتبعثرها على طول الساحل كما ذكر سابقا ويعود التركز السكاني بهذه المحافظة لعدة عوامل أهمها النهضة العمرانية، ووجود عدد من الموانئ أهمها الحديدة والصليف جعلها تلعب دورمهم في النشاط التجاري، كما تتميز بوجود عدد من المراكز التجارية والشركات والمنشآت وتلتقي بها طرق المواصلات أهمها طريق الحديدة حرض والذي يربط اليمن بالسعودية وطريق الحديدة تعز وطريق الحديدة صنعاء فضلا عن توفر الموارد المائية والتربة الخصبة والتي ساعدت في تطور الزراعة في أماكن واسعة منها.

ومن الجدول يلاحظ أيضا أن من المحافظات التي يرتفع فيها عدد السكان محافظة أب حيث تحتل المركز الرابع من حيث عدد السكان حيث تبلغ نسبتها حوالي (١٠،٧٥٪) من إجمالي سكان الجمهورية، كذلك تحتل المركز الأول من حيث الكثافة السكانية حيث تبلغ (٢٨٩،٥٣) نسمة/كم٢ نظرا لعدة عوامل من أهمها ملائمة الظروف المناخية المتمثلة في اعتدال درجة الحرارة ووفرة الموارد المائية، كما أنها من أكثر محافظات الجمهورية مطرا وتشتهر بإنتاجها الزراعي الوفير، هذه العوامل ساعدت بأن يصفها اليمنيون باللواء الأخضر فضلا عن موقعها المهم والرئيسي الذي يربط محافظة تعز بالعاصمة صنعاء، ومن هنا يستنتج أن هذه المحافظات الأربعة تضم حوالي (٤٧،٥ ٪) من إجمالي سكان الجمهورية.

أما محافظة كل من حجه وذمار والمحويت وعمران فتبلغ نسبتها حوالي (٧،٤٨٪)، (٦،٧٢٪)، (٢،٥٠٪)،(٤،٤٥٪) على التوالي بينما تبلغ كثافة السكان فيها ما بين ٧٥ ألف نسمة

(١) وزارة التربية والتعليم : صندوق الأمم المتحدة للسكان ، التوزيع السكاني في اليمن ، **مرجع سابق** ، ص ٣٣.
(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠ص٥

/كم٢ إلى ١٣٣ألف نسمة/كم٢(١)، حيث تتميز هذه المحافظات باعتدال مناخها ووجود التربة الخصبة فيها ووفرة الموارد المائية مما يساعد ذلك على قيام النشاط الزراعي فيها رغم أن مساحة بعضها قليلة إلا أن نسبة الكثافة السكانية فيها عالية، حيث يلاحظ أن محافظة المحويت تعد أصغر المحافظات مساحة ٢.٢٨٥كم٢ أي ما يعادل ٠.٤٠٪ من إجمالي مساحة اليمن والتي تقدر٥٥٥ألف كم٢ وذلك لاعتدال مناخها وخصوبة التربة وغزارة الأمطار والكثافة السكانية فيها عالية لتحتل المركز الثالث اذ بلغت ١٧٦الف نسمة/كم٢.

أما بقية المحافظات مثل محافظة مأرب، الجوف، شبوه، المهرة، حضر موت والتي تعد من أقل المحافظات الجمهورية سكانا باستثناء محافظة حضرموت اذ تبلغ نسبة السكان فيها (١،٢٠٪)، (٢،٢٣٪)، (٢،٣٨٪)، ٠،٤٥٪)، (٥،٢٦٪) رغم أنها من أكبر المحافظات مساحة إلا أن كثافة السكان فيها قليلة بسبب كبر مساحتها حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها
(٥.٣نسمة/كم٢)(٣.٨نسمة/كم٢)(٥.٢نسمة/كم٢)
(١.٧نسمة/كم٢)،(٥.٦نسمة/كم٢)بالتوالي.(٢)

ومن العوامل المسئولة عن انخفاض الكثافة السكانية في هذه المحافظات كبر مساحتها حيث تعد هذه المحافظات من أكبر المحافظات اليمنية مساحة فهي تشمل حوالي ٦٦٪ من مساحة الجمهورية اليمنية، إضافة إلى أنها تعانى من ندرة الطرق الحديثة التي تربط أجزائها، كذلك أكثر هذه المساحات عبارة عن مناطق صحراوية مقفرة نادرة الأمطار ليست صالحة للزراعة إلا في بعض المناطق والتي توجد في بطون الأودية مثل وادي حضرموت إضافة إلى أن نسبة من السكان عبارة عن بدو رحل لا يستقرون في مكان معين وانما ينتقلون وراء الماء والغذاء(٣)

ويلاحظ في الجدول أيضا أن المناطق الحضرية (المدن وعواصم المحافظات) تتفاوت في حجم سكانها، فهناك منطقة واحدة على مستوى الجمهورية اليمنية هي مدينة عدن والذي بلغ عدد سكانها (٧٠٧٠٠٠) نسمة، بنسبة تحضر وصل إلى (١٠٠٪) ، تليها العاصمة صنعاء (الأمانة) حيث بلغت (٢،٠٨٨٠٠٠) نسمة، بنسبة تحضر (٩٧.٧٠٪) وهناك محافظات يرتفع فيها نسبة السكان في الحضر مثل (حضرموت، الحديدة، تعز، أبين)، أما بقية المحافظات تقل نسبة السكان في عواصمها مقابل ارتفاع سكانها في أريافها، ويعتقد أن هذه الزيادة في سكان الحضر في اليمن لا تعكس في الواقع النمو الحقيقي لسكان الحضر في اليمن، بقدر ما تعكس النمو السريع في المدن وخاصة الرئيسية منها، وذلك بسب الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق.ص١٣٠
(٣) وزارة التربية والتعليم وصندوق الأمم المتحدة للسكان : التوزيع السكاني في اليمن مرجع سابق ص ٣٥.

الحضرية كدرجة أساسية، مما يعكس التوزيع غير العادل للمشاريع والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية.

وخلاصة لما سبق بعد أن عرف التوزيع الإقليمي للسكان وكذلك توزيعهم حسب الحضر والريف وأيضا حسب المحافظات تبين للباحث أن سكان الجمهورية اليمنية موزعون على عدد كبير من المستوطنات البشرية والتي تنتشر عموماً بسبب صغر حجمها وكثرة عددها على سطح الأرض اليمنية وخاصة الريفية وقلة عدد سكانها، إضافة إلى أنها مناطق منعزلة صعب الوصول إليها وتحتاج إلى أموال ضخمة لإنشاء طرق حديثة تربطها بمناطق الإنتاج الرئيسية في البلاد وخاصة وأن النقل من الشروط الأساسية لأي نشاط، فلا يمكن أن يزدهر نشاط منها بدون وجود شبكة للنقل، ولكي تستطيع الدولة نشر التعليم وغيرها من الخدمات إلى كل المراكز السكانية يجب عليها الاهتمام بقطاع المواصلات(١)، ومن هنا فالمدن وعواصم بعض المحافظات تستوعب أكبر عدد من الرياض سواء الحكومية أو الأهلية بينما يندر وجود هذا النوع من التعليم في غيرها من المناطق، هذا بدوره يؤثر في تكافؤ الفرص التعليمية بسبب هذه العوامل في التوزيع الجغرافي للسكان في المحافظات كما سنوضحه في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)توزيع التلاميذ لمرحلة رياض الأطفال ونسبتهم من السكان في الجمهورية اليمنية (*)

المحافظة	عدد السكان الإجمالي للمحافظات	النسبة من الإجمالي	عدد السكان في الفئة ٣-٦سنوات	نسبة السكان في من التعليم	نسبة عدد سكان الفئة في المحافظ إلى مجموع الفئة ٣-٦	عدد السكان الملتحقين في رياض الأطفال من الفئة ٣-٦سنة	نسبة الأطفال الملتحقين من سن ٣-٦
أب	٢,٤٩٠٠٠٠	١٠.٧٥	٣٣٥٤٧٥	١٥.٧٤	٩.٧	٢٦٣	٠.٠٨
أبين	٥١٢٠٠٠	٢.٢١	٥٧٣٧٠	١٢.٢٢	١.٧	٥٩٢	١.٠٣
الأمانة	٢,٠٨٨٠٠٠	٩.٠١	٢٣٦٨٤٨	١٣.٥٥	٦.٩	١٨١٨	٠.٨

(١) محمد علي عثمان: سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً، مرجع سابق، ص ٦١، ٦٢.

البيضاء	٦٧٥٠٠٠	٢.٩١	٩٨٤٠٨	١٧.٠٤	٢.٨	٢٢٦	٠.٢
تعز	٢,٨٠٥٠٠٠	١٢.١١	٣٦٠٢٦٧	١٥.٠٥	١٠.٤	١٧٧٦	٠.٥
الجوف	٥١٧٠٠٠	٢.٢٣	٨٥١٩٠	١٩.٢٠	٢.٥		
حجه	١,٧٣٢٠٠٠	٧.٤٨	٢٣٩٢٩٠	١٦.١٧	٦.٩		
الحديدة	٢,٥٤٥٠٠٠	١٠.٩٩	٢٨٨٠٣٧	١٣.٣٥	٨.٣	١٧٠٦	٠.٦
حضر موت	١,٢١٨٠٠٠	٥.٥٣	١٠٩٦٣٥	١٠.٦٦	٣.٢	٤٥١٩	٤.٦
ذمار	١,٥٥٨٠٠٠	٦.٧٣	١٩٨٦٤٢	١٤.٩٣	٥.٧		
شبوه	٥٥٢٠٠٠	٢.٣٨	٧٩٧١٣	١٦.٩٤	٢.٣	٩٥٦	١.٢
صعدة	٨١٥٠٠٠	٣.٥٢	١٠١٩٨٨	١٤.٦٧	٢.٩		
صنعاء	١,٠٧٨٠٠٠	٤.٦٦	٢٢١٢٦٢	٢٤.٠٨	٦.٤		
عدن	٧٠٧٠٠٠	٣.٠٥	٥٢٧٣٨	٨.٩٥	١.٥	٦٢١٤	١١.٨
لحج	٨٥٠٠٠٠	٣.٦٧	٨٩٣٢٩	١٢.٣٦	٢.٦	٧٩٥	٠.٩
مأرب	٢٨٠٠٠٠	١.٢١	٣٩٧٤٩	١٦.٦٦	١.١		
المحويت	٥٨٠٠٠٠	٢.٥٠	٧١٣٩٢	١٤.٤٢	٢.١		
المهره	١٠٥٠٠٠	٠.٤٥	١٠٠٢٨	١١.٣٢	٠.٣	٤٤٦	٤.٤
عمران	١,٠٣١٠٠٠	٤.٤٥	١٧٣١١٥	١٩.٧٢	٥.٠		
الضالع	٥٥٣٠٠٠	٢.٣٩	٦٥٤٩٣	١٣.٩٢	١.٩		
ريمة	٤٦١٠٠٠	١.٩٩	–				
الإجمالي	٢٣١٥٤٠٠٠	١٠٠%	٣٤٥٨٩٩٩	١٧.٥٧		١٩٣١١	٠.٦

(*) تم بناء الجدول بمعرفة الباحث مستعينا ب:

- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للمحافظات، (٢٠٠٥، ٢٠٢٥)، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- التشتت في توزيع السكان بسبب عدة عوامل سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية مثل طبيعة السطح والمناخ والموارد المائية والتربة أو العامل البشرى، ويلاحظ الباحث تباين كل عامل من العوامل من منطقة لأخرى وقد أثرت في توزيع السكان تشتتا كان أم تركزا وينعكس هذا على توزيع الخدمات التعليمية، وبالتالي على معدل الاستيعاب على مرحلة رياض الأطفال.
- يلاحظ كذلك في الجدول أن نسبة الأطفال في سن التعليم في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات تبلغ (١٧.٥٧٪) في حين تبلغ نسبة الملتحقين منهم برياض الأطفال على عموم المحافظات ما نسبته (٠.٦٪) من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات البالغة (٣.٤٥٨.٩٩٩) طفل وطفلة أي أن عدد الملتحقين (١٩٣١١) طفل وطفلة فقط في جميع المحافظات لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م. أما في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م كانت تشكل نسبة الملتحقين بالفئة العمرية ٣-٦ سنوات مقارنة بعدد السكان لنفس الفئة العمرية بـ (٠.٣٪) مما يدل على أن عدد الأطفال خارج هذه المرحلة كان حوالي (٩٩.٧٪) في تلك الفترة. ويصل في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥(٩٩.٤٪)(١) وهذه النسبة توضح الكم الكبير من الأطفال المحرومين من دخول مرحلة الروضة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.
- يلاحظ كذلك في الجدول أن محافظة عدن، حضرموت، المهرة يشكلان نسبة للقيد تصل إلى نصف المقيدين في عموم المحافظات نظرا لأن بداية انتشار التعليم قبل المدرسي وتطوره في المحافظات الجنوبية والشرقية وبالأخص محافظة عدن كان أكثر انتشارا من المحافظات الشمالية، واستمر التوسع ليشمل عدد من هذه المحافظات في الجنوب مثل(حضرموت المهرة سيئون) بسبب صدور قانون التعليم رقم (٢٦) لعام ١٩٧٣م والذي اعتبر مرحلة رياض الأطفال مرحلة تعليمية تسبق التعليم الابتدائي حينها. وكان لهذا القانون أثره الفعال في زيادة أعداد الأطفال المقبولين بتلك المرحلة من خلال التوسع في مدارس رياض الأطفال، وهذا النمو بدأ من عام ١٩٧٣/٧٢م حتى عام ١٩٩٠/٨٩م حيث كان عدد التلاميذ في عام ١٩٧٤/٧٣م (١١٠٥) طفل وعدد الرياض (٦) روضه وعدد المربيات (٣٧) مربية أما في عام ٨٩/ ١٩٩٠م فبلغ عدد التلاميذ (١٠٧٧٣) و(٣٩) روضه و(٤١٨) مربية.(الماخذي،٤٠، ٢٠٠١)
- يلاحظ أيضا أن نسبة السكان في الفئة العمرية ٣-٦ سنوات في بعض المحافظات مرتفعة لكن نسبة الالتحاق في رياض الأطفال ضعيف مقارنة بحجم الفئة في المحافظة مثل أب وحجة، الأمانة، الحديدة، صنعاء، عمران، ذمار ، وهذه المحافظات مشهورة بطبيعتها الجغرافية الجبلية وأنها صعبة التنقل بسبب مناطقها الوعرة وتشتت قراها

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع تنمية الطفولة المبكرة ، في الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥ ص٦.

ومناطقها ، أما محافظة الحديدة فينخفض فيها الالتحاق لتشتتها الجغرافي وصغر حجم مستوطناتها وبعثرتها على طوال الساحل وتفصلها الكثبان الرملية والمناطق الزراعية.

يضاف إلى ما سبق أن بعض الخدمات المتوفرة تتمركز في بعض المحافظات الرئيسية والمدن مثل أمانة العاصمة ورغم ذلك نسبة الالتحاق فيها ضعيفة مقارنة بفئة الأطفال من سن ٣-٦ سنوات، وكذلك عدن، حضرموت، تعز، الحديدة، لحج، المهرة، شبوه، أبين، أب، أما بقية المحافظات فليس فيها أي رياض أطفال تغطي عدد فئة السكان من (٣-٦) رغم أنها تشمل نسب كبيرة من الأطفال في سن التعليم ما قبل المدرسي.

ثالثا:- عوامل تربوية

١- إعداد الطفل وتهيئته للتعليم النظامي:

تأتى أهمية رياض الأطفال في كونها مرحلة تمهيدية وتهيئة للأطفال لدخول المرحلة الأساسية، حيث تعمل رياض الأطفال على مساعدة الملتحقين بها على التأقلم والتكيف السريع في المدرسة، وبالتالي إذا لم يهيئوا للمدرسة الابتدائية بواسطة رياض الأطفال فإن عملية الانتقال تعد في حد ذاتها صدمه عنيفة لهم يشعروا من خلالها بفقدان تلك السعادة التي ألفوها فتنقلب في أسوأ الظروف إلى حزن وهَمٍ دائمين، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاق الطفل دراسيا مقارنة بأقرانه ممن أتيحت لهم فرصة التهيئة الاجتماعية لعملية التعليم في مرحلة رياض الأطفال (الماخذي،٥٣، ٢٠٠١) فهذه الرياض بما تقدمه من برامج تربوية تسهم بصورة فعالة في تهيئة الأطفال للعمل المدرسي الأكثر تنظيما وتعقيدا في مرحلة التعليم الأساسي، وبذلك يمكن القضاء على كثير من المشكلات النفسية، التي يجدون أنفسهم خلالها في وحدة وغربه عن البيئة التي اعتادوها داخل المنزل، فقد دلت إحدى الدراسات على أن التلاميذ والتلميذات الذين يقضون عاما أو أكثر في مرحلة رياض الأطفال تكون استعداداتهم العقلية والنفسية أكثر من التلاميذ الذين يأتون من المنزل مباشرة، لذلك ينبغي العناية بهذه المرحلة والاهتمام ببرامجها ومناهجها،(العطاس،١٤٠٨ه،١٦٦) وقد أكدت اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن الحادي والعشرين في تقريرها المرفوع إلى اليونسكو على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حيث أن الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة يكونون أفضل من الأطفال الذين لم يستفيدوا بهذه المرحلة واقل منهم عرضة للانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها، وأيضا الالتحاق المبكر بها يسهم في تكافؤ الفرص التعليمية، إذ يساعد على تذليل العقبات الأولية المتمثلة في الفقر، والانتماء إلى وسط اجتماعي أو ثقافي محروم.(ديلور١٩٩٩) كما أكدت عدة دراسات أن ما يحصل للطفل قبل دخوله المدرسة يؤثر بدرجة ملحوظة على قدراته على النمو والتقدم داخل المدرسة، فعلاقاته التي تنشأ مع الكبار والفرصة المتاحة أمامه لاكتساب الخبرات المتنوعة وحالته الصحية، ومدى الهدوء والأمن الذي يشعر به، تعتبر من العوامل العديدة التي تؤثر في قدرات الطفل و حالاته الدراسية في المرحلة الابتدائية.(بدير،٣٥، ١٩٧٥) وتضيف الدراسات أن

الأطفال الملتحقين بالحضانات ورياض الأطفال كانت قدراتهم كبيره في التحصيل الدراسي في مواد اللغة العربية، الحساب، العلوم ، والمواد ألاجتماعية مقابلة بالأطفال الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال.

وعلى جانب آخر أثبتت دراسة أخرى (فارع،١٩٨٧، ٨٧) أن تعليم ما قبل المدرسة يقلل من نسب الفقد في التعليم الابتدائي، حيث يقلل من نسب التسرب والإعادة وأن المتتبع يجد أن معدل الفقد التربوي (تسرب، رسوب) يصل إلى (٧٥٪).

وهكذا يتضح من نتائج البحوث والدراسات السابقة أن رياض الأطفال مؤسسة تعليمية على جانب كبير من الأهمية، وعامل أساسي في نجاح الطفل في مرحلة التعليم النظامي الحالي، بما تهيئه للطفل من مواقف تربوية هادفة لا تستطيع الأسرة أن توفرها له، يضاف إلى ما سبق أنها تمهد الانتقال التدريجي للطفل من جو البيت إلى جو المدرسة، حيث تعتبر مرحلة رياض الأطفال ضرورة حتمية وحاجة اجتماعية وتربوية هامة تعمل على تهيئة الأطفال نفسيا وتعليميا واجتماعيا للالتحاق بالتعليم الأساسي.(١)

وانطلاقا من هذا الاهتمام بالطفولة وتمشيا مع الاتجاهات التربوية المعاصرة، اعتبر قانون التعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (رياض الأطفال) أحد مراحل السلم التعليمي للجمهورية اليمنية، وبما أن رياض الأطفال قد أصبحت أمرا واقعا في اليمن فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن رياض الأطفال يجب أن ينظر إليها على أنها ذات أهمية بالغة من خلال الدور المنوط بها شريطة أن تتوفر لها كل مستلزمات نجاحها، خاصة وأن رياض الأطفال يجب أن تكون مؤهله وقادرة على التكامل مع دور المنزل في فترة احتضانها للطفل.(٢)

٢- الهدر في المرحلة الابتدائية:

أدى الانتشار السريع نسبيا للتعليم الابتدائي في اليمن إلى وجود ظاهرة خطيرة، تمثلت بشكل أساسي في ارتفاع نسبة الهدر التربوي، خاصة أثناء السنوات الأولى من التعليم وقد بات من المؤكد أن هناك جملة من الأسباب لهذا الهدر في هذه المرحلة المهمة للطفل، حيث يضطر معظم أولياء أمور الأطفال بالجمهورية اليمنية إلى إلحاق أطفالهم بالمدارس الابتدائية قبل السن المحددة للدراسة سواء بالتحايل على شهادة الميلاد أو بطرق أخرى، وهو غير مستعد عقليا ونفسيا واجتماعيا لتقبل منهجها وقوانينها والتكيف معها (الوادعي،٢٠٠٣،٧٥) بالإضافة إلى أن كثيراً من الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال يضطرون لإلحاق أولادهم بالتعليم الأساسي قبل بلوغهم السن القانونية نظرا لعدم توفر رياض أطفال في المنطقة التي يسكنونها، وهذا يشكل خطرا على الأطفال لعدم استعدادهم العقلي لاستيعاب الدروس والنتيجة الرسوب في المرحلة الابتدائية.

(١) وزارة التربية والتعليم : جدول أعمال ورشة التعليم للجميع، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩، صنعاء، وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٤ ص٢.
(٢) وزارة التربية والتعليم: اللائحة التنظيمية لعمل رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ ص ٤.

وهناك دراسات سابقة هدفت إلى تناول آثار برامج رياض الأطفال على التحصيل الدراسي، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك فروق بين الأطفال الذين دخلوا فصول ما قبل المدرسة والذين لم يدخلوا هذه الفصول. (Fries.2004,:404)

وبالنظر إلى الدراسات الحديثة التي أظهرت أن تربية الطفل في الفترة السابقة لدخوله المدرسة تعد شرطا أساسيا لنجاح أي سياسة تربوية وتعليمية، وكذا أهمية مرحلة رياض الأطفال وأثرها على تحصيل الطفل في المراحل اللاحقة، إضافة إلى تفوق واضح في نتائج تحصيلهم تفوق ما لدى سواهم.

كما أظهرت بعض البحوث والدراسات أن رياض الأطفال ضرورة اجتماعية، فعند مقارنة طلاب الصف الأول الابتدائي الذين التحقوا برياض الأطفال والذين لم يلتحقوا، وجد أن الذين التحقوا بالرياض قلت نسبة التسرب بينهم في المرحلة الابتدائية، وتم اكتسابهم العديد من الجوانب الإيجابية في السلوك والمعتقدات والمهارات التي يتطلبها المجتمع (بدرية،١٩٨٩، ١٠٧)،(نادية،٧٣،١٩٩٥)،(الحقبل،١٩٩٣، ٢٠١)(بهاالدين،١٢٦،١٩٩٧).

فمرحلة رياض الأطفال تأتي أهميتها من أنها مرحلة تمهيدية، وتهيئة للأطفال لدخول المرحلة الابتدائية وذلك بمساعدتهم للتأقلم مع الحياة المدرسية، وتخفيف صعوبة الانتقال من جو المنزل إلى جو المدرسة، "واذا لم يهيئ الطفل للمدرسة فأن عملية الانتقال تعتبر صدمة في حد ذاتها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاق الطفل في المسيرة الدراسية مقارنة مع أقرانه ممن أتيحت لهم التهيئة الاجتماعية لعملية التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

٢- انتشار الأمية:

يعد المستوى التعليمي أحد الخصائص والسمات البارزة لقياس درجة التقدم والتطور لأي مجتمع من المجتمعات، كما يدل على مدى الوعي والتحضر بين أبنائه، وتعد أيضا الأمية احد أهم الأسباب التي تقف حجرة عثرة في حياة هذه المجتمعات، لذلك تعتبر الأمية وصمة عار يجب التخلص منها إلى جانب أنها إهدار يواجه الدول وإمكاناتها الحاضرة والمستقبلية.

ومن آثار هذه الأمية الحالة التعليمية للوالدين وبالتالي انعكاسها في طريقة تنشئتهم لأطفالهم وتربيتهم ونوعية الأساليب المتبعة، فالوالدان المحرومان من التعليم أو لديهما حظ متدني من التعليم، يختلفان عن الوالدان اللذان حصلا على حظ وافر من التعليم حيث أن انتشار الأمية بين الوالدين ينعكس على الطفل بشكل واضح وعلى تربيته وتهيئته للعيش سوا اليوم أو غدا، ولقد ورد في تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية أن كبرى مشكلات التربية والتعليم ما زالت تعبر عن نفسها في النسبة العالية لأمية الكبار بصفة عامة وللإناث بصفة خاصة،(زينب،١٩٩٧، ٧٨) فتعليم الكبار ومحو أميتهم عامل مهم في تربية الأطفال وحسن تعليمهم، حيث أن جهل الكثير من الآباء والأمهات بصفة عامة بمطالب النمو وإشباع حاجات الطفل، وعدم

معرفتهم بالأساليب السليمة في تربية الأطفال يوقعهم في الكثير من الأخطاء التي قد تؤثر على أبنائهم سواء من الناحية الجسمية والنفسية أوفي سلوكهم طوال حياتهم. (العاصي،١٩٨٨، ٣٨)

ومن هذا المنطلق تعمل الجهود المبذولة والكبيرة من الحكومة اليمنية ممثلة بالسياسة التعليمة في تخفيض نسبة الأمية في المجتمع اليمنى إلى درجة كبيرة، حيث تشير البيانات الإحصائية لسنة ١٩٩٩(١)إلى أن نسبة الأمية بلغت ٤٩.٤٪ على مستوى الجمهورية وبلغت في الحضر ٢٨.٢٪ وفى الريف ٥٧.٦٪، وهذه النسبة المرتفعة من الأمية سواء في الريف أو الحضر في القراءة والكتابة لا شك تؤثر على الطفل لأن الآباء والأمهات الأميين قد لا تتوافر لديهم الحافز لدفع أبنائهم نحو التعليم، وكما يتضح أن حظ البيئة الريفية من الأمية أعلى منه في الحضر، وبالنظر إلى نسبة الأمية على مستوى المحافظات يتضح الآتي:

جدول رقم (٥)التوزيع النسبي لامية السكان ١٠٠ فأكثر على مستوى المحافظات في الجمهورية اليمنية(*)

المحافظة	الإنابة	صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	إب	ذمار	لحج	أبين	شبوه	مأرب	البيضاء	حضر موت	صعده	المحويت	الضالع	عمران	الجوف	المهره	مأرب	شبوه	البيضاء	حضر موت	صعده	المحويت	الضالع	عمران	الجوف	المهره	مأرب	شبوه
الأمية	٢٢٠٣	٥٨.٢	٢١.١	٤٢.٧	٥٧.٨	٤٩.٥	٥٨.٢	٤٤.٨	٤١.٥	٥٠	٦٥.٣	٥٣.٣	٣٦.٧	٦٤.١	٥٨.٨	٤٩.٦	٥١.٤	٦٨.٢	٥٣.٢	٤٧.٦											

(*)المصدر: ا الجهاز المركزي للإحصاء – التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني تعداد ٢٠٠٤

ومن خلال النظر إلى نتائج المسح يتبين أن أعلى نسبة للأمية في محافظة الجوف ومحافظة حجه ومحافظة صعده والمحويت، حيث بلغت ٦٨.٣٪ ، ٦٥.٣٪ ،٦٤.١٪ ، ٥٨.٨٪ على التوالي.

يتضح مما سبق أن اليمن تعانى من مشكلة الأمية في عموم محافظات الجمهورية وارتفاع نسبة الأمية بين الآباء قد يؤثر تأثيرا سلبيا على الطفل وتنشئته مما يحتم على الدولة تعميم رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، وخاصة وأن الظروف البيئة المحيطة بالأطفال غير مناسبة لإنمائهم نموا سليما في سنوات عمرهم الأولى، إلى جانب إن معظم الأسر ما زالت تعانى من مشكلات اقتصادية وصحية واجتماعية وسكنية لا تتيح توفر المناخ الملائم للأطفال، كذلك انتشار كثير من العادات والتقاليد والاتجاهات الخاطئة، التي تؤثر تأثيرا سيئا على الأطفال(١)" كل هذا يجعل من المُلح على أصحاب القرار إنشاء مؤسسات تربوية لسن ما قبل المدرسة كنوع من التربية التعويضية، تقوم على أساس أن الرعاية المنزلية والبيئية للطفل محدودة، الأمر الذي يؤخر نمو الطفل نتيجة للحرمان الاجتماعي والتربوي، مما يلقي على المجتمع مسئولية وواجباً نحو تربية أبنائه ورعايتهم".

رابعا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩م ص ٣٨.

(١)) منظمة اليونيسيف: تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن، صنعاء، منشورات منظمة اليونيسيف، ١٩٩٨م، ص٨

١. الحالة الاقتصادية:

تعتبر اليمن من أفقر بلدان العالم، وتتفاوت تقديرات مستوى الفقر في اليمن وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان، ووفقا للتقرير الوطني (٢)لمسح ظاهرة الفقر لعام١٩٩٩ فان اليمن شهدت ارتفاعا متزايدا في نسبة الفقر الحاد أو فقر الغذاء من(١٧.٥٪) في عام ١٩٩٥م إلى(٢٧٪) عام ١٩٩٩، وان نسبة الفقر تختلف من محافظة إلى أخرى، حيث جاءت "تعز" و"الحديدة"، "إب"، "حجة" الأولى في ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لتأثير حجم السكان، حيث تعتبر من المحافظات المرتفعة في حجم السكان، كذلك من هذه المحافظات "حضرموت" و"البيضاء" ، لتصل نسبة الفقر فيهما (٥٠٪) وأكثر، أما "أمانة العاصمة" فتعتبر من أقل المحافظات فقراً حيث تتميز بوضع اقتصادي جيد إذ يلاحظ أن (٦٢٪) من مديرياتها تصل نسبة الفقر فيها إلى اقل من١٠٪، تليها محافظة "عدن" (٢٩٪)، "مأرب"(٣٣٪) ، "حجة"(١٩٪).

ووفقا لهذه التقسيمات يتضح أن هناك (٦٨١.٥) ألف أسرة يشكلون حوالي (٢٩٪) من السكان تتمتع بوضع اقتصادي مقبول، بينما هناك حوالي (١٣٤٢.١) ألف أسرة يمثلون أكثر من (٥٥٪) من السكان يعيشون دون خط الفقر، حيث تعتبر نسبة الفقر الحاد بينهم عالية أو مرتفعة، وهناك حوالي (١٤٤.٧) ألف أسرة يمثلون حوالي (٦٪) من السكان ترتفع نسبة الفقر إلى أكثر من(٥٠٪) وهي نسبة مرتفعة جدا(١)، إضافة إلى أن من أسباب الفقر كبر حجم الأسرة اليمنية، والمعروف أن كبر حجم الأسرة له تأثير سلبي في درجة الرعاية المتوافرة لكل طفل بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأسرة.

و تشير النتائج الإحصائية لعام ٢٠٠٤ أن متوسط حجم الأفراد في الأسرة بلغ(٧،١) فردا للأسرة الواحدة، أما عدد الأفراد في المسكن فبلغ (٦،٩) فرد للمسكن، فزيادة عدد الأطفال مع نقص الإمكانات المادية والمعنوية، تجعل الأسرة تتعثر في القيام بواجبها كاملا في تنشئة الأطفال التنشئة السليمة، كذلك كثرة الأولاد إلى جانب الفقر يجعل الوالدان يحجمان عن إرسال أولادهم لرياض الأطفال بسبب المصاريف المرتفعة وخاصة في الرياض الأهلية والتي هي أكثر تواجدا من الرياض الحكومية.

٢. مشكلة تعاطي القات:

القات نبات يزرع في اليمن يمضغه اليمنيون في ساعات محدودة في اليوم وغالبا يكون بعد الظهر، ويكون بصورة جماعية أو فردية، وهو نبات منشط غير مخدر لاكما تروج له بعض الوسائط الإعلامية إلا أنه يجعل الشخص يدمن عليه أو بمعنى آخر يتعود عليه بصورة مستمرة، وعموما فان له تأثير سلبي سواء على الفرد نفسه أو حتى على أفراد الأسرة والمجتمع منها:

- تأثيره على صحة متعاطيه:

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، مرجع سابق ص ص٧٥، ٧٤

(١) المرجع السابق ص٦٤، ٦٥

لقد رصد الأطباء قائمة طويلة للأمراض التي يكون القات سببا فيها ومنها ارتفاع ضغط الدم، التهاب الفم، والمرئي، نقص الشهية، التأثير على الجهاز التناسلي والبولي، الإمساك، القلق، الأرق وغيرها، كذلك قد يسبب للمرأة الحامل بطئ نمو الجنين ونقصان وزنه، وزيادة معدل الوفيات بين المواليد، قلة الحليب وغيرها من الأمراض. نظرا لما يوضع على هذه الشجرة من مبيدات يستخدمها المزارع لقتل الحشرات التي تأتى على شجرة القات. (ابوعيان،٢٠٠٦، ١٢٦)و(الحضراني، دت،٩٧)

- إهدار الوقت:

يعتبر القات مصدر أولى لإهدار الوقت وطاقة الفرد الذهنية والجسمية حيث يقضى مستهلكوا القات ساعات طويلة في مضغه، فجلسات القات تستغرق في المتوسط ما بين (٣-٥) ساعات يوميا أي ما يقارب ١٢٠ ساعة في الشهر و١٤٤٠ سنويا، الأب يذهب لعمله إذا كان موظف حكومي يقف فترة الصباح في الدائرة الحكومية وفى فترة ما بعد الظهر يأتي لتعاطي القات وكذالك الأم وهذا يعنى أن الأطفال يتركون خارج المنزل أو في المنزل بدون أي رقابة سواء من الأم أو الأب بسبب انشغالهما بتعاطي هذا النبات يوميا.

- القات وتأثيره على المستوى الاقتصادي للأسرة و المجتمع :(١)

من سمات الأسرة المعاصرة (النزعة الاستهلاكية) سواء بشراء الحاجات الأساسية أو الثانوية، وبالنسبة للشخص اليمنى يعتبر القات من الحاجات الثانوية والتي لا فائدة منها سوى تلبية حاجة الإدمان السلبية، فهو بهذا يرهق ميزانية الأسرة باقتطاع جزء منها يوميا لشراء القات، والمشكلة أن هناك أكثر من شخص في الأسرة الواحدة يتعاطون القات، حيث أن بعض الأشخاص يقدمون شراء القات عن الغذاء أو أي شيء آخر، فقد يشترى له وجبه غذاء في اليوم ١٠٠-٢٠٠ ريال ويشترى حزمة قات بمتوسط (٣٠٠-١٠٠٠) ريال، والبسمة في محياة والفرحة تغمره وهؤلاء تجدهم يتأخرون ويتلكئون لشراء حاجات الأسرة الضرورية، وقد يبلغ استهلاك الفرد منهم للقات ما يعادل نسبته (٥٠-٦٠٪) من دخله الشهري (المقرمي،٣٣، ١٩٨٧) فما دام الأب يتأخر عن أسرته في الحاجات الضرورية مثل الغذاء فكيف سيدفع رسوم الروضة ومستلزمات التعليم وخاصة إذا كانت رياض أهلية وغالبا ما تكون أهلية لقلة الرياض الحكومية.

وكما عرف الباحث الدور السلبي للقات على الأسرة فهو له دور سلبي أيضا على الاقتصاد الوطني، حيث أن إجمالي قيمة القات عام ٢٠٠٢ (٩٨٣٠٦)(*) عام ٢٠٠٣ (١١٢٥٩٧) عام ٢٠٠٤ (١٣٧٢٢٦) عام ٢٠٠٥ (١٥٢٤٥٦)، أما نسبة زراعة القات من جملة المحاصيل الزراعية الأخرى عام ٢٠٠٢ (٩٤٪) و٢٠٠٣ (٩٣٪) ٢٠٠٤ (٩٦٪) ٢٠٠٥ (٩٨٪) أما إنتاج محصول القات بالطن ٢٠٠٢ (١٠٣٩٤٢) ٢٠٠٣ (١٠٣٦١٠)

(١) وزارة التخطيط والتنمية ، (وزارة الزراعة والري)، مداولات المؤتمر الوطني الأول ، بشأن القات ، صنعاء، وزارة التخطيط ٦-٧ إبريل ٢٠٠٢م، ص ٣٨.

(*) القيمة بالمليون ريال.

٢٠٠٤ (١١٨٢٠٧)، أما مساحة زراعة القات (١٠٪) من مساحة الأرض المزروعة والتي تبلغ (١٤٥٢٨٣٧)حيث تبلغ مساحة زراعة القات (بالهكتار) ٢٠٠٢ (١١٠٢٩٣) ٢٠٠٣ (١١٠٨٧٣) ٢٠٠٤ (١٢٢٨٤٤) ويستغرق القات ما يقارب ٩٠٪ من المياه في الجمهورية.(٢)

- عمالة الأطفال في زراعة القات:

وبما أن القات نبات يزرع في اليمن بشكل كبير، تحتاج زراعته إلى تضافر كل أفراد الأسرة حيث يتم استخدام الأطفال في زراعة القات وتربيته وبيعه، والقات شجرة تحتاج لعناية مستمرة على عكس غيرها من الأشجار، ويعني هذا تشغيل الآباء لأطفالهم لهذه الأعمال لكسب أيدي عماله رخيصة وغير مكلفه، كل هذه المشاكل تؤثر تأثيرا مباشرا على دخول الطفل الروضة بل والمدرسة بشكل عام فكثير من الآباء ينشغلون عن أطفالهم وعدم الاهتمام بهم و تربيتهم بسب انشغالهم في مضغ القات وزراعته.

- خروج المرأة للعمل:

شهد المجتمع اليمنى كغيره من المجتمعات العربية في العقدين الآخرين تحولات اجتماعية واقتصادية أصابت الأسرة اليمنية بتغيرات كان من أبرزها مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية نظرا لتزايد أعباء الحياة ودعم أوضاع الأسرة المادية، هذا أدى إلى غياب الأم والأب عن المنزل للعمل خارجه، وترك الطفل بدون تربية ورعاية، وخروج المرأة للعمل في حد ذاته ليس بالأمر الجديد عليها، فقد عملت المرأة من قديم الزمان في زراعة الأرض إلى جانب زوجها، ولكن الجديد بالنسبة لها وللمجتمع هو خروجها للعمل المنتظم المتكرر ذي الفترة اليومية الطويلة، وتبوئها مراكز قيادية دفعها أيضا إلى غيابها عن المنزل مدة طويلة من الزمن.

وقد لوحظ أن عدد النساء العاملات في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط حوالي (٧٩٥١٦) أي ما نسبة (١٧٪) من الإجمالي العام للعاملين، أما معظم النساء العاملات (٨٣٪) يعملن في الزراعة، و(١٧٪) في مهن غير زراعية وأكثر من نصفهن يعملن في مجالات مهنية وفنية ومكتبية أو في مجال المبيعات والخدمات، وكما هو متوقع فإنه العمل في المهن غير الزراعية أكثر شيوعا نسبيا بين النساء في الحضر وبين النساء الآتي حصلن على قدر من التعليم الرسمي، وأن ٤٤٪ من المناطق الساحلية يعملن في نشاطات غير زراعية مقارنه بنسبة ٩٪ من المناطق الجبلية و١٧٪ من النساء في منطقة الهضاب والصحراء.(١)

وهناك دراسة كشفت نوع الرعاية التي تستخدمها الأم عند غيابها من البيت للعمل، حيث أن ٨٩٪ من النساء العاملات لديهن طفل تحت سن السادسة من العمر و(٩٥٪) من هؤلاء يعملن

(٢) المركزي للإحصاء : مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية (المفهوم والاتجاهات)، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤ص ٣٠-٣٧.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء :المسح الديموغرافي في اليمن ، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء،١٩٩٩م، ص٣٣

خارج البيت، وأن أكثر من ثلث النساء (٣٩٪) يستخدمن الأقارب (غير الزوج) لرعاية أطفالهن أثناء فترة العمل، وهذا أكثر ما يكون في الأمهات العاملات في مجال الزراعة.(٢)

ومن هنا وجد أن تغيب الأم عن المنزل في فترة تواجدها في العمل، يؤدي إلى تقليص دورها في توجيه الطفل ورعايته في سن ما قبل المدرسة، مما يترتب عليه بقاء الطفل فترة طويلة من الوقت دون عناية ورعاية سليمة ومتكاملة، إذ يتعرض الأطفال الذين تعمل أمهاتهم خارج المنزل لفترات قصيرة أو طويلة إلى مثيرات متعددة، تؤثر على تكوين اتجاهات، وعادات، وقيم قد لا يرغب فيها الراشدون، ولها عواقبها الوخيمة التي لا تؤثر في الطفل فحسب، وإنما تؤثر على أسرته ومجتمعه وفي مسيرة بنائه وتقدمه ونموه،(عيبه،١٩٠) ولان الطفل فهذه السن على استعداد لتلقي كل شيء والاستجابة للمثيرات من حوله، وإذا ما ترك وشأنه دون ادني رعاية منذ لحظة ميلاده حتى سن السابعة فمن الأرجح انه سينمو نموا سليبا، ومع نموه يتعلم الكثير من عالمه المحيط به، ومن الأشخاص الذين يرتبط بهم، ويعرف أشياء عديدة عن ذاته وعن البيئة من حوله، لذلك لا يكفي الاعتماد في تنمية الطفل في سن ما قبل المدرسة على الأسرة فقط، فبرغم أهميتها القصوى في ذلك المجال إلا انه من الضروري إثراء علاقة الطفل ببيئته عن طريق إلحاقه بروضة أطفال ليتمكن من خلال برامجها وأنشطتها التفاعل مع أقرانه واكتساب المعرفة وتحقيق المزيد من النمو. (مروه،٢٠٠٤، ٢٥)

ويكون التساؤل هنا لماذا لم توكل المرأة العاملة رعاية أطفالها إلى إحدى مؤسسات رياض الأطفال؟ هل هو إحجام بسبب ارتفاع المصروفات المطلوبة؟ أم هو نتيجة لنقص الوعي بأهمية رياض الأطفال، أو أنها ليست مكان مناسب لإيداع الأطفال به؟ أم هو نقص في عدد مدارس رياض الأطفال ؟

يمكن القول أن كل هذه الأسباب مجتمعة هي المشكلة، وتتفاوت من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق الريفية تكون المشكلة عدم وجود مؤسسات رياض الأطفال، وإذا وجدت في بعض المدن الرئيسية فمصروفاتها غالية، أيضا نقص الوعي بأهمية رياض الأطفال عامل مهم ومشترك في الريف والمدينة، وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في إحجام الأسرة عن إرسال أطفالها إلى الرياض.

- عمالة الأطفال في اليمن:

تعانى اليمن من مشكلة عمالة الأطفال، كما هو الحال في البلدان النامية وما ينجم عن هذه المشكلة من تأثيرات سلبية نفسية واجتماعية بالنسبة للطفل فضلا عما تعززه هذه المعضلة (عمالة الأطفال) من مشاكل وتحديات كبيرة تواجه الطفل والأسرة والمجتمع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وخلال العشر السنوات الماضية أصبحت مشكلة عمالة

(٢) المرجع السابق ص ٣٦,٣٧

الأطفال ظاهرة ملفته للنظر الأمر الذي يستوجب مواجه هذه الظاهرة بالبرامج والاستراتيجيات اللازمة للحد منها.(١)

حيث أشارت نتائج المسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠م وهو آخر مسح للقوة العاملة، إلى أن عدد الأطفال العاملين، والذين تقل أعمارهم عن (١٥سنة) قد وصل إلى (٣٢٦٦٠٨) طفل عامل أي أن الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يمثلون (٨٪) من إجمالي القوى العاملة في اليمن يتوزعون على القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم(٦) يوضح توزيع الأطفال العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجمهورية اليمنية لعام٢٠٠٠م(*).

القطاعات الإقتصادية	الزراعة والصيد والحراجة	صيد الأسماك	الصناعات التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	الإنشاءات	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الخصية	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية	الأسرة الخاصة	الإجمالى
العدد	٣٠٣٧٠٩	١٢٢٤	١٠٦٩	١٠٣٠	٦٠١	١٥٦٦٧	٢٧٢	٥٤٦	١٩٥٠	٥١٠	٣٢٦٦٠٨
النسبة	%٩٣	%٠.٤	%٠.٣	%٠.٣	%٠.٢	%٤.٨	%٠.٠٨	%٠.١٧	%٠.٦	%٠.١٥	%١٠٠

(*) مصدر الجدول: الجهاز المركزي للاحصاء: التقرير الاستراتيجي اليمني ، مرجع سابق.ص ص ١٧٤،١٧٥

يلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الزراعة والصيد يستحوذ على(٩٣.٠٪) من إجمالي الأطفال العاملين، يليه قطاع التجارة بالجملة واصلاح المركبات بنسبة (٤.٨٪) ثم قطاع أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية بنسبة (٦٪) ثم قطاع صيد الأسماك (٤٪) والصناعة التحويلية (٣٪)، ومن الملاحظ كذلك أن العمالة في قطاع الزراعة وصيد الأسماك فضلا عن جزء من قطاع تجارة الجملة والتجزئة تتركز في الريف؛ أي ما يزيد عن (٩٥٪) من عمالة الأطفال تتركز في الريف، هذا واستخدام الأطفال في العمالة له أسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى تزايد عدد الأطفال العاملين في اليمن أهمها:(٢)

- ارتفاع معدلات الفقر في اليمن، وتراجع المستوى المعيشي لكثير من الأسر، الأمر الذي أدى إلى خروج الأطفال إلى سوق العمل لإعانة أسرهم فضلا عن عدم قدرتهم على الاستمرار في التعليم نتيجة لارتفاع تكلفته (رسوم مدرسية ومستلزمات..الخ.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الاستراتيجي اليمني٢٠٠١:، صنعاء المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٠م ، ص١٧٤

(٢) المرجع السابق.ص ص ١٧٤,١٧٥

- التفكك الأسرى وفقدان رب الأسرة أو مرضه مما يحتم على الأطفال المشاركة في توفير مصدر دخل للأسرة.
- كثرة عدد الأبناء الذي يحول دون القدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم مما يدفع الكثير من أبناء هذه الأسر إلى التسرب من التعليم وعدم مواصلتهم تعليمهم ومن ثم التحاقهم بسوق العمل.
- ضعف الوعي لدى الكثير من الأسر التي تعانى انتشار الأمية بأهمية التعليم وترى فيه مضيعة للوقت والجهد.

هذا ومما لا شك فيه أن خروج الأطفال في سن مبكرة للعمل له آثار سلبية عديدة عليهم وعلى المجتمع وعلى الدولة و من أهم هذه الآثار:

- التأثير الجسدي حيث يتعرض الأطفال العاملون لكثير من الظروف التي تؤثر على صحتهم ونموهم الجسدي.
- التأثير النفسي ويتمثل في فقدان الأطفال العاملين طفولتهم ويحرمون من اللعب، ويتحملون مسؤوليات أسرية أكبر من طاقتهم، فضلا عن اكتساب عادات سيئة مثل التدخين وغيره نتيجة اختلاطهم بالكبار.
- التأثير على مستوى التحصيل العلمي حيث تحاول نسبة من الأطفال العاملين الجمع بين العمل والمدرسة، وهو ما ينعكس في تدنى مستوى التحصيل العلمي والفشل، وبالتالي الخروج من المدرسة وتكريس الأمية في المجتمع.

ويتبين مما سبق أن التغير السريع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لا سيما فيما يتصل باشتغال المرأة وظهور الأسرة النووية، والحالة التعليمية للوالدين، يجعل الأسرة عاجزة أحيانا عن أن تتولى وحدها تربية الأطفال، ومن هنا يجب الحاجة إلى مؤسسات خاصة برعاية الأطفال حيث تمثل ضرورة اجتماعية ليست بالنسبة للحضر فقط وإنما للريف أيضا.

وخلاصة لما سبق يتضح أن هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم التداعيات التي تدعو إلى التعميم أو التوسع في مؤسسات رياض الأطفال، لكن بالمقابل هناك عوامل قد تكون معيقة لهذا التعميم، مثل التشتت الجغرافي والتوزيع السكاني المشتت وازدياد أعداد السكان إلى جانب الهجرة من الريف إلى الحضر كل هذا يضاعف من صعوبات تعميم الرياض، ويضاعف أيضا من احتياجاتها للتجهيزات المختلفة، فيكون هنا الاهتمام بالكم إلى جانب الكيف خاصة وأن هذه المرحلة لها أهميتها من أنها مرحلة لتهيئة الطفل للمراحل اللاحقة والتي تساعده على ارتفاع مستواه التعليمي، إلى جانب أن الالتحاق بها وتعميمها له الأثر في التقليل من التسرب والهدر التربوي في التعليم الأساسي التي تعاني منه اليمن.

ثانيا الإجابة على السؤال الثاني: ما التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال وتطويرها في الجمهورية اليمنية؟

التصور المقترح لتعميم وتطوير رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية؟

فيما يلي يعرض الباحث تصور مقترح لتعميم وتطوير رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية كحل يمكن به مواجهة الصعوبات التي تواجه إمكانية تعميم رياض الأطفال وتطويرها، وهنا، يقترح الباحث أمام السياسة التعليمية اليمنية إعادة النظر في أولويات أهداف سياسة التعليم وإعادة صياغتها طبقاً للمستجدات والاتجاهات التربوية المعاصرة في أهمية هذه المرحلة.

وإن المتفحص للاتجاهات العالمية الحديثة المتعلقة بخدمة الطفولة والعناية بمؤسسات رياض الأطفال يرى فروقاً كبيرة ومخيبة للآمال بين واقع الطفولة ومؤسساته التربوية المتواضعة في اليمن وبين الاتجاهات الحديثة في دول العالم. لا سيما الدول التي جعلت من بداية الألفية الثالثة بداية جديدة لصياغة حديثة لأهداف رياض الأطفال والتعليم ما قبل المدرسي. ونتيجة لإدراك أهمية رياض الأطفال على حياة الطفل العقلية والتعليمية والاجتماعية، قامت حكومات هذه الدول بتخصيص الميزانيات الطائلة في سبيل ضمان إلحاق أطفالها ببرامج رياض أطفال حكومية مجانية دون تكاليف مالية على أسرهم، وتجهيز مؤسسات رياض الأطفال بالإمكانيات المطلوبة لضمان تحقيق أهداف رياض الأطفال.

ومقارنة واقع رياض الأطفال في اليمن بتلك الاتجاهات الدولية، فإن الصورة تبدو خافتة فعدد مؤسسات رياض الأطفال لا يستوعب ما يحتاجه أطفال اليمن، وهذا مؤشر واضح يستدعي تحرك السياسة التعليمية اليمنية لإعادة النظر في تعميم هذه المرحلة المهمة.

وبناءً عل ذلك، فان الاقتراح لهذه الدراسة يقضي بضرورة العمل على استقلالية مرحلة رياض الأطفال واعتبارها مرحلة أساسية ضمن السلم التعليمي و ضرورة أعادة النظر في تخطيط وتشكيل الإدارة العامة لرياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم لتقوم بمهمتها على أحسن ما يمكن، من أشراف وتخطيط ومتابعة وتقويم ورسم سياسة وإعداد مناهج ، والإسراع في وضع اللوائح والتشريعات والقوانين المنظمة لتعميم هذا النوع من التعليم، كذا تفعيل دور المجلس ألأعلى لرعاية الطفولة ليكون مهمته وضع السياسة العامة للعناية بالطفولة، والعمل على تنظيم خطة قومية مبنية على دراسة إحصائية لتعداد الأطفال حالياً ومستقبلاً، هدفها وضع برامج تربوية واجتماعية وصحية وفنية لرعايتهم، مع قيام وزارة بالحاق فصول بالمدارس الأساسية تقبل الأطفال في مرحلة الروضة وتزويدها بكل ما يخص تلك المرحلة بما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، وإلزام الجهة التي تقوم بإنشاء المباني المدرسية بضم مبنى الروضة ضمن المبنى المدرسي، و ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بعمل دورات تأهيلية للعاملات في الرياض وكذا لخريجات الجامعات العاطلات عن العمل للعمل في مؤسسات رياض الأطفال والفصول الملحقة بالمدارس، كما يجب استغلال المباني والإمكانات المتاحة في النوادي والساحات الشعبية ودور

الثقافة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية كمؤسسات لتربية الطفل، وأخيرا وضع خطة متدرجة للتوسع في إقامة مؤسسات رياض الأطفال في ضوء خريطة عامة تبين أماكن ومناطق إقامة هذه المؤسسات وفقا للاحتياجات الفعلية لمختلف البيئات المحلية، على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتلبية احتياجاتها من معلمات ووسائل وتجهيزات وغيرها حتى تتحقق الأهداف المنشودة، مع توعية الأسرة وأولياء الأمور والمجتمع بأهمية مرحلة الروضة عن طريق الإعلام ودور العبادة ومنظمات المجتمع المدني وأي وسيلة جماهيرية عامة، ولا ننسى أيضا القطاع الخاص بتشجيعه للتوسع في إقامة دور رياض الأطفال ودعوة الشركات والبنوك للمساهمة في تكاليف إقامة هذه المؤسسات الهامة.

استنتاجات الدراسة

١- مرحله رياض الأطفال محصورة في بعض المدن الرئيسية وبصوره جزئيه.

٢ - مرحله رياض الأطفال في اليمن لا تراعي الاتجاهات التربوية المعاصرة في كثير من المجالات أهمها :

- عدم وجود مناهج وبرامج محليه تراعي المعايير العالمية مع تعدد في البرامج والأهداف.
- انخفاض في الأنشطة والألعاب التربوية.
- قلة في المعلمات المتخصصات.
- انخفاض في نسبة الاستيعاب
- لا تأخذ بمعايير الجودة الشاملة

٣- أهم العوامل والقوى المؤثرة على تعميم رياض الأطفال في اليمن:

- عوامل سكانية تمثلت في النمو السكاني، عامل الوفيات والمواليد، الهجرة الداخلية والخارجية، سوء الاحوال السلمية وعدم ملاءمتها لتنشئة الطفل.
- عوامل اقتصادية واجتماعية تمثلت في الحالة الاقتصادية، مشكلة تعاطي القات، خروج المرأة للعمل، عمالة الأطفال.
- عوامل طبيعية تمثلت في المناخ والتضاريس والموارد ودورها في توزيع السكان وتقسيمهم الى ريف وحضر.
- عوامل تربوية وتمثلت في أهمية إعداد الطفل وتهيئته للتعليم النظامي ، الهدر التربوي في مراحل التعليم، انتشار الأمية.

التوصيات :

- ضرورة تعميم رياض الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية.
- ضرورة عمل مناهج لرياض الأطفال في ضوء الفلسفة التربوية لليمن والمعايير العالمية.

- العمل على فتح أقسام لرياض الأطفال في الجامعات اليمنية لتلبية الطلب على المربية المتخصصة في مجال الطفولة.
- التوعية الصحية من قبل الجهات المختصة للأسرة لتحسين وتنظيم النسل لتلائم الموارد والإمكانات المتاحة.
- العمل على توفير الخدمات في جميع إنحاء الجمهورية لتقليل الهجرة الداخلية.
- العمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين لتجنب حالات التسرب من التعليم.
- مكافحة الفساد والهدر التربوي الذي يزيد من مشكلات التعليم ويعيق استفادة جميع شرائح المجتمع منه.

المراجع:

١- احمد عتيق، (٢٠٠٢) معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن ، ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية الآداب .

٢- آمال محمد حسين عيبه: فلسفة تربية طفل الروضة.

٣- الحاج، احمد علي: (١٩٩٩)التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره ، صنعاء، دار الفكر المعاصر،

٤- الأغبري، بدر سعيد: (دراسة تحليلية لواقع رياض الأطفال في اليمن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطفولة، جامعة حضرموت، مايو (٢٠٠٥)

٥- القاضي، افتكار، (٢٠٠٣)مشكلات الرياض في اليمن، جريدة ٢٦ سبتمبر، اليمن، العدد١١٠١،ص٨

٦- بهادر، سعدية محمد: (١٩٨٧) برامج تربية أطفال ما قبل المدرسة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الصدر لخدمات الطباعة.

٧- العاصي، ثناء يوسف،(١٩٨٨) تصور مقترح لسياسة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، ع(٦) ، ج(١) ، كلية التربية، جامعة طنطا، مارس ، ص١٦.

٨- الشيباني حلمي: (٢٠٠٣)مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية في ضوء الأهداف المعتمدة لها ، دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، العراق.

٩- الو ادعى، إسماعيل يحي (٢٠٠٣) العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث وأساليب مواجهتها، اليمن، ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

١٠- القطب، إسحاق، (١٩٨٧)،المؤتمر العربي حول السياسات السكانية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع(٤)، (١٥) ، جامعة الكويت ، ص٣٧٩.
١١- أبو عيان، بسام محمد: (٢٠٠٦)أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي عند الأبناء، ماجستير (غير منشورة)، قسم الاجتماع ، جامعة صنعاء.
١٢- حسان، حسن محمد (١٩٨٦).طفل ما قبل المدرسة(بحوث ودراسات) مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي،
١٣- علوي، احمد صالح وآخرون ، (٢٠٠٦)واقع رياض الأطفال في اليمن وآفاق تطويرها ، صنعاء ، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية ، مركز البحوث والتطوير التربوي، التابع لوزارة التربية والتعليم .
١٤- عبد الوهاب بدرية متولي، اثر الحضانة على التكيف الاجتماعي للطفل في المرحلة الابتدائية، المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري تنشئته ورعايته ، القاهرة، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ١٩٨٩، ص١٠٧.
١٥- بهاء الدين، حسين كامل، (١٩٩٧)التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف..
١٦- الخطيب، رناد يوسف،(١٩٨٩) دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال في كل من الاتحاد السوفيتي واليابان ومصر ومدى الإفادة منها في الأردن، دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
١٧- الماخذي، سلوى علي: (٢٠٠١) دراسة تقويمية لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، ماجستير (غير منشور) مركز الطفولة، جامعة عين شمس.
١٨- زينب مصيلحى على(١٩٩٧) التخطيط لتعميم رياض الأطفال في مصر، ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة.
١٩- شرف علي عبد الكريم: ٢٠٠٢. دراسة عن واقع رياض الأطفال في اليمن ، صنعاء ، مطابع الكتاب المدرسي.
٢٠- حسان، محمد محمد: (٢٠٠٧)مشكلات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزيرة، السودان.
٢١- دياب، فوزية(د.ت)نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، ط٣ ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،
٢٢- شرف، علي حمود: (١٩٩٩) واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، ماجستير (غير منشورة)، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
٢٣- الحمادي، نجاح وسارة: الاحتياجات التدريبية لمربيات رياض الأطفال من وجهة نظر المربيات. المديرات. مؤتمر الطفولة والشباب ، صنعاء ، مايو ٢٠٠٥.

٢٤- شرف، علي حمود: (٢٠٠٧)منهج مقترح لرياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة طنطا.
٢٥- شريف، السيد عبد القادر(٢٠٠٢) التربية المقارنة، القاهرة، حورس للطباعة والنشر.
٢٦- كويران عبد الله وآخرون: (٢٠٠٤)التوزيع السكاني في اليمن، صنعاء، وزارة التربية والتعليم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
٢٧- الشريعي، عبد الرحمن: تجربة اليمن في مجال تنظيم الأسرة ، الندوة العربية الأولى للمسئولية الوالدية، ، الإقليم العربي البحرين من ٢٥-٢٧ مايو ١٩٨٢ص٩٠.
٢٨- - عثمان،محمد على: (٢٠٠٣)سكان الجمهورية اليمنية (ديموغرافيا وجغرافيا)، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر.
٢٩- فارع، وهيبة غالب: (١٩٨٧)تعميم التعليم الابتدائي في الجمهورية العربية اليمنية في ضوء مطالب المجتمع والاتجاهات التربوية المعاصرة، دكتوراه (غير منشوره) جامعة عين شمس.
٣٠- نوفل، محمد نبيل (١٩٩٧)رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المجلة العربية للتربية ، (١٧) ،ع(١) ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يونيو ،ص١٨٥
٣١- علي عبدا لله وآخرون: (١٩٩٩) السكان والبيئة في اليمن ، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء .
٣٢- مطاوع، إبراهيم عصمت: أكبادنا ماذا اعددنا لهم (المؤتمر العلمي الأول، نحو تصور أمثل لرياض الأطفال)، القاهرة، من٢٢-٢٤ ديسمبر١٩٩٠ ،ص١.
٣٣- العطاس ليلى عبد الله طالب(١٤٠٨ه) دور التخطيط التربوي في رفع كفاءة التعليم الابتدائي للبنات في المملكة العربية السعودية ، نادي مكة الثقافي الأدبي.
٣٤- ناديه رشدي محمد: (١٩٩٥) الألعاب التربوية لأطفال الحضانات وعلاقتها بنموهم الحركي والاجتماعي والنفسي ، دكتوراه(غير منشورة) معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .
٣٥- جاك ديلور وآخرون (١٩٩٩) التعلم ذلك الكنز المكنون: تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.
٣٦- كريمان بدير، (٢٠٠٤) الرعاية المتكاملة للأطفال ، عالم الكتب.
٣٧- الحقبل ،سليمان عبد الرحمن(١٩٩٣) التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ، ط٢ ،المملكة العربية السعودية، المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام .

٣٨- المقرمي، الملك علوان (١٩٨٧) القات بين السياسة وعلم الاجتماع ، صنعاء ، المكتبة اليمنية.
٣٩- أبو عيان محمد: (٢٠٠٣)أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة اليمنية وأثرها على التحصيل الدراسي عند الاباء، ماجستير(غير منشورة)جامعة صنعاء.
٤٠- بكر، مروه هلال احمد (٢٠٠٤) برنامج لتنمية الحس المكاني والمفاهيم الهندسية لدى أطفال الرياض، ماجستير(غير منشورة)، قسم رياض الأطفال، جامعة طنطا.
٤١- الحضراني، احمد محمد وآخرون: نظرة متكاملة لمحاور القات وآثاره، صنعاء، مطابع الكتاب المدرسي، د.ت.

٤٢- أثر التحاق الأطفال بالحضانات ورياض الأطفال في مصر على متابعتهم الدراسة في المرحلة الابتدائية، مجلة بحوث ودراسات، المجلد الأول ج٢ ،مصر ١٩٧٥.
٤٣- وزارة التربية والتعليم الخطة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠،الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة لرياض الأطفال،٢٠١٠.
٤٤- وزارة التربية والتعليم :مشروع تنمية الطفولة المبكرة في الجمهورية اليمنية ، صنعاء وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٥.
٤٥- وزارة التربية والتعليم: التعليم في موكب الثورة الجمهورية اليمنية، اليمن، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢.
٤٦- المجلس العربي للطفولة والتنمية: مجلة الطفولة والتنمية،العدد٣، ٢٠٠١.
٤٧- الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب السنوي ، لسنة ٢٠٠٥م ، الجمهورية اليمنية. الجهاز المركزي للإحصاء.
٤٨- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.
٤٩- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء لسنة ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء.
٥٠- الجهاز المركزي للإحصاء: مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية ، المفهوم والاتجاهات ، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤.
٥١- الجهاز المركزي للإحصاء: الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء.
٥٢- وزارة التربية والتعليم و صندوق الأمم المتحدة للسكان: التوزيع السكاني في اليمن ، الإدارة العامة للتربية السكانية ، ٢٠٠٤.

٥٣- الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية(٢٠٠٥-٢٠٢٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠.

٥٤- وزارة التربية والتعليم: اللائحة التنظيمية لعمل رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية، القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢.

٥٥- وزارة التربية والتعليم : جدول أعمال ورشة التعليم للجميع، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩، صنعاء، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٤.

٥٦- وزارة التربية والتعليم: مشروع تنمية الطفولة المبكرة ، في الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥.

٥٧- منظمة اليونيسيف: تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن، صنعاء، منشورات منظمة اليونيسيف، ١٩٩٨.

٥٨- وزارة التربية والتعليم: واقع رياض الأطفال وتطويره ، اليمن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتربية، الإدارة العامة لرياض الأطفال ٢٠٠٢.

٥٩- الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩.

٦٠- وزارة التخطيط والتنمية ، (وزارة الزراعة والري)، مداولات المؤتمر الوطني الأول ، بشأن القات ، صنعاء، وزارة التخطيط ٦-٧ إبريل ٢٠٠٢.

٦١- الجهاز المركزي للإحصاء : مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية (المفهوم والاتجاهات)، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

٦٢- الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاستراتيجي اليمني٢٠٠١، صنعاء المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٠.

٦٣- الجهاز المركزي للإحصاء :المسح الديموغرافي في اليمن ، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء،١٩٩٩.

٦٤- Fries, G. the effects of pre schooler education on children's Academic Development and socialization in primary Grades. Diss. Abs. Int.vol. 65-02A:404.2004www.droquast.UMI.com

Distribution of ABO and Rh-D Blood Groups in Some Governorates in Republic of Yemen

Dr.Asharf M. Al-Nahari
Department of Biology, Faculty of Education, University of Sana'a, Sana'a, Yemen
Ashrafn25@gmail.com

الملخص

8

ABSTRACT

This study was aimed To determine and compare the prevalence of different ABO blood groups and Rh factors in five governorates in Yemen. Blood testing for ABO and Rh (D) types was done during the period September 2012 to June 2013, a total of 6350 blood samples were collected from students of the faculty of Arhab - Sana'a University Hospitals, blood banks and primary health centers. ABO and Rh blood grouping were done by agglutination test using finger prick method and direct slide test of blood grouping reagent. The percentage of these groups were 31.03% (A), 13.10% (B), 6.83% (AB), and 49.02% (O). A dominating rate of 85.38 % were Rh positive and 14.61% were Rh negative. Blood group O was predominant 61.9%, 55.4%, 48.0%, and 45.4%, in Taiz, Sana'a city, Ibb, and Sana'a, respectively whereas blood group A was predominant in Sana'a 38.5% , Ibb 32.5%, and Sana'a capital 31.1%. AB blood group was the lowest common in all the governorates, but it was the highest in Al Mahwit with 19%. Rh positive was common to the blood group O 44.03% of all blood groups as compared to blood group AB positive with 5.32%. In conclusion, the frequency of ABO blood groups in five governorates in Yemen was O > A > B > AB, that are a similar to those reported from most areas in the Arabian Gulf region. Rh+ was also different to that reported from neighboring regions.

Keywords: ABO, Blood groups, Rh-factor, Yemen

INTRODUCTION

People have different blood types, known as blood groups. The blood grouping performed on the basis of antigenic property of erythrocytes, is the most commonly performed procedure in blood banking. Landsteiner (1900, 1901) recognized the existence of the ABC blood group system, in humans comprising A, B and C groups [1]. Alfred Von Decastello and Adriano Sturli discovered the fourth group AB, in 1932 [2]. In the coming years, O was found more suitable in defining blood group C and the blood groups were named as A, B, O and AB [3]. Later Rhesus factors (Rh factor) was defined by Landsteiner and Wiener in 1941. This blood group antigen is also found on the surface of human erythrocytes. About 85% of the population possess Rh antigen on the surface of their erythrocytes and are called Rh positive persons [4,5].

Nearly 700 erythrocyte antigens are described and controlled into 30 blood group systems by the International Society of Blood Transfusion of which ABO and Rh factor are important. However ABO and Rh factor antigenic structure were taken into consideration in transfusion medicine. For other blood groups, clinical problems rarely occur and only when a problem occurs, blood groups are examined [6,7,8]. The study of distribution of blood groups is important as it plays a vital role in blood transfusion, genetic research in clinical studies for reliable geographical information, population migration, anthropology and training ancestral relation of human and human evolution [9,10,11,12].

Some blood groups have shown connection with diseases like, Gastric Cancer and Peptic Ulcers, urinary tract infection , serum cholesterol , diabetes mellitus and blood pressure. This blood group antigen has been suggested as a genetic marker for raising the risk of coronary heart disease . Identification of Rh system is important to prevent the erythroblastosis fetalis; which commonly arises when an

Rh negative (Rh-ve; Rh-) mother carries an Rh positive (Rh+ve; Rh+) fetus [13,14,15,16,17].

All human populations share the same blood group systems; although they differ in the frequencies of specific types, ABO and Rh factor antigenic structure differs between regions and nations [18,19]. In the Caucasians in the United States, the distribution is group O, 47%, A, 41%, B, 9% and AB, 3% . Among Western Europeans 42% are group A, 9% B, 3% AB and the remaining 46% O. For The blacks in United States, the distribution is group O, 46%, A, 27%, B, 2%, and AB, 7% [20].

The Rh+ is documented as 91.2 % of the Saudia Arabia/ Al-Jouf Province, 88.66 in Iraqi population/ Missan province and 90.4% in Amhara/ Ethiopia [21,22,23]. Some studies have been conducted on blood group distribution around the Arabian Peninsula, specifically, in Bahrain [24], Kuwait [25] Saudia Arabia/ Southwest [26], and Saudia Arabia/ eastern region [27]. The distribution of ABO and Rhesus blood group systems in Yemen was studied in Hadhramout Province only of the country during 1984 to 1988 [28].

The aim of this study is to determine the distribution of ABO blood group and Rh factor among five governorates : Sana'a City, Sana'a, Taiz, Ibb and Al Mahwit in Yemen.

MATERIALS AND METHODS

During the period between September 2012 to June 2013, a total of 6350 blood samples were collected, 4436 were males and 1914 were females. Study populations were from Students in faculty of Arhab Education, , Sana'a University, blood donors and routine medical sampling, from blood banks ,Hospitals, primary health centers and laboratories in, Capital Sana'a City, and four governorates (Sana'a, Taiz, Ibb and Al Mahwit. Most of donors were from age between 22 to 45 years.

ABO and Rh blood grouping were done by agglutination test using he direct slide test of blood grouping reagent: anti-A, anti-B and anti-D human sera test (manufactured by : Tulip Diagnostics India, Agappe Diagnostics, India, and Diagast, Spain). Blood group (ABO) and Rh factor was done by the antigen antibody agglutination test. A drop of anti-A, anti-B, anti-AB and anti-D was added to a drop of finger prick blood on clean slide and mixed well. Agglutination was recorded as positive reaction. The result was calculated as frequency of each blood group expressed as percentage.

RESULTS

A total of 6350 blood samples were collected, 4436 (69.65%) were males and 1914 (30.15%) were females. O phenotype is the most common phenotype constituting 49.02% (44.03% O+ and 4.99% O-) of a total donors, followed by A phenotype with 31.03%(25.97% A+ and 5.07% A-), B with 13.10%(10.06% B+ and 3.04% B-), while blood group AB has the lowest frequency, AB with 6.83%(5.32% AB+ and 1.51% AB-). Also, in the Rhesus blood group, Rhesus D positive (Rh+ve) group was the most common with 85.38% while Rhesus D negative (Rh-ve) group was the lowest with 14.62%(Table 1&2) .

Table -1: Frequency of ABO and Rh blood group systems

Blood groups	Total study subjects	Blood group Prevalence (%)
A	1971	31.039
B	832	13.102
AB	434	6.834
O	3113	49.023
Total	6350	100
Rhesus (D) blood groups		
Rh positive	5422	85.38
Rh negative	928	14.62
Total	6350	100

Table-2: The frequency of Rh-D in the various ABO blood group among study population (n=6350)

Blood groups	Total study subjects	Blood group Prevalence (%)
A +ve	1649	25.968
B +ve	639	10.062
AB +ve	338	5.322
O +ve	2796	44.031
A -ve	322	5.07
B -ve	193	3.039
AB -ve	96	1.511
O -ve	317	4.992
Total (n)	6350	100

In this study, Table 3 indicate that the distribution of blood groups ABO and Rh factor in the five governorates. Blood group O is highly distributed in Taiz, capital Sana'a, Ibb and Sana'a 61.9%, 55.4%, 48.0%, 45.4% respectively. However was lowest frequency in the Al Mahwit 35%. The frequency of blood group A is higher in Sana'a, 38.5%, Ibb 32.5% and the capital Sana'a 31.1% than Taiz 26.2% and Al Mahwit 22.0%. Al Mahwit population have higher blood group B levels 21.2% followed Ibb, Sana'a then; Sana'a City and Taiz 17.2%, 13.9%, 8.3%,8% respectively. Blood group AB was also the most higher blood group in Al Mahwit 19% than other governorates. As shown in Table 3 frequency of Rh-D phenotype, the Rh-ve was common to the blood group B 8.3% as compared to blood group AB 2.8%. The ABO blood groups distribution based on Rh in Sana'a City and Al Mahwit was the blood group O with Rh-ve 6.6%, but in Taiz and Ibb were the lowest. The Rh group negativity for blood group A was common in Al Mahwit and Sana'a City. Blood

group B with Rh negative of Al Mahwit which the higher 8.3% than other governorates. The Rh group negativity for blood groups AB was close 0.15% to 2.8% only. Table 4 and 5 compares the results of our study with the results of other studies in other countries and nationalities

Table-3: Prevalence of ABO Blood Groups and Rh Phenotypes Distribution in different governorate in Yemen

governorate		Blood Group								Total	Comment
		A		B		AB		O			
		Rh+	Rh-	Rh+	Rh-	Rh+	Rh-	Rh+	Rh-		
Capital Sana'a	No.	298	64	75	20	51	10	567	77	1162	O>A>B>AB
	%	25.7	5.5	6.5	1.8	4.4	0.9	48.8	6.6		
Sana'a	No.	452	56	132	42	34	3	547	52	1318	O>A>B>AB
	%	34.3	4.2	10	3.9	2.6	0.23	41.5	3.9		
Taiz	No.	389	23	108	9	24	2	835	65	1455	O>A>B>AB
	%	26.7	1.7	7.4	0.6	1.7	0.15	57.4	4.5		
Ibb	No.	300	29	156	14	19	9	451	37	1015	O>A>B>AB
	%	29.6	2.9	15.4	1.8	1.9	0.9	44.4	3.6		
Al Mahwit	No.	210	150	168	108	210	72	396	86	1314	O>A≈B>AB
	%	16.2	5.8	12.9	8.3	16.2	2.8	28.4	6.6		

DISCUSSION

The antigens of the ABO system were the first to be recognized as blood groups and actually the first human genetic markers known their presence and the realization of naturally occurring antibodies to those antigens lacking from the cells made sense of the erratic failure of blood transfusion hitherto and opened up the possibility of a safe treatment practice in life-threatening blood loss [29]. The Rh blood group system is the second most important in blood

transfusions [30]. It has been observed that percentage of blood group distribution in different parts of the earth is different depending upon the ethnic origin of the races [31]. In this study, the frequency distribution of blood group O was the highest frequency followed by group A, B and AB the least frequency is that of in the order of O>A>B>AB, in subjects amongst the four governorates Taiz, Sana'a capital, Ibb, and Sana'a.

A similar distribution of ABO blood groups to our study was found in Saudi Arabia [32], Oman [33], UAE [34], Morocco[35], Ethiopia [36], Nigeria [37], Malaysia [38], Turkey [39], Germany [40], UK [41], and USA[41] All these studies had described O blood group as the most frequent followed by A, B, and AB, in the order of O>A>B>AB is shown in the Table(4). However, in Al Mahwit the percentage frequencies of blood group O 35% followed by A 22%, B 21.2% and AB 19%, the trend of blood group distribution is O>A≈B>AB were observed. A Similarly studies in different countries such as India [42], Pakistan [49] and Malaysia [38], revealed that the frequency of blood group O 35%, 30.64% and 34.5% respectively. Also the frequency of blood group B 27.3% , 27.99% and 28.7 respectively. While AB blood group highest frequency in Nepal with 18.77% [51], 17.7% in India [42] and 17.26% in Pakistan [49].

Table-4: Comparison of Frequency percentage of ABO and Rh blood group in different countries of the world with present study.

Countries	ABO blood groups				Rh blood groups		Comment	Ref. No.
	A	B	AB	O	Rh+	Rh-		
Present study	31.03	13.10	6.83	49.02	85.38	14.61	O>A>B>AB	
Yemen/ Hadhramout	29.6	16.5	2.3	51.5	92.9	7.1	O>A>B>AB	28
Saudi Arabia	27.89	20.36	4.27	47.48	91.22	8.78	O>A>B>AB	32
Oman	27.5	17.5	3.5	51.5	ND	ND	O>A>B>AB	33
UAE	24	22.8	4.7	48.4	91	8.9	O>A>B>AB	34
Morocco	32.86	15.80	4.53	46.80	91	9	O>A>B>AB	35
Ethiopia	28.11	23.35	5.44	43.08	92.06	7.94	O> A>B>AB	36
Nigeria	23.5	21.40	2.7	51.8	97	3	O>A≈B>AB	37
Malaysia	30.5	27.5	7.5	34.5	99.5	o.5	O>A>B>AB	38
Turkey	44.07	9.26	2.60	44.07	83.70	6.30	O=A>B>AB	39
Germany	26	8	2	64	79.5	20.5	O>A>B>AB	40
UK	42	16	4	44	83	17	O>A>B>AB	41
USA	41.09.0	9.0	4.0	46.0	85.0	15.0	O>A>B>AB	41

The results of our study were un similar to many other studies like in Jordan [44], Syrian Arab [45], Lebanon [46], Palestine and Pakistan [47,49], showed blood group-A was the predominant, Also group B was commoner than group A in some Asian countries such as

India/ Manipur and Central India [42,43]. However, the frequencies among the population were in the order of A>O>B>AB, O>A=B>AB, B≥O>A>AB respectively (Table-5).

Table-5: Comparison of Frequency percentage of ABO and Rh blood group in different countries of the world with present study.

Countries	ABO blood groups				Rh blood groups		Comment	Ref. number
	A	B	AB	O	Rh+	Rh-		
Present study	31.03	13.10	6.83	49.02	85.38	14.61	O>A>B>AB	
Jordon	38.5	18.1	6.9	36.6	ND	ND	A>O>B>AB	44
Syria	46.25	13.13	3.12	37.5	ND	ND	A>O>B>AB	45
Lebanon	42	14.4	8.1	35.4	ND	ND	A>O>B>AB	46
Palestine	33.2	18.3	7.5	38.1	89.3	10.7	A>O>B>AB	47
Iran	29.5	28.7	7.9	33.9	90.2	9.8	O>A=B>AB	48
Pakistan	25.93	32.59	17.26	24.20	83.6	16.4	B>A>O>AB	49
India	21.24	39.84	10.56	28.56	91.16	8.84	B>O>A>AB	50
Nepal	29.24	23.82	18.77	28.15	99%	0.8%	A>O>B>AB	51

When the rate of Rh+ is measured changeable percentages were reported in different races and populations; Caucasians 85%, African blacks 94%, Asians 99%, Arabians 91%, and Europeans with their descents 84% in Rh factor system [52,53,32,54]. Our study showed frequency of Rh+ was 85.38% and 14.62% Rh- , the distribution pattern of Rh factor similar to our study was reported in Iraq-Turkman: 86.1% Rh+ and 13.9% Rh- [55], Turkey:83.70% Rh+ and 16.30% Rh- [39], USA: Rh+ 85% and Rh- 15% [41] and Britain: Rh+ 83%% and Rh- 17%. The gene D which gives Rh+ve grade was the lowest in Europe [56].

We found some diversity in Rh+ and Rh- frequencies between this study and other neighboring countries such as Saudi Arabia: 92.0% and 8.0% ; 91.1% and 8.9% in UAE; 90.33% and 9.66% in

Iraq [57], and other countries such as Nigeria 97% and 3%; Nepal 96.66% and 0.69 (for Rh+ and Rh- respectively) (Tab.4-5).

CONCLUSION

1- The present study concludes that O blood group is the highest frequency among four governorates. This is followed by A, B, and AB blood group respectively.

2- This study showed that the percentage distribution of blood group A in Al Mahwit were less, while, the distribution of blood group AB is the highest percentage, when compared with the results of other Governorates . Also the distribution percentage of blood group A was equal with the distribution percentage of blood group B .

3. Regarding Rh factor blood group system, Rh+ve phenotype of Yemeni population is different from the data of neighboring countries and other Arab countries. The distribution patterns was similar to the frequency among the Caucasian population groups in part of western countries and USA.

Blood groups among the population distribution in the geographical areas help us to a good inventory management and their use in the preparation of health plans.

ACKNOWLEDGMENT

Firstly, I would like to express my sincere gratitude to medical staff at Aljomhory hospital, General Police Hospital, Khawlan M.C. Salamatak M.C. and blood bank in Sana'a ; Althwara hospital, Aljomhory hospital, Abdan M. Labs, Ibn Al-Nafees M. Labs and blood bank in Taiz; Althawra hospital in Ibb; Shibam hospital, Dar Al Rahmah hospital and Ibn sina M.C. in Al Mahwit for their support in providing me with the necessary samples for my research. Beside the previous mentioned authorities, I would like also to thank my working

group: Rokaiah Saleh Almarrani, Talal Alhaj, Rokaiah Alhosam, Sabriah Abdul Hameed and Asma'a Yahya Aldarb For whom I could not have imagined having a good work without their assistance in collecting the samples.

REFERENCES

[1]Bhasin M. K. and Walter H. (2013).Genetic Markers in Human Blood. J Life Sci. 5(2):71-121.

[2]Owen O.(2015). Karl Landsteiner and the First Human Marker Locus. Genetics.200(2): http://www.genetics.org/

[3]Calhoun L. and Petz L. D.(2001). Erythrocyte antigens and antibodies. In: Williams Hematology. Beutler, E.; Lichtman M A.; Coller, B S et al. (eds) sixth edition, McGraw-Hill, New York, 1843-1858.

[4]Cohen M., Hurtado-Ziola N. and Varki A. ABO blood group glycans modulate sialic acid recognition on erythrocytes.Blood:114(17), 2009. http://www.bloodjournal.org/content/114/17

[5]Lo Y.M., Hylem N.M., Fidler C., Sargent I.L., Murphy M.F., Chamberlain P. F.,Poon P.M., Redman C.W. and Wainscoat J.S.(1998). Prenatal diagnosis of fetal RhD status by molecular analysis of maternal plasma. New Engl J Med. 339(24):1734 –1738.

[6]Table of blood group systems; International Society of Blood Transfusion (ISBT), 2008. http://ibgrl.blood.co.uk/isbt.

[7]Landsteiner K., Weiner A. S. (1940).An agglutinable factor in human blood recognized by immune sera for rhesus blood. Proc Soc Exp Biol Med. 43:223-224.

[8]Hein H.O., Suadicani P. and Gyntelberg F. (2005). The Lewis blood group-a new genetic marker of obesity. Int J Obes Relat Metab Disord. 29:540-52.

[9]Garratty G.,Glynn S.A., McEntire R.(2004). ABO and Rh(D) phenotype frequencies of different racial/ ethnic groups in the United States.Transfusion. 5(44):703–706.

[10]Minelli C.,Thompson J.R., Abrams K.R., Thakkinstian A. and Attia J.(2007). How should we use information about HWE in the meta-analyses of genetic association studies? Internat J Epidemiol. 37:136-146.

[11]Rehman A.,Wahab Z., Khattak M.N.K. and Malik S. (2014). ABO and Rh(D) Blood Groups Polymorphism in Four Tehsils of Bajaur Agency (Federally Administered Tribal Areas), Pakistan. Anthropologist. 18(1):259-261.

[12]Cavalli-Sforza L.L.,Menozzi P.,Piazza A.(1994). The History and Geography of Human Genes. Princeton: Princeton University Press. http://press.princeton.edu/titles/5313.html

[13]Edgren G., hjalgrim H., Rostgaard K., Norda R., Wikman A., Melbye M. and Nyrén O.(2010).Risk of Gastric Cancer and Peptic Ulcers in Relation to ABO Blood Type: A Cohort Study. Am J Epidemiol.172(11):1280-1285.

[14]Ziegler T., Jacobsohn N.and Funfstuck R.(2004). Correlation between blood group phenotype and virulence properties of Escherichia coli in patients with chronic urinary tract infection. Int J Antimicrob. (Suppl). (1):70-75.

[15]Moinzadeh F., Najafabdy G.M. and Toghiani A.(2014). Type 2 diabetes mellitus and ABO/Rh blood groups. J Res Med Sci.19(4): 382.

[16]Gillum R. F.(1991). Blood groups, serum cholesterol, serum uric acid, blood pressure, and obesity in adolescents. J Natl Med Assoc;83(8):682-688.

[17]Cariani L., Romano E.L., Martinez N., Montano R., Suarez G.,Ruiz L. and Soyano A.(1995). ABO- Hemolytic disease of the newborn (ABO-HDN): factors influencing its severity and incidence in Venezuela. J Trop Pediatr. 41:14-21.

[18]Sidhu S. and Sidhu L. S.(1980). ABO blood group frequencies among the Sansis of Punjab. Coll Anthropol.4(1): 55–57.

[19]Ghasemi N., Ayatollahi J., Zadehrahmani M., Nasiri A., Abedi A., Shokraneh S. and Tahmasebi M.(2007). Frequency of ABO and Rh Blood Groups in Middle School Students of Yazd Province. Iran J Ped Hematol Oncol. 1(1):27-30.

[20]Seeley R.R., Stephens T.D. and Tate P.(1998). Anatomy and Physiology. 4th Edition, the McGraw Hill Companies, Inc., New York City, 1098.

[21]Eweidah,M.H., Rahiman, S., Ali,H. and Al-Shamary,A.M.D.(2011). Distribution of ABO and Rhesus(RHD) Blood Group in AL-Jouf Province of the Saudi Arabia. Anthropologist. 13(2): 99-102.

[22]Mouhaus H.A., Abbas S.H. Musa A.S. and Mahawi H.K. (2010). A study of ABO blood group and Rhesus factor distribution among sample of Missan province population. J Basrah Researches (Sciences). 36 A(5):15 -48.

[23]Atire F.A.(2015). Analysis of the Blood Type and Group among Undergraduate Physics Students of Dilla University, Ethiopia. Atire. Hereditary Genet.4(1). Available from: http ://dx .doi. org/ 10.4172/2161-1041 .1000140

[24]Al-Arrayed, S., Shome, D.K., Hafadh, N., Amin, S., Al Mukhareq, H., Al Mulla, M., Sanad, H. and Darwish, F.A.(2001). ABO Blood Group and Rhd

Phenotypes in Bahrain: Results of Screening School Children and Blood Donors. Bahrain Med Bull. 23(3):112-15.

[25]Bustan, S., El-Zawahri, M., Al-Azmi, D. and Al-Bashir, A.A .(2002). Allele frequencies and molecular genotyping of the ABO blood group system in a Kuwaiti population. Int J Hematol.75(2):147-53.

[26]Sarhan M. A. , Saleh K. A. and Bin-Dajem S. M.(2009). Distribution of ABO blood groups and rhesus factor in Southwest Saudi Arabia. Saudi Med J. 30(1):116-119.

[27]Bashwari L.A., Al-Mulhim A.A., Ahmad M.S. and Ahmed M.A.(2001). Frequency of ABO blood groups in the Eastern region of Saudi Arabia. Saudi Med J. 22(11):1008-1012.

[28]Bahaj A.A.(2003). ABO and Rhesus blood groups distribution in Hadhramout population. Hadhramout for studies & researches. 4: 53-58.

[29]Storry J. R., Olsson M. L.(2009). The ABO blood group system revisited: a review and update. Immunohematology. 25:48–59.

[30]Das P.K., Nair S.C., Harris V.K. Rose D., Mammen J.J., Bose Y.N. and Sudarsanam A.(2001). Distribution of ABO and Rh-D blood groups among blood donors in a tertiary care centre in South India. Tropical Doctor. 3147-48.

[31]Garratty G.,Glynn S.A. and McEntire R.(2004). ABO and Rh (D) phenotype frequencies of different racial/ ethnic groups in the United States. Transfusion. 44(5):703–706.

[32]Al-Hamidi A. R. and Umar M.(2002). ABO blood distribution among citzines related to their regional or original tribal location. Kuwait J Sci Eng. 29(1):75-81.

[33]Moftah F. M.(1993). ABO, Rh blood group configuration in Oman. Oman: Oman Newsletter. p.52-62. In: Sarhan M A , Saleh K A, Bin-Dajem S M. (2009). Distribution of ABO blood groups and rhesus factor in Southwest Saudi Arabia. Saudi Med J. 30(1):116-119.

[34]Taha J. Y.(2012). Rh Antigen and Phenotype Frequency in Kalba Region, UAE. Bahrain Med Bull.34(1):1-5.

[35]Benahadi A., Alami R., Boulahdid S., Adouani B., Laouina A., Mokhtari A., Soulaymani A., Khdija H.and Benajiba M.(2013). Distribution Of ABO And Rhesus D Blood Antigens In Morocco. The Internet Journal of Biological Anthropology.6(1). Available from: ISPUB.com / IJBA /6/1/1425.

[36]Tesfaye K., Petros Y. and Andargie M.(2014). Frequency distribution of ABO and Rh (D) blood group alleles in Silte Zone, Ethiopia. Egypt J Med

Hum Genet.16(1):71–76. Available from: http: //dx.doi. org/10.1016 /j.ejmhg.09.00.

[37]Iyiola O. A. , Igunnugbemi O. O and Bello O.G.(2012). Gene frequencies of ABO and Rh(D) blood group alleles in Lagos, South-West Nigeria. Egypt J Med Hum Genet. 13:147–153.

[38]Mua R.H., Ahmed S.A., Hahim H., Ayob Y., Aidin N.H, Choo P.Y. and Al-Joudi F.S.(2012). Red cell phenotyping of blood from donors at the National blood center of Malaysia. Asian J Transfus Sci. 6(1):3–9.

[39]Özkasap S., Dereci S., Şahin K., Dilek A.R., Kalyoncuoğlu E., Zengin T. and Özata B.(2013). Analysis of ABO and Rh blood groups distribution in East Karadeniz region of Turkey. Dicle. Med. J. 40 (1):100-104.

[40]Wagner F.F., Kasulke D., Kerowgan M. and Flegel W.A.(1995). Frequencies of the Blood Groups ABO, Rhesus, D Category VI, Kell, and of Clinically Relevant High-Frequency Antigens in South-Western Germany. Transfus Med Hemother. 22(5) :285–290. abst.

[41]Frances T.F.(2002). Blood groups (ABO groups). In: Common Laboratory and Diagnostic Tests. 3rd Edition, Philadelphia: Lippincott. 19–5.

[42]Panmei1 K., Yumnam P. and Ngaomei G .(2014). Frequency Distribution of ABO and Rh Blood Groups among Students of Maram Tribe of Don Bosco College, Maram, Manipur. Int J Pure App Biosci. 2(4): 61-66.

[43]Mishra S.K., Bajaj N., Singh P.,Singh K. and Indurkar P.(2014). Frequency and Distribution of ABO and Rh (Factor)Blood Groups Among Medical Students of Central India, Rewa,Madhya Pradesh. IJPCBS. 4(4):980-984.

[44]Hanania S, Hassawi D. and Irshaid N.(2007). Allele Frequency and Molecular Genotypes of ABO blood System in a Jordanian Population. J Med Sci. 7:51-58,.

[45]Sakharov R.S. and Nofal'Kh K.(1996). The frequency of ABO blood groups and the expression of group antigens and isohemagglutinins in Syrian Arabs. Sud Med Expert. 39(2): 34-36.

[46]Nasif E.(2005). The incidence of blood groups in Lebanese. Lebanon Med J 1953;6:346-9. In:Dean, L. The ABO blood group.". Blood Groups and Red Cell Antigens.(Chapter5).Available from: http://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/bv.fcgi?rid=rbc antigen.chapter.ch05ABO

[47]Skaik Y. A.and El-Zan N. R.(2006). Spectrum of ABO and Rh(D) blood groups amongst the Palestinianstudents at Al-Azhar University–Gaza. Pak J Med Sci. 22:333-335.

[48]Keramati R.K., Shakibaei H., Kheiyyami M.I., Ayatollahi H., Badiei Z., Samavati M. and Sadeghian M.H.(2011). Blood group antigens frequencies in the northeast of Iran. Transfusion and Apheresis Science. 45(2):133–136.

[49]Sana Ullah and Ahmad T.(2015). Distribution of ABO and Rh (D) Blood Groups in the Population of District Dir Lower, Khyber Pakhtunkhwa Pakistan. World Appl Sci J. 33(1):123-135.

[50]Arora D., Kaushik A., Rawat D.S. and Mandal A.K.(2015). ABO blood group phenotype in and around Delhi: A study from tertiary care hospital Keywords: Blood group, Distribution, North India, ABO phenotype Abstract. Annals of Pathology and Laboratory Medicine. 2(01):26-29.

[51]Pramanik T. and Pramanik S.(2000). Distribution of ABO and Rh blood groups in Nepalese medical students: a report East Mediterr Health J. 6(1):156-158.

[52]Reid M. E. and Lomas-Francis C.(2003). Rh Blood Group System. Blood Group Antigen Facts Book. 2nd ed. San Diego: Academic Press.109-192.

[53]Enosolease M. E. and Bazuaye G. N.(2008). Distribution of ABO and Rh-D blood groups in the Benin area of Niger-Delta: implication for regional blood transfusion. Asian J Trans Sci. 2(1):3–5.

[54]Mollison P. L., Engelfriet C. P. and Contreras M.(1997). Blood Transfusion in Clinical Medicine, 10th ed, Chapters 3, 5, 12. Oxford, Blackwell Scientific Publications.

[55]Mahmood A. E.(2014). Frequency of Abo and Rhesus Blood Groups Among Tal Afar Population, Iraq. Al- Mustansiriyah J Sci. 25(1):17-26.

[56]Beardmore J. and Karimi-Booshehri F.(1983). ABO genes are differentially distributed in socio-economic groups in England. Nature. 303(5917):522-524.

[57]AL-Ubadi A. E.(2013). Genetic Analysis of ABO and Rh (D) Blood Groups in Arab Baghdadi Ethnic Groups. Al- Mustansiriyah J Sci. 24(1):37-46.

الملخص

اجريت هذه الدراسة بهدف تحديد ومقارنة توزيع مجاميع الدم ABO المختلفة و عامل Rh في خمس محافظات في اليمن. تم فحص مجاميع الدم ABO و عامل Rh نوع (D) من مجموع 6350 عينة دم، خلال المدة سبتمبر 2012 الى يونيو2013م. جمعت عينات الدم من طلاب كلية أرحب – جامعة صنعاء، و المستشفيات العامة وبنوك الدم و مراكز الرعاية الصحية الأولية. أجريت فحوص مجاميع الدم ABO ومعامل Rh(D) عن طريق اختبار تلازن الضد المستضدي، باستعمال طريقة وخز الأصبع واختبار كاشف الشرائح المباشر لتجمع الدم. بينت النتائج أن النسب المئوية لمجاميع الدم 31.03 % للمجوعة A و 13.10 % للمجوعة B و 6.83 % للمجموعة AB و 49.02 % للمجوعة O. اما النسبة الشائعة لـــ Rh فكانت 85.38 % موجبة و 14.61 % سالبة. كانت مجموعة الدم O اكثر شيوعاً 61.9% و55.4% و 48.0 % و 45.4 % في تعز و أمانة العاصمة صنعاء و إب و صنعاء على التوالي. بينما كانت فصيلة الدم A شائعة في صنعاء 38.5 % و إب 32.5 % و أمانة العاصمة 31.1 %. اما فصيلة الدم AB فكانت الأقل شيوعاً في جميع المحافظات، لكنها كانت من أعلى المعدلات في المحويت 19 %. كان معامل +Rh شائع في فصيلة الدم O 44.03 % من بين جميع فصائل الدم و بالمقارنة مع فصيلة الدم +AB كانت 5.32 %. في الختام كان توزيع مجاميع الدم ABO في خمس محافظات يمنية حسب الترتيب B > AB > A > O ، وهي متوافقة مع نتائج الدراسات في معظم مناطق الخليج العربي. بينما كانت نتائج + Rh مختلفة عن نتائج البلدان المجاورة.

دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب

د. هالة عبد الله أحمد

أستاذ الإعلام المساعد – بقسم العلاقات العامة والإعلان

كلية الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية – السودان

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الجديد) في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

١ - أكدت الدراسة أن الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تأتي في مقدمة وسائل الإعلام الحديثة التي يعتمد عليها الشباب في الحصول على المعلومات السياسية ، وكذلك في التعرف على القضايا السياسية.

٢ - أوضحت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في تكوين اتجاهات إيجابية تجاه المواضيع السياسية (وعي مشارك).

٣ - كشفت الدراسة أن الشباب يستخدمون الفيس بوك للإشباع الفكري والاجتماعي أكثر من الإشباع السياسي.

٤ - أوضحت الدراسة أن هناك بعض السلبيات لاستخدام الشباب لوسائل الإعلام الحديثة (أهمها مواقع التواصل الاجتماعي) منها العزلة وإهدار الوقت.

Abstract

This Study aims to know role of the modern means of information in forming apolitical of youth.

This study is concluded with very important results and that are the following

1- The study asserts that the intemet and other social websites are the of the modern means of information that the youth use to hue political information and to know political matters.

2- The study explains that the social website participate widely in forming positive directions to words political matters.

3- this study discovers that the youth sue face book in social and intellectual satisfactory more than using in political satisfactory .

4- The study explains that there are many disadvantages that the youth gain from using modern means of information (social website) like and wasting time

1

المبحث الأول

الإجراءات المنهجية

المقدمة :

تؤدى المعلومات والاتصالات دور مهماً ومتزايداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولا سيما أن التطورات التي حدثت مؤخراً في تكنولوجيا الاتصال قامت بالحد من العوائق التي تحول دون الاتصال عبر المسافات ، وقد زادت أجهزة الكمبيوتر بدرجة هائلة من تراكم مصادر المعلومات والبيانات وإمكانية الوصول إليها ، وبالتآلف بين أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، أصبحت إمكانات الوصول إلى المعلومات غير محدودة تقريباً وفي "مجتمع المعلومات" Information Society أصبح الوصول السريع إلى المعلومات المناسبة أمراً أساسياً ولا غنى عنه ، وخاصة أن المعلومات أصبحت جزءاً من الأنشطة البشرية ، وبالتالي فإن الوصول إلى هذه التكنولوجيا يُعد ركيزة للقرار الناجح.

أهمية البحث :

من المسلم به أنه لكي تتقدم الشعوب وتتطور فلا بد أن يتم ذلك على أيدى وسواعد فتية وهم بلا شك فئة الشباب المتعلم المثقف المستنير الواعي المدرك لحقوقه وواجباته وحدود الديمقراطية والحرية المتاحة له وأن يكون مشارك في صُنع القرارات المتعلقة به وأن يكون لديه القدرة على تطوير نفسه وعلى اقتراح بدائل فعالة وأولويات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وجه خاص ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على وصول هؤلاء الشباب إلى المنافع التي تقدمها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة " الإعلام الجديد" .

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث في الكشف عن أهمية توظيف وسائل الإعلام الجديدة بشكل ديمقراطي حتى تُشكل أدوات قوية فاعلة في تكييف المعلومات وفقاً للحاجات الاجتماعية ، وذلك حتى تُسهم المعلومات في ضمان استمرار أوجه التقدم التي حققتها الإنسانية ، مثل المشاركة الكاملة للشباب في كل مجالات النشاط الإنساني ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أوجده التقدم والتي أصابت تكنولوجيا المعلومات وبخاصة شبكات المعلومات التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي تتمتع بمزايا وعيوب بالنسبة للشباب.

الأهداف :

يهدف البحث إلى :

١ - معرفة دور وسائل الإعلام الحديثة في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب.

٢ - توضيح الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الشباب في استقاء المعلومات السياسية.

٣ - معرفة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الشباب.

٤ - الكشف عن الإيجابيات والسلبيات لاستخدام الشباب الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

٥ - الكشف عن مدى المصداقية المتوافرة لدى الشباب تجاه وسائل الإعلام الحديثة.

التساؤلات :

يدور البحث حول سؤال محوري رئيس وهو دور الإعلام الجديد "وسائل الإعلام الحديثة" في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات منها:

١ - هل يعتمد الشباب على وسائل الإعلام الحديثة في استقاء المعلومات السياسية؟ ولماذا؟

٢ - هل هناك مصداقية لدى الشباب تجاه وسائل الإعلام التقليدية والحديثة؟

٣ - هل يمكن أن تقوم وسائل الإعلام الحديثة بتوجيه الرؤى السياسية لدى الشباب؟

٤ - هل يرى الشباب أن الإعلام الجديد "وسائل الإعلام الحديثة" أكثر حرية وأقل مصداقية من الصحافة الورقية وغيرها من وسائل الإعلام التقليدية؟

٥ - هل تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الاتجاهات لدى الشباب تجاه المواضيع السياسية سواء كانت هذه الاتجاهات اتجاهات إيجابية أو سلبية؟

٦ - ما هي الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الشباب في التعرف على القضايا السياسية والمشاركة في العمل السياسي؟

٧ - ما هي إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيس بوك بصفة خاصة على الشباب؟

المبحث الثاني

دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب

الإعلام الجديد : الإعلام الجديد باختصار هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي توالدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام ، والطباعة والتصوير الفوتوغرافي والصوت والفيديو " كما يعرف الإعلام الجديد بأنه اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة" فالإعلام الجديد مصطلح يستخدم لوصف أشكال من أنواع الاتصال الالكتروني أصبحت ممكنة باستخدام الكمبيوتر كمقابل للإعلام القديم التي شمل الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات والتلفزيون والراديو إلى –حدٍ ما – وغيرها من الوسائل الساكنة Static . ويتميز الإعلام الجديد عن القديم بخاصية الحوار بين الطرفين ، صاحب الرسالة ومستقبلها ، ومع ذلك فإن الفواصل بين الإعلام الجديد والقديم ذابت ، لأن القديم نفسه أعيد تكوينه وتحسينه ومراجعته ليلتقي مع الجديد في بعض جوانبه[1] الشيء الذي أفرز ظهور ثورة إعلامية جديدة.

مظاهر الثورة الإعلامية :

من مظاهر هذه الثورة الإعلامية الجديدة :

أولاً : تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصادرها المباشرة.

ثانياً : تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام المستبدين أو غيرهم.

ثالثاً : التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل ، دون تدخل من موجه من أباطرة الإعلام ، الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم ، على حساب المرسل الأصلي ورسالته.

رابعا : رخص ثمن الاتصالات ، بل ومجانيتها في أغلب الأحوال مما يجعلها متاحة للجميع ، ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية أو الشركات الاحتكارية ، ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات إشراك عامة الناس في المعلومات[2]

وتتسم تقانات الاتصال والمعلومات الجديدة بأنها تعالج قضايا عالمية وهو ما يميزها عن كل وسائل الاتصال الأخرى : وقد تثير الرسائل الاتصالية التي تُبث عبر الشبكة العنكبوتية الدولية إلى جمهور محلي أو جمهور في إقليم معين رد فعل في أماكن أخرى كثيرة من العالم. فقدرات الانترنت وسرعتها وقدرتها

---

[1] - مقال بعنوان الإعلام الجديد : التحديات والفرص – د. عباس مصطفى صادق – مجلة أفكار جديدة مجلة فصلية تصدر عن هيئة الأعمال الفكرية – السودان – العدد الخامس والعشرون – ٢٠١٠م – ص٥٦-٥٨.

[2] - اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر – د. حسين عبد الجبار – الأردن – عمان – دار أسامة للنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠٠٩م – ص٨٩.

التفاعلية ، وعبورها الحدود الدولية يجعلها وسيلة اتصال جذابة إلى حد كبير لممارسة العلاقات العامة الدولية باعتبارها وسيلة اتصالية إستراتيجية.[١]

وسائل الكترونية وتكنولوجيا جديدة :

ثمة عديد من الوسائل والتكنولوجيا الالكترونية الجديدة الأخرى تقتحم السوق بسرعة فائقة ، وتضم الأقراص الرقمية المتعددة الاستخدامات (Digital Versatile Disks (DVDS ، والتي تتيح جودة محسنة وإمكانية أشكال رقمية جديدة تتيح للمستخدمين تحميل الموسيقى وكتب بأكملها من الانترنت على وسائل الكترونية شخصية محمولة.

ولعل أهم ما يميز هذه التكنولوجيات الجديدة هي إمكانية حملها ، وهو ما قد يؤدى إلى اقتحام الوسائل الجديدة للحياة اليومية مثلما قادت نشأة الراديو الترانزيستور إلى اقتحام أكبر للراديو للحياة اليومية ، وهو ما تبعه في العقود التالية التلفزيونات المحمولة PortableTVs ، والتليفونات الخلوية Cell Phone ووسائل الألعاب Gaming Devices ، وقد تؤدى الوسائل الالكترونية والتكنولوجية الجديدة الناشئة مثل أقراص DVD إلى اقتحام أكبر لوسائل الإعلام للحياة اليومية في عالم الغد.[٢]

الانترنت :

تعتبر الانترنت أضخم شبكة معلومات الكترونية في العالم حيث أن كلمة انترنت Internet هي اختصار للكلمة الانجليزية International Network ومعناها شبكة المعلومات العالمية التي يتم فيها ربط مجموعة شبكات مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الاصطناعية ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تُسمى باسم أجهزة الخادم Server التي تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة. كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستفيدين Users.[٣]

تاريخ نشأة الانترنت : تعود بداية شبكة الانترنت إلى الستينات أثناء اشتعال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كأكبر قوتين عسكريتين في ذلك الوقت وكان التخطيط للحرب الباردة هو من يستطيع الوصول إلى أعلى مراكز التقدم التكنولوجي ، وفي هذه الأثناء كان الاهتمام

---

[١] - العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات – أ.د. راسم محمد الجمال – القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – ٢٠٠٩م – ط١ – ص١٦٧-١٦٨.

[٢] - فنون الاتصال والإعلام المتخصص – أ.د. مني الحديدي . أ.د. شريف درويش اللبان ، القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – ط١ – ٢٠٠٩م – ص٢٩٣.

[٣] - الإعلام الدولي وتكنولوجيا الاتصال – د. محمد علي أبو العلا – القاهرة – دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠١٣م – ص٣٢-٣٣.

بالتقدم التكنولوجي في مجال الحاسبات يسير بخطى واسعة في الولايات المتحدة وكانت معظم مراكز الأبحاث والجامعات تعتمد إلى حد كبير على الحاسبات الآلية ، ففي عام ١٩٦٩م بدأت فكرة إنشاء شبكة معلومات من قبل إدارة الدفاع الأمريكية عن طريق تمويل مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من القوات المسلحة.[١]

إيجابيات وسلبيات الانترنت :

الانترنت تعد من مكتشفات القرن العشرين وهي كغيرها من المكتشفات سلاح ذو حدين ، فالسيارة والفيديو الكسيت وغيرها أدوات يمكن أن تستخدم في الخير ويمكن أن تستخدم في الشر.

فوائد الانترنت[٢] :

للانترنت فوائد كبيرة للمؤسسات والأفراد نذكر منها ما يخص الأفراد للدلالة لا الحصر.

١ - خدمة البريد الالكتروني : حيث يمكن مراسلة أي شخص في العالم ويتميز بخاصيتين مهمتين السرعة وانعدام التكلفة.

٢ - الباحثين والطلاب : حيث يمكنهم الانترنت من الاطلاع على المستجدات في الأبحاث والمعلومات التي تهم الباحث في تخصصه من المواقع والنشرات والدوريات.

٣ - الأخبار : يمكن الاطلاع على الأخبار بأنواعها حول العالم عن طريق مواقع وكالات الأنباء والمواقع الإخبارية التي تقوم بنشر الأخبار أول بأول.

٤ - الاستثمار والتجارة الالكترونية : حيث يمكن متابعة الأسواق المالية المختلفة والبنوك والتأمين والضرائب والاستثمار والتمويل ... الخ

٥ - التسوق : وهذا باب كبير من أبواب الانترنت حيث يمكن التسوق عن طريق الشبكة العالمية (بواسطة بطاقة الائتمان).

٦ - الدعوة إلى الله : حيث انتشرت بحمد الله المواقع الدعائية الصافية من الشوائب والبدع والخرافات ، وأصبحت هناك مواقع تدعو إلى الله على بصيرة ويرى الباحث أن المواقع الدعوية أصبحت الآن من أهم الوسائل للدعوة إلى الله تعالى.

٧ - الإعلان عبر الانترنت :

قد تعلن الشركات أو الافراد عبر الانترنت ، وبالنسبة للأفراد يتم الإعلان مجانياً أو بأسعار رمزية عن الطلبات أو العروض وهذا ما يميزها عن الإعلان في وسائل الإعلان التقليدية والتي ترتفع فيها تكلفة

[١] - المرجع السابق نفسه ، ص٣٣.
[٢] - اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر – د. حسين عبد الجبار – مرجع سابق – ص٨٤-٨٧.

الإعلانات الشخصية ، كما أن توقيت عرض الإعلان يميزها أيضاً ، حيث أن عرض الإعلان ٢٤ ساعة في الانترنت بينما وقته محدود في وسائل الإعلام التقليدية.

٨ - البحث عن وظائف : حيث يمكن عرض الوظائف أو البحث عنها ، وقد نقلت إحدى الجرائد في عام ١٩٩٩م إحصائية عن التوظيف عبر الانترنت نقلاً عن أحد تلك المواقع فذكرت أن ٢٥٪ من الباحثين عن الوظيفة حول العالم يتم توظيفهم عن طريق شبكة الانترنت.

٩ - الاتصال الهاتفي : يمكن الاتصال بواسطة الانترنت من جهاز إلى جهاز آخر ، ويمكن الاتصال من جهاز إلى هاتف عادي بأسعار زهيدة وهذا ما يميزه عن أسعار شركات الاتصال المحلية ، وبالنسبة لخدمات الاتصال الأخرى فبالإمكان إرسال واستقبال الفاكس مجاناً ، إرسال رسائل نصية للجوال مجاناً خدمات البريد الصوتي.

١٠ - فوائد متنوعة : مثل البحث عن أفضل الأسعار للفنادق وتذاكر الطيران ، حجوزات الفنادق والرحلات حول العالم ، التعلم عبر الحاسوب ... الخ

أضرار الانترنت[١] :

١ - الأضرار العقدية : وجود مواقع البدع والخرافات والفرق الضالة .

٢ - الأضرار الأخلاقية : مثل المواقع الإباحية ومواقع القمار والخمور .

٣ - الأضرار الاجتماعية : مثل مواقع المخدرات ومواقع تعليم الانتحار.

٤ - الأضرار الاقتصادية : مثل غسيل الأموال عبر الشبكة ، وسرقة الحسابات وبطاقات الائتمان.

٥ - الأضرار الأمنية : مثل التزوير وسرقة المعلومات ، والتجسس والاحتيال والنصب.

أوجه الشبه والاختلاف بين الانترنت والوسائل الإعلامية الأخرى :

تؤلف الانترنت بين العناصر القائمة على النصوص text – based elements لوسائل الإعلام المطبوعة ، وإمكانات الاتصال في اتجاهين Two – way Communication للتلفونات ، والمجالات السمعبصرية audiovisual aspects للتلفزيون.

وهكذا ، فإن الانترنت هي أكثر الوسائل الاعلامية استفادة من تكنولوجيا الوسائط المتعددة Multimedia لأنها تستفيد من الصورة واللمس (من خلال لوحة المفاتيح) . إن الانترنت تقوم على السرد بدرجة أقل من التلفزيون Less Narrative بمعني إنها تستخدم بالدرجة الأولى الاتصال وجمع المعلومات وممارسة الألعاب بدلاً من سرد القصص الخبرية وغيرها ليتلقاها المستخدم بشكل سلبي ومن هنا ، فإن

[١] - المرجع السابق نفسه ، ص٨٧-٨٨.

الانترنت أكثر تفاعلية More Interactive من معظم الأشكال الأخرى من وسائل الإعلام ، وهذا ما يجعلها تتطلب نشاطاً معرفياً بدرجة أكبر ، إنها تميل إلى أن تعتمد على النص بدرجة أكبر من التلفزيون أو الراديو ، مما يجعلها تتطلب نشاطاً معرفياً بدرجة أكبر ، إنها تميل إلى أن تعتمد على النص بدرجة أكبر من التلفزيون أو الراديو ، مما يجعلها تتطلب أن يكون المستخدم لديه درجة معينة من التعليم والثقافة ، وربما تمثل الانترنت نشاطاً أكثر انعزالية More Solitary Activity من مشاهدة التلفزيون. ففي حين أنه يمكن للجماعات مشاهدة التلفزيون معاً ، فإنه من الأكثر صعوبة للجماعات الجلوس على جهاز كمبيوتر واحد. ومثل التلفزيون ، تعد الانترنت من الناحية الجسدية نشاطاً سلبياً Physically Passive Activity.[1]

التواصل الاجتماعي من خلال الانترنت :

وتوجد عدة وسائل وقنوات للتواصل الاجتماعي من خلال الانترنت:

١ - البريد الالكتروني (E-Mail) : يمكن الحصول على بريد الكتروني مجاناً أو برسوم مالية بسهولة من خلال الكثير من مواقع الانترنت ، وذلك يمكننا من التواصل مع الآخرين بمجرد معرفة البريد الالكتروني ، ويتم التواصل برسائل نصية وصور وكذلك ملفات صوت وفيديو ، كما يمكن إرسال رسائل إلى مختلف الأشخاص في أي مكان في العالم ، وكذلك الاحتفاظ أو تخزين رسائل أو كتب أو مقالات متعددة في الايميل الشخصي لفترات طويلة جداً.

٢ - المجموعات (Groups) وهي منتشرة على الانترنت ، والاشتراك بها مجاني أيضاً ، ويتم من خلال البريد الالكتروني ، وخاصة عبر الفيس بوك والتويتر والمجموعات تعبر عن فئة معينة ، لها نفس الاهتمامات ، أو تشترك في صفة خاصة مثل الشباب الأطفال فتوجد مجموعة (مرضى السكري – مشجعي فريق كرة – محبي فنان أو لاعب ...الخ) كما توجد مجموعات ذات اهتمامات فكرية وعلمية وأخلاقية ودينية ، وأيضاً مجموعات ذات توجهات عنصرية ولا أخلاقية ، وهكذا.

٣ - المنتديات وساحات الحوار : وهي بدورها منتشرة في كثير من المواقع ، والاشتراك بها أيضاً مجاني ، ويمكن من خلال التواصل والحوار والنقاش في كثير من القضايا ، إلى جانب غرف الدردشة (Chatting) ، وغير ذلك من البرامج المخصصة لهذا الغرض ، ومنها برنامج (Mirc) ، وبالتوك (Paltalk) ومن خلال هذه الوسائل تتم عملية النقاش وتبادل الآراء والأخبار والصور والرسائل الصوتية وملفات الفيديو ، والتعرف على المواقع المختلفة على شبكة الانترنت الواسعة ، والتي تنقسم من حيث التصنيف إلى (مواقع شخصية – مواقع تنتمي إلى مؤسسات – مواقع حكومية).

[1] - فنون الاتصال والإعلام المتخصص – أ. د. مني الحديدي – أ.د. شريف درويش اللبان – مرجع سابق – ص٢٩٤.

وكذلك تتم عملية استطلاع الآراء ونشر رسائل الاحتجاج ، وجمع التوقيعات ، إلى غير ذلك من وسائل متاحة للاستخدام من خلال تلك الشبكة.[١]

الفيس بوك (نموذج) :

تعريف : فيس بوك (بالانجليزية Facebook) موقع ويب للتواصل الاجتماعي يمكن الدخول إليه مجاناً تديره شركة "فيس بوك" محدودة المسئولية كملكية خاصة لها . فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو الإقليم ، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم ، كذلك يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم ، وأيضاً تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم ، ويشير اسم الموقع إلى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء التدريس والطلبة الجدد ، والذي يتضمن وصفاً لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعرف إليهم . وقد قام مارك زوكربيرج بتأسيس بالاشتراك مع كل من دارستين موسكوفيتز وكريس هيوز اللذين تخصصا في دراسة علم الحاسب ، انطلق الموقع في ٢٨ اكتوبر من عام ٢٠٠٣م.[٢]

الفيس بوك في مصر كأداة إعلامية لثورة ٢٥ يناير:

تعتبر مصر هي الأولى في الشرق الأوسط استخداماً للفي سبوك ، حيث يضم موقعها ٤.٢ مليون زائر يومياً مشترك وهو الموقع الالكتروني الأول للمصريين وقد أثر في الحياة السياسية في مصر خاصة بعدما أنشأت مجموعة على الموقع دعت فيها إلى إضراب يوم ٦ ابريل ٢٠٠٨م وشارك في هذه المجموعة أكثر من ٧ ألف شخص وعلى الجانب الآخر قام شاب آخر بإنشاء مجموعة أخرى تُسمى نعم لجمال مبارك يرفض فكرة الإضراب ويؤيد جمال مبارك نجل الرئيس المصري (السابق) حسني مبارك.

بلا شك نجحت جماعات الشباب المصري اختراق هذا الحصار الذي فرضه عليهم الاستبداد عبر تشكيلة متنوعة من الوصاية والترهيب ، وخلقوا بدائل لحركتهم ومساحات أكثر رحابة للتعبير عن ذواتهم مستعينين بالفضاء الالكتروني كآلية مذهلة للاتصال ولمسرح متسع لكل أنواع الإبداع وكمساحة مناسبة لاختيار الممكن ولكن لم ستصور أحد أن تصبح "النت" هي العصا السحرية التي قد تحول التجمعات الشابة إلى حركة حقيقية تتجاوز شوق التعبير عن الذات ، وتدفع بها إلى المجال العام لتصبح حاضرة بشدة في جدل التغيير الدائر.[٣]

---

[١] - الرأي العام الالكتروني – د. فتحي حسين عامر – القاهرة – دار النشر للجامعات – ط١ – ٢٠١٢م – ص١٦٨-١٦٩.
[٢] - الإعلام الجديد – صلاح عبد الحميد – القاهرة – مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – ط ٢٠١١م – ص٢٠٦-٢٠٧.
[٣] - المرجع لاسابق نفسه ، ص٢٤.

الانتقادات الموجهة إلى الموقع :

تعرض موقع الفيس بوك للكثير من الانتقادات على مدار السنوات الماضية ، ففي اكتوبر عام ٢٠٠٥م قامت جامعة نيومكسيكو بحظر الدخول إلى الموقع من أجهزة الكمبيوتر والشبكات الخاصة بالحرم الجامعي ، وقد أشارت الجامعة إلى أن السبب وراء ذلك الحظر يتمثل في انتهاك سياسة الاستخدام المقبول للانترنت والخاصة بالجامعة وذلك في ما يتعلق بإساءة استخدام الموارد المتاحة على الانترنت ، علاوة على أن الموقع يفرض استخدام وثائق التعريف الخاصة بالجامعة في أنشطة لا تتعلق بالجامعة ، وفي وقت لاحق قامت الجامعة بإلغاء الحظر الذي فرضته من قبل على استخدام الموقع وذلك بعد أن تمكن القائمون على إدارة الموقع من معالجة الموقف من خلال عرض إخطار على صفحة الدخول ينص على أن وثائق التفويض التي تستخدم على الموقع ليس لها علاقة بوثائق التفويض المستخدمة في الحسابات الخاصة بالكلية علاوة على ما سبق ، قامت حكومة أونتاريو بحظر دخول الموظفين إلى الموقع في مايو من عام ٢٠٠٧م . حيث ذكرت أن الموقع " لا يمت لمكان العمل بصلة مباشرة".

إضافة إلى ذلك فإن الحكومة السورية تخشى التسلل الإسرائيلي للشبكات الاجتماعية في سوريا من خلال الفيس بوك ، كما أنه تم استخدام الفيس بوك من قبل بعض المواطنين السوريين لتوجيه الانتقادات إلى الحكومة السورية يُعد جريمة يعاقب عليها بالسجن (في ذلك الوقت).

وفي يوم ٥ فبراير لعام ٢٠٠٨م ، تم إلقاء القبض على مواطن مغربي يدعو فؤاد مرتضي بتهمة إنشاء ملف شخصي زائف على باسم مولاي رشيد أمير المغرب[١]

ويرى الباحث أن من سلبيات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي إهدار الوقت وفقدان الخصوصية بالإضافة إلى الأضرار الصحية وأهمها التأثير على النظر لأن المستخدم يركز بصره على الشاشة لفترة طويلة ، وكذلك قد يؤثر على السلوك إذ أنه توجد كمية هائلة من المواقع الغير أخلاقية فيجب الحرص على حجبها أول بأول وتوعية الشباب بأخطارها ومضارها وأنها تنافي الشريعة والعقيدة الإسلامية الصحيحة ، وكذلك من الأضرار العزلة التي يفرضها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن الشباب يظل جل وقته في هذه المواقع وحتى التواصل مع الاهل والأصدقاء والأقارب يتم عبر هذه المواقع مما ينعكس على قلة الزيارات وأحياناً انعدامها وعدم تواصل الشاب تواصل مادي مع البيئة المحيطة به وقد يصل الأمر إلى الانعزال من أسرته الصغيرة.

[١] - المرجع السابق نفسه ، ص٢٢٢-٢٢٣.

الإعلام والسياسة في عصر الانترنت :

أضعف الانترنت بيروقراطية الدولة لصالح القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني ، من خلال قضائه على احتكار المعلومات ، وتوفير لوسائل اتصال ونضال جديدة لا يمكن التحكم فيها ،فظهور الإعلام الالكتروني إيذان ببداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله ، من خلال احتكار المعلومات ، أو صبغها بصبغة خاصة تخدم الجهة المالكة ، وهو تحرر مزدوج ، يشمل حرية الإرسال ، حيث أصبح المرسل مسيطراً على رسالته الإعلامية ، قادراً على تقديمها دون وسيط أو تدخل أو صياغة من طرف الهيئات الإعلامية ، كما يشمل هذا التحرر حرية الاستقبال.[١]

إن انفجار قنوات وسائل الإعلام التي تمر من خلالها المعلومات السياسية (على رأسها شبكة الانترنت) فهناك عدد هائل من الأمثلة تسلط الضوء على الأساليب التي استطاعت من خلالها شبكات الانترنت تحدى العقائد الأساسية "لعصر الأخبار الإذاعية" في الكثير من الحالات الهامة . استطاع الداخلون إلى مواقع الانترنت جذب انتباه الجمهور لقضايا طرحها الصحفيون المهنيون جانباً والضغط تدريجياً على مصادر الأخبار الأساسية لإنعاشها وبالتالي تخطي أحد أقوى الأدوار أهمية للصحفيين المهنيين وهي القدرة على وضع برنامج أو جدول أعمال.[٢]

النضال السياسي :

يوفر الانترنت إمكانات جديدة في مجال النضال السياسي لم تكن موجودة من قبل منها[٣]:

أولاً : تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية ، والرد السريع على التحديات ، وسهولة الحشد الجماهيري في سرعة قياسية.

ثانياً : سهولة التنسيق بين مجموعات شتى ، للاحتجاج والتظاهر في موقع معين أو ضد قضية معينة.

ثالثاً : التمكن من توصيل الرأي المساند أو المعارض إلى الجهة المستهدفة بسرعة وبقوة.

رابعاً : يمكن الاتصال السريع الذي وفره الانترنت من تبني تكتيكات نضالية تستنزف العدو.

خامساً : تشويش أفكار الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجياتها من خلال الحشد المتوازي المتعدد الرؤوس والمنابع ، بحيث لا تستطيع القوى القمعية أن تحدد هدفها بقوة ، أو تصوغ تكتيكاً فعالاً للقضاء عليه ، بل لا تستطيع أن تحدد بدقة من يقف وراء الاحتجاجات الاجتماعية ، مما يحول بينها وبين القدرة على عزله عن المجتمع.

---

[١] - اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر – د. حسين عبد الجبار – مرجع سابق –ص٨٨.

[٢] البيئة الإعلامية الجديدة – اندريا بريس – بروس وليامز – ترجمة شويكار زكي – القاهرة – دار الفجر للنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠١٢م – ص١١٦ .

[٣] - اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر – د. حسين عبد الجبار – مرجع سابق – ص٩١-٩٣.

سادساً : تغير مفهوم التظاهر والاحتجاج بعد وجود الانترنت فلم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي ، المثير للصخب ، المؤدى إلى الشغب وربما التخريب والقتل ، وإنما أصبحت أمواج الرسائل الاحتجاجية أو التأديبية التي ترد عبر الانترنت تعوض الاحتشاد المادي في مكان واحد ، إذ رأي أهل القضية أن يتفادوا المواجهة المباشرة مع القوى القمعية أو اجتناب الآثار السلبية للاحتشاد المادي.

سابعاً : حوّل الانترنت تظاهرات الاحتجاج والتأييد من نشاط محلي إلى ظاهرة عالمية ، حيث تتوارد الرسائل من جميع أجزاء العالم تأيد موقفاً سياسياً معيناً أو تحتج على آخر.

ثامناً : إن الخبرة والتسهيلات الجديد ة التي وفرها الانترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي ، ولكن الانترنت جعل قوى التغيير في غنى عن ذلك تقريباً ، فحررها من الدعم الخارجي الذي كثيراً ما يتضارب مع أهدافها ورسالتها.

تاسعاً : يمكن الانترنت من تعبئة آلاف من المتعاطفين عبر العالم غير الملتزمين في التنظيمات والحركات للمشاركة في عمل سياسي وإعلامي ضد العدو ، كما فعل المناضلون الفلسطينيون في حملتهم على المواقع الالكترونية الصهيونية.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية / النتائج والتوصيات

أدوات الدراسة :

حدد الباحث المشكلة التي يعالجها هذا البحث والتساؤلات التي يسعى هذا البحث للإجابة عليها ، وقد تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة من الشباب (موظفين وطلاب).

جدول رقم (١)

التقسيم حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٧	٢٣٪
أنثى	٢٣	٧٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

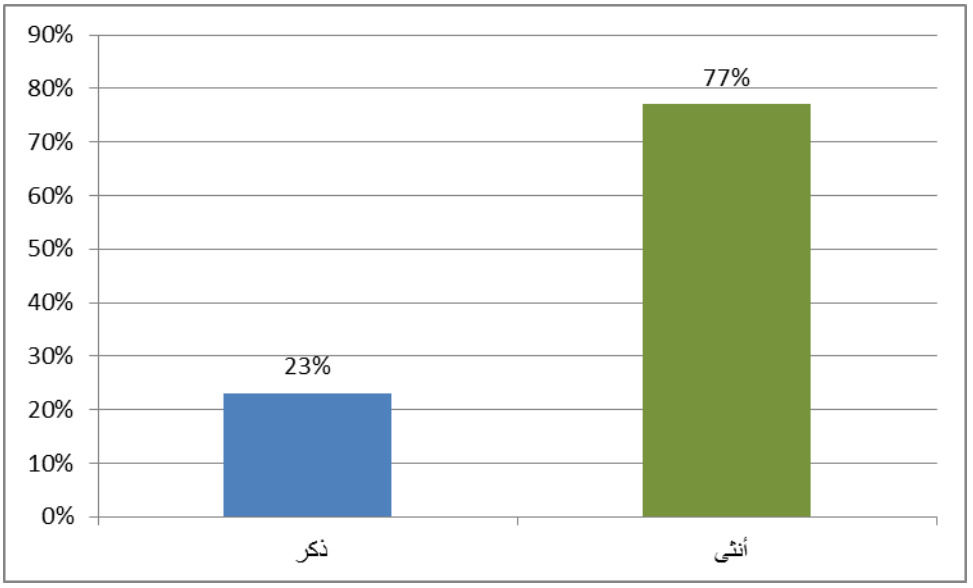

التقسيم حسب العمر :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٠	١٦	٥٤٪
أقل من ٣٠	١٣	٤٣٪
أقل من ٤٠	١	٣٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

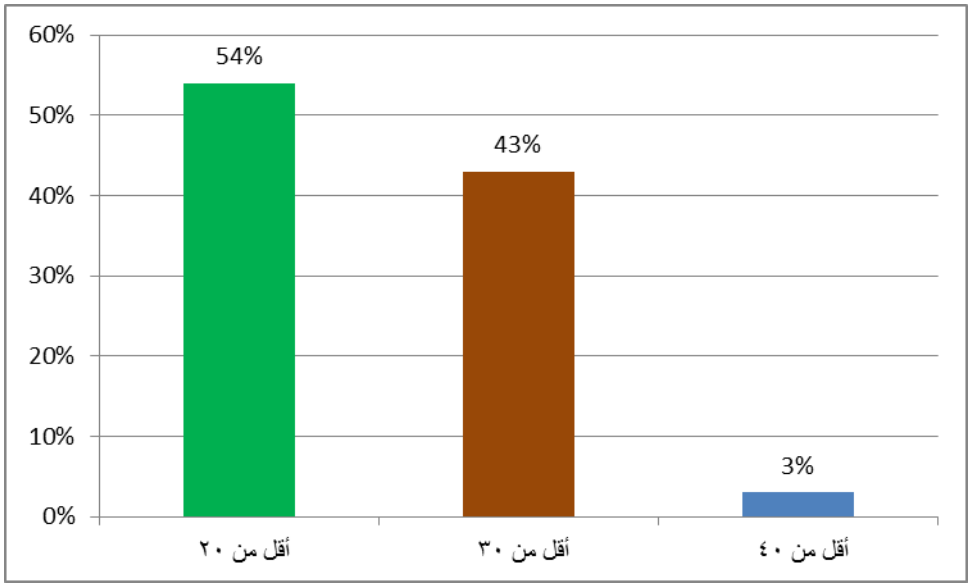

الجدول يوضح العينة من حيث الفئة العمرية وتنحصر أعمار جميع أفراد العينة في فئة الشباب وذلك لما تتطلبه طبيعة الدراسة.

جدول رقم (٣)

التقسيم حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	-	-
جامعي	٢٩	٩٧٪
فوق الجامعي	١	٣٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

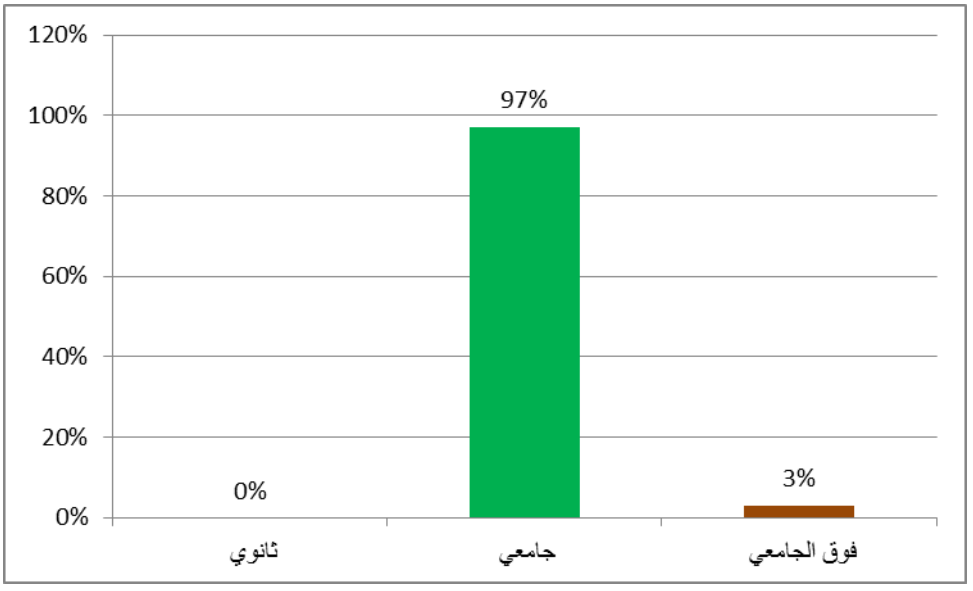

يتسم هذا العصر بأنه عصر المعلوماتية والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة والتي يتطلب استخدامها العلم والمعرفة ولأن طبيعة البحث تستهدف الشباب المستنيرين المتعلمين والذين تؤثر مخرجات الإعلام الجديد على تشكيل وعيهم السياسي فكان بالضرورة أن يكونوا من الفئة المتعلمة.

جدول رقم (٤)

التقسيم حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	٧	٢٣٪
طالب	٢٣٪	٧٧٪
أخرى	-	٠٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

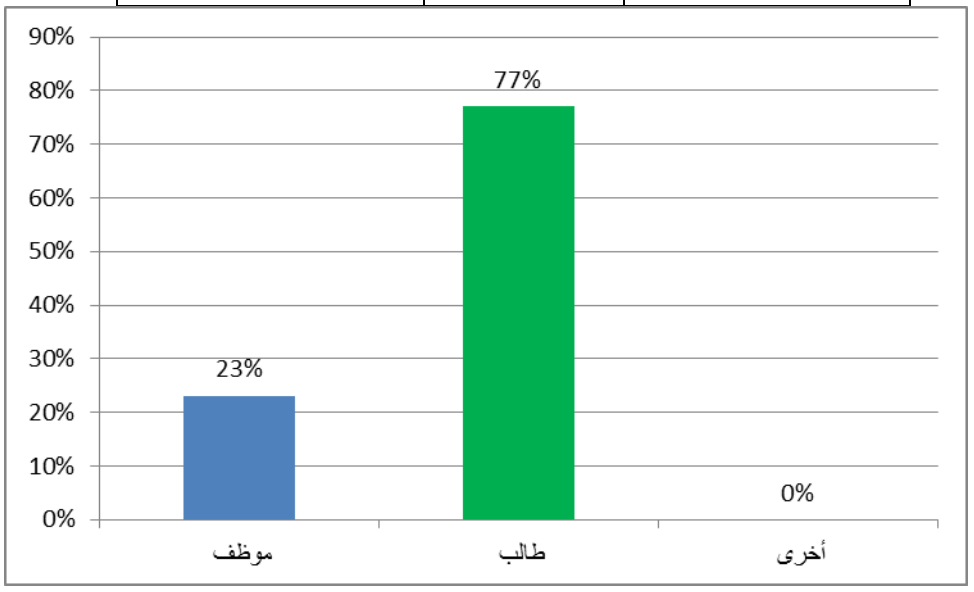

جدول رقم (٥)

وفيه سئل أفراد العينة هل تعتمد على وسائل الإعلام الحديثة في استقاء المعلومات السياسية خاصة في أوقات الأزمات مثل الثورة السورية والأحداث الجارية في مصر.

رأي أفراد العينة	التكرار ر	النسبة المئوية
نعم	٢٤	٨٠٪
لا	٣	١٠٪
أحياناً	٣	١٠٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

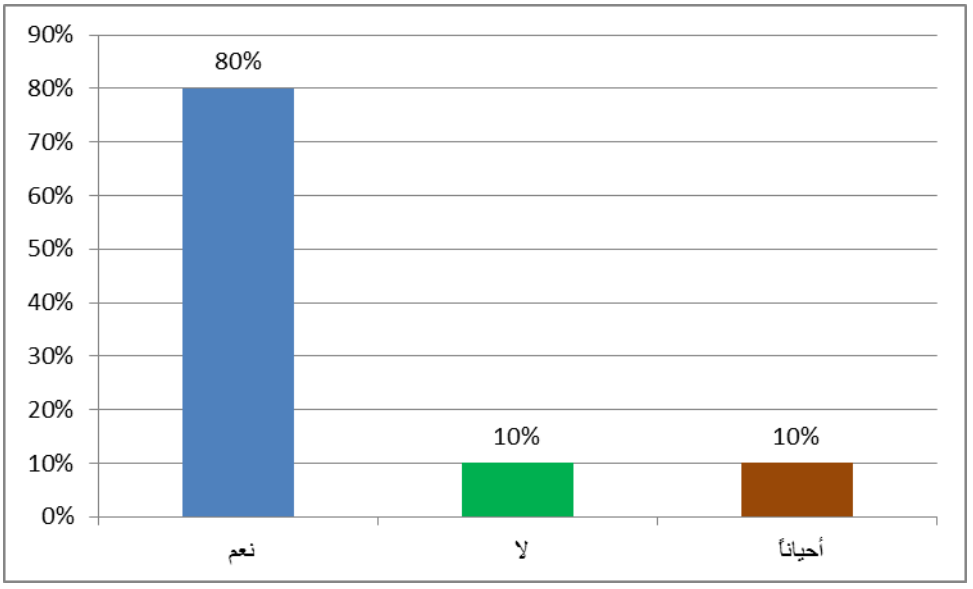

يوضح الجدول رقم (٥) العينة من حيث اعتقادهم في استقاء المعلومات السياسية من وسائل الإعلام الحديثة خاصة في أوقات الأزمات حيث أن العدد الأكبر من أفراد العينة يعتمدون على وسائل الإعلام

الحديثة بنسبة ٨٠٪ بينما أجاب ١٠٪ بأنهم لا يعتمدون على وسائل الإعلام الحديثة وبنفس النسبة ١٠٪ أجاب باقي أفراد العينة بأنهم أحياناً يعتمدون على وسائل الإعلام الحديثة ، وتدل إجابات أفراد العينة أن الغالبية العظمى تعتمد على وسائل الإعلام الحديثة في الحصول على المعلومات السياسية.

جدول رقم (٦)

وفيه سؤل أفراد العينة الذين أجابوا في السؤال السابق بنعم أو أحياناً حول الوسائل التي يعتمدون عليها.

	التكرار	النسبة المئوية
وسائل إعلام تقليدية (راديو – تلفزيون – صحافة)	١٢	٤٠٪
وسائل اعلام حديثة (انترنت – مواقع التواصل الاجتماعي)	١٥	٥٠٪
أخرى تذكر	٣	١٠٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

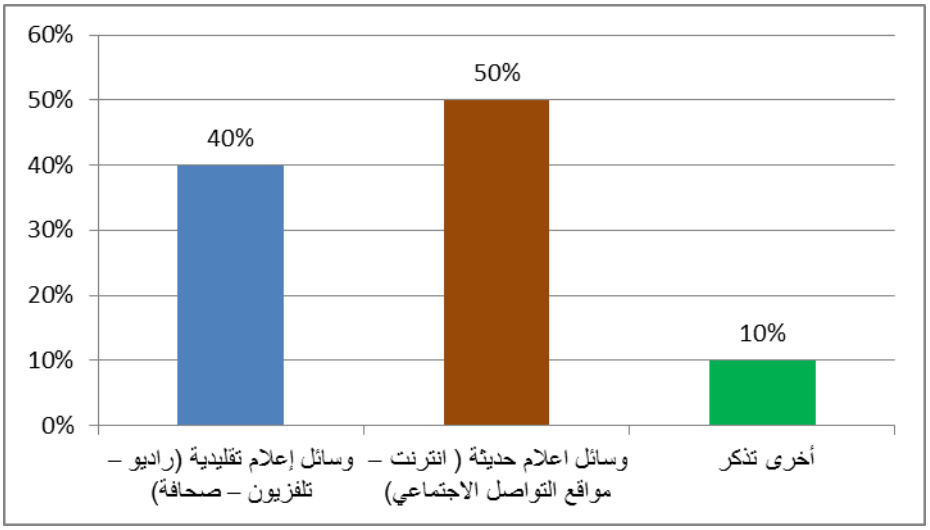

يوضح جدول رقم (٦) الوسائل التي يعتمد عليها أفراد العينة الذين أجابوا بنعم أو أحياناً في السؤال حول الوسائل التي يعتمدون عليها في حصولهم على المعلومات السياسية فذهب ٥٠٪ من أفراد العينة إلى أنهم يعتمدون على الوسائل الإعلامية الحديثة بينما ذهب ٤٠٪ من أفراد العينة إلى اعتمادهم على الوسائل الإعلامية التقليدية فيما أجاب ١٠٪ بأنهم يعتمدون على وسائل أخرى ، وقد أشارت النسبة الأعلى ٥٠٪ إلى الاعتماد على الوسائل الحديثة مما يدل على أهمية الوسائل الحديثة بالنسبة للشباب وأيضاً الإعلام التقليدية التي تليها بنسبة ٤٠٪ إلى اعتماد هؤلاء والشباب على وسائل الإعلام التقليدية وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية وسائل الإعلام سواء كانت الحديثة أو التقليدية لدى هؤلاء الشباب في استقاء معلوماتهم السياسية منها.

وفي السؤال السابع سُئل أفراد العينة الذين أشاروا إلى استخدامهم لوسائل الاعلام الحديثة عن السبب وراء استخدامهم لهذه المواقع في استقاء المعلومات فذكر ٩ منهم سهولة الحصول على المعلومات بينما رأي ٤ منهم أن حرية التعبير هي السبب وراء استخدامهم لهذا المواقع وفي هذه الإجابة نجد أن الدافع الأول لاستخدام هؤلاء الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي هو سهولة الحصول على المعلومات.

جدول رقم (٨)

فيه سُئل أفراد العينة إلى أي مدى يرون أن هناك مصداقية لوسائل الإعلام الحديثة

	التكرار	النسبة المئوية
إلى حد كبير	١	٣٪
إلى حد ما	٢٧	٩٠٪
لا توجد مصداقية	٢	٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

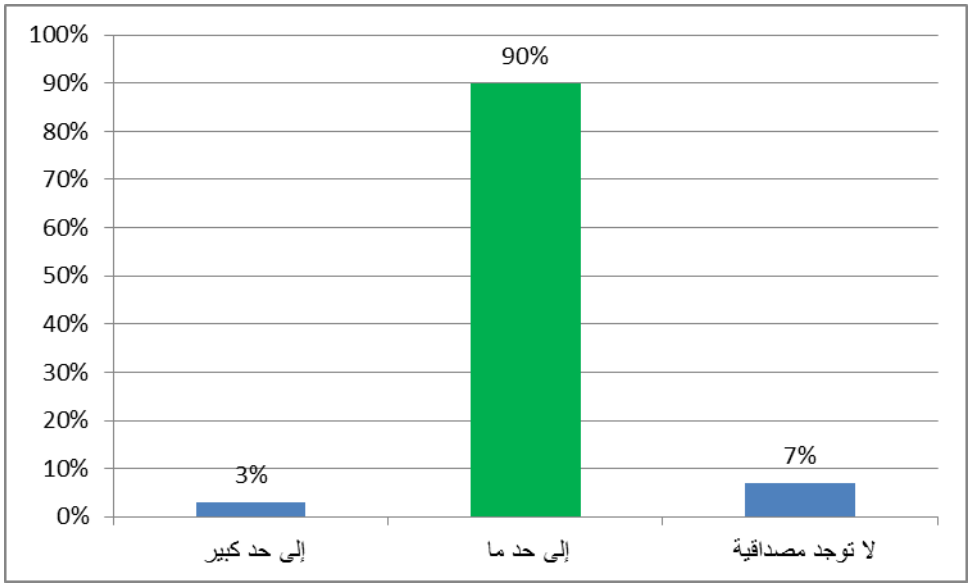

وسُئل أفراد العينة إلى أي مدى يرون أن هناك مصداقية لوسائل الإعلام الحديثة وجاءت إجابة ٩٠٪ من افراد العينة أنه لتوجد مصداقية إلى حد ما بينما رأى ٣٠٪ من أفراد العينة أن هناك مصداقية إلى مدى كبير فيما أشار ٧٪ من أفراد العينة إلى أنه لا توجد مصداقية لهذه الوسائل ويتضح من الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من أفراد العينة ترى أن هناك مصداقية لكن إلى حد ما وهذا يكشف أن عدم وجود المصداقية إلى حد كبير هو من أحد أسباب عدم اعتماد جزء مقدر من أفراد العينة على وسائل الاعلام الحديثة في استقاء المعلومات . السؤال رقم (٦).

جدول رقم (٩)

وفيه سُئل أفراد العينة هل يمكن أن تؤدى وسائل الإعلام الحديثة إلى توجيه الرؤى السياسية لديك؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١١	٣٧٪
لا	٤	١٣٪
أحياناً	١٥	٥٠٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

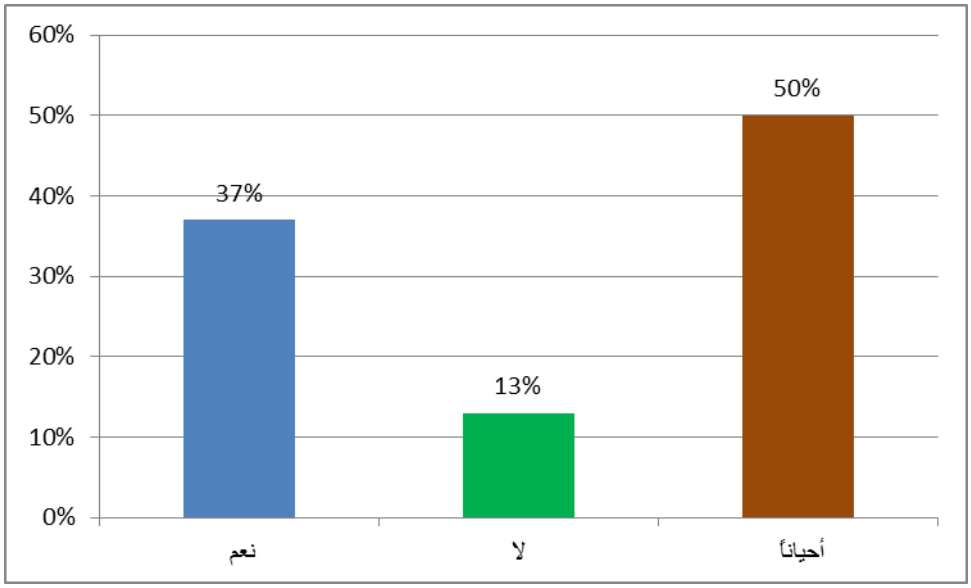

جدول رقم (٩) وفيه سُئل أفرا العينة عن أنه يمكن لوسائل الإعلام الحديثة توجيه الرؤى السياسية لديهم تذهب نصف أفراد العينة ٥٠٪ إلى أنها أحياناً توجه الرؤى السياسية لديهم ورأي ٣٧٪ بأنها توجه الرؤى السياسية لديهم بينما ذهب ١٣٪ من أفراد العينة إلى أنها لا توجه الرؤى السياسية لديهم وهذه الإجابات تدل على أن وسائل الإعلام لها تأثير في توجيه الرؤى السياسية لدى أفراد العينة بنسبة غير عالية.

جدول رقم (١٠)

وفيه سُئل أفراد العينة عن مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي تجاه المواضيع السياسية.

	التكرار	النسبة المئوية
تكوين اتجاهات إيجابية تجاه المواضيع السياسية (وعي مشارك)	٢١	٧٠٪
تكوين اتجاهات سلبية تجاه المواضيع السياسية (وعي سالب)	٤	١٣٪
تكوين اتجاهات ضعيفة تجاه المواضيع السياسية (وعي محدود)	٥	١٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

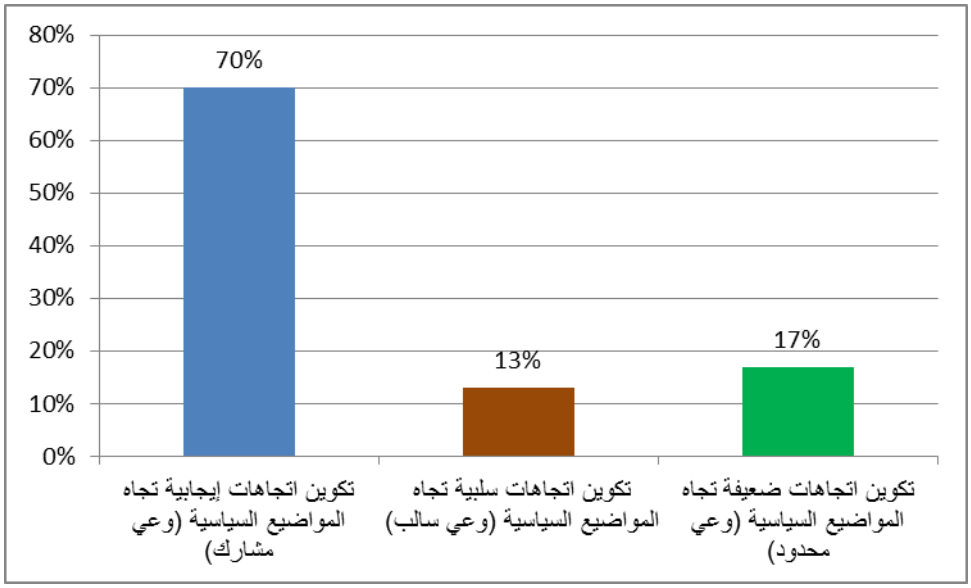

وسُئل أفراد العينة عن مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين اتجاهات سياسية تجاه المواضيع السياسية فذهب ٧٠٪ إلى أنها تكون اتجاهات إيجابية تجاه المواضيع السياسية (وعي مشارك) بينما ذهب ١٧٪ من أفراد العينة أنها تكون اتجاهات سلبية ضعيفة (وعي محدود) بينما رأي ١٣٪ أنها تكون اتجاهات سلبية تجاه المواضيع السياسية (وعي سالب) وهذا يدل على أن مواقع التواصل الاجتماعي لها تأثير واضح وقوى في تكوين اتجاهات إيجابية تجاه المواضيع السياسية حيث ذهب غالبية افراد العينة إلى ذلك.

جدول رقم (١١)

وفيه سُئل أفراد العينة هل ترى أن الإعلام الجديد (وسائل الإعلام الحديثة) أكثر حرية ومصداقية من الصحف الورقية وغيرها من وسائل الإعلام التقليدية؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١١	٣٧٪
لا	٦	٢٠٪
أحياناً	١٣	٤٣٪

المجموع	٣٠	١٠٠٪

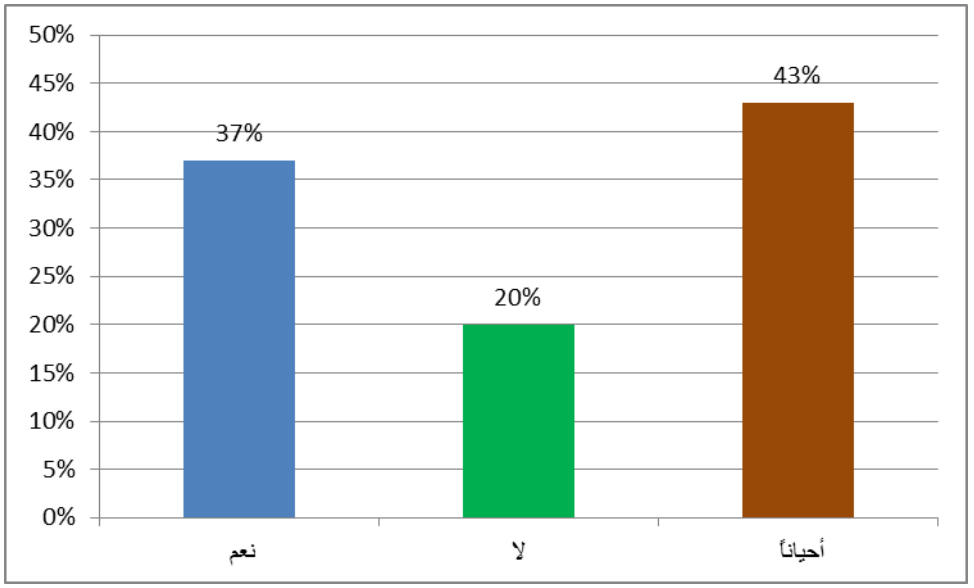

وبسؤال أفراد العينة عن أن وسائل الإعلام الحديثة أكثر حرية ومصداقية من الصحف الورقية وغيرها من الوسائل التقليدية فذهب ٤٣٪ من أفراد العينة أنه أحياناً تكون أكثر حرية ومصداقية بينما رأي ٢٠٪ من أفراد العينة أنها ليست أكثر حرية ومصداقية وتدل هذه الإجابات أن غالبية أفراد العينة يرون أنها أكثر حرية ومصداقية من الوسائل التقليدية ، وهذه نتيجة تبين السبب في قلة إقبال الشباب خاصة الطلاب على متابعة الصحف ، كما يبين ذلك مدى تأثير ذلك على تكوين الثقافة الإعلامية لديهم.

السؤال رقم (١٢) سُئل أفراد العينة عن الوسائل الإعلام التي يعتمدون عليها في التعرف على القضايا السياسية المحلية والعربية والدولية فرأي ١٥ من أفراد العينة أن الانترنت لها القدح المعلى في اعتمادهم عليها بينما ذهب ١٢ من أفراد العينة إلى اعتمادهم على التلفزيون في المقام الأول في حين رأي ٤ من أفارد العينة أن الصحف تأتي في المرتبة الأولى ن حيث اعتمادهم عليها بينما لم يحصل الراديو على المرتبة الأولى في تعرفهم على القضايا السياسية إطلاقاً ونجد أن ترتيب الوسائل حسب أفراد العينة كما يأتي :

١ - الانترنت.

٢ - التلفزيون.

٣ - الصحف.

٤ - الراديو.

ونجد أن الانترنت حصل على المرتبة الأولى في تعرف أفراد العينة على القضايا السياسية وهذا يشير إلى أهمية وسائل الإعلام الحديثة في التعرف على القضايا السياسية لدى أفراد العينة.

وسُئل أفراد العينة في السؤال رقم (١٣) عن الوسائل والمصادر التي يعتمدون عليها في المشاركة السياسية في العمل السياسي (الانتماء السياسي ، الإدلاء بالأصوات في الانتخابات ... الخ).

فأجاب ١٢ من أفراد العينة أنهم يعتمدون على وسائل الإعلام الحديثة في المرتبة الأولى بينما أجاب ٨ من افراد العينة أن الأسرة تأتي في المرتبة الأولى ورأي ٤ من أفراد العينة اعتمادهم على وسائل الإعلام التقليدية في المقام الأول وكذلك رأي ٤ من أفراد العينة أن الأصدقاء يأتون في المرتبة الأولى من حيث اعتمادهم عليها في المشاركة السياسية وأجاب ١ من أفراد العينة بأن زملاء الدراسة يأتون في المقام الأول من حيث اعتمادهم عليهم ، وهذه الإجابات المتفاوتة تدل على أن معظم أفراد العينة يعتمدون على وسائل الإعلام الحديثة في المشاركة السياسية في العمل السياسي مما يدل على أن وسائل الإعلام الحديثة لها دور فعال في مشاركة الشباب في العمل السياسي.

ونجد أن ترتيب الوسائل والمصادر على حسب أفراد العينة جاء كالآتي:

١/ وسائل الإعلام الحديثة.

٢/ الأسرة .

٣/ وسائل الإعلام التقليدية.

٤/ الأصدقاء .

٥/ زملاء الدراسة.

جدول رقم (١٤) سُئل أفراد العينة تستخدم التواصل الاجتماعي لـ :

	التكرار ر	النسبة المئوية
كسب الصداقات	٥	١٧٪
اللقاء والتواصل مع الأقارب	١٥	٥٠٪
التعبير عن نفسك	١٠	٣٣٪
أخرى تذكر	-	٠٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

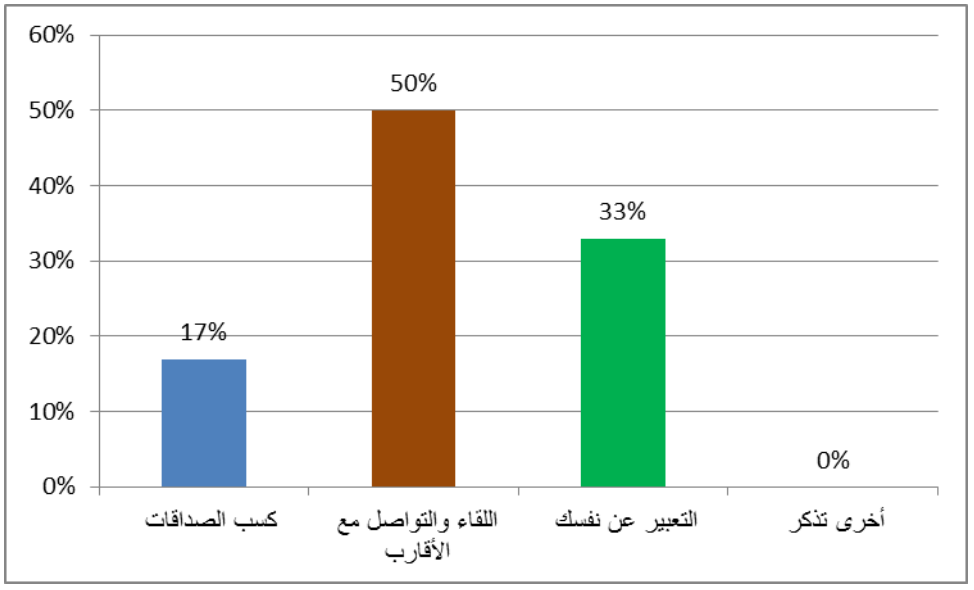

وبسؤال أفراد العينة عن استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي فأجاب ٥٠٪ من أفراد العينة أنهم يستخدمونها في اللقاء والتواصل مع الأقارب بينما ذهب ٣٣٪ من أفراد العينة أنهم يستخدمونها للتعبير عن أنفسهم فيما أجاب ١٧٪ أنهم يستخدمونها لكسب صداقات وهذا يوضح أن النسبة العالية تستخدم الوسائل

الحديثة في اللقاء والتواصل مع الأقارب. وهذه الإجابة تفسر أن نصف أفراد العينة الذين لا يستخدمون وسائل الإعلام الحديثة في الحصول على المعلومات السياسية جدول رقم (٦) إذ يتضح أنهم يستخدمون هذه الوسائل في اللقاء والتواصل مع الأقارب بصورة كبيرة.

جدول رقم (١٥) وفيه سُئل أفراد العينة تستخدم الفيس بوك (شبكة التواصل الاجتماعي) تحديداً لـ :

	التكرار	النسبة المئوية
حرية التعبير والمشاركة السياسية	٤	١٣٪
إشباع فكري حيث أنه يطرح أفكار جديدة	١١	٣٧٪
إشباع اجتماعي وتواصل بين الأهل والأصدقاء	١٠	٣٣٪
معرفة متعمقة بالعالم	٥	١٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

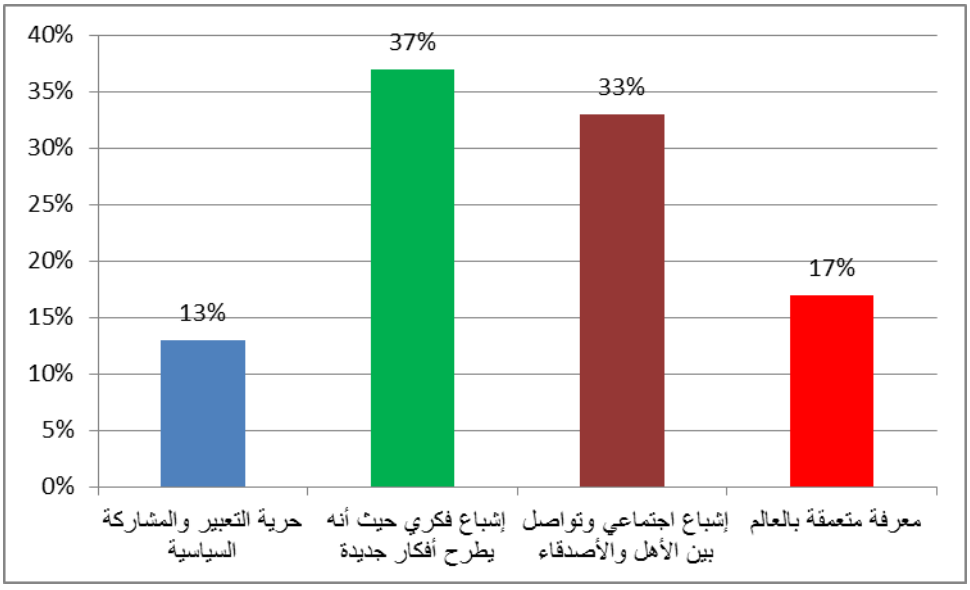

وبسؤال أفراد العينة فيما يستخدمون فذهب ٣٧٪ من أفراد العينة أنهم يستخدمونه في الإشباع الفكري حيث أنه يطرح أفكار جديدة وذهب ٣٣٪ للإشباع الاجتماعي والتواصل بين الأهل والأصدقاء بينما أجاب ١٧٪ أنهم يستخدمونه لمعرفة متعمقة بالعالم بينما ذهب ١٣٪ أنهم يستخدمونه لحرية التعبير والمشاركة السياسية ويتضح من الإجابة على هذا السؤال أن معظم أفراد العينة يستخدمون الفيس بوك الإشباع الفكري والإشباع الاجتماعي وأقل نسبة من أفراد العينة يستخدمونه لحرية التعبير والمشاركة السياسية وهذا يدل على أن المشاركة السياسية عبر الفيس بوك ضعيفة جداً بين أفراد العينة وتنحصر الاهتمامات في الإشباع الفكري والتواصل الاجتماعي فقط ، وقد أوردت قناة العربية في برنامج صباح العربية يوم الأحد ٢٠١٣/٩/٧م أن دراسة أمريكية أجراها أستاذ جامعي على ١٥٠٠ طالب أشارت إلى أن الفيس بوك تدفع المراهقين للشرب والتدخين وهذا يدل على التأثير الكبير للفيس بوك تحديداً على الشباب بصفة عامة المراهقين بصفة خاصة.

نتائج الدراسة :

بعد الدراسة الوصفية والميدانية لموضوع البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

١ - يعتمد ٥٠٪ من افراد العينة على وسائل الإعلام الحديثة في استيفاء المعلومات السياسية خاصة في أوقات الأزمات السياسية.

٢ - تأتي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في مقدمة الوسائل الإعلامية الحديثة التي يعتمد عليها الشباب في الحصول على المعلومات السياسية وكذلك في التعرف على القضايا السياسية.

٣ - يعتمد السباب على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات نسبة لسهولة الحصول على المعلومات منها.

٤ - أوضحت الدراسة أنه لا توجد مصداقية إلى حد كبير في الوسائل الإعلام الحديثة بحسب رأي غالبية أفراد العينة لذا جاءت نسبة الذين يستخدمونه وسائل الإعلام الحديثة في استيفاء المعلومات السياسية ٥٠٪ وبالرغم ذلك يرونها أكثر حرية ومصداقية من وسائل الإعلام التقليدية.

٥ - يمكن لوسائل الإعلام الحديثة أن توجه الرؤى السياسية لدى الشباب إذا قُننت من قبل الدولة بالطريقة السلمية.

٦ - ترى غالبية أفراد العينة أن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في تكوين اتجاهات إيجابية تجاه المواضع السياسية (وعي مشارك) بالإضافة إلى إسهامها في المشاركة السياسية للشباب.

٧ - تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لدى غالبية أفراد العينة في اللقاء والتواصل مع الأقارب.

٨ - كشفت الدراسة أن الشباب يستخدمون الفيس بوك للإشباع الفكري والاجتماعي أكثر من السياسي.

٩ - أوضحت الدراسة أن هناك بعض السلبيات لاستخدام الشباب لوسائل الإعلام الحديثة (أهمها مواقع التواصل الاجتماعي) منها العزلة وإهدار الوقت.

التوصيات :

١ - ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة توعية الشباب سياسياً.

٢ - التكنولوجيا سلاح ذو حدين فيجب الانتباه إلى أهمية توعية الشباب حتى لا ينجرف وراء التسلية وتضييع الوقت في الحديث مع الاصدقاء والأقارب في المواقع الاجتماعية ستكون مفيدة بشكل أكبر إذا تم استخدامها بشكل سليم وقد تتحول إلى عدو يضيع الشباب ويهدم المجتمعات إذا أسأنا استخدامها.

٣ - يجب على الاسرة أن تشكل رقابة على أبنائها في استخدامها لوسائل الإعلام الحديثة حتى تحافظ عليهم من الإنحراف الأخلاقي عبر المواقع الداعية لذلك.

٤ - على الدولة الاهتمام بخلق اهتمامات دينية وفكرية لدى الشباب للاستفادة من طاقته الكامنة وذلك عبر وسائل الإعلام الحديثة وعلى رأسها الانترنت وذلك لخلق قادة مستنيرين وملتزمين فشباب اليوم هم قادة المستقبل .

٥ - العمل على إيجاد جو من المصداقية والثقة لدى الشباب ووسائل الإعلام التقليدية والحرية.

٦ - الاستفادة من الفيس بوك تحديداً لبناء حوار سياسي وفكري لدى السباب حتى لا ينساق وراء الإعلام المضاد المضلل .

٧ - توعية الشباب دينياً لأن المسلم يسأل عن وقته فيما قضاه وشبابه فيما أفناه.

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين لآلائه ونعمه الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مع تدفق التقنيات الإعلامية الجديدة فإن المفاهيم الإعلامية ونظم الاتصال الجماهيري أخذت أشكالاً جديدة وأجبرت الوسائل التقليدية التكيف مع المتغيرات التي فرضتها وسائل الإعلام الحديثة "الإعلام الجديد".

المصادر والمراجع :

١ - اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر – د. حسين عبد الجبار – الأردن – عمان – دار أسامة للنشر والتوزيع – ط١ - ٢٠٠٩م.

٢ - العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات – أ.د. راسم محمد الحمال – القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – ط١ – ٢٠٠٩م.

٣ - فنون الاتصال والإعلام المتخصص – أ.د. مني الحديدي – أ.د. شريف درويش اللبان – القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – ط١ – ٢٠٠٩م.

٤ - الإعلام الدولي وتكنولوجيا الاتصال – د. محمد علي أبو العلا – القاهرة – دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠١٣م.

٥ - الرأي العام الالكتروني – د. فتحي حسين عامر – القاهرة – دار النشر للجامعات – دط١ – ٢٠١٢م.

٦ - الإعلام الجديد – صلاح محمد عبد المجيد – القاهرة – مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – ط١ - ٢٠١١م.

٧ - البيئة الإعلامية الجديدة – اندريا بريس – بروس ويليامز – ترجمة شويكار زكي – القاهرة – دار الفجر للنشر والتوزيع – ط١ -٢٠١٢م.

٨ - مقال بعنوان الإعلام الجديد التحديات والفرص – د. عباس مصطفى صادق – مجلة أفكار جديدة – مجلة فصلية تصدر عن هيئة الأعمال الفكرية – السودان – العدد الخامس والعشرون – ٢٠١٠م.